**عنوان الكتاب** : كتاب التعاون الزراعى ج١

**المؤلـــــف** : ابراهيم رشاد

**سنة النشـــر** : ١٩٣٥

**رقم العهـــدة** : د ٦٩٠٤

**الـ ACC** : ١١٠٢٣

**عدد الصفحات** : ٣٨٠

**رقم الفيلـــم** : ١٦

وزارة المعارف العمومية

AC: 11.C2

# كتاب التعاون الزراعي

## الجزء الأول

تأليف

ابراهيم رشاد

مدير قسم التعاون بوزارة الزراعة

دكتور فى الفلسفة من جامعة إرلندا ، وأستاذ فى الاقتصاد السياسى
من جامعة كيمبردج ، و بكالوريوس فى العلوم الطبيعية من جامعة برستول ،
وحائز لدبلوم الزراعة العليا من كلية سيرنسستر وراى

C C

الطبعة الثانية

١٠ ج
٦٩٠٤

حق الطبع محفوظ للوزارة

القاهرة
طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٥

# فهرس الجزء الأول

## من كتاب التعاون الزراعي
### تأليف الدكتور ابراهيم رشاد


صفحة

من قصيدة "القرية المهجورة" لأوليفر جولدسمث ... ... ... ... ... ... ( د )
خطاب من السير هوريس پلانكت زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا ... ... ... ( و )
مقدمة الكتاب بقلم السير هوريس پلانكت ... ... ... ... ... ... ... ... ( ط )
محتويات الجزء الأول ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ( ف )
تمهيد الطبعة الاولى... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ١
« الثانية ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٦٦
الفصل الأول — الاشتراك الاختيارى فى إنجلترا ... ... ... ... ... ٨٢
« الثانى — التعاون الزراعى فى إرلندا — بواعثه وتاريخه... ... ... ١١٩
« الثالث — التعاون الزراعى فى إرلندا — أصوله ومراميه... ... ... ١٣٣
« الرابع — جمعية التنظيم الزراعى الارلندية — تاريخهاونظامها وأعمالها ١٤٤
« الخامس — جمعيات الزبدة ... ... ... ... ... ... ... ... ... ١٦٥
« السادس — الجمعيات الزراعية ... ... ... ... ... ... ... ... ١٧٧
« السابع — الاقراض التعاونى فى ألمانيا ... ... ... ... ... ... ... ١٩٠
« الثامن — الاقراض التعاونى فى ألمانيا ( تابع ) ... ... ... ... ... ٢٤٥
« التاسع — جمعيات الاقراض التعاونية الارلندية ... ... ... ... ... ٢٧٤
« العاشر — جمعيات البيض والدجاج — جمعيات تربية النحل — جمعيات الكتان... ... ... ... ... ... ... ... ... ٢٨٥
« الحادى عشر — جمعيات اللحوم — جمعيات صيد الأسماك ... ... ... ٢٩٧
« الثانى عشر — مصارف الرهن العقارى التعاونية و جمعيات الفلاحة التعاونية ٣٠٩
« الثالث عشر — الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة ... ... ... ... ... ٣٢٦
« الرابع عشر — دور المرأة الارلندية الريفية فى الحركة التعاونية ... ... ٣٣٦


FOUAD

# تقـــدمة

فى القرن الثامن عشر نظم الشاعر الأرلندى العظيم أوليفر جولدسمث [1] قصيدته الخالدة "القرية المهجورة"[2] جاء فى أبيات منها[3] :

وَاسَوْأَتَاهُ لِأَرضٍ أَصْبَحَتْ غُنْمًا ... تَرْعَاهُ عَاجِلَةُ الأَسْقَامِ والنُّوبِ
تزدادُ ثَرْوَتُهَا والقومُ تَخْوَتُهُمْ ... تَهْوِى فُتُوَّتُهَا خَوَّارَةَ العَصَبِ
أَهْلُ الامَارَةِ مِن صِيدٍ غَطَارِفَةٍ ... أَوْ مِن ذَوِى الجَاهِ والأَلقاب والرُّتَبِ
أَحْوَالُهُمْ أَبَداً رَهْنٌ لِمُنْقَلِبٍ ... تحولُ مِن زَاهِرٍ يوماً إلى عَطِبِ

---

وَنَفْخَةٌ مِن ذوِى السُّلطانِ تخلقهُمْ ... كَنَفْخَةِ خَلْقَتْهُم قبل فى النَّعمِ

---

لكِنّ أَهل القرى الأَبطالُ كُلُّهُمُ ... فَخْرُ البِلادِ الشِّدادُ العَزْمِ والهِمَمِ
إذا هُمُوا ذَهَبُوا وانْثَلَّ صَرْحُهُمُ ... وَغَالَهُمْ غَائِلُ الأَرْزَاءِ والسَّقَمِ
فَلا مَرَدَّ لَهُمْ لا شيء يخلفهم ... مِن بَعْدِهم كُلُّ شيءٍ بَاتَ كالعَدَمِ

---

Oliver Goldsmith (١) The Deserted Village (٢)

(٣) من تعريب قصيدة "القرية المهجورة" للشاعر . ع الهمشرى .



Ill fares the land, to hast'ning ills a prey,
Where wealth accumulates, and men decay:
Princes and lords may flourish, or may fade;
A breath can make them, as a breath has made;
But a bold peasantry, their country's pride,
When once destroy'd, can never be supplied.

*
* *

حتى إذا ما بزغ فجر القرن العشرين، وطلع فى أفقه الفيلسوف الإرلندى جورج رسل "رسول المدنية الريفية"[1] أخذ يبحث عن وسيلة يحقق بها ما كان ينشده الشاعر "جولد سمث" فى قصيدته من إيجاد رجولة حقة ونخوة شماء هما صلب الأمة وعضدها ، فرأى أن خير وسيلة لتحقيق ذلك هو إقامة مدنية ريفية . وعلى هذا وضع كتابيه "التعاون والقومية"[2] و"الكيان القومى"[3] أثبت فيهما أن المدنية فى البلدان الزراعية يجب أن تكون مدنية ريفية ، وأن تكون روح الريف وأوضاعه وأساتيره هى العناصر الجوهرية التى تتشكل فيها هذه المدنية التى يجب أن تنشر علمها وتعاليمها على سواد الاقليم كله ، وأثبت أن هذه المدنية الريفية لا يمكن أن تقام إلا على عماد التعاون وكاهله ، فالمدنية الريفية يجب أن تكون كتمثال منصوب فوق قاعدة التعاون الوطيدة يطل على شرف من الأمة ، يفيض فوقه جو الريف و يشع منه وحيه و إلهامه .

---

George W. Russell " The Prophet of Rural Civilisation " (١)
The National Being (٣) Co-operation and Nationality (٢)

THE PLUNKETT HOUSE,
DUBLIN.

10th August 1922

Dear Dr. Rashad

I think it would
advisable now to write you
this letter, as from
further work there
from seemed actually
I wish success.

Yours sincerely
Horace Plunkett

(صورة خطاب السير هوريس بلانكت)



# ترجمة خطاب السير هوريس پلانكت

## " زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا "

---

پلانكت هاوس (*)
دبلن

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

عزيزى الدكتور رشاد

كلمة أودعك بها داعيا لك فى عملك بين قومك بالنجاح الذى يستوجبه حقا فرط جدك فى درس المسائل الارلندية . واذا كانت تجاريب العاملين الارلنديين فى هذه المسائل تعود من طريقك بالخير على بلادك فاعلم أن كل من عرفتهم فى هذه الدار سيفرحون معك و يغتبطون ؛

المخلص
هوريس پلانكت

---

(*) " پلانكت هوس " أو " بيت پلانكت " هو مقر الاتحاد التعاونى الارلندى وسمى باسم الزعيم الذى نصب رئيسا على هذه الحركة مدى الحياة .

# مقدمة الكتاب

بقلم

## السير هوريس بلانكت

عزيزى الدكتور رشاد

سألتنى أن أكتب ما يعن لى لينشر فى بلادك مع كتابك الذى وضعته فى التعاون الزراعى ، وكل رجائك أن يستنير به كل من يعنيهم الرقى الزراعى فى مصر اليوم . وأنا لا أشك فى أنك قد وفقت الى وضع كتابك على النحو الذى أرتاح له . فقد تبين لى من كتابك السابق الذى وضعته بالانجليزية وسميته "مصرى فى إرلندا" (١) أن المصرى الذى يعيش فى بلادنا لا بد أن يجد وجوه شبه حقيقية بين أحوال بلاده وأحوال بلادنا ، ولا بد أن يصل الى النتيجة التى وصلت اليها أنا منذ ثلاثين سنة وثبتت لى صحتها بالاختبار والممارسة ، تلك هى قولك : إن الفلاح الصغير الذى يعدّ فى مصر وفى إرلندا الشغل الشاغل للبلاد والركن الركين الذى يعتمد عليه ، لا سبيل الى مساعدته المساعدة المثمرة الا بتمكينه من الاستعانة بنفسه على حاجاته ، وذلك لا يكون الا بالنظام التعاونى . ولا شك عندى أن كتابك الجديد فى التعاون يسرى فيه روح يسرع معه إيمان القارئ بما جاء فيه ، فقد تبين لى من تصفحه الذى اشتركنا فيه معا يوم زرتنا زيارتك الأخيرة ، ومن درسى على انفراد للملخص الذى تركته بين يدىّ ، ثم من تلاوتى ترجمة المذكرة (٢) النفيسة التى وضعتها

(١) "An Egyptian in Ireland"

(٢) مذكرة رفعت الى وزارة الزراعة فى سنة ١٩٢٢ عن الأحوال الراهنة بجمعيات التعاون فى مصر ، مصحوبة باقتراحات عن تطوراتها المستقبلة .

إجمالا عن التعاون فى مصر وضمنتها المنهج الذى تقترح اتباعه فى بلادك لنشر هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى ، تبين لى من كل ذلك أن الخطة التى تراها كفيلة لتحقيق ما سميته " تجديد البناء القروى"[1] ، هى نفس الخطة التى لم أفتر يوما عن ترويجها والدعوة اليها ، وهى التى أرجو أن أراها معمولا بها على الوجه الأكمل فى البلاد التى ولدت فيها بعد أن ظهرت قيمتها فى كثير من البلاد والأقطار وأن الأمل يملأ قلبى بنجاح مشروعك فى مصر إذا صادف عناية بتحقيقه لما يلوح لى من إمكان تطبيق هذه الخطة فى أى قطر تنشأ فيه مشكلة الحياة الريفية و يراد معالجتها .

* * *

## مشكلة الحياة الريفية[2]

يكاد لا يوجد اليوم قطر فى الدنيا لم تؤثر حالته الصناعية فى مسألة الحياة الريفية فتجعلها قاسية شديدة الوطأة . ولا يسعنى إلا أن أسائل نفسى هل قدر صديق قبل أن يقدم على عمله أن عليه أن يجاهد و يقاتل ما يرى فى أهل الريف من جهل لمرامى المشروع وشدة تأثرهم بجاذبية المدن لهم . فإن كان الأمر كذلك فنصيحتى لك أن تسير على القاعدة الثلاثية الأركان التى وضعناها لأنفسنا فى إرلندا وشاهدت بعينك تأثيرها . وهذه القاعدة هى أن تمكن الزارع من تحسين زراعته ، وتيسير تعامله ، وترغيد معيشته[3] . أما الركن الأقل فتحقيقه من أعمال الحكومة لأن واجبها أن تعلم الفلاح صنعته كما تعلم غيره حرفته . ولا شك أن الأموال التى تنفقها الحكومة فى سبيل هذا التعليم عائدة بالخير والبركة على الشعب بأكمله . وتنحصر

(1) Rural Reconstruction

(2) The Problem of Rural Life

(3) "Better Farming, Better Business, Better Living"



معونة الحكومة فى أن تكون هناك مصلحة من عملها تهيئة الفلاح لإتقان الصنعة التى عليها مدار تغذية الشعب . أما الركن الثانى وهو " تيسير التعامل " فهو حقا من عمل الأفراد لا من عمل الحكومة ، غير أنه لما كان نجاح التعليم الزراعى الفنى الذى تقوم به الحكومة لا يتم إلا بجعل الفلاح قادرا على القيام بمعاملاته التجارية على قواعد اقتصادية متينة كى يتسنى له جنى ثمار أتعابه كاملة ، وجب أن تمد الحكومة يد المساعدة للجمعيات التى تتطوع لتنظيم الفلاحين فى سبيل ذلك . وخير وسيلة للمعونة المالية هى أن تمنح الجمعية المنظمة إعانة تكون مقاديرها بنسبة ما يصل الى صندوقها من المبالغ التى تكتتب بها جمعيات الفلاحين التى تنظمها هذه الجمعية الكبرى . حقا ان الحكومة لا تستطيع أن تعمل هذا العمل دون أن تثير عليها زوابع المعارضة فيرميها الناس بأنها تعنى بفئة خاصة هى صغار الفلاحين ، فتنفق من أموالها ما تعينها به على غيرها من الفئات التى تشمل صنوفا كثيرة من الوسطاء الذين يشتغلون عادة بين المنتج والمستهلك . ولكن الشخص المعنى الذى نريد أن ننفعه هو فى الغالب من شدة الفقر وفرط الجهل بحيث لا يجد فى نفسه من القدرة أو من الرغبة ما يحمله على بذل شىء كثير فى سبيل تدريبه على وسائل القيام بمعاملاته التجارية .

عند هذا الحد — حد منح إعانات للجمعية المنظِّمة — يقف عمل الحكومة فى سبيل المعونة المالية ، لأن الهيئة المنظِّمة يجب أن تكون سائرة على خطة التعاون الحرة ، وبث هذا الروح لا يؤمن عليه فى أيدى موظفين رسميين بل يجب أن يتولاه أنصار مطلقون ذوو غيرة على عملهم .

أما فيما يختص بالركن الثالث وهو " ترغيد المعيشة " فليس للحكومة فى الأمر شأن مباشر . وفى اعتقادى أن هذا الركن أهم الثلاثة ، لأننا لا يكفينا أن نكون قد درّبنا الزراع تدريبا تاما حتى أصبحوا على علم تام بأرضهم وخبرة واسعة

بأسواقهم وصاروا يتقنون فلاحتهم و يعملون يدا واحدة فى الإنتاج وفى البيع والشراء ، بل يجب أن نضمن بقاءهم فى تلك الأرض بقاء يدفعهم اليه حبهم لها وتعلقهم بترابها . أما إذا ترك الأمر كما هو الآن فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة الى الحواضر[1] فيخلو الريف من أحسن أهله ، وفى هذا الشر كله . فالواجب إذن أن يعمل لبقائهم فى بلادهم بطريقة ناجعة . ولن يكون استعمال القوة معهم سبيلا الى ذلك ، فانما يقول بهذا من يعوزهم حسن السياسة فلا يقدّرون عواقب الأمر قبل وقوعه ، حتى اذا فاجأتهم الشدائد على غير انتظار عمدوا الى أخذ الأمر بالقوة ، ونحن لا نريد أن نواجه الأمر العصيب والشدائد يوما ما فنلتجئ الى الشدة ، بل نود أن نعمل من اليوم على اتقاء المحذور ، والأمر فى يدنا منذ الآن .

غير خاف أن الفلاحين لا يتركون قراهم إلا لأن المدن تلوح فى نظرهم أجمل وألطف وأجمع لمسرات الحياة وأدعى الى السعادة . ولا عبرة بما تتضمنه قصائد الشعر الريفى[2] من التشبيب بالريف والتغنى بجماله وبما فى المزارع من سحر وفتنة ، فانما ينظم هذه القصائد شعراء لم يعيشوا فى الريف ولم يعرفوا رأى أهله ، ولا يقرأ أشعارهم و يفتتن بموضوعها الا صنف خاص من الزراع همه من الزراعة مجرد التسلى بها والتمتع بالطبيعة من آن الى آن ، لا احترافها والارتزاق منها . أما الرجل الذى مهنته الدائمة هى الزراعة فيرى غير رأى هؤلاء الشعراء ، فهو على حق حينئذ اذا طلب أن تتوافر له فى مكانه الملاهى والمسرات التى يستطيبها اذا أريد منه أن يبقى حيث هو[3] . وغرضى بل غرض كل تعاونى زراعى فكر فى الموضوع

(1) Rural Exodus

(2) Pastorals

(3) هذا الموضوع قد وفاه حقه السير هوريس بلانكت فى كتابه "مشكلة الحياة الريفية فى الولايات المتحدة" "The Rural Life Problem in The United States" .



و بحثه والتمس دواء للحالة ، ينحصر فى إيجاد مدنية غير المدنية السائدة الآن ، تلك هى المدنية الريفية[1] ، وذلك لاعتقادى أن المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون أساسها شاملا الريف وأهله . أما اذا هى بقيت محبوسة فى المدن يخالطها كثير من عناصر الضعف و يجهلها السواد الأعظم من الشعب فانها تبقى عرضة للزوال ، إذ لا سبب يدعو أولئك الذين لا ينالون منها الا القليل الى التضحية بأنفسهم فى سبيلها والبقاء بمعزل عنها فى الحقول والمزارع يزرعون لأهل المدن و يحصدون و يطعمون و يسقون ، وهم عالمون أنهم محرومون من الطيبات التى يرونها فى المدن . وقد رأينا كيف كان الفلاح الروسى ينظر الى ذلك . أما اذا أشركوا فى هذه المدنية واخذوا من طيباتها ، فانهم يعملون من تلقاء أنفسهم لصونها من أسباب التداعى ، و يوسعون نطاقها ، و يخففون عنها عبء العيوب التى تتضمنها الديموقراطية الحديثة ، تلك العيوب المركزة فى المدن التى تشهد بأن خيرات البلاد العميمة يتمتع بها أقلية ممتازة من الشعب دون السواد الأعظم منه . وعندى أن فى جهل الناس بالمدنية الحقيقية خطرا محققا على المدنية الحاضرة سيؤدى حتما الى قلبها ، لأن تقدم الديموقراطية والمدنية تقدما مطّردا مأمون العواقب يتطلب جمهورا زراعيا قويا فى عدده ونوعه . قال ارستطاليس : "كلما غلب فى بلد من البلاد عدد صغار الزراع وأصحاب الثروة الضئيلة ، كان القانون هو الرائد للحكومة فى أعمالها" . وهذا القول يصدق علينا فى العصر الحالى كما صدق على غيرنا فى العصور الخوالى .

المخلص

هوريس بلانكت

(1) للفيلسوف جورج رسل كتاب اسمه "الكيان القومى" "The National Being" وهو خير ما كتب فى موضوع "المدنية الريفية" "Rural Civilisation" . و إنا نوصى القراء بتعام النظر فى هذا الكتاب القيم .

# بيان الصور

مقابل صفحة


( ١ ) عمر لطفى — زعيم التعاون فى مصر ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٦

( ٢ ) السلطان حسين كامل — نصير التعاون فى مصر ... ... ... ... ... ٨

( ٣ ) السير هوريس بلانكت — زعيم التعاون الزراعى فى ارلندا ... ... ... ٧٠

( ٤ ) روبرت أوين — أبو التعاون ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٩٦

( ٥ ) الدكتور وليم كنج — رائد التعاون الأول ... ... ... ... ... ... ٩٨

( ٦ ) زعماء الاشتراكيين المسيحيين ... ... ... ... ... ... ... ... ... ١٠٠

( ٧ ) الأحياء من رواد روتشديل فى سنة ١٨٦٥ ... ... ... ... ... ... ١٠٢

( ٨ ) دكان جمعية روتشديل الأول ... ... ... ... ... ... ... ... ... ١٠٤

( ٩ ) المحلات الحالية لجمعية رواد روتشديل ... ... ... ... ... ... ... ١٠٦

(١٠) مبانى الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بانجلترا ... ... ... ... ... ١٠٨

(١١) أحد مصانع الأحذية التابعة للجمعية التعاونية المركزية للاتجار بالجملة ... ... ١١٠

(١٢) جورج جاكوب هوليوك — من أكبر دعاة التعاون فى انجلترا ... ... ... ١١٢

(١٣) هوليوك هوس — مقر الاتحاد التعاونى والكلية التعاونية بانجلترا ... ... ١١٤

(١٤) ادوارد جريدنج — زعيم حركة التعاون الصناعى فى انجلترا ... ... ... ١١٦

(١٥) أحد مصانع الملابس لجمعيات التعاون للصناع ... ... ... ... ... ١١٨

(١٦) جورج رسل ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ١٣٨

(١٧) شولز ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ١٩٢

(١٨) رايفيزن ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٢٠٠

(١٩) هاس ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٢٤٠

(٢٠) الخزينة فى المصرف التعاونى الرئيسى ببرلين ... ... ... ... ... ٢٤٨




# محتويات الجزء الأول

## تمهيـــد الطبعة الأولى


( صفحات ١ — ٦٥ )

المدنية العصرية ليست مدنية غربية بل هى مدنية عالمية — اشتراك المدنيات السابقة فى تكوين المدنية الحاضرة — قسط أسلافنا فى ذلك وما يرجى أن يكون لنا ولأبنائنا فى ترقيها وتهذيبها — التعاون وتأثيره فى حالة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية — خطتنا فى نشر هذا المبدأ — اتحاد ارلندا مثلا أعلى للتعاون الزراعى — وضع الكتاب على أسس التعاون فى ارلندا ثم وتقسيمه التعاون فى انجلترا وألمانيا ومصر ، وأسباب ذلك — التعاون فى مصر — تاريخه — عمر لطفى — الاميرحسين — اتفاقهما على المبادئ التعاونية وتسيير العمل — قيام عمر لطفى بنشر الدعوة وانشاء الجمعيات — اهتمام الاميرحسين بالتشريع التعاونى — استدعاؤه اخصائيا فرنسيا للاستئناس برأيه — وضع الجمعية الزراعية الخديوية قانونا للتعاون فى سنة ١٩١٢ — اهمال الحكومة هذا القانون — قانون الخمسة الأفدنة الصادر فى سنة ١٩١٣ — اقفال الحكومة بهذا القانون باب الاقتراض فى وجه الفلاح الصغير دون أن تفتح له بابا غيره — اجماع الأمة على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعى كوسيلة للحصول على ما يكونون فى حاجة اليه من المال فضلا عن مزاياه الأخرى — وضع الحكومة مشروعا لذلك فى سنة ١٩١٤ — الجمعية التشريعية وتعيين لجنة خاصة لفحصه — مناقشات الجمعية فيه — موقف سعد باشا زغلول حيال المشروع فى الجمعية — رفض الجمعية اقرار اللجنة على أكثر تعديلاتها — أسباب ذلك — بعض العاملين فى الحركة التعاونية : أحمد بك لطفى ، عبد الرحمن بك الرافعى ، صادق بك حنين — وقوف العمل بقانون التعاون بشوب الحرب العظمى — الحرب العظمى وما أدخلت من روح جديدة فى الشعوب — نصيب مصر من هذه الروح — العمل للاستقلال الاقتصادى يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسى فى الامم الجادة فى عملها — انشاء المجلس الاقتصادى — وضعه قانونا جديدا للتعاون الزراعى فى سنة ١٩٢٣ — اتخاذ قانون سنة ١٩١٤ أساسا لذلك — تمشى القانون الجديد مع ذلك مع

الروح الجديدة التى شملت الشعب وحكومته — نص القانون — نص المذكرة التفسيرية — نقد القانون — الانتشار الكاذب لجمعيات التعاونية عقب وضع قانون سنة ١٩١٤ — زوالها وبقاء المنشئات المستقرة على القواعد الصحيحة — عيوب جمعياتنا التعاونية ومناقصها — انتفاء وجود جمعية تنظيمية رشيدة على رأس هذه الجمعيات أدّى الى ظهور هـذه العيوب فيها — موقفنا ازاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون فى سنة ١٩٢٣ — ضرورة تضافر الحكومة والشعب فى العمل وانسحابها تدرجا — كلمة شكر.

---

## تمهيد الطبعة الثانية

( صفحات ٦٦ — ٨١ )

مرور ربع قرن على التعاون فى مصر — مالقيته الطبعة الأولى من التشجيع وحسن الأثر — ماتناولته الطبعة الجديدة من التغيير — كلمة شكر — الاستعاضة عن مقدمة الطبعة الثانية بقلم بلانكت بذكر سيرته — أول صورة طبعها بلانكت فى نفسى — صلتى به — مساعدته لى فى أبحاثى — مولده — نسبه — تربيته الأولى — سفره إلى أمريكا — تعرفه مطالب الزراع — مؤلفه عن أمريكا — عودته لارلندا — تشبعه بفكرة اصلاح الريف — من جمعهم حوله من الاعوان — اتباع نظام التعاون — الاقتباس من الدانيمرك — انتشار الجمعيات — قانون ابتياع الأراضى — كتاب ارلندا فى القرن الجديد — القاعدة الثلاثية الأركان لتحسين حال الريف — البدء بتنفيذ الركن الثانى من القاعدة — الركن الأول من اختصاص الحكومة — وزارة الزراعة — الركن الثالث من اختصاص المرأة — جمعية الارلنديات المتحدات — نظامها — أعمالها — فروعها — للجمعية معلمات وممرضات ومولدات وطبيبات — أموال الفروع ومصادرها — حملته على الأعيان — مجلس الأراضى المكتفلة — بيت بلانكت — مؤسسة هوربس بلانكت — أعضاؤها — أعمالها — جهود بلانكت فى الميدان السياسى — جريدة السياسى الارلندى — عدم توفيقه فى الميدان السياسى — اشمال النيران فى سكنه — رحيله لانجلترا — اعتزاله العمل — اعتلال صحته — تركه بلاده أسعد حالا مما لقيها — تخليد ذكره كزعيم للتعاون الزراعى فى إرلندا .



# الفصل الأول

## الاشتراك الاختيارى فى انجلترا

( صفحات ٨٢ — ٩٠ )

التعاون ونشأته — فضل التضامن فى العمل فى تحرير التيوتون من الامبراطورية الرومانية — الجمعيات الاختيارية وأثرها فى تكوين خلق الشعب الانجليزى منذ القرن السابع — طوائف الأمن — الطوائف الدينية الاجتماعية — الطوائف التجارية الصناعية — جمعيات الاخاء — الجمعيات التعاونية نقابات العمال — أثر تقلبات الاشتراك الاختيارى فى الشعوب الأوربية — انقلاب النظام الصناعى — شمول نظام الصناعة المنزلى فى أوربا الى منتصف القرن الثامن عشر — ابتداء الانقلاب بتحسين آلات النسيج تحسينا متواليا — استكشاف قوى البخار وأثره فى تعجيل هـذا الانقلاب — الاهتمام بطرق المواصلات البرية والبحرية — اختراع السكك الحديدية — نظام المعامل — اشتراك المتقلين فى تنشيط الحركة الصناعية — انشاء نظام المصارف — انتشار التجارة — انقلاب النظام الزراعى — تأثير الانقلاب الصناعى فى المزارع والقرى — نتيجة ادخال حاصلات زراعية جديدة على انجلترا — استحداث الآلات الزراعية — استكشاف فوائد الأسمدة — استنباط دورات جديدة للزراعة تكثر من محصولات الأراضى وتعددها — تقسيم المزارع والمراعى الى حقول محوطة بسياجات ، وأثر ذلك فى الفلاحة — تقدم الزراعة عموما — سوء تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح — محاولة الحكومة سنّ قوانين لتخفيف آلامها وعجزها عن المداواة — عمل أولى الرأى من رجال الشعب على انشاء نظم تعاونية عادت على الشعب بنعمة كبرى — الحركة التعاونية ، نهضتها الأولى — روبرت أوين ، تاريخه وأعماله ونجاحه — درس أوين لمعاصريه — جالياته الزراعية الصناعية — تلاميذه وأنصاره ، وليم كنج — انشاء "حوانيت الاتحاد" — اخفاق ذلك وسببه — قيام ثورة المطالب واتحادها — الاشتراكية المسيحية واخفاقها — مايق فى نفوس الشعب من وراء كل هـذه المجهودات — الحركة التعاونية ، نهضتها الثانية — أساس النهضة الأولى التعاون فى الانتاج وأساس الثانية فى الاستهلاك — رواد روتشديل ، مقاصدهم التعاونية وسرعة تقدمهم — اعتبارهم هم وجمعيتهم الحجر الأساسى فى بناء النظام التعاونى بمعناه العلمى الحاضر — اقتداء الناس بهم داخل البلاد وخارجها وانتشار الجمعيات التعاونية فى أنحاء العالم إثر ذلك — انشاء جمعية تعاونية للاتجار بالجملة فى منشستر ومثلها فى جلاسجو — أغراضهما

وأعمالها ونظام ادارتهما وأثرهما فى توطيد دعائم الحركة — الاتحاد التعاونى ، أغراضه وأعماله ونظامه — دور المرأة الانجليزية فى الحركة التعاونية — جمعيات مشاطرة رأس المال ، غرضها ، ضيق نطاقها ، سبب قلة عددها — انتشار التعاون فى البلاد المتمدنة على الاساس الانجليزى وأخذه طريقا يناسب طبيعة كل بلد نزل به مع المحافظة على مبادئه الأساسية ..

---

## الفصل الثانى

### التعاون الزراعى فى ارلندا — بواعثه وتاريخه

( صفحات ١١٩ — ١٣٢ )

بلوغ التعاون الزراعى فى ارلندا والدانيمارك مالم يبلغه فى غيرهما من الاقطار — وجه أفضلية درس هذا النظام فى ارلندا — سوء الحالة التى كانت عليها ارلندا من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية قبل دخول التعاون الزراعى فيها — شيوع الأراضى بين القبائل الارلندية فى العصور الماضية — احتلال الانجليز ارلندا فى القرن الثالث عشر واغتصابهم أملاك الارلنديين — المصائب التى توالت على الفلاح الارلندى منذ ذلك العهد — تأثير ذلك فى عدد السكان وفى الزراعة — نزوح الأهالى الى الثورات واضطراب الأمن — عدم يأس الأهالى من رجوع أرض آبائهم الى حوزتهم واستمرارمطالبتهم بذلك — محاولة الحكومة تسكين الحال بسن قانون ابتياع الأراضى فى سنة ١٩٠٣ وفتحها اعتمادا ماليا كبيرا لذلك — صيرورة معظم أراضى ارلندا بذلك ملكا لأهلها — حالة الزراعة والزراع أثناء تلك المحن — عدم كفاية حيازة الأراضى لاصلاح الحال — أسباب ذلك — مقارنة حالة الزراعة فى ارلندا والدانيمارك عند بدء الحركة التعاونية الارلندية — السير هوريس بلانكت ودعوته الى التعاون — إشارة كه لارستوقراطية والدين فى شخص اللورد منتيجل والأب فنل فى العمل معه ، وذلك لاجتذاب العناصر الفعالة فى الامة — اتخاذه الدانيمارك قدوة ومثالا — اكتسابه روبرت اندرسن وجورج رسل للحركة — الصعوبات التى لاقوها — دعامتا العمل السليمتين : عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان — شروعهم فى العمل بتأسيس معمل للزبدة — انتشار الجمعيات التعاونية فى البلاد — انشاء بلانكت جمعية التنظيم الزراعى الارلندية — انشاء الحكومة لمصلحة التعليم الزراعى الفنى ومجلس الأراضى المكتفلة وأعمال هذه الهيئات .

---



## الفصل الثالث

### التعاون الزراعى فى إرلندا : أصوله ومراميه

( صفحات ١٣٣ — ١٤٣ )

التعاون ونظرياته — سهولة تطبيق هذه النظريات — اعتماد الشعب على نفسه ونهوضه للعمل على المبدأ التعاونى — سبب تأخر الزراع الارلنديين عن الأخذ بتعاليم رواد روتشديل حوالى نصف قرن — مقارنة حاجة الزراع والصناع للتعاون — وقوف الفلاح الارلندى بين الطريق التجارى والطريق التعاونى — تعريف الجمعية التعاونية — اختلاف التعاون عن الاشتراكية والرأسمالية — مقارنة جمعياته بالجمعيات الخيرية ، وجمعيات الأحياء ، ونقابات العمال — الفضائل الاقتصادية والاجتماعية للتعاليم التعاونية — التعاون والتنافس — التعاون وتوزيع الثروة بين الأهالى توزيعا مناسبا .

---

## الفصل الرابع

### جمعية التنظيم الزراعى الارلندية

( صفحات ١٤٤ — ١٦٤ )

الأصول الأربعة التى بنيت عليها أول جمعية تعاونية فى ارلندا — اتساع نطاق الجمعيات والشعور بضرورة وجود جمعية رئيسية عليها — تأليف هذه الجمعية — العراقيل التى صادفتها فى طريقها — ماليتها — ادارتها — أعمالها : ( ١ ) التربية وبث الدعوة ( ٢ ) التنظيم والتعليم العملى ( ٣ ) مراجعة الحسابات والتفتيش ( ٤ ) تمثيل الزراع المنظمين تنظيما تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم فى الميدان السياسى — بيت بلانكت مركز الجمعية التنظيمية — دار الكتب التعاونية — مجلة "الاقتصاد الارلندى" الفصلية — مجلة "الدوار الارلندى" الأسبوعية — فضل بيت بلانكت فى بث روح حياة جديدة فى جسم ارلندا القروى — أثر ذلك فى اضعاف تيار المهاجرة الى أمريكا — انشاء جمعية تنظيمية أخرى فى شمالى ارلندا بسبب انفصاله عن الجنوب فى الحكم السياسى مع بقاء تمام الصلة بين التعاونيين .

---

## الفصل الخامس

### جمعيات الزبدة

( صفحات ١٦٥ — ١٧٦ )

كساد تجارة الزبدة فى ارلندا قبل التعاون — العوامل الفنية والاقتصادية فى ذلك — محاولة الاصلاح بالاقتداء بالدانماركيين فى صناعة الزبدة وتجارتها — مجهودات هوريس بلانكت — انشاء أول معمل تعاونى — رأس المال المسهم — رأس المال المقترض بضمانة أعضاء لجان الادارة ، عيوب ذلك وطريقة تلافيها — نفقات انشاء المعامل المركزية والمساعدة — مقدار اللبن اللازم لنوعى المعامل — ادارة المعامل — الطريقة المتبعة فى دفع ثمن اللبن — كيفية توزيع " الربح " — رد " الفرز " لأصحاب اللبن — الاصلاحات التى لاتزال هذه الحركة فى حاجة اليها — تأليف جمعيات لاختبار الأبقار من حيث مقدار حلبها وما فيه من المواد الدهنية — أسباب اضطراب سعر الزبدة الارلندية وثبات الدانماركية فى السوق الانجليزية — تغيير نظام تغذية الأبقار كعلاج لذلك باتباع نظام زراعى جديد ذى دورة خاصة — اهتمام التعاونيين بالفكرة الجديدة وتسهيل تحقيقها بواسطة جمعياتهم — مواضع الضعف فى صناعة الزبدة الارلندية وتجارتها — تعدد أصناف الزبدة واشتداد التنافس بين معاملها فى البيع — علاج هذين الضعفين — معاكسة التجار لمعامل التعاون — مقاومة ذلك بوضع قانون لالزام العضو ببيع اللبن الى المعمل التعاونى — الأعمال الثانوية التى تقوم بها بعض المعامل فى مصلحة الأعضاء والزراعة — احصاء عن معامل الزبدة التعاونية .

---

## الفصل السادس

### الجمعيات الزراعية

( صفحات ١٧٧ — ١٨٩ )

الغرض من انشاء هذه الجمعيات — الفلاح صانع بضائع زراعية — حرمانه من امتيازات يتمتع بها الصناع — تجار القرى الذين يلازمون الفلاح لاستغلاله — اضطرار الفلاح الى معاملة هؤلاء التجار وضرر ذلك — انقاذه من ذلك بواسطة التعاون — مزايا التعاون — اختصاص الجمعيات



الزراعية بعد ذلك بهذا العمل — تقارب نظامها ونظام معامل الزبدة — حالة الجمعيات فى أول أمرها وقيامها مقام الوسيط فقط فى المواسم الزراعية — ترقيها وتناولها أعمالا مختلفة طول السنة — دخولها فى مضاربيع حاصلات الأعضاء — وعورة هذا المسلك — الصعوبات القائمة فى الطريق — العوامل الخلقية التى يتغلب بها عليها — فشل الجمعيات التى أخذت بالمبيع من أول وجودها — أوفقية الاكتفاء بموضوع التوريد أولا — توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية — اقتصار الجمعيات فى أول الأمر على توريد الحاجات الزراعية — تناولها توريد الحاجات المنزلية فيما بعد — العقبات التى صادفتها فى تدرجها — وسائل البيوت التجارية فى معاكسة الجمعيات قصد فضها — اشتراط الحكومة على الجمعية التنظيمية الانتظم الا جمعيات زراعية لا دخل لها فى توريد الحاجات المنزلية — رفع هذا الشرط بانقلاب الحكومة — تأثيره فى تكثير أعضاء الجمعيات وزيادة تجارتها — قيامها بشراء العدد والآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء وأثر ذلك فى جعل كثير من المراعى حقولا زراعية — أفضلية الجمعية المتعددة الأعمال وأسبابها — إحصاء عن الجمعيات الزراعية .

---

## الفصل السابع

### الإقراض التعاونى فى ألمانيا

( صفحات ١٩٠ — ٢٤٤ )

اقتباس النظام التعاونى الصناعى وتطبيقه على الزراع — اختلاف ظروف الأقطار الزراعية ونبوغ كل منها فى موضوع خاص بسبب ذلك — امتياز ألمانيا بموضوع الإقراض التعاونى وصيرورتها مثلا أعلى فيه — غاية التعاون فى الاقراض — مجهودات شولز ورايفايزن — مصارف شولز أى مصارف الشعب ، نظامها ، رأس مالها المادى والأدبى ، المسئولية فيها — ارتفاع ثمن أسهمها وسببه — شروط الإقراض وضماناته — قيامها على أصول أدبية أكثر مما هى مادية — اشتراط شرف وحسن الذكر فى العضوية — مزايا هذه المصارف على المصارف العادية — المقارنة بين المصرف التعاونى وغيره من موارد الاقراض — أساس المصارف التعاونية — نظام رايفايزن — حاجة الزراع الى النظم التعاونية فى الاقراض أكثر منها لدى الصناع — أسباب ذلك — المصاعب التى يلاقيها الفلاح اذا التجأ الى المصارف العادية — تلافيها على يد رايفايزن — كيف بدأ مصارفه التعاونية — غرض هذه

المصارف — وجهتها المادية والأدبية — نتائج هذا النظام — نبذة عن قرية أنهاوسن فى ألمانيا قبل المصرف التعاونى الذى أنشئ فيها وبعده — سر النجاح فى نظام مصارف رايفايزن — قلة الرأس مال المادى — أسباب ذلك — المسئولية المطلقة كرأس مال أدبى — الضوابط والقيود الواقية من خطر المسئولية المطلقة — كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف — وظيفتها كصناديق توفير — الودائع كمقياس حقيق لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد — أسباب ذلك — وجوه تصريف الأموال التى فى خزائن المصارف — نوعان لنقل ملكية الأراضى على يد هذه المصارف — العمل على إيجاد مال احتياطى — الاحتياطى غير قابل للتجزئة — اهتمام رايفايزن بتكوينه — تقسيم هذا المال الى احتياطى حقيق ومال الأساس — تضييق منطقة العمل — مزاياه — الاهتمام بانتقاء الأعضاء — للاقراض شروط يجب أن تراعى — الضمان للاقراض — التحرى عن حالة المقترض ومراقبته فى تصرفه فى القرض — تسهيل طرق التسديد مع التشديد فى دفع الاقساط فى مواعيدها — الديموقراطية فى إدارة المصارف — الهيئات التى تتولى إدارة الاعمال — مجلس الادارة — تمثيل مختلف العناصر الجوهرية فيها — عدم تعاطيهم أجرا والسبب فى ذلك — أهم أعماله — رئيس المجلس ، واجباته — لجنة المراقبة ، واجباتها — ولهم هاس وجوه خلافه مع نظام رايفزن — أهم نقط الخلاف .

---

## الفصل الثامن

### الاقراض التعاونى فى ألمانيا (تابع)

( صفحات ٢٤٥ — ٢٧٣ )

المرتبة العليا فى نظم التعاون فى الاقراض — تكوين هيئات عليا للتعاون — ( ١ ) المصارف التعاونية المركزية — وظيفتها — ما كان من خلاف بين رايفيزن وهاس بشأنها — رأس مالها — أرباحها — الحلقات الثلاث فى سلسلة الاقراض التعاونى — ( ٢ ) الاتحادات التعاونية — وجود اتحادين عامين للانقسام فى الرأى بين رايفيزن وهاس — القضاء على أسباب الخلاف وتكوين اتحاد عام واحد منهما — الاتحادات المحلية — أغراضها — فوائدها الأدبية — ادارتها — مواردها المالية — التفتيش ونظامه — وجه أفضلية التفتيش بواسطة الاتحادات — مهمة المفتشين الرسمية



وغير الرسمية — الاتحادات وواجباتها — ( ٣ ) الأطوار التى مرت بها المصارف المركزية والاتحادات التعاونية فى ألمانيا — المحاولات الأولى لتكوين المصارف الرئيسية — مصرف رايفيزن الألمانى — انحلاله فى سنة ١٩٣٠ — انشاء الاتحادات العامة — اتحاد رايفيزن — اتحاد هاس — اندماجهما فى سنة ١٩٣٠ — ( ٤ ) الاتحاد التعاونى العام — تأسيسه — العضوية فيه — الغرض منه — ادارته — الرياسة — مجلس الادارة — اللجنة العامة — المؤتمر — أعمال الاتحاد — مجلة الاتحاد وكتابه السنوى — نشر الدعوة والتعليم — ( ٥ ) الحكومة الالمانية والتعاون — انشاؤها "المصرف البروسى التعاونى العام" — "المعهد الألمانى العام للاقراض التعاونى" — وظيفته — أمواله — قروضه للهيئات التعاونية — احتياطيه — سعر فائدته — ميزانه — ( ٦ ) احصاءات عامة عن حركة التعاون الزراعى فى ألمانيا — جدول يبين مصارف الاقراض والجمعيات التعاونية الزراعية مقسمة حسب نوع المسئولية بالنسبة المئوية .

---

## الفصل التاسع

### جمعيات الإقراض التعاونية الارلندية

( صفحات ٢٧٤ — ٢٨٤ )

اختلاف الرأى التعاونى فى وجوب بدء التعاون فى أى قطر على أساس المصارف التعاونية — عدم جعل المصارف أساسا للحركة فى ارلندا — تأسيس المصارف المروية الارلندية على مبدأ رايفايزن — موارد هذه المصارف — نقد هذه الموارد — احصاء عن المصارف وعدد أعضائها ومجموع رأس مالها وعدد القروض التى أعطتها ومقدارها فى السنين العشر الاخيرة — عدم تقدم هذه المصارف وأسباب ذلك — الخلل فى المصارف الارلندية وسببه — استمرار الحاجة الى المصارف بالرغم من تناقص حركتها — حالة قرية تملكون قبل دخول التعاون فيها وبعده — باتريك جالاهار ، نشأته وعمله .

---

## الفصل العاشر

### جمعيات البيض والدجاج — جمعيات تربية النحل — جمعيات الكتان

( صفحات ٢٨٥ — ٢٩٦ )

الأعمال الرئيسية للفلاح وغير الرئيسية .

جمعيات البيض والدجاج :

حالة تربية الدجاج وانتاج البيض قبل دخول التعاون فى البلاد — أسباب التأخر — دخول جمعية التنظيم الزراعى فى تنظيم هذا العمل — أساليب الاصلاح .

جمعيات تربية النحل :

إهمال تربية النحل — أسباب تأخر تجارة العسل مع الاحتياج اليها — تنظيم هذا العمل على القواعد التعاونية — الفوائد التى عادت من وراء ذلك — استصواب فض جمعيات تربية النحل وضمها الى الجمعيات المتعددة الأعمال .

جمعيات الكتان :

شهرة شمالى ارلندا بصناعة التيل — تأثر هذه الصناعة منذ ربع قرن بنقصان زراعة الكتان فى البلاد — انحطاط أسعار الكتان وعوامل ذلك — اهتمام قادة التعاون ورجال الحكومة باصلاح الحال — نشأة جمعيات الكتان التعاونية وأعمالها — تولى مصلحة الزراعة مهمة تحسين زراعة الكتان — ارسالها بعثة الى بلجيكا وهولندا للاستنارة ، أثر ذلك — نشر زراعة الكتان فى أنحاء ارلندا على يد التعاون — اقتراح الجمعية التنظيمية ادماج جمعيات الكتان فى الجمعيات ذات الأعمال المتعددة بسبب اضطرار تلك الجمعيات الى الوقوف عن العمل جزءا كبيرا من السنة .

---



## الفصل الحادى عشر

### جمعيات اللحوم — جمعيات صيد الأسماك

( صفحات ٢٩٧ — ٣٠٨ )

جمعيات اللحوم :

أهمية تجارة اللحوم فى ارلندا الزراعية — سبب تأجيل تنظيمها على المبادئ التعاونية وتقديم سوء حالة هذه التجارة قبل دخول التعاون عليها — الاجحاف الذى كان يصيب الفلاحين وانفراد التجار والزراع الأجانب بالربح الوافر — حرمان ارلندا بسبب تصديرها أحياء الماشية من وجود الصناعات المتصلة بذبح الملايين منها فى ارلندا اتصالا مباشرا أو غير مباشر — بدء تنظيم هذه التجارة على المبادىء التعاونية — ارسال مندوبين لدراسة نظام المذابح وتجارة اللحوم فى أمريكا — فتح أول معمل تعاونى فى سنة ١٩٠٩ — الصعوبات التى لاقوها فى المبدأ — مقاومتها ونجاح المعمل — صيرورة هذا المعمل مثلا يحتذيه فلاحو الأصقاع الأخرى من ارلندا — ما يتوقع عمله فى المستقبل القريب .

جمعيات صيد الأسماك :

نبذة تاريخية عن أهل السواحل الغربية — اشتغالهم بصيد الأسماك — أسباب عدم تنظيم هذا المرتزق — تاريخ الحركة التعاونية فى هذه التجارة — انشاء "جمعية التعاون لصيد السمك بجزر اران" فى سنة ١٩١٥ — أعمالها وسر تقدمها — صيرورتها مثلا يقتدى به سائر أهل الساحل الغربى .

---

## الفصل الثانى عشر

### مصارف الرهن العقارى التعاونية وجمعيات الفلاحة التعاونية

( صفحات ٣٠٩ — ٣٢٥ )

الاقراض فى الزراعة — نوعا الاقراض ، الطويل الاجل والقصير الأجل — حاجة الزراعة الى رأس مال مبدئى ورأس مال شغال — محاسن الرهن العقارى أى الطويل الأجل ومساويه — الشروط الصالحة لهذا الرهن — أسباب اتجاه أنظار أصحاب الأملاك فى ألمانيا الى ايجاد جمعيات تعاونية خاصة بذلك — فضل الألمان فى نشأة هذه الفكرة — تاريخ هذه الحركة — انشاء مصارف

الرهن العقارى التعاونية المسماة "لاند شافتن" فى ألمانيا — وصفها — عضويتها — اصدارها سندات مالية مضمونة برهن أملاك الأعضاء الزراعية للحصول على المال اللازم لها — مبلغ ثقة الناس بهذه السندات — أسباب ذلك — استهلاك القروض — تعامل المصارف بالسندات لا بالنقد — عدم انتشار هذه المصارف — انتشار مصارف رايفازن وأسبابه — اقتباس ارلندا نظام هذه المصارف وتطبيقها على حياتها الزراعية — بواعث ذلك — اعلان الحكم الجمهورى فى البلاد فى سنة ١٩١٨ — انشاؤه "مصرف الأراضى الأهلى" على نظام مصارف اللاند شافتن الألمانية — أغراض هذا المصرف — وجوه الاختلاف بينه وبين مصارف اللاند شافتن — التعاون فى الفلاحة — تضامن جمعيات الفلاحة التعاونية والمصرف ونظام التعامل بينهما — اشتراك الحكومة الجمهورية فى رأس مال المصرف بشرائها أسهما فيه — اضطراب الاحوال السياسية فى البلاد حال دون اصدار المصرف سندات مالية كما هو الحال فى مثيله فى ألمانيا — استنباطه طريقا آخر للحصول على المال — طريقة انشاء جمعيات الفلاحة وعلاقتها بالمصرف — المهمتان القوميتان اللتان قام المصرف بتحقيقهما .

---

## الفصل الثالث عشر

### الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة

( صفحات ٣٢٦ — ٣٣٥ )

بعد تعدد الجمعيات التعاونية تبدو الحاجة الى وجود جمعية عامة للاتجار معها بالجملة — أسباب ذلك — الجمعية التعاونية الوكيلة الارلندية — الجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة ، تاريخها وتطوراتها — نظام ادارتها — وعورة أخذ هذه الجمعية فى مبدأ عملها بالبيع التعاونى والصدمة التى لاقتها — انصرافها فيما بعد الى التوريد التعاونى خطوة خطوة — وقوفها على مطالب مختلف الجمعيات ومقاديرها كان سببا فى استمرار نجاحها — عودتها باطمئنان الى البيع التعاونى — التزاحم بين الجمعيتين وتفوق الجمعية " العامة " على " الوكيلة " تفوقا ينذرها بالزوال — اتساع أعمال الجمعية " العامة " وجعلها أقساما اثنى عشر تتناول الحاجات الزراعية والمنزلية جمعيات التعاون الصناعى فى عضويتها — تأثير ذلك فى تقريب وجهتى نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونية .

---



## الفصل الرابع عشر

### دورة المرأة الارلندية الريفية فى الحركة التعاونية

(صفحات ٣٣٦ — ٣٤٤)

اشتراك المرأة فى العمل واختصاصها بتعهد الركن الثالث من مبدأ التعاون فى ارلندا الزراعية ألا وهو " ترغيد المديشة " — انشاؤها جمعية " نساء ارلندا المتحدات " — مقصد هذه الجمعية أن توقظ فى نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسئولية فى رفع المستوى القومى ، وتنير لها طريق العمل — المركز العام لهذه الجمعية فى العاصمة وفروعه فى الأقاليم — أعمال كل منهما وعلاقة هذه بتلك — المنظمات والمعلمات والمرشدات — اقبال أنصار النهضة الاجتماعية اجمالا على تعضيد هذه الجمعية — تمويل هذه الحركة — تفصيل أعمالها وتقسيمها الى ثلاثة أقسام — عملها فى الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية ، عملها فى المعيشة المنزلية ، عملها فى الحياة الفكرية والاجتماعية — يد السيدات العاليات فى هداية هذه الحركة — تأثير ذلك فى حياتهن وحياة القرويات .

---

# تمهيد الطبعة الأولى

إن اليوم الذى أستطيع فيه أن أضع عن التعاون فى مصر كتابا ، كما أضع الآن عنه فى أوروبا ، ليوم اغتباط وسعادة ، لأنه اليوم الذى تكون فيه بلادى قد أخذت فعلا فى انتهاج الطريق الذى يؤدى بها الى رفاهية أهلها اقتصاديا واجتماعيا ، على أن ذلك اليوم لا بد آت ولو بعد سنين يبذل الشعب فى أثنائها من الجهود ما ينتظر من أمة عريقة فى المدنية ، أثقلتها أعباء العصور وأضعفتها متاعب الحياة ، ولكن روحها التى تستمدها من روح الله ، وايمانها بما أوتى أهلها من حكمة واتعاظ ، لا يزالان قويين ثابتين ، لم يزعزعهما ما مر عليها من الشدائد ، ولم يضعفهما ما أصابها من المحن .

أجل إن هذه الروح وهذا الإيمان من أسرار الحق ، ولا بد أن يظهرا يوما ما ، بعد أن يمهد لها الطريق وتتاح الفرص . فهما أشبه بجذوة نار حية غمرها الرماد ، ثم سفت الريح عليها الرمال ، فاذا ما هبت الريح على أكوامها مرة أخرى ، فأزالت هذا وذاك ، وحملت اليها وقودا فيما حملت ، شبت النار وأضاءت ما حولها وانتفع الناس بها .

هذا هو موقفنا فى الوقت الحاضر . فقد أيقظت كياننا القومى ريح الحرية ، وأنعش شعورنا الشعبى نسيم الاستقلال ، وجاءت المدنية الغربية تعمل فينا ونعمل فيها مثل ما عملت جذوة النار فى الوقود وعمل فيها .

على أن هذه المدنية ليست فى الحقيقة مدنية غربية ، بل هى مدنية عالمية ، فكياننا وكنه حياتها مبنيان على مدنيات عديدة شرقية وغربية ، ذابت فامتزج

بعضها ببعض امتزاج الألوان وتمـاوجت نورا ، فهى خلاصـة ما وصل اليه النوع الانسانى من الحضارة . واذ كانت لبلادنا مدنيات باهرة بفضل ما أحدثه الفراعنة والعرب ، وما تركوه فى هذه المدنية الحاضرة من الأثر ، فان لنا حقا فى الاقتباس منهـا كما لسوانا من أبناء الأمم ذوات المدنيات البارزة كالأشوريين والصينيين والهنود واليونان والرومان الذين وضعوا أوضـاعا ثابتة الدعائم قوية الأركان ، بنت عليها أوروبا الحديثة المدنية العـالمية ، مستكملة بما أبدعته عقول رجالها من علوم وفنون وآداب .

بيد أن هذه المدنية ليست غاية ما قد يدركه النوع الإنسانى من الرقى ، لأنه لا يزال يغير فيها ويضيف اليها ، ويمحصها ، ويقربها من أوج الكمال .

وقد كان الإنسـان فى العصور الخالية يسـير فى سبيل الرقى بفضل جهود لا اتصال بينها ، كانت تقوم بهـا شعوب مختلفة فى أوقات متباينـة ، فترتفع بذلك أمة وتنحط أخرى ، ويقوم جنس ويقعد آخر . أما الآن فيختلف الحـال عنه فى تلك العصور ، لأن الإنسـان قد استطاع أن يتغلب على صعوبات جمة من حسية ومعنوية تغلبا قرّب الأجناس المختلفة بعضها من بعض ، وأحدث بينها تعارفا ومصالح مشتركة ، وأبدع نظما ديموقراطية فى الحكم يعمل الجميع اليوم على أساسها ، فكأنّ الوقت قد حان ليـدرك العالم أن النوع الانسـانى أسرة واحدة ، كلما ارتقى أعضاؤها ، ارتفع مسـتواها ، وكلما تعاونوا على ذلك وكان الكل يدا واحدة ، أسرعت خطاها نحو الغرض الأسمى ألا وهو : "الكمال فى الحياة" .

نعم مضى الوقت الذى تظهر فيه مدنية وتختفى أخرى ، وأصبح قوام المدنية المقبلة هو المدنية الأوروبية الحاضرة . وكما أن كثيرا من الأمم الشرقية والغربية كوّن هـذه المدنية وجعلها عالمية ، فان كثيرا منها سيهذبها ويلطفها ويعلى من



قدرها ويرفع من شأنها . وكما أنه كان لآبائنا يد فى وضع الأساس فسيكون كذلك للأبناء يد فى تقوية البناء الذى شيد عليه وتوسيع نطاقه وزيادة بهائه وجماله .

وإنى لألفت نظر القارئ الى انتشار هذه المدنية الأوروبية فى أنحاء العالم ، والأخذ بها فيما يستعمر من البلاد الجديدة مثل أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا وجنوب إفريقية ، وكذا فيما ينهض من الأمم القديمة كاليابان والصين وتركيا ومصر . وانه ليس فى انتحال هذه المدنية ضياع لقومية الأمم ، فان أمامنا أمريكا واليابان خير مثال يبرهن لنا على أن هـذه المدنية انما هى وضع ثابت يتقدم على خطته جميع الأمم ، وكل أمة وشأنها فى اختيار الطرق التى تظهر فيهـا شخصيتها وتحقق بهـا غايتها . مثلهم فى ذلك مثل فرقة موسيقية واحدة مكونة من أفراد يتناول كل منهم آلة مختلفة فى النوع والتركيب والصوت ، والكل يوقعون دورا واحدا على نظام متقن ، متوافق الأصول ، متناسب النغمات ، فهو مطرب شجى .

كما أنى ألفت نظر القارئ الى الفائدة المزدوجة التى ينالهـا كل من الشرق والغرب ، وهـا يعملان معا على رفعة المدنية العالمية . فالغرب مكتسب بعلومه ومادته والشرق بمذاهبه وفلسفته ، كلاهما مكمل للآخر .

قلت فيما سبق ان اليوم الذى أسـطر فيه وصف ما يشيده الشعب المصرى من النظم التعاونية التى تعود على البـلاد وأهلها بالخير والبركة ، لهو عندى يوم سعيد ، جدير بالكاتب أن يدّخر له قلمـه . ولكن علينا قبل ذلك واجب أجل وأخطر ، علينا جميعا أن نعمل كل ما فى وسـعه لتقريب ذلك اليوم . لينهض رجال الشعب ، ولتجدّ الصحافة ، ولتشجع الحكومة ، وليعمل الاقتصاديون والاجتماعيون ، وليكتب الكتّاب ، كل فى دائرته ، لتشييد هذا البناء التعاونى ، هـذا النظام العلمى العملى الذى ما قام فى شـعب ، وعمل أفراده بتعاليمه ، إلا

حسنت حالتهم الاقتصادية ، وارتفع مستواهم الاجتماعى ، ونحن فى بلادنا أحوج ما نكون الى ذلك .

ولقد نظرت حولى فرأيت الصحافة تنشر التعاليم التعاونية ، وتنير الطريق للناس للأخذ بها ، وتشجعهم على ذلك بضرب الأمثلة الأوروبية العديدة التى برهنت على صحة ما تعد به هذه التعاليم من التقدم الشعبى والرفعة القومية ، ورأيت الحكومة تسن القوانين التى تمهد الطريق لنشر التعاون وتحافظ على مصالح الآخذين بتعاليمه . رأيت خدام الشعب ورجال الحكومة يتباحثون ويتشاورون فيما هو أصلح الطرق للعمل معا على جعل التعاون وضعا من أوضاع البلاد الثابتة ليأخذوا بيد الشعب الى الأمام ، ورأيت الشعب بأكمله يريد النهوض . فحركتنى كما حركتهم هذه الروح الجديدة . هذه الروح الطاهرة التى دبت فينا عقب الانقلابات التى أحدثتها الحرب العالمية العظمى ، فقوت قوميتنا وألقت تبعة أنفسنا على كواهلنا وأصبح كل منا يشعر بواجبه نحو السمو بنفسه ، وتقدم بيته ، ورفعة قومه ، والعالم ينظر الينا ويرقبنا قائلا فى نفسه "هل ترى يقوم هذا الشعب بواجبه ويحقق آماله كشعب راق وأمة ناهضة ؟" وتساءلت ما الذى أقدر أن أقوم به من العمل على تشييد البناء التعاونى فى بلادنا . فكرت طويلا وبحثت كثيرا عن طريقة لتبصير بلادى بحقيقة التعاون الذى كان ولا يزال منذ ظهوره بأوروبا فى أواسط القرن الماضى عاملا من أقوى عوامل النهوض بالشعوب التى أخذت به ، ووسيلة من أنجح الوسائل فى ترقيتها اقتصاديا واجتماعيا ، فتبين لى أن الاكتفاء بالإلمام بالحركة التعاونية فى بلدان متعددة تختلف عنا اختلافا كبيرا ، لن يكون له ما نرجو من الأثر المباشر فى غايتنا ، ولذلك اتجه فكرى الى اختيار شعب معين ، يكون بيننا وبينه وجوه شبه صحيحة ، ويكون التعاون فيه قد خطا خطوات واسعة ، ثم أذكر ما قام به ذلك الشعب ذكرا مفصلا ، واشرح ما صادفه فى طريق نشر التعاون



وتقريره شرحا مسهبا ، حتى تتسنى المقارنه ويسهل الاقتباس ، ويكون ذلك مرجعا فى مصر لكل عامل يتعظ به ويعتبر .

وانى وان كنت قد اخترت إرلندا من بين مختلف الأقطار لبيان جهود أبنائها فى تحقيق هذا النظام التعاونى ، فما ذلك إلا لأنها أحد قطرين زراعيين ( إرلندا والدانيمارك ) أخذا بتعاليمه وطبقاها على حياتهما القومية ، فأخرجا نظاما تعاونيا زراعيا صار مثلا أعلى للبلدان الزراعية فى العالم أجمع .

زد على ذلك أن بيننا وبين إرلندا وجه شبه اجتماعى ، ذلك بأنها مثلنا بلاد ذات مدنية قديمة عصف الدهر بها ، واحتلها الانجليز ونصبوا أنفسهم فيها ، وان لم يتمكنوا من قتل روح قوميتها ، بل استمر أبناؤها يعملون مثلنا فى السر والعلن لتحريرها ، والنهوض بها مستقلة راقية ، إلى أن حان الوقت الذى فيه تنسمت البلاد روح الحرية عقب الحرب العظمى .

وانى وان كنت وضعت هذا الكتاب عن التعاون فى إرلندا ، فقد خصصت بابين — الأول والسابع — للتعاون فى إنجلترا وفى المانيا . وذلك لأن منشأ فكرة التعاون كان فى البلاد الانجليزية ، وعنها أخذتها بلاد كثيرة وعدلت فى تعاليمها ليتيسر تطبيق نظامها على حياتها القومية ، فأحببت أن أبين الأصل فى هذه الفكرة وكيف ترقى خلق المعونة الذاتية فى بلاد الانجليز ، حتى بلغ ما بلغه الآن .

أما المانيا فهى مبتدعة التعاون فى الإقراض . أخذ الألمان تعاليم النظام التعاونى الانجليزى ، وطبقوه على أمورهم المالية ، فأخرجوا نظاما تعاونيا ماليا خاصا . واذ كان نظام جمعيات الإقراض التعاونية فى إرلندا وغيرها مبنيا على النظام الألمانى فقد وجدت من الضرورى تناول هذا بالإسهاب قبل البحث فى المصارف الارلندية مكتفيا فى ذلك بايضاح النقط التى اختلفت فيها هذه عن المصارف الألمانية .

وقد رأيت أن أورد فى هذا "التمهيد" نبذة تاريخية موجزة عن حركتنا التعاونية المصرية ، مبينا نشأتها وتقلبها والتشريع الخاص بها ، وكذا الحالة التى وصلت اليها جمعياتنا التعاونية ، حتى اذا وصل القارئ الى "الكلمة الختامية" من الكتاب ، أمكنه أن يشترك معنا فى التفكير فيما يمكننا استفادته من التجاريب الارلندية التى عرفناها من المتعاونين الارلنديين ، وفيما يصح لنا أن نقتبسه من نظمهم ، وفيما نأخذه عنهم ونطبقه بعد التعديل على حياتنا الريفية ، وفيما توحى الينا جهودهم ومنشآتهم التعاونية من الأعمال التى يحسن أن نقوم بها فى بلادنا .

*
* *

## التعاون فى مصر

الغاية من جمعيات التعاون هى تمكين الفرد من الانتفاع بجهود المجموع والمجموع بجهود الفرد . ولقد وجدت هذه الفكرة فى أوروبا أرضا خصبة فنمت نموا عظيما ، وتعددت أنواع الجمعيات التعاونية فى الريف والحضر بفضل ما انبث فى الناس من الشعور بمزاياها العظيمة . ولقد ساعد هذا النمو ما وضعته الحكومات من القوانين المعينة على تداولها وانتشارها وما قدمته من متباين الإمدادات والمساعدات .

حدث هذا فى أوروبا ، ولاحت لنا أنواره ، ونحن على الشاطئ الجنوبى من البحر الذي يفصل بيننا وبين بلاد المدنية والحضارة ، فاستهوت منا رجالا أخذوا يتبينون الحال حتى اقتنعوا بسمو مرامى هذا النظام الحديث وآمنوا به ، فقام من بينهم رجلان أحدهما عصامى والآخر عظامى . فرحل الأول وهو عمر لطفى بك الى إيطاليا فى سنة ١٩٠٨ ليقابل لويجى لوتساتى [1] زعيم التعاون فى تلك البلاد

(1) Luigi Luzzati

عمر لطفى
زعيم التعاون فى مصر

ليقتبس من نوره ويستمد من روحه . ودعا الثانى وهو يومئذ الأمير حسين كامل فى سنة ١٩١٢ رجلا من رجال فرنسا التعاونيين ، هو المسيو جوزيف ريبيه [١] ليستنير برأيه فى هـذه الحركة الجليلة ، وليكون منه مرشد الى خير الطرق لنشر التعاون فى البلاد .

تعاون الزعيم والأمير على التبشير بالدعوة التعاونية ، والعمل على نشرها ، فكان لجهود الأول وبلاغته ، وحكمة الثـانى ومعونته مع وجوده على رأس الجمعية الزراعية ، أعظم الفضل وأكبر الأثر فى الأخذ بالمبادئ التعاونية فى بلادنا ، والعمل على تحقيق مراميها .

أخذ عمر بك فى تمهيد الطريق منذ أن عاد من إيطاليا ، ووفق فعلا الى إنشاء بعض جمعيات تعاونية فى المدن و فى القرى ، ونجح الأمير حسين فى حث الجمعية الزراعية على الدخول فى الموضوع بشكل عملى جاد ، والاهتمام بوضع مشروع قانون ولائحة نظام عام لجمعيات التعاون الزراعية .

كان الرجلان متفقين تمام الاتفاق على المبادئ التعاونية ، وكيفية تسيير العمل بمقتضاها فى مصر ، على أن كلا منهما قد اختص فى الواقع بجزء منه ، وبذل الجهد فى تحقيق المهمة التى أخذها على عاتقه . وقد كان قيام عمر بك بمهمته يدعو الى الإعجاب ، فانه مع عدم وجود قانون خاص لتأليف الجمعيات التعاونية [٢]

---

(١) Joseph Ribet

(٢) لا سبيل الى نجاح النظام التعاونى فى بلادنا نجاحا مستديما ان لم يوضع لحياطته قانون خاص يكون الغرض منه : (أولا) تحرير جمعيات التعاون من قيود القانون العام التى تتنافى مع المبادئ التعاونية (ثانيا) ضمان العمل بهذه المبادئ وعدم الخروج عنها (ثالثا) الاعتراف للجمعيات التعاونية بالشخصية المعنوية (رابعا) تسهيل اجراءات انشائها (خامسا) تقرير الضمانات الكفيلة بحسن سيرها (سادسا) حماية مصالحها (سابعا) منحها من الامتيازات ما يساعد على نشرها .

لم يتردد فى جهاده ، بل سار تحدوه روحه القوية العالية ، وأخذ يوفق على قدر الامكان بين قوانين البلاد والقواعد الأساسية للتعاون ، حتى تيسر له العمل على الرغم من الصعوبات القانونية ، ونفذ معظم قواعد هذا النظام فى دائرة القوانين الموجودة . وبهذه الطريقة تمكن من غرس البذور ، ولكنه لسوء الحظ لم يعش بعد ذلك طويلا ، وقضى تاركا التعاون فى عهد الحداثة . أما الأمير فكان جل اهتمامه موجها الى وضع قانون لتأليف الجمعيات التعاونية الزراعية وتقديمه للحكومة ، وبذل الجهد لإصداره . وقد شكلت لجنة لذلك فى الجمعية الزراعية ، ووضعت القانون المطلوب ، ثم قدمته الى المسيو ريبيه ، فأدخل عليه بعض التعديلات ، وبذلك استفادت البلاد من هذا الجهد قانونا تعاونيا جليلا ، أملته المعرفة التامة بالنظام القضائى فى مصر ، و بأخلاق المصريين وعاداتهم ، وهذبته الخبرة بالقوانين فى أهم البلاد الأوروبية . ثم جاءت سنة ١٩١٣ " بقانون خمسة الأفدنة" الذى يقضى بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية اذا كان صاحبها لايملك من الأطيان الا خمسة أفدنة أو أقل ، رغبة فى حماية الملكية الصغيرة . ولكن هـذا القانون جعل استدانة هؤلاء الملاك عسيرة لانتفاء ضمان الدائن الا فيما يستغل الزارع من أرضه . وكذلك أقفل المشرع فى وجوه صغار الملاك الزراعيين الباب الذى كانوا يلتجئون اليه عند ما تبدو لهم الحاجة الى اقتراض ما يلزمهم لتثمير ملكيتهم الصغيرة ، وهو مع هـذا الاقفال لم يفتح لهم بابا آخر للاقتراض والانتفاع بأرضهم بأقصى مايستطيعون ، فارتفعت الأصوات بالشكوى فى كل مكان ؛ وواصل الصحفيون حملاتهم طالبين ايجاد وسيلة لحل هذه المشكلة الاقتصادية . وخرجوا من ذلك الى الإجماع على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعى يسهل على الفلاحين إنشاء جمعيات تعاونية بواسطتها يحصلون على ما هم فى حاجة اليه من المال وغيره من الوسائل لاستغلال أملاكهم استغلالا يعود عليهم بأكبر النفع .

السلطان حسين كامل
تصير التعاون فى مصر

وكان المأمول أن تبادر الحكومة الى اصدار القانون الذى أجهدت الجمعية الزراعية نفسها فى وضعه وتقديمه اليها ، ولكن قامت دون ذلك عقبات ، فقد كان المفهوم أن هذا القانون يطلق الحرية للتعاونين ولا يقيدهم ، وفى ذلك ما كان يخشاه بعض ذوى النفوذ الذين كانوا يرون أن تهيمن الحكومة على حركة التعاون . والواقع أن علاقة الحكومة بحركة التعاون كانت يومئذ علاقة المستريب فلا بدع أن تقوم العقبات والعراقيل فى سبيل اصدار ذلك القانون .

بيد أن المطالبة بإصدار تشريع لمساعدة التعاون لم يعتورها شىء من الضعف أو الكلال، بل استمرت فى الحاح وشدة حتى رأت الحكومة أخيرا فى سنة ١٩١٤ أن تسن قانونا يؤدى بحسب رأيها الى هذه الغاية . فأعدت مشروع قانون أحالته على الجمعية التشريعية لتبدى رأيها فيه ، فأحالته هذه على لجنة الأشغال والزراعة فيها ، فقامت ببحثه وأدخلت عليه تعديلات هامة ، ثم أعادته الى الجمعية مع تقرير موضح لأسباب هذه التعديلات ، و بعد الأخذ والرد بين الحكومة والجمعية فى هذا المشروع الخطير استقر الرأى على احالته الى اللجنة مرة أخرى لإعادة النظر فيه بعد أن يضم الى اللجنة أعضاء من لجان الحقانية والمعارف والمالية والداخلية .

اجتمعت هذه اللجنة المختلطة وكان على رأسها معالى سعد باشا زغلول وكيل الجمعية ، فقررت فيما عقدته من الجلسات كثيرا من المبادئ العامة التى ينبغى ملاحظتها فى تعديل المشروع ، ثم ندبت من بين أعضائها لجنة فرعية لتعديله طبقا لهذه المبادئ . فعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات واستشارت الاخصائيين وراجعت القوانين الأجنبية ، وفى النهاية تبين لها من مجموع الأبحاث التى جرت " أن مشروع الحكومة لا يتفق مع الغاية الشريفة التى وضع لها ، ولا يلائم روح العدالة التى تمشت فى النظامات المصرية من عهد بعيد" (١) .

(١) " التقرير المرفوع الى الجمعية التشريعية من اللجنة المؤلفة لاعادة النظر فى مشروع قانون شركات التعاون الزراعية " صفحة ١ من " مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ١٩١٣ — ١٩١٤" .

بناء على ذلك عنيت لجنة سعد بادخال التعديلات التى تجعل المشروع متفقا مع الغرض الذى وضع له ، و بإضافة الأحكام التى رأت من الضرورى اشتماله عليها ، وكذلك خرج مشروع اللجنة بريئا مما أخذ على مشروع الحكومة من النقائص والعيوب ، فرفعته مع تقريرها النهائى الى الجمعية التشريعية حيث استغرقت المناقشة فيه ثلاث جلسات متواليات ، (١) دافع فيها أعضاء اللجنة عن تعديلاتهم خير دفاع . ولقد كانت لسعد باشا فى هذا المقام مواقف تدعو الى الاعجاب (٢) ، فكان ، بما هو معروف عنه من بعد النظر وسداد الرأى ، يبدى من حكيم الملاحظات وحصيف الآراء ما يدل على أنه خير من يعرف حاجات البلاد الحقيقية و يعمل لوضع التشريع الوافى لهذه الحاجات .

كانت الأمة كلها تترقب قبول هذه التعديلات جميعها على يد الجمعية ، ولكن شد ما خاب رجاؤها على حين غرة ، بسبب ما سرى من الضعف الى نفوس بعض الأعضاء ، فلم تقر الجمعية الا القليل من التعديلات التى أشارت بها اللجنة ووافقت الأكثرية على مشروع الحكومة بتعديلات طفيفة لا تكاد تغير شيئا من روحه الأصلية ، وهكذا صار قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب ، وخشية صيرورة الجمعيات الزراعية مراكز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد ، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة فى تكوينها وحلها ، كما جعلت هيمنتها عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمرا لا مفر منه ، فأصبحت تلك القيود فى الواقع معطلة الى حد كبير لما فى القانون من منافع .

(١) الجلسات الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين .

(٢) راجع مضابط هذه الجلسات الثلاثة فى مجموعة المضابط المذكورة صفحات ٧٩٣ — ٨٧٩



بيد أنه رغما عن عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية ، لم تعدم الأمة رجالا يأخذون بناصره و يعملون على تذليل الصعاب القائمة فى سبيله و بذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية . ولقد سار هؤلاء الرجال على النهج الذى انتهجه لهم المرحوم عمر بك لطفى ، فحملوا لواء التعاون من بعده ، وكان فى مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس " النقابة العامة للتعاون " ، تحقيقا لأمنية الفقيد أخيه وتوحيدا للتعاون بالبلاد ، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية . ثم عبد الرحمن بك الرافعى الذى عنى باخراج أول كتاب فى التعاون فى بلادنا(١) ، جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جمعياتها فى مصر وفى أوربا ، و بحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى واصلاح التسليف الزراعى التعاونى ، والذى عمل على تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية منزلية وزراعية . ثم صادق بك حنين الذى له فضل ادخال علم التعاون الزراعى فى برنامج التعليم الزراعى العالى ، والذى قام بتدريسه تدريسا أصوليا لأول مرة فى مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ، ووضع مؤلفا قيما فى التعاون الزراعى(٢) خص بالاسهاب فيه بنوك التعاون ، كما أنه درس حالة الجمعيات التعاونية فى مصر دراسة عملية ، ووضع عنها تقريرا وافيا نشرته مجلة مصر الحديثة(٣) فى حينه ، كذلك اهتم بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية فى الريف .

ولما قامت الحرب العظمى وأوقفت الأعمال ، وقف معها قانون التعاون بخيره وشره ، ولكنا تلقينا دروسا فى الحياة لا يمكن أن ننساها . من هذه الدروس القاسية التى لاقيناها أثناء الحرب و بعده ، أنه لو كان التعاون وضعا من أوضاع البلاد الثابتة لنجا الفلاح ، وهو منتج ومستهلك ، من تحكم التجار وظلم المرابين الذين

(١) " نقابات التعاون الزراعية ، نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا " سنة ١٩١٤

(٢) " التعاون فى الزراعة " سنة ١٩١٧

(٣) (L'Egypte Contemporaine) صفحات ٢٩٧ — ٣٢٣ من المجلد العاشر سنة ١٩١٩

يعبثون به و بمصالحه و يجعلون منه طعمة لمطامعهم . من أجل هذا تيقظت النفوس ، وتبينت لها فوائد التعاون ، فودت أن تأخذ بأسبابه وتعمل به .

هذا ولما كانت الحرب العظمى قد أدخلت روحا جديدة فى الشعوب ، هى الرغبة فى أن يكون كل منها سيدا فى بلاده ، مستقلا فى عمله ، معتمدا على نفسه ، ولما كان لمصر من هذه الروح نصيب كبير ، عملت ما استطاعت لنيل حريتها واستقلالها فى شؤونها . واذ كان العمل للاستقلال الاقتصادى يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسى فى الأمم الجادة فى حياتها ، ان لم يكن يسبقه ، فقد اتجهت الأفكار الى ضرورة وضع قانون جديد للتعاون الزراعى .

فى ذلك الوقت أنشأت الحكومة " المجلس الاقتصادى " ، وكان من أوائل ما اهتم به هذا المجلس وضع قانون للتعاون الزراعى ، فوكل أمر ذلك الى "لجنته الزراعية" وهذه بعد أن أتمته رفعته الى هيئة المجلس مشفوعا بمذكرة تفسيرية لتسويغ القواعد الواردة فيه ، وأقر المجلس هذا المشروع ، ثم قدمه الى الحكومة ، فصادقت عليه ، وكان ذلك فى شهر يوليه سنة ١٩٢٣ .

وفى رأينا أن هذا القانون على علاته[1] كان موافقا للزراع المصريين على وجه الإجمال . وأنه وان كان مبنيا على اساس مشروع ١٩١٤ ، فقد كان متمشيا مع الروح الجديدة التى شملت الشعب وحكومته معا ووحدت وجهة نظرهما ، ولذلك انتفت منه الريبة وسوء الظن بالشعب ، وأصبح جديرا أن نعده بداية صالحة .

وهذا هو نص القانون مشفوعا بالمذكرة التفسيرية و بما عنّ لنا من التعليق على النقط الجوهرية المفتقرة الى التعديل فيه :

(١) ان بهذا القانون أوجها مفتقرة الى التعديل سنتناول أهمها بما يعن لنا من أسباب الاصلاح ، وأملنا عظيم أن تصادف وجهة نظرنا قبولا ، وأن يعدل القانون بما يلائم مصلحة البلاد على أتمها .



## قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ [1]

### بتقرير الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية

### نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون المدنى الأهلى وقانون التجارة الأهلى وقانون المرافعات الأهلى وقانون العقوبات الأهلى ؛

وبما أنه من الملائم تشجيع تأليف شركات تعاون زراعية مصرية ووضع الأحكام الخاصة بتكوينها و بادارتها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والحقانية والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

### الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعد شركات تعاون زراعية مصرية الشركات المؤلفة من زارعين مصريين والتى يقصد من تكوينها السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

مادة ٢ — يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع ما يتعلق بالزراعة من عمليات البيع والشراء والإنتاج والصناعة والتأمين والإقراض والاستقراض .

(١) " الوقائع المصرية " العدد ٧٢ لسنة ١٩٢٣

ولها بنوع خاص :

( ١ ) أن تشترى لحساب الشركة الأسمدة والتقاوى والمواشى والحاصلات الزراعية وأن تشترى الآلات والعدد الزراعية أو أن تستأجرها لكى تبيعها بعد ذلك الى الشركاء أو تؤجرها لهم ؛

( ٢ ) أن تنظم استغلال حاصلات الأرض أو الصناعات الزراعية الأخرى بطريقة الاشتراك ؛

( ٣ ) أن تتكفل بأن تبيع بالجملة أو بالقطاعى ما للشركاء من حاصلات نتجت من الاستغلال أو من الصناعات الزراعية ؛

( ٤ ) أن تتكفل بأعمال الرى والصرف وتطهير الترع وتصليح الأراضى لمصلحة الشركاء ؛

( ٥ ) أن تقبل ودائع الأموال من الشركاء وأن تقرضهم ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم الزراعية المحضة .

مادة ٣ — لهذه الشركة كذلك أن تعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية بصفة عامة و برقيها .

ولكن لا يجوز لها أن تشتغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو بتقديم المساعدة أو المعونة بأية وسيلة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية ، و إلا كان جزاؤها الحل .

مادة ٤ — لايجوز أن تتناول أعمال هذه الشركات مصالح أفراد غير الشركاء إلا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الشركة بغرض خدمة مصالح الشركاء على وجه أتم .



مادة ٥ — تشمل كلمة " الزارعين " الواردة فى المادة الأولى من يستغلون أرضا زراعية كملاك أو مستأجرين أو بأية صفة أخرى وكذلك الذين يشتغلون بزراعة الأرض بحكم مهنتهم أو صناعتهم أو يزاولون عملا له ارتباط بالزراعة أو صناعة ذات ارتباط بها كذلك .

مادة ٦ — شركات التعاون الزراعية المصرية المكونة طبقا لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبة والوصية والانتفاع بالأوقاف المحبوسة لمنفعتها .

وهى خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — لا يطلق اسم شركة تعاون زراعية مصرية إلا على الشركات التى يعترف بها هذا القانون .

مادة ٨ — يجب أن تكون لكل شركة تعاون زراعية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتى :

( ١ ) الغرض الأصلى من أعمالها .

( ٢ ) اسم المدينة أو القرية التى بها مركزها .

ويجب ألا تتضمن تسمية الشركة اسم أى شخص .

مادة ٩ — يجب أن يذكر اسم الشركة كما هو موضح فى المادة السابقة فى دفاتر الشركة وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسجيلها فى سجل شركات التعاون الزراعية المصرية .

مادة ١٠ — يكون مركز الشركة فى المدينة أو القرية التى تزاول فيها أعمالها .

ولا يجوز أن يكون لها فروع فى أمكنة أخرى إلا اذا كان ذلك لشراء ما تحتاج اليه أو لتصريف حاصلاتها وحاصلات الشركاء .

ولا يجوز أن تؤلف فى قرية واحدة يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس أكثر من شركة واحدة لغرض واحد إلا باذن من وزير الزراعة .

مادة ١١ — تؤلف الشركة من شركاء يختلف عددهم بشرط ألا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الشركة قابل للتغيير . ويجوز أن يتكون رأس مالها الأصلى من اشتراكات وأنصبة أو من حصص أو أسهم .

مادة ١٢ — مسئولية الشركاء محدودة فلا تتعدى قيمة الأنصبة والحصص أو الأسهم إلا اذا نص عقد التأسيس أو نظام الشركة على ما يخالف ذلك . وهى على النقيض من ذلك غير محدودة بالنسبة للشركات التى يكون غرضها الأصلى الاعتماد المالى الزراعى .

والشركات ذات المسئولية غير المحدودة يجوز تكوينها بغير رأس مال . ويجب على أية حال أن يزاد على اسمها أن " مسئوليتها غير محدودة " .

## الباب الثانى — فى تأسيس الشركات وتسجيلها

مادة ١٣ — الأشخاص الذين يشتركون لأجل تأسيس الشركة تتألف منهم لجنة المؤسسين . ولا يجوز أن تتألف هذه اللجنة من أقل من عشرة أعضاء .

مادة ١٤ — يكون أعضاء لجنة المؤسسين مسئولين بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الشركة من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات .

فاذا تعذر تكوين الشركة لسبب من الأسباب فليس لهم أى حق فى الرجوع على الذين اكتتبوا باشتراكات أو حصص أو أسهم .

أما اذا تألفت الشركة فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتقيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .



مادة ١٥ — أعضاء لجنة المؤسسين مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتابات الواردة فى عقد التأسيس الابتدائى وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٦ — تتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الابتدائى للتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المساعى اللازمة للحصول على تسجيلها .

مادة ١٧ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائى على ما يأتى :

( ١ ) تاريخ ومكان تحريره ؛

( ٢ ) أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل اقامتهم وكذلك أسماء المكتتبين الآخرين ومحل اقامتهم ان وجدوا ؛

( ٣ ) اسم الشركة ؛

( ٤ ) مركزها ؛

( ٥ ) الغرض من أعمالها ؛

( ٦ ) مدتها ؛

( ٧ ) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتتب به أو دفع من الحصص أو الأسهم وكذلك قيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

ويحرر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ويجب أن يوقع عليهما بامضاءات اعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليها .

مادة ١٨ — من الضرورى لتأليف الشركة أن يدفع مبلغ أولى لا يقل عن خمسين جنيها . فاذا كانت الشركة من الشركات ذات رأس المال يجب ألا يكون هذا المبلغ أقل من خمس مجموع رأس المال المكتتب به .

ويودع هذا المبلغ فى خزانة المديرية أو فى بنك توافق عليه وزراعة الزراعة ويكون مرخصا له بقبول هذه الوديعة . ويجب أن يبقى المبلغ مودعا الى أن يتم تسجيل الشركة .

مادة ١٩ — ينشأ فى وزارة الزراعة طبقا للقواعد التى تبين فى قرار يصدر من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير المالية :

( ١ ) قسم لتسجيل الشركات والتفتيش عليها .

( ٢ ) لجنة استشارية تمد الوزير والقسم المذكور بكل رأى له مساس بتأليف الشركات وبادارة عملها وكذلك بحركة التعاون بوجه عام . ويمكن ايجاد فروع لقسم التسجيل فى الأقاليم اذا اقتضى ذلك انتشار حركة التعاون .

وينشأ فى عاصمة كل مديرية أو محافظة طبقا للقواعد التى تبين فى قرار وزارى مجلس من مندوبى الشركات الموجودة فى المديرية أو المحافظة تكون مهمته الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ومد الشركات الممثلة فى المجلس بآرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه المدير أو المحافظ يعاونه مفتش من قسم التسجيل .

مادة ٢٠ — ترسل لجنة المؤسسين نسخة من عقد التأسيس الابتدائى ومن نظام الشركة الى قسم تسجيل الشركات .

ويقتصر عمل هذا القسم على التثبت من مطابقة هذه العقود لأحكام القانون .

فاذا كانت مطابقة لها ولم يتضح من عقد التأسيس وجود اكتتابات أخرى غير اكتتابات المؤسسين تولى القسم قيد الشركة فى سجل الشركات وشرع فى عملية النشر المنصوص عليها فى المادة الثالثة والعشرين من هذا القانون .



ويبعث قسم التسجيل الى لجنة المؤسسين بشهادة دالة على تسجيل الشركة وعلى نشر العقود المتقدم ذكرها .

مادة ٢١ — يحصل تسجيل الشركة بأن يسجل فى سجل الشركات وتحت رقم خاص فيه ملخص من نظام الشركة يشمل ما يأتى :

( ١ ) اسم الشركة ومركزها .

( ٢ ) غرضها .

( ٣ ) مدتها .

( ٤ ) رأس المال المكتتب به ورأس المال المدفوع أو اشارة الى أن الشركة ذات مسئولية غير محدودة .

( ٥ ) القيمة الاسمية للأسهم أو الحصص وقيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

( ٦ ) أسماء الشركاء المؤسسين ومحل اقامتهم .

( ٧ ) الشروط المقررة فى نظام الشركة بشأن قبول الشركاء أو اخراجهم أو انسحابهم .

( ٨ ) عدد أعضاء مجلس الادارة وسلطاتهم وأسماء الأعضاء الأول اذا كانت أسماؤهم واردة فى عقد تأليف الشركة وفى نظامها .

( ٩ ) كل بيان آخر يرى قسم التسجيل فائدة من الاشارة اليه فى السجل .

وتحفظ نسخة عقد التأسيس ونسخة نظام الشركة فى محفوظات القسم .

مادة ٢٢ — اذا كان رأى القسم أن عقد التأسيس أو نظام الشركة غير مطابقين للقانون فعليه ارسالها للجنة المؤسسين لجعلهما مطابقين لأحكام القانون .

واذا اعتبرت هذه العقود مطابقة للقانون أو عدلت بحيث جعلت مطابقة له ولكن تبين من عقد التأسيس وجود مكتتبين آخرين فى الشركة فعلى القسم أن يطلب من لجنة المؤسسين عقد اجتماع يحضره كل المكتتبين للتصديق على نظام الشركة .

وفى هذه الحالة لا تسجل الشركة الا بعد هذا التصديق ، ويرسل الى قسم التسجيل محضر عن ذلك ويشار الى هذا المحضر فى عملية النشر المنصوص عليها فى المادة التالية .

مادة ٢٣ — يحصل النشر المنصوص عليه فى المادة العشرين فى نشرة شركات التعاون التى تصدرها وزارة الزراعة ، أو فى الجريدة الرسمية الى أن يتم اصدار هذه النشرة ، ويقوم النشر على هذه الصورة مقام كل نشر آخر نص عليه القانون العادى بشأن تأليف الشركات .

ويكون هذا النشر بايراد الملخص المسجل فى سجل الشركات مع بيان رقم قيد الشركة فى السجل المذكور .

وتعد الشركة مؤلفة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢٤ — كل ما يطرأ من التعديلات على نظام الشركة يجب تسجيله ونشره طبقا للأحكام السابقة .

ولا يمكن التمسك بهذه التعديلات قبل الغير إلا من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ — تعفى شركة التعاون الزراعية المصرية من كل الرسوم النسبية أو غيرها عن كل عقد خاص بتأسيسها أو بتعديل نظامها .

ويكون التصديق على الامضاءات وكذلك النشر فيما يتعلق بهذه العقود بغير عوض .



## الباب الثالث — حقوق الشركاء وواجباتهم

مادة ٢٦ — يجب أن تتوافر فى الشريك الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون عمره ثمانى عشرة سنة كاملة ميلادية على الأقل . أما القاصرون الذين يقل عمرهم عن ثمانى عشرة سنة فيجوز أن ينوب عنهم أوصياؤهم .

( ٢ ) أن يكون زارعا تنطبق عليه أحكام المادة الخامسة .

( ٣ ) أن يكون مصرى الجنس .

( ٤ ) أن يكون مقيما فى الجهة ( المدينة أو القرية ) التى تزاول الشركة فيها عملها أو أن يكون فى حيازته أرض واقعة فيها سواء كان ذلك بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا أو بأية صفة أخرى .

( ٥ ) أن يكون قد خضع للأحكام الموضوعة لنظام الشركة سواء فيما يتعلق بدفع الاشتراكات أو رسوم القبول أو الحصص أو الأسهم أو الاكتتاب بها .

وعلى كل حال لايجوز تعليق القبول على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٢٧ — لايجوز أن يقبل كشريك :

( أ ) من أشهر افلاسه .

(ب) المحجور عليه إلا أن يكون القيم نائبا عنه .

مادة ٢٨ — تفقد صفة الشريك :

( ١ ) باستقالة الشريك أو بوفاته .

( ٢ ) باخراجه من عداد الشركاء .

ويكون هذا الاخراج فى الأحوال الا تية :

( ١ ) اذا فقد الشريك شرطا من الشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة والعشرين أو اذا وقع فى حالة من حالات فقدان الأهلية المنصوص عليها فى المادة السابعة والعشرين ؛

( ٢ ) اذا لم يسدد ماعليه من ديون للشركة ؛

( ٣ ) اذا أتى أعمالا من طبيعتها أن تلحق بالشركة ضررا جسيما معنويا كان أو حسيا .

مادة ٢٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة الثانية والثلاثين يجب أن تصدق الجمعية على إخراج الشريك طبقا للشروط المقررة فى المادة الخامسة والأربعين .

ليس للشريك المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء ولا لدائنيه أو ورثة دائنى الشريك المتوفى من حق إلا فى أن يستردوا قيمة ما للشريك من حصص أو أسهم بنسبة رأس المال المدفوع أو بنسبة مال الشركة الموجود فى ختام السنة المالية الجارية طبقا للحساب المصدق عليه من الجمعية وبعد استنزال كل ماعليه من دين للشركة .

وعند تقدير مال الشركة ينبغى أن لا يدخل فى حسابه المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا الديون التى حل أجلها ولم تدفع .

ولا يرد أى مبلغ اذا كان مال الشركة بعد تقديره طبقا للقواعد السابقة أقل من رأس المال عند تأسيس الشركة .

مادة ٣٠ — يبقى العضو المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء وكذلك ورثة العضو المتوفى مرتبطين بالتعهدات إزاء الغير مدة سنتين من تاريخ الخروج



من الشركة أو الوفاة فيما يتعلق بما أبرمته الشركة من أعمال الى ذلك التاريخ وفى حدود المسئولية المقررة فى نظام الشركة .

مادة ٣١ — لايجوز لأى شريك أن يمتلك حصصا أو أسهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة .

ولا يجوز بأية حالة أن يزيد هذا المجموع على مائتى جنيه مصرى .

ولا يجوز أن تكون قيمة الحصص أو الأسهم أقل من جنيه مصرى واحد أو أكثر من أربعة جنيهات مصرية .

وتكون الأسهم دائما اسمية وغير قابلة للتجزئة .

ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للشركة .

ولا يجوز التنازل عنها بغير موافقة مجلس الإدارة .

مادة ٣٢ — لمجلس الإدارة أن يفصل من عداد الشركاء كل شريك تأخر فى سداد قيمة حصصه أو أسهمه وذلك بعد مرور شهر على إنذاره بخطاب موصى عليه يرسل بالعنوان الوارد فى عقد الا كتتاب .

ويجوز للشريك فى هذه الحالة أن يستأنف قرار إخراجه من الشركة أمام الجمعية العمومية للشركة .

مادة ٣٣ — اصدار الأسهم غير محدود بعدد فى حالة ما اذا كان نظام الشركة يعلق قبول الشركاء الجدد على الا كتتاب فى الأسهم .

ولا يجوز للشركة أن تصدر أسهما تنقص قيمتها عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عليها .

## الباب الرابع — فى إدارة الشركة

مادة ٣٤ — يتولى إدارة الشركة مجلس تنتخبه الجمعية العمومية من الشركاء طبقا لأحكام نظام الشركة .

ويختار المجلس من أعضائه رئيسا يمثل الشركة .

ولا يتقاضى عضو مجلس الادارة أجرا على عمله .

مادة ٣٥ — ليس أعضاء مجلس الادارة مسئولين شخصيا عن أعمال الشركة التى يجرونها فى حدود توكيلهم .

ولكنهم مسئولون عن القيام بهذا التوكيل و بصفة عامة عن التعهدات التى يفرضها عليهم القانون ونظام الشركة .

وهم مسئولون بصفة خاصة عما يأتى :

( ١ ) وجود المبالغ التى دفعها الشركاء وجودا فعليا ؛

( ٢ ) وجود الأرباح التى نص فى الحسابات على توزيعها بين الشركاء حقيقة ؛

( ٣ ) وجود الدفاتر التى نص عليها القانون ومسكها بطريقة نظامية .

( ٤ ) تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ؛

فاذا قاموا بأعمال لا تدخل فى عداد الأعمال التى أشار نظام الشركة بأنها من متناول عمل الشركة فعليهم شخصيا مسئوليتها سواء قبل الشركة أو قبل الغير .

مادة ٣٦ — عضو الادارة خاضع لرقابة الجمعية العمومية فى كل عمل خاص بإدارة الشركة .



مادة ٣٧ — يجب أن يكون لكل شركة مراقب واحد على الأقل مكلف بالاشراف على العمل بنظام الشركة وعلى إدارة الشركة إدارة نظامية .

والجمعية العمومية هى التى تختار المراقبين سواء من الأعضاء أو من غيرهم ولكن ينبغى أن توافق وزارة المالية على هذا الاختيار .

مادة ٣٨ — يجوز أن ينص نظام الشركة أن تعين الجمعية العمومية لجنة مراقبة ينتخب أعضاؤها من الشركاء .

والغرض من هذه اللجنة الاشراف على أن تجرى أعمال الشركة بطريقة نظامية وحماية مصالح الأعضاء .

مادة ٣٩ — القضايا التى يراد اقامتها لمصلحة الشركة ضد مجلس الادارة أو ضد أحد أعضائه ينبغى أن تقررها الجمعية العمومية وأن يباشرها المراقبون أو لجنة المراقبة باسم الشركة .

يجوز لكل شريك أن يبلغ المراقبين أو لجنة المراقبة ما يبدو له من أعمال مجلس الادارة أو من أعمال أحد أعضائه مخالفا للقانون أو لنظام الشركة أو ضارا بمصالح الشركة بوجه من الوجوه وللمراقبين كما للجنة المراقبة الحق فى دعوة جمعية عمومية غير عادية للبت فى هذه الطلبات كلما بدا أنها خطيرة أو أنها تدعو إلى العجلة . وتكون دعوة الجمعية العمومية واجبة عليهم إذا طلب اليهم ذلك عدد من الشركاء يبلغ ثلث المجموع الكلى . فان أبوا دعوتها كان لهذا الجمع من الشركاء الحق فى رفع الخصومة إلى القضاء رأسا باسمه ولمصلحة الشركة .

مادة ٤٠ — يجب على كل شركة أن يكون لديها ، غير الدفاتر التجارية المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة والمواد التى تليها من قانون التجارة الأهلى الدفاتر المبينة بعد وهى :

( ١ ) دفتر الشركاء وتبين فيه أسماؤهم وصناعاتهم ومحل اقامتهم وتاريخ قبولهم واستقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم من عداد الشركاء وكذلك حساب المبالغ التى دفعوها أو سحبوها ؛

( ٢ ) دفتر الأسهم أو الحصص و يبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الشركاء وكل ما طرأ عليها من إلغاء أو نقل ؛

( ٣ ) دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة ؛

( ٤ ) دفتر محاضر جلسات الجمعيات العمومية .

مادة ٤١ — قبل بدء العمل فى دفتر اليومية ودفتر الجرد والدفاتر الأخرى التى نص عليها فى المادة السابقة يجب أن تمر وأن تعلم كل صحيفة منها بعلامة قسم تسجيل الشركات أو بعلامة موظف من موظفى المحافظة أو المديرية يندبه القسم المذكور خصيصا للقيام بهذا العمل .

لا يتقاضى أى رسم على إتمام هذه الاجراءات .

وفى نهاية كل سنة مالية للشركة يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من ذلك القسم أو الموظف عقب آخر صحيفة مكتوبة .

ولكل انسان حق الاطلاع بغير مقابل على دفتر الشركاء ودفتر الأسهم والحصص كما يجوز له أن يأخذ صورة أو ملخصا منه بمصاريف على طرفه .

مادة ٤٢ — على الشركة أن ترسل سنويا فى ختام السنة المالية إلى قسم التسجيل :

( ١ ) صورة من الحساب الختامى السنوى ومن حساب الأرباح والخسائر مشفوعة بالتقارير المقدمة من أعضاء مجلس الادارة ومن المراقبين و بمحضر الجمعية العمومية العادية التى اعتمدت الحسابات المذكورة ؛



( ٢ ) كشفا بحركة الشركاء أثناء السنة مبينا به من انضم إلى الشركة ومن خرج منها من طريق الاستقالة أو الفصل من عداد الشركاء أو الوفاة .

ويجب على الشركة كذلك أن تبعث الى ذلك القسم بصورة من كل محضر من محاضر الجمعيات غير العادية فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها وأن تقدم له فى أى وقت جميع البيانات التى يطلبها منها بشأن ادارة الشركة .

ولمفتشى القسم المذكور على الدوام الحق فى أن يطلعوا على الدفاتر وأوراق الحسابات الخاصة بالشركة وفى أن يفتشوا على مكاتب الشركة ومخازنها وورشها ومصانعها .

وفوق ذلك يجب على الشركات ذات المسئولية غير المحدودة أن ترسل الى القسم فى ختام كل سنة مالية كشفا بأسماء الشركاء جميعا وعناوينهم وتواريخ قبولهم فى الشركة أو خروجهم منها .

والصور والكشوفات والبيانات المشار اليها فى هذه المادة ينبغى أن يكون مصدقا عليها من الرئيس والمراقب بمطابقتها للأصل .

## الباب الخامس — فى الجمعيات العمومية وفى حسابات الشركة

مادة ٤٣ — يجب أن تنعقد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة على الأقل فى كل سنة فى خلال الثلاثة الشهور التى تلى ختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة والمراقبين وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الادارة والمراقبين واستبدالهم طبقا لأحكام نظام الشركة .

مادة ٤٤ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة الخامسة والأربعين التالية تكون الجمعية العمومية مكونة تكوينا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الشركاء بأنفسهم أو بطريق الانابة .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التى تعقد بدعوة ثانية فى خلال الثلاثين يوما التالية مكونة تكوينا صحيحا مهما يكن عدد الشركاء الحاضرين أو الممثلين فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند الانقسام يكون صوت من يرأس الاجتماع مرجحا .

وليس لكل شريك إلا صوت واحد مهما يكن عدد مايملك من حصص أو أسهم .

ويجوز للشركاء الغائبين أن ينيبوا عنهم شركاء آخرين . على أنه لايجوز لأحد أن ينوب عن أكثر من شريك واحد .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الادارة أن يعطوا أصواتهم فى المفاوضات الخاصة باعتماد حسابات الشركة أو بالأمور المتعلقة بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ — لأجل اصدار قرار فى أمر من الأمور المبينة بعد لا بد فى الاجتماع الأول من حضور ثلاثة أرباع الشركاء ومن الحصول على أصوات نصف الأعضاء الحاضرين أو الممثلين . وهذه الأمور هى :

( ١ ) حل الجمعية قبل الأجل المفروض لها فى النظام أو اطالة الأجل المذكور .

( ٢ ) انضمام الشركة الى شركة أخرى .

( ٣ ) فصل أحد الشركاء .

( ٤ ) تعديل الغرض من الشركة أو ادخال أى تعديل آخر على نظام الشركة .

فاذا لم يتكامل هـذا العدد فى الجمعية أو لم يحصل القرار على عدد الأصوات المتقدم ذكره فيجوز للجمعية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أو بطريق



الانابة أن تصدر قرارا مؤقتا وفى هذه الحالة تدعى الجمعية العمومية مرة أخرى الى الانعقاد ويذكر فى الدعوة بيان القرارات المؤقتة الصادرة فى الاجتماع الأول وهذه القرارات تصبح نهائية واجبة التنفيذ متى أيدتها الجمعية العمومية فى انعقادها الجديد وحضر اجتماعها ثلث الشركاء على الأقل .

مادة ٤٦ — يجب على مجلس الادارة فى نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الشركة ويختمها بحيث تشمل :

( ١ ) الحساب الختامى للسنة المنتهية ؛

( ٢ ) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لها على المراقب لفحصهما قبل انعقاد الجمعية العمومية التى ستصدق عليهما بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المراقب متى تم وضعه فى مركز الشركة مدة الثمانية الأيام على الأقل التى تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل شريك حق فحصها .

مادة ٤٧ — اذا تبقى شىء بعد سد كل النفقات ووفاء كل الالتزامات كان هذا الباقى ربحا صافيا للشركة يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ من الصافى أولا مبلغ للاحتياطى لايقل عن ٢٥ فى المائة من صافى الأرباح فاذا كانت الشركة من الشركات التى لارأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ فى المائة من صافى الأرباح .

ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى النصف متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الشركة المدفوع .

ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للشركاء الذين يملكون حصصا أو أسهما الفائدة التى قررها نظام الشركة ويجب ألا تزيد هذه الفائدة على ٦ فى المائة .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للحصص أو الأسهم بعد استنزال المبالغ التى لم تدفع بعد والباقى بعد ذلك يوزع بين الشركاء بمثابة تجاوز لهم بنسبة الأعمال التى أبرمها كل منهم مع الشركة .

مادة ٤٨ — يتكون المال الاحتياطى للشركة فيما عدا المبلغ المأخوذ له طبقا للمادة السابقة من الموارد الآتية :

( ١ ) ما ينتج مما قد يفرض من رسوم الانضمام الى الشركة ؛

( ٢ ) الهبات التى لم تخصص لغرض معين ؛

( ٣ ) الفوائد والأرباح ومبالغ التجاوز التى لم تطلب فى خلال المدة التى يسقط بعدها حق المطالبة بها .

مادة ٤٩ — اذا نقص مال الاحتياطى الى أقل من ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركة يجب أن يسد العجز فى السنوات التى تلى السنة التى بلغ النقص فيها ٢٥ فى المائة وذلك قبل كل خصم أو دفع نوائد أو تجاوز .

أما اذا بلغ المال الاحتياطى ضعفى رأس المال المدفوع فيجوز أن تستعمل الموارد التى كانت مخصصة له فى تكوين مال احتياطى غير عادى يجب أن تشترى به سندات من سندات الدين العمومى المصرى .

مادة ٥٠ — يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع وزير المالية قرارا يبين فيه القواعد التى يجب اتباعها فى عمليات التسليف للشركاء أو قبول الودائع منهم وكذلك فى عمليات الاستقراض التى تعقدها الشركة .



## الباب السادس — فى حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥١ — تنتهى الشركة فى الأحوال الآتية :

( ١ ) اذا انقضت المدة المقررة لها وهذا إلا اذا أطيلت المدة المذكورة ؛

( ٢ ) اذا تمت الأعمال المعينة التى أسست الشركة من أجلها أو حدث من العقبات أثناء العمل ما يجعل اتمامها من الأمور المتعذرة ؛

( ٣ ) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الشركة بحيث يصبح الاستمرار فى العمل مستحيلا أو داعيا الى الخسارة الا اذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة للاستعاضة عن المبلغ الضائع ؛

( ٤ ) اذا نقص عدد الشركاء الى أقل من عشرة ؛

( ٥ ) اذا انضمت الشركة الى شركة أخرى من شركات التعاون الزراعى ؛

( ٦ ) اذا صدر قرار من الجمعية العمومية طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة والأربعين .

مادة ٥٢ — يمكن حل الشركة بحكم من المحاكم فى الأحوال الآتية :

( أولا ) اذا خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة ؛

( ثانيا ) اذا ثبت أنه من المتعذر أن تثابر الشركة على عملها بالنظام سواء لاضطراب أعمالها اضطرابا مستمرا أو لتكرر إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها عن القواعد التى قررها القانون أو نظام الشركة أو لحدوث منازعات بين الشركاء أو لأى سبب خطير آخر .

( ثالثا ) اذا ثبت أنها فى حالة اعسار بسبب تكرر إخلالها بتعهداتها .

مادة ٥٣ — فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الحادية والخمسين يصدر قرار الحل من الجمعية العمومية . وللشركاء أن يلجأوا الى المحكمة اذا امتنعت الجمعية عن إصدار القرار الذى يفرضه القانون .

أما فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية والخمسين فان المحاكم هى التى تصدر مباشرة الحكم بالحل .

مادة ٥٤ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن الشركة منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة فى جميع الأحوال . ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التسجيل والمراقبة .

وللشركاء كذلك هذا الحق فى الحدود المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين وتملك النيابة العمومية هذا الحق فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين ويملكه دائنو الشركة فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية والخمسين .

مادة ٥٥ — القضايا الخاصة بحل الشركة تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة إلا اذا كان مجموع مال الشركة المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنيها ففى هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضى المحكمة الجزئية التى يقع مركز الشركة فى دائرتها .

مادة ٥٦ — فى حالة حل الشركة حلا اختياريا تعين الجمعية العمومية مصفيا واحدا أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم وأجرهم عند الاقتضاء .

يجب أن يصدر هذا القرار على الوجه المبين فى المادة الخامسة والأربعين وأن يبلغ الى قسم التسجيل والمراقبة لنشره فى الجريدة المعينة لنشر نظام هذه الشركات .



وتتبع هذه الطريقة فى جميع الأحوال التى تدعو فيها الضرورة الى استبدال أحد المصفين أو أكثر من واحد منهم .

مادة ٥٧ — على المصفين أن يشرعوا بلا إبطاء فى تصفية ما للشركة وما عليها . ومتى نشر تعيين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الادارة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا فى التصفية اذا طلب اليهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصفون عملهم على إنهاء أعمال الشركة التى بدئ بها من قبل وأن يمتنعوا عن الشروع فى أعمال جديدة . وكذلك يجب أن يدونوا بانتظام فى دفاتر الشركة حسابات التصفية .

مادة ٥٨ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامى ويقدمونه للمراقبين لأجل التصديق عليه . ويبلغ هذا الحساب ملحقا به تقرير المراقبين الى قسم التسجيل والمراقبة لنشرهما فى الجريدة المعدة لنشر نظام هذه الشركات .

مادة ٥٩ — يجوز للشركاء فى خلال الثلاثين يوما التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا فى هذا الحساب أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين .

وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الشركاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصفين ابلاغه الى قسم التسجيل والمراقبة لنشر ملخصه فى الجريدة المعدة لنشر نظام الشركات .

مادة ٦٠ — اذا لم تقدم طعون أو متى صدر حكم نهائى فى الطعون المقدمة فعلى المصفين أن يشرعوا فى توزيع المال الناتج من التصفية .

ولا يجوز أن يوزع على الشركاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو حصصهم أو اشتراكاتهم .

أما الباقى فيدفع لوزارة الزراعة لكى توزعه بين شركات التعاون الزراعية الموجودة فى المديرية والتى تكون عينت فى نظام الشركة أو فى قرار الجمعية العمومية الصادر بحل الشركة فاذا لم يكن هناك نص وزع المبلغ على الهيئات التى تعمل لمصلحة الزراعة والتى تبين فى قرار وزارى .

ومتى تم التوزيع يبعث المصفون بحساب التوزيع ودفاتر الشركة الى قسم التسجيل والمراقبة لحفظها به .

مادة ٦١ — يسقط الحق فى مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الشركة بسبب ادارتهم بانقضاء ثلاث سنوات من التاريخ الذى نشر فيه تعيين المصفين .

ويسقط الحق فى كل قضية ضد المصفين بسبب التصفية وفى كل قضية ضد الشركاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائى الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٦٢ — فى أحوال التصفية الاجبارية وهى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية والخمسين تتولى المحكمة تعيين المصفين ولها أن تعزلهم فى أى وقت وتحدد المحكمة سلطة أولئك المصفين .

ويكون المصفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تندبه .

## الباب السابع — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٦٣ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة والمديرون والمراقبون وأعضاء لجنة المراقبة والمصفون الذين تعمدوا فى أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء



إلى قسم التسجيل والمراقبة أو إلى الجمعيات العمومية أو إلى المحكمة ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الشركة أو تعمدوا إخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين تعمدوا توزيع فوائد أو مبالغ تجاوز على الشركاء لم تأخذ من الأرباح الحقيقية للشركة عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريق التدليس ؛

أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا حصصا أو أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين أقرضوا أوسلفوا مالا أوأجروا عمليات ايداع نقود أو تأمين أوخصم على غير الوجه المبين فى القرارات الوزارية المنصوص عليها فى المادة الخمسين .

المصفون الذين وزعوا على الشركاء كل موجودات الشركة على خلاف ما يقضى به حكم المادة الستين .

مادة ٦٤ — فى حالة تصفية الشركة تصفية اجبارية بسبب الاعسار يجازى أعضاء مجلس الادارة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الاهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور .

وكذلك يعاقبون فى الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادة ٢٨ ( الفقرتين ثانيا وثالثا ) وفى المادة ٢٨٨ ( الفقرات أولا وثانيا وثالثا ورابعا ) وفى المادة ٢٩٠

مادة ٦٥ — أعضاء مجالس الادارة والمديرون فى شركة أو مشروع ما يعاقبون بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية اذا أطلقوا اسم شركة تعاون زراعية مصرية على الشركة أو المشروع الذى يتولون ادارته أو استغلاله سواء فى مكاتبتهم التجارية أو يفطاتهم أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور .

## الباب الأخير — أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ٦٦ — اذا أرادت شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن أن يسرى عليها هذا القانون يجب عليها فى بحر ستة شهور من تاريخ صدوره أن تنقح نظامها لجعله مطابقا لأحكامه وأن تقوم باجراءات التسجيل التى نص عليها فيه .

مادة ٦٧ — على وزراء المالية والحقانية والزراعة كل منهم فيما يخصه أن يقوموا بتنفيذ هذا القانون و يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح ؛

صدر بسراى المنتزه فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

**فؤاد**

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

| | | |
|---|---|---|
| وزير الزراعة | وزير الحقانية | وزير المالية |
| فوزى المطيعى | أحمد ذوالفقار | محب |



# مذكرة تفسيرية رسمية

## بأسباب مشروع القانون

## الخاص بتنظيم شركات تعاون زراعية فى مصر

صادقت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ على مشروع هذا القانون ومن المعروف أن الحكومة أعدت نصه الأول اجابة لما كان يبديه لورد كتشنر من عظيم العطف على المزارعين وهذا ماحدا لأن تضع النص مختصرا وعلى وجه السرعة. كان المشروع موضع مناقشات طويلة فى الجمعية التشريعية نشأ عنها أن أدخل عليه كثير من التعديل المهم وكانت مهمة اللجنة مقصورة على :

(ا) مراجعة شكل أحكام المشروع لتجعله أكثر ترتيبا ودقة ووضوحا .

(ب) اقتراح بعض تعديلات لاتمس المبادئ الأساسية التى قررتها الجمعية التشريعية .

(ج) اضافة بعض القواعد الجديدة الخاصة ببعض نقط لم تتناول الجمعية التشريعية مناقشتها .

وأهم تعديل تقترحه اللجنة نقل قسم تسجيل الشركات والنشر عنها من المحاكم الى مكتب فنى ينشأ فى وزارة الزرعة .

وكان مشروع الحكومة يجعل الشركات خاضعة لتصريح وزارة المالية .

فرفضت الجمعية التشريعية هذا النظام واكتفت بأن قررت أن تسجل الشركات فى المحاكم الجزئية التابعة لها .

الا أن التشريع الحديث كله قد أغفل هذا النوع من التسجيل بسبب ما ينجم عنه من مضار عديدة عملية لأنه من الصعب جدا على المحاكم أن تشرع فى اجراء ما يقتضيه هذا العمل من تحقيقات دقيقة لها صفة فنية وأن تعنى بمسك سجل الشركات .

فى بلد كمصر ليس له تشريع خاص بالشركات ولاخبرة واسعة بهذه الأمور ولازال فيه حركة التعاون فى طور التكوين بحيث انها لاتستطيع الوقى الا بمعونة الحكومة من المحتم أن يلحق قسم التسجيل بالادارة لأن هذه ضرورة .

ترى اللجنة أن وزارة الزراعة وحدها تستطيع وسط هذه الظروف أن تقوم بالمهمة الملقاة عليها من حيث ارشاد الشركات و بذل النصيحة لها فى العمليات الأولية الخاصة بتكوينها والتصديق على نظامها وهى العمليات التى يتوقف عليها النصيب الأكبر من نجاحها ومراقبتها ومعونتها فى سبيل الرقى والانتشار وهى التى يمكنها بصفة أعم أن تسير بحركة التعاون فى طريق صالحة مثمرة نافعة لمصالح البلاد الاقتصادية .

لم يخف على اللجنة أن توحيد التسجيل فى وزارة الزراعة قد ينشأ عنه ابطاء فى تكوين الشركات ولكن يرد على هذا الاعتراض بالمثل الايطالى الذى يقول: "من مشى على مهل عاش سليما وعمر طويلا" والذى يهم بنوع خاص أن تكون الشركات الأولى منظمة تنظيما قويا معتنى به . اذ سيدفع ما تلاقيه من نجاح إلى أن تؤسس بسرعة شركات أخرى كما أن فشلها قد يكون سببا فى القضاء على فكرة التعاون. ومع ذلك فقد نص القانون فى مادة ١٩ على نقل قسم التسجيل الى المديريات عند ما تقوى حركة التعاون .

من المفهوم جيدا أن إلحاق قسم التسجيل ليس معناه الرجوع الى نظام التصريح القديم وعلى ذلك فقد نص صراحة (مادة ٢٠) على أن مهمة قسم التسجيل



مقصورة على النظر فيما اذا كان عقد التأسيس الابتدائى ونظام الشركة مطابقين للقانون ورأت اللجنة كذلك أن من الضرورى إدخال بعض التصحيح والتدقيق فيما يختص بالشركات التى لم تحدد مسئوليتها .

يؤخذ من المشروع أن جميع الشركات التى تؤلف بلا رأس مال تكون أبدا مسئوليتها غير محددة ( مادة ٤ نقرة ٢ ) ووضع لهذه الشركات نظام قاس بنوع خاص . تضاف رسوم القبول جميعها الى أموال الاحتياطى ( مادة ٨ فقرة ١ ) وتخصص جميع الأرباح للاحتياطى ماعدا ١٠ ٪ يمكن أن تستعمل فى عمل منه منفعة عامة للنطقة .

ومن البديهى أن نظام القواعد هذا أساسه سوء تفاهم بشأن مالشركات التعاون من طبيعة خاصة اقتصادية وقضائية لأن الأصل فيها أن يكون رأس مالها قابلا للتغيير ومعنى هذا أنه ليس لهذه الشركات من غرض الاخدمة ما للشركاء من مصالح زراعية بطريق الاشتراك وعلى ذلك فهى لاتحتاج إلا إلى رأس مال يتناسب والمصالح المذكورة أى أنه من الممكن على ذلك ان يكون رأس المال زهيدا عند البدء فى العمل ثم يتغير باستمرار وفاقا لعدد الشركاء .

ومن البديهى أن لن تستطيع شركة تعاون لها صفة جدية أن تتألف بدون أن يتوفر لديها من المال ما يكفى على الأقل لسد نفقات التأسيس الأولى مهما تكن هذه النفقات ضئيلة .

فاذا صح اعتبار هذا المال الأول كرأس مال فيترتب على ذلك أن القاعدة الواردة فى الفقرة ٢ من المادة ٤ من مشروع القانون تصبح خلوا من المعنى . واذا لم يكن الأمر كذلك ، أى اذا فرض على الشركة ، تفاديا من تعريض مسئولية أعضائها غير المحدودة ، أن يتوافر لديها من المال ما لا يفى بالنفقات الأولى وحدها بل

يتناول رق الشركة واتساع أعمالها جميعها، فقد تكون هذه ضربة على حركة التعاون واقتلاعا لجذورها ، اذ قد دلت التجارب العديدة فى الواقع أن الشركاء فى التعاون يتفادون من أن يرتبطوا بطريقة غيرمحدودة أى أن يعرضوا مالهم اليوم وما سيكون لهم غدا من ثروة اللهم إلا فى ظروف خاصة وشكل خاص من أشكال التعاون .

وعلى ذلك فاللجنة تقترح :

( ١ ) يجب ألا تتألف أى شركة للتعاون إلا إذا كان لديها مال أولى لا يقل عن ٥٠ جنيها ( مادة ١٦ ) .

( ٢ ) يجب ألا تفرض المسئولية غير المحددة على الشركاء بل يجب أن يكون الأمر على النقيض من ذلك بحيث تصبح الشركة المحدودة المسئولية هى مثال الشركات ( راجع مادة ١٢ ) وزيادة على ذلك فان مشروع الجمعية التشريعية ولو انه بحث فى امكان إنشاء شركات تعاون ماليـة قوامها مسئولية الشركاء بطريق التضامن مسئولـية غير محدودة إلا انه لم ير الوقت مناسبا لأن يضع نظاما خاصا لهذه الشركات .

( ٣ ) يجب ألا يحتم على أعضـاء الشركات المحدودة المسئولية أن يكونوا مسئولين بطريق التضامن عن التعهدات التى ارتبطت بها الشركة كما قضت بذلك أحكام الفقرة ٤ من المـادة ٤ من المشروع لأن تحديد المسئولـية يبعد المسئولية بطريق التضامن .

( ٤ ) يجب أن ينص صراحة على أن ما يلزم لتأسيس الشركة من رأس المـال باطلق معانى الكلمة لا يجوز أن يكون مقصورا على الحصص أو الأسهم بل تدخل فيه كذلك الاشتراكات والأنصبة ( مادة ١١ ) .



( ٥ ) يجب ألا يحرم كلية الشركاء فى شركات غير محـدودة المسئولية من كل اشـتراك فى الأرباح ذلك مع تحتيم أن يخصـص ٧٥ فى المـائة من تلك الأرباح للاحتياطى ( مادة ٤٥ ) .

ومن التعديلات التى ليست لهـا أهمية عامة يمكن الاشارة إلى :

( ١ ) تحريم انشاء أكثر من شركة واحدة ترمى إلى غرض واحد فى نفس القرية إلا بتصريح من وزارة الزراعة ( مادة ١٠ فقرة ٣ ) .

( ٢ ) نقص الميعاد الذى تبقى فيه مسئولية العضو القديم أومسئولية ورثة العضو المتوفى معلقة بسبب أعمال الشركة التى تمت قبل خروج هذا العضو أو وفاته من خمس سنوات إلى سنتين ونقصه إلى ٣ سنوات فى حالة تصفية الشركة .

( ٣ ) رفع الحد الأدنى لقيمة الحصص والأسهـم إلى جنيه أما الحد الأدنى للاشتراكات فيبقى بلا قيد ( مادة ٣١ ) .

( ٤ ) تحديد مقدار الأسهم التى يملكها كل عضو بمعنى أن هذا المقدار لايجب أن يزيد على عشر رأس المـال بل يكون حده الأقصى مبلغ ٢٠٠ جنيه (مادة ٣١) .

( ٥ ) نقص الحد الأدنى للنصيب من الأرباح الذى يضاف إلى الاحتياطى من ٥٠ إلى ٢٥ فى المـائة ( مادة ٤٥ ) مع نقص الحد الأدنى إلى ٥٠ فى المـائة من رأس المـال ( المـادة نفسها ) ولكن مع تحتيم الاستمرار على دفع نصيب قدره ١٢ ½ فى المـائه للاحتياطى ومن المحتم كذلك وجوب تكوين الاحتيـاطى قبل توزيع أى فوائد أو أرباح أو جوائزاذا اتضح أنه هبط تدريجيا الى أقل من ٢٥ فى المـائة من رأس مال الشركة ( مادة ٤٧ ) .

( ٦ ) تخصيص الأموال المتوفرة بعد تصفية الشركة لمصلحة حركة التعاون بدلا من الأعمال التى لهـا صفة النفع العـام والنص على أن يدفع الشركاء مبالغ حددها الأقصى يعدل ضعف ما لحصصهم وأسهمهم من قيمة ( مادة ٥٨ ) .

( ٧ ) حذف النص المقيد للحرية الذى كان يقضى بأن تحل شركة التعاون بقرار من مجلس الوزراء وذلك بتفويض أمر الحل كسائر الأمور الأخرى إلى عدالة الحاكم ( مادة ٥٠ رقم ١ ) .

الأمر مفوض للمجلس الاقتصادى ليبدى رأيه فى هذه التعديلات التى لا تمس ما فى المشروع من قواعد ومبادئ أساسية والتى أدخلت احتذاء لمثال التشريع الأجنبى واخذا بما لأعضاء اللجنة من الخبرة بهذا الأمر .

الا أن اللجنة اعتقدت واجبا عليها أن تضيف الى المشروع بضع قواعد أخرى تعتبرها ضرورية لكى يكون للشركات أساس مستكمل من النظام .

فهى ترى بنوع خاص أن مصر بخلاف البلاد الأخرى ليس لها تشريع عام فى مسألة الشركات لأن القانون المدنى الأهلى لا يتضمن الا بعض مبادئ عامة عن الشركات المدنية ويقتصر القانون التجارى على تنظيم بعض الاجراءات الخاصة بتأليف الشركات التجارية .

فاذا أهمل سد هذا النقص الأخير فيما يتعلق بشركات التعاون فقد تنشأ عن ذلك حتما مناقشات ومنازعات وأغلاط أو إفراط فى الادارة يكون من أثرها المساس بحسن رقى شركات التعاون بل و بوجودها نفسه كما أن مساعدة الحكومة ومعونتها ستصدمهما مصاعب لا يمكن تذليلها .

أخذت هذه القواعد التكميلية إما من التشريع الأجنبى و إما من الأحكام التى تجرى عليها الشركات المساهمة فى مصر على أثر قرارات مجلس الوزراء وآراء قسم قضايا الحكومة ثم عدلت بحيث أصبحت بطبيعتها ملائمة لما يحيط شركات التعاون من ظروف خاصة تشير الى ما يأتى :

( ١ ) القواعد الخاصة بمجلس المراقبة ( مواد ١٢ الى ١٦ ) .



( ٢ ) تفصيل ما يتضمنه عقد التأسيس ( مادة ١٧ ) وما يشمله نظام الشركة الذى سينشر ( مادة ٣١ ) .

( ٣ ) الشروط التى تتوافر فى الشريك .

( ٤ ) القواعد الخاصة بمسئولية أعضاء مجلس الادارة ومراقبة جمعية الشركاء العمومية ( مادة ٣٥ ومادة ٣٦ ) .

( ٥ ) ايجاد المراقبين ( مادة ٣٧ ) .

( ٦ ) نظام العدد القانونى الأدنى فى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية ( المواد من ٤١ الى ٤٤ ) .

( ٧ ) تنظيم الأحوال التى تنتهى فيها الشركة أو يجب فيها حلها من طريق القضاء ( المواد ٤٩ الى ٥٣ ) .

( ٨ ) تنظيم عمليات التصفية ( المواد من ٥٣ الى ٦٠ ) .

( ٩ ) أحكام تأديبية أوسع وأدق ( المواد من ٦١ الى ٦٣ ) .

ونعيد القول بأن هذه القواعد لا تقضى بأى تعديل فى المبادئ التى صادقت عليها الجمعية التشريعية التى ربما قبلتها لو أن الحكومة عنيت بعرضها عليها .

نلح مرة أخرى فى الاشارة الى ما لحركة التعاون فى مصر من مستقبل معلق على التجارب الأولى كما أن الشركات التى لا يوضع لها نظام كامل أو واف يقضى عليها بالفشل رغم ما يظهره الشركاء من حسن الادارة والرغبة فى التضحية .

فنحن على ثقة تامة بأن المجلس الاقتصادى حين يتعمق فى مناقشة النصوص التى نتشرف برفعها اليه سيخرج قانونا يكون فيه الأساس المتين لتعاون زراعى يليق بمصر الحديثة .

# نقد القانون

## حول تسمية المنشآت التعاونية

أطلق على المنشآت التعاونية الزراعية التى أنشئت فى أوائل الحركة التعاونية فى مصر اسم " نقابات " . وهذه التسمية تعريب عن اللفظ الفرنسى [١] . على أن كلمة " نقابة " انما يعنى بها اتحاد أفراد ذوى حرفة واحدة وتكوين هيئة منهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل لعلى تقدم حرفتهم ، فهى والحالة هذه مجرد اتحاد حرفى [٢] ، كما فى نقابة المحامين والأطباء والصحفيين وغيرهم . وقد أخطأ الفرنسيون فى تسمية منشآتهم التعاونية باسم نقابات وكان ذلك لأسباب تاريخية [٣] .

تنبه الكتّاب المصريون لخطأ هذه التسمية فعملوا على محوها وأخذوا يستعملون بدلا منها عبارة " شركات تعاونية " وجاء القانون الذى نحن بصدده مؤيدا ذلك والحال ان هذا الاسم خطأ أيضا ، لأن المنشآت التعاونية تختلف عن الشركات [٤]

(١) Syndicats agricoles (٢) يسميه الانجليز Trade Union

(٣) حدث سنة ١٨٨٤ أنه بينما كان البرلمان الفرنسى منعقدا بحث قانونا يبيح انشاء " نقابات للعمال " تحمى مصالحهم الصناعية والتجارية ، ان دخل أحد الأعضاء حينما كان مقدم المشروع بلفظ عبارة "Industriels et commerciaux" فعند سماعه هذه العبارة صاح مضيفا اليها "et agricoles" فلم يتردد مقدم المشروع فى قبولها ، بل أكد للمجلس عدم تعمده حرمان الزراع من مزايا ذلك التشريع .

انه لم يكن يدور بخلد مقدم المشروع ولا معد له ما سيترتب على هذه الاضافة من قيام الزراع بانشاء نقابات زراعية يدخل عليها من التغيير والتبديل ما يحولها عن قصدها ويجعلها فى الواقع جمعيات تعاونية . وهذا هو ما حصل فعلا ، وبذا أصبح اسم هذه المنشآت لا ينطبق على نوع عملها .

(٤) Companies



من حيث ان عماد الأولى تضامن الأشخاص وتساندهم ، وغايتها البلوغ بالعضو الى الكمال المادى والأدبى كلما استطيع الى ذلك سبيل . أما الثانية فعمادها المال وغرضها الكسب . ومن هذا يتبين أن فى اطلاق اسم شركات على المنشآت التعاونية تشويها لمعناها من الوجهة الأدبية وصبغا لها بروح تتنافر والمبادئ التعاونية .

من أجل ذلك يحسن تسميتها تسمية صحيحة تتناسب مع طبيعة أعمالها ، وإنى أقترح اسم "جماعة تعاونية" [١] وقد ذكرت "جماعة" بدل "جمعية" لأن الأخيرة تطلق على عدة هيئات متنوعة من دينية وعلمية وأدبية واجتماعية وخيرية وغيرها ، هذا فضلا عن عدم تمام صحتها لغويا [٢] .

على أن هناك اعتبارات أخرى تبرر رأينا فى عدم الأخذ باسم نقابة أو شركة أهمها :

( ١ ) فى أغلب البلاد الراقية التى أخذت بالنظام التعاونى تسمى المنشآت التعاونية بجماعات . ومن حيث انه ينتظر أن تكون لمصر فى المستقبل علاقات دولية فى ميدان التعاون ، فيحسن والحالة هذه أن تتبع مصر هذا الاسم المتفق عليه ، سيما أنه اسم صحيح من الوجهة العلمية ولا يستبعد أن تغير فرنسا التى تأخذ مصر عنها كثيرا تسميتها يوما ما .

( ٢ ) ينتظر أن تتعدد الشركات الرأسمالية فى مصر فى العهد الجديد كما ينتظر لحركة العمال فى هذا القطر شأن يذكر مما يستتبع انتشار نقابات العمال ، فلتلافى تعارض التسمية يحسن أن يكون للمنشآت التعاونية اسم خاص يختلف عن الشركات الرأسمالية وعن نقابات العمال .

(١) Co-operative Society. ، ويتبع ذلك تسمية الشريك "عضوا"

(٢) منذ أن صدر قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ وأطلق على الهيئات التعاونية اسم " جمعيات " تلتزم هذه التسمية من الآن .

## المادة الأولى

تقول هذه المادة ان القصد من تكوين جمعيات التعاون هو السهر على ما للأعضاء من مصالح زراعية ، وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

قبل أن ننقد هذا القول ، يجمل بنا أن نذكر تعريفا عاما لجمعيات التعاون الزراعية فنقول :

"إنها هيئات يتكون كل منها من فلاحى ناحية ما ، صغارا أو كبارا ، يشتركون باختيارهم قصد توحيد جهودهم لتنظيم أمورهم التعاملية تنظيما أساسه الاخاء والمساواة والعدالة ونتيجته عائدة عليهم وعلى قريتهم بالمنفعة المادية والرقى الأدبى " .

فالغرض من تكوين هذه الجمعيات اذن هو تحسين حالة الفلاحين الاقتصادية ورفع مستواهم الاجتماعى . فيجب والحالة هذه عدم تقييد عملها بقيود تعرقل تحقيق هذا الغرض المزدوج على أكمل وجه . نعم إن حياة الفلاح حياة زراعية على أتم معناها ، ولكن لحياته أيضا بصفته انسانا وجهة عائلية ذات مطالب اقتصادية واجتماعية تستلزم رعاية وعناية ولا يصح اغفالها . فاذا اقتصر جهد التعاون على السهر على مصالح أعضائه الزراعية دون سواها كما تشير اليه هذه المادة فكأننا فضلا عن إهمالنا الجانب الاجتماعى للتعاون ، والذى هو أجل جوانبه وأسماها ، قد سمحنا للوسطاء بالتقرب من الفلاح لامداده بما هو فى حاجة اليه من لوازم منزلية من أقمشة وبن وسكر وصابون وشمع وغيرها ، فيشاركونه فى رزقه الذى أجهد نفسه فى الحقول والمزارع للحصول عليه مشاركة غير مقيدة .

ففى ابقائنا للمادة على أصلها رضاء منا بأن يكون جهد فلاحنا التعاونى جهدا ناقصا لا يمس حياته الاجتماعية ، كما لا يمس شطرا ليس بصغير من حياته



الاقتصادية . فلتكميل هذا النقص نرى أن تستبدل "مصالح زراعية" بـ "مصالح اقتصادية اجتماعية" .

## المادة الثانية

فى هذه المادة التباس بين " غرض" جمعيات التعاون و " عملها " وقد بينا فيما سبق أن غرض هذه الجمعيات على اختلاف أنواعها واحد وما هو الا تحسين حالة أعضائها اقتصاديا ورفع مستواهم اجتماعيا . أما أعمالها فتتباين ، إذ بعضها يقوم بعمل مفرد قصد تحقيق مهمة خاصة كأن تقوم الجمعية بانشاء معمل ألبان لتوريد الألبان التى تنتجها مواشى الأعضاء الى الأسواق رأسا ، وما يزيد منها تحوله بواسطة عددها وآلاتها الى زبدة وجبنة تباع فى المدن . وكأن تقوم بايجاد مصرف تعاونى يستمد منه الفلاح ما يحتاج اليه من المال قرضا و يودع فيه ما تدخره من المال ، الى غير ذلك من الأعمال التى تقوم بها الجمعيات المختصة بأمر واحد . و بعضها يقوم بأعمال متعددة تتطلبها مصالح الأعضاء مثل توريد ما يلزمهم من الحاجات الزراعية والمنزلية ، و بيعها حاصلاتهم جملة ، وغير ذلك مما يطلبه الأعضاء و يجيزه القانون .

لذلك نرى وجوب ابدال ما جاء فى أول هذه المادة وهو : " يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع " بـ "تحقيقا للغرض المذكور فى المادة الأولى تقوم هذه الجمعيات بجميع " .

كذلك نقترح تعديل الفقرة الخامسة كما يأتى :

"أن تقبل ودائع الأموال وأن تقرض الأعضاء مايلزمهم من نقود لحاجاتهم، على أن تكون هذه الحاجات على قدر الامكان زراعية ووجهتها انتاجية" .

لا نرى مانعا من قبول الجمعية ودائع من غير الأعضاء ، لأن فى ذلك فائدة لها من جهة[1] وتشجيعا لهؤلاء على معاملة الجمعية من جهة أخرى ، حتى اذا تبينوا بذلك ما فى الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة ، لم يلبثوا أن ينضموا اليها مرتاحين فيكسبوا وتكسب الجمعية .

ليس من الحكمة الزام الجمعية ألا تقرض الأعضاء الا لحاجاتهم الزراعية فقط ، فقد تحدث ظروف يضطر بعض الأعضاء فيها الى مال ، لو لم تسعفهم جمعياتهم به لالتجأوا الى اقتراضه من الغير ، وفى ذلك خسارة عليهم من جهة ، لأنهم لن يحسدوا من يعاملهم بمثل المعاملة الطيبة التى تعاملهم بها جمعياتهم ومن جهة أخرى خسارة على الجمعية نفسها لما قد يترتب على التجاء هؤلاء الأعضاء الى الغير من اضعاف فى مقدرتهم على القيام بتعهداتهم نحوها .

فيحسن والحالة هذه أن نوصى بأن تكون الحاجات على قدر الامكان زراعية ، لأنها هى المقصودة بالذات ، ووجهتها انتاجية ، رغبة فى زيادة ضمان مقدرة الفلاح على الدفع تبعا لزيادة قوة انتاجه .

## المادة الثامنة

تنص هذه المادة على وجوب ذكر الغرض الأصلى من أعمال الجمعيات فى اسمها وقد بينا فيما سبق أن المقصود بالذكر هنا هو " العمل " لا " الغرض " ولذلك نقترح ابدال " الغرض الأصلى من أعمالها " بـ " نوع عملها اذا كانت من الجمعيات ذات العمل المفرد . أما اذا كانت من الجمعيات المتعددة الأعمال فيكتفى بوصفها بأنها زراعية " وفى الاكتفاء بوصف الجمعية المتعددة الأعمال بأنها زراعية اختصار وتعميم .

(1) على كل حال تقترض الجمعية من مصادر خارجية ما يعينها على قضاء أعمالها .



## المادة الحادية عشرة

فى النظام التعاونى يتكون رأس مال الجمعيات الأصلى من ثمن الحصص فقط واذا كانت هناك اشتراكات دورية ، كما هى الحال فى الجمعيات التنظيمية أو أنصبة تحصل من الأعضاء بنسبة مخصوصة ، كما يحصل فى جمعيات التأمين على حياة الماشية عند ما تنفق ماشية أحد الأعضاء ، فهذه تعتبر ايرادا للجمعية يصرف منه فى الأبواب التى جمعت من أجلها وما يتبقى يضاف الى مالها الاحتياطى . وهذا المال ليس للأعضاء ملكية له فلا يعتبر والحالة هذه رأس مال بالمعنى الحقيق .

لذلك نرى تعديل الفقرة الثانية من هذه المادة بما يتفق مع هذا التفسير .

## المادة الثانية عشرة

بمقتضى هذه المادة تكون الجمعيات التى عملها الأصلى الاعتماد المالى ملزمة باتباع المسئولية غير المحدودة . ونحن نرى أن يترك للجمعيات نفسها انتقاء نوع المسئولية التى تناسب عملها لأنه قد تؤسس جمعية عملها الأساسى الاعتماد المالى ، ثم تأتى عليها ظروف تقلل من هذا العمل وتكثر من الاتجار . ونحن نعلم أن النوع الأول يستوجب تضييق دائرة العمل والنوع الثانى يستوجب توسيعها . فاذا حتم القانون اتباع المسئولية غير المحدودة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجمعية وغير القادرين بطبيعة الحال على الإشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ذلك الاشراف الذى يتطلبه نظام المسئولية غير المحدودة .

أضف الى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم فى البلاد القريبة من مزارعهم أملاك غير زراعية لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسئولية المطلقة لجمعية زراعية ينتمون اليها . فاذا كان أعضاء مثل هذه الجمعية يرغبون فى كسب

عضوية هؤلاء ويفضلون لذلك الأخذ بنظام المسئولية المحدودة لما فى ذلك من المصلحة لهم ، فلا معنى إذن من إلزامهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاونى لا يكسب الثقة أو لا يتسنى له الحصول على المال الكافى لادارة دولاب أعماله الا اذا كانت مسئوليته غير محدودة ، فهو قول ضعيف لا يقره الاختبار والتجربة .

على أنه لا يفوتنا أن نظام المسئولية المحدودة يجيز أن يكون العضو مسئولا عن اضعاف معينة لمقدار ما يكتتب به من الحصص، ينص عليها فى اللائحة الداخلية[1] للجمعية. وفى ذلك ما يزيد الطمأنينة فى قلوب من يعاملون الجمعية، ويجعلهم يثقون بمقدرتها على القيام بتعهداتها .

إزاء كل ما ذكر نرى من سداد الرأى عدم تقييد الجمعيات بنوع خاص من المسئولية ، بل يترك الخيار لها على اختلاف أنواعها وتباين أعمالها فى انتقاء نوع المسئولية الذى ترى أنه أنسب لظروفها وأوفق لمصلحتها .

---

(١) وضعت قوانين التعاون لتقرير المبادئ العامة لجمعياته وفق أصوله أما التفصيلات والعمليات التى يتطلبها تسيير العمل المنظم فتضعها الجمعيات نفسها حسب ما يتفق مع ظروفها المحلية ويتناسب مع مصلحتها الخاصة ، على شرط عدم الاخلال بالمبادئ الأساسية للتعاون وعدم الخروج عن القواعد التى قررتها تلك القوانين ، وهذه التفصيلات هى ما يسمى باللائحة الداخلية أو النظام الداخلى ، وتعتبر متممة للقانون وتكون أحكامها واجبة الاحترام كأحكام القانون سواء بسواء .

رأت اتحادات التعاون فى أوربا أن تضع نماذج للوائح الجمعيات المختلفة المنتمية اليها تأخذ بها اذا شاءت كما هى ، أو بعد أن تدخل عليها من التعديلات ما تراه أكثر ملاءمة لها . والغرض من ذلك ، أولا توفير نفقات الاستفتاء القانونى على الجمعيات لوضع لوائحها التى تسير عليها ، ثانيا ارشاد الجمعيات الى أحسن وضع لهذه اللوائح ، ثالثا أن فى وضع الاتحادات لهذه اللوائح توحيدا لنظام العمل حتى تكون جميع الجمعيات التعاونية التى من نوع واحد سائرة على نظام متين موحد ، يحسن اتباعه وتسهل مراقبته .



## المادة التاسعة عشرة

نصت هذه المادة على أن تكون تسمية القسم الخاص بالتعاون "قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية" . وبما أن مهمة هذا القسم ،الذى وجد ليقوم مقام اتحاد تعاونى عام ، لاتقتصر على التسجيل والتفتيش بل تتعداه الى بث الدعوة التعاونية فى أنحاء الريف ، والى مساعدة الزراع على انشاء جمعيات التعاون بينهم وتنظيم أعمالها وارشادهم الى طرق تسييرها وبخاصة فى العهد الأول من حياتها ، وكذلك يعمل على نشر التربية التعاونية الصحيحة وتعليم الأهالى أصول التعاون وأنظمته، فيحسن أن تكون تسمية هذا القسم أعم مما نصت عليه المادة وليس أخصر وأعم من أن يسمى "قسم التعاون" . ولا حاجة لاضافة "الزراعى" لأن فى وجوده بوزارة الزراعة دليلا كافيا على وصفه .

كما أننا نشير بتعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يأتى :

"وينشأ فى عاصمة كل مديرية أو محافظة مجلس يتكون أعضاؤه من مندوبين تنتخبهم الجمعيات الموجودة فى المديرية أو المحافظة من بين أعضائها، بحيث يكون لكل جمعية مندوب واحد على الأقل واذا زاد عدد الأعضاء على مائة ، يكون لكل مائة مندوب ، وتكون مهمة هذا المجلس الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ، وايجاد رابطة بين بعض الجمعيات وبعضها الآخر وإمدادها بآرائه ونصائحه . وهذ المجلس يرأسه مفتش من قسم التعاون" .

نرى ضرورة النص صراحة على أن أعضاء مجلس المندوبين تنتخبهم الجمعيات نفسها، سواء أكان ذلك بمعرفة جمعياتها العمومية أم مجالس إدارتها ، حتى يكون التمثيل حقيقيا . وبديهى أن عدد ممثلى كل جمعية يجب أن يتناسب مع عدد أعضائها .

كما أننا نرى من الحكمة اسناد رياسة هذا المجلس الى مفتش من قسم التعاون، لأنه أدرى بطبيعة العمل من رجال الادارة ، وأقدر على توجيه نظر التعاونيين الى ما يهمهم أمره، وكذا على تسيير أعمال المجلس وانجاز مهمته على الوجه المرضى .

## المادة العشرون

نرى من مصلحة التعاون والتعاونيين أن تترك حرية التصرف لقسم التعاون فى تسجيل ما يراه من الجمعيات مستوفيا الشروط الكفيلة بنجاحها ، فلا يكون ملزما بتسجيل كل جمعية تتقدم اليه بمجرد استيفائها الشروط القانونية . لأنه قد تكون الجمعية مطابقة عقودها لأحكام القانون ولكنها فى الحقيقة لم تستوف كل الصفات التى تتطلبها سنة التقدم التعاونى. فاذا تركنا تقرير تسجيل الجمعيات التعاونية فى يد القسم الذى من شأنه الوقوف على كل كبيرة وصغيرة مما يضمن فلاح هذه الجمعيات ، نكون قد سلكنا خير السبل . وما دامت هناك هيئة عليا يرفع اليها أمر رفض التسجيل ، فلا يخشى اذن من تحكم قسم التعاون فى بعض الجمعيات تحكما لا مبرر له .

يقول تعاونيو بلاد الهند إنه لولا هذه الخطة التى أشير بها هنا والتى يعملون بها هناك ، لقامت عندهم منشآت فى ظاهرها تعاونية ولكنها فى حقيقتها شركات رأسمالية غايتها الربح ، وهيئات عضويتها فى الواقع قاصرة على عائلات معينة تنتفع بالخدمات باسم التعاون وجمعيات لم توفق الى وضع الخطط الأساسية الكفيلة بتسيير أعمالها التعاونية على الوجه الأمثل ، كأن لم تحسن اختيار نوع المسئولية التى تتفق مع مصلحتها .



ان غايتنا فى اعطاء قسم التعاون حق رفض تسجيل أى جمعية لأسباب جوهرية بينها[1] ، هى ايجاد جمعيات تعاونية بالمعنى الصحيح، متينة الأساس مضمونة النجاح لأنه اذا قامت جمعية فى جهة من الجهات على أساس غير وطيد ، أو فى وقت لم تتشبع فيه نفوس الأهالى بالتعاليم التعاونية أو فى وسط غير ناضج لقبول هذه التعاليم والعمل بمقتضاها ، ترتب على ذلك لا مجرد انهيار بنائها بل تشويه سمعة التعاون تشويها ربما كان سببا فى اشراب نفوس القريب والبعيد بالشك فى صلاحية هذا النظام ، وكان ذلك عقبة فى نشر الدعوة اليه . نخير للتعاون وللقائمين بالعمل فيه أن يتحققوا عند انشاء الجمعيات لا من مجرد استيفائها الشروط القانونية بل من استيفائها الشروط التعاونية كذلك . وبغير ذلك لا يرجى أن يكون للتعاون فى بلادنا ما نرضاه له من التقدم والرقى .

## المادة التاسعة والعشرون

تبيح هذه المادة للعضو المستقيل أو المفصول حق استرداد قيمة حصصه. ونحن نرى فى ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجمعيات ، اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء إما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم وإما رغبة فى ايقاع أذى بالجمعية لسبب من الأسباب يفضى الى حلها .

ونحن مع تمسكنا بكل ما من شأنه عدم انقاص رأس المال الأصلى لجمعيات التعاون ، نرى أنه يحدث أحيانا ما يلزم الجمعية أن ترد لبعض الأعضاء قيمة حصصهم لخروجهم من عضويتها .

---

(١) من شأن قسم التعاون بذل الجهد فى ارشاد الجمعية غير الموفقة الى الطريق السوى ، فان اهتدت بهداه كان بها ، والا فهو فى حل من رفض تسجيلها مع تقديم تقرير واف بأسباب هذا الرفض الى وزارة الزراعة .

فتوفيقا بين هذين الموقفين نشير بأن يعطى العضو الذى يرغب فى الاستقالة من العضوية أو الذى يفصل منها حق التنازل عن حصصه لعضو آخر أو لعضو جديد يرضى به مجلس ادارة الجمعية وبذلك نكون قد أعطينا كل ذى حق حقه وفى نفس الوقت احتفظنا للجمعية بمناعة مركزها المالى .

## المادتان السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون

تهتم هاتان المادتان حول مراقبة جمعيات التعاون مراقبة تكفل حسن سيرها ، ولكن من دواعى الأسف أن القائمين بوضع القانون لم يوفقوا الى الخطة الحكيمة التى تتفق ومبادئ التعاون ومصالح جمعياته .

تشير الأصول التعاونية المتبعة بأن تتولى ادارة الجمعيات ثلاث هيئات داخلية هى " مجلس الادارة " و " لجنة المراقبة " و " الجمعية العمومية " . ولكل منها اختصاصات سردنا تفصيلها فى الفصل السابع . وفوق هذه الهيئات رقابة خارجية تقوم بها هيئة أعضاؤها ليسوا من أعضاء الجمعية .

جاءت المادة الثامنة والثلاثون وجعلت تكوين " لجنة المراقبة " اختياريا لا إلزاميا كما تقضى التعاليم التعاونية . ونحن لا نرى حكمة فى ذلك ، لأن هذه اللجنة لها مهمة أساسية لا يستهان بها .

يقول بعضهم إن قرى مصر لا تحتمل تكوين هيئتين اداريتين لجمعياتها التعاونية ونحن نرى أن الجهة التى تأنس فى نفسها الاستعداد الكافى والكفاية اللازمة لادارة دولاب أعمال جمعية تعاونية بها ، يتيسر لها تكوين هيئتين أعضاؤهما نحو ثمانية ، وهذا هو الحاصل فى كثير من البلاد شرقية وغربية ، ومع ذلك فان هاتين الهيئتين هما تحت إشراف الجمعية العمومية للجمعية وكذا الاتحاد



التعاونى الذى تنتمى اليه ، أو ما يقوم مقامه من الهيئات الحكومية كما هى الحال فى مصر والهند ، فلا خوف اذن من أن يضل أحدهما أو كلاهما .

زيادة على ذلك فان مجلس الادارة ليس دائما بل يتغير بعض أعضائه كل سنة وهذا مما يزيد عدد ذوى الكفاية والخبرة من الأعضاء الذين يصح الانتفاع بهم بوجودهم فى هيئة " لجنة المراقبة " .

هذا فضلا عن أن فى وجود " لجنة مراقبة " تنعقد مرة كل ثلاثة أشهر لتفحص أعمال مجلس الادارة فحصا أصوليا من إدارية وتعاملية ما يدعو أعضاء هذا المجلس الى اتقان عملهم وضبط حساباتهم . كما أن هذه الخطة تسهل العمل على الجمعية العمومية عند ما تنعقد لبحث جميع أعمال الجمعية ، اذ يكون مجلس الادارة قد قدم أعماله اليها بعد مراجعة لجنة المراقبة إياها . فيكون الطريق ممهدا لتسيير العمل على الوجه المرضى وفى مراقبة اللجنة لأعمال مجلس الادارة ما يدخل فى نفوس الأعضاء كثيرا من الارتياح والطمأنينة ، و يوقف أعضاء المجلس عند حدهم الذى قرره القانون . وعلى كل حال فان وجود مثل هاتين الهيئتين مما يساعد على ازدياد عدد العاملين من أعضاء الجمعية و يؤدى الى اتقان العمل .

إزاء هذه الاعتبارات كلها نرى ضرورة النص على وجوب ايجاد لجنة مراقبة لكل جمعية تعاونية .

أما " المراقب " الذى تشير اليه المادة السابعة والثلاثون فمهمته مراجعة حسابات الجمعية مراجعة نظامية مرة فى السنة على الأقل . ومراجعة حسابات جمعية تعاونية زراعية تتضمن فى الواقع شيئا من التفتيش لا مجرد فحص الميزانية مع الدفاتر ورفع تقرير بما اذا كانت تدل على استقامة الشؤون وتمشيها مع القانون . ذلك لأن أعضاء مثل هذه الجمعية عرضة لطروء الظروف السيئة التى قد تمنعهم عن الوفاء بارتباطاتهم ، فان لم يكن المراجع واقفا على تصرفاتهم ، فاهما ظروفهم

ومقدرها قدرها ، وفى الوقت نفسه قادرا على فحص الأسباب التى حالت بينهم وبين دفع ديونهم فى مواعيدها ، وعارفا ما اذا كانوا حقيقة أفرغوا قصاراهم فى انجاز ارتباطاتهم حيال جمعياتهم بروح تعاونية حقيقية ، أم هم يلقون اللوم فقط على الأحوال المعاكسة ليؤجلوا الدفع — نقول إنه اذا لم يتوفر فى المراجع كل هذا فانه يستخف بمراجعته ويخفق فى مهمته .

من هذا يرى أنه لا بد من المراجعة المنطوية على معرفة أصول مراجعة الحسابات وكذا أصول التعاون الزراعى معا ، وذلك يتطلب من المراجعين المامًا تاما بالأمور الحسابية ومعرفة حقيقية للصبغة الخاصة المصبوغة بها الجمعيات التى يكلفون بمراجعة حساباتها ، وعطفا صادقا على مبادئها . وكل من هذه الصفات ضرورى للراجع التعاونى لاختلاف عمله عن عمل المراجع العادى للبيوتات الرأسمالية .

لهذا السبب رأينا جمعيات التعاون فى أوربا تفضل أن يكون مراجعو حساباتها مراجعين تعاونيين يعرفون طبيعة الجمعيات وعملها كمعرفتهم التفاصيل المالية المختلفة التى تتطلبها مراجعة الحسابات الدقيقة . ولهذا السبب بعينه نشير على أولى الأمر أن يتولى مراجعة حسابات جمعيات التعاون مراجعون تعاونيون . وحيث ان قسم التعاون منوط به بث الدعوة التعاونية وانشاء الجمعيات والاشراف عليها وتعليم الأعضاء واجباتهم وتنظيم أعمالهم ، فيصح اضافة مهمة مراجعة الحسابات اليه ليختص بها من يقوم بها خير قيام .

## المادة الرابعة والأربعون

بينما تشدد هذه المادة فى ضرورة حضور نسبة عالية من عدد الأعضاء عند الدعوة الأولى للجمعية العمومية ، نجدها تتهاون لدرجة لا حد لها عند الدعوة الثانية اذ يصح الاجتماع مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وهذا تطرف من



الجهتين لا نقره . على أنا نرى من الحكمة التوسط بين الأمرين فنجعل حضور ثلث الأعضاء ( بدل النصف ) محتما سواء فى الدعوة الأولى أو الثانية ، وفى الدعوة الثالثة اذا لم يبلغ العدد النسبة المذكورة يعتبر ذلك سببا لحل الجمعية ، اذ لا رجاء ولا أمل فى جمعية لا يهتم بأمرها أكثر من ثلثى أعضائها . كما أنه يخشى أن ينفرد بمصالحها نفر قليل من الأعضاء يخشى مهما سلمت نياتهم ، أن يستغلوا لمصلحتهم الفردية اسمها التعاونى والامتيازات التى خولتها بصفتها التعاونية ، منتهزين فرصة جمود أكثر الأعضاء وتهاونهم فى أداء واجباتهم التى فرضها عليهم المبدأ الذى تعمل عليه جمعياتهم .

أما مبدأ الانابة فى التصويت فلا نقره مهما كانت الظروف . لأن العمل على هذا المبدأ ضار ، فهو يشجع الأعضاء على التغيب عن حضور الجلسات ، ولا يخفى ما تتيحه هذه الجلسات من الفرص لازدياد رابطة الأعضاء بعضهم ببعض ، وتدريبهم على المناقشة ، وتوقيفهم على أعمال الجمعية ، فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا وأنه لا يعقد الا مرة أو مرتين فى السنة . ويعين موعده عادة فى موسم تكون فيه أعمال المزارع قليلة . وتنتهز فرصة هذا الاجتماع لالقاء محاضرات تزيد من معلومات الاعضاء وتوسع مداركهم كما أن العضو باعطائه صوته بطريق الانابة انما يملى ارادته دون أن يستمع المناقشة التى قد تغير رأيه فى الموضوع .

ومع رغبتنا الشديدة فى حضور النسوة من الأعضاء هذه الجلسات لمزايا اجتماعية عديدة ذكرناها فى موضعها ، الا أنه نظرا لعوائدنا القومية لا يتسنى ذلك فى الوقت الحاضر على كل حال . لذلك نحن نستثنى من حكم عدم الانابة الأعضاء النسوة والقصر ونبيح لهم حق التصويت بالانابة على شرط ألا ينوب عضو عن أكثر من واحد .

## المادة السابعة والأربعون

تشرح هذه المادة كيفية توزيع صافى أرباح الجمعيات . وحيث إنها لم تنص على وجوب تخصيص نسبة معينة من هذه الأرباح لتحسين الناحية القائمة فيها الجمعية عموما ولاصلاح التعليم خصوصا ، وكذا لأعمال البر ونشر التعاليم التعاونية وحيث إن وجوب تخصيص جزء من الأرباح لهذه الأعمال أصل أصيل فى المبدأ التعاونى لدرجة أن الاتحادات العامة للتعاون فى أوربا تحتم على الجمعيات المنتسبة اليها التزام هذا الأصل ، لذلك نرى وجوب تعديل هذه المادة بما ينطبق عليه .

* * *

أما وقد سردنا هذه الخلاصة الوجيزة لحركتنا التعاونية من كل وجوهها ، فلم يبق علينا الا أن نذكر شيئا عما أنشئ فعلا من الجمعيات نفسها ، وعن الحالة التى وصلت اليها فى الوقت الحاضر ، ولكن لا يفوتنا قبل المضى فى ذلك أن نشير الى كيفية انشاء هذه الجمعيات فنقول : انه لما اهتمت الحكومة فى سنة ١٩١٤ بالتعاون الزراعى ووضعت قانونا لذلك ، أخذ الساعون الى الحظوة لديها سواء أكانوا داخلها أم خارجها ينشئون جمعيات تعاونية فى أقاليمهم . وانه لمن السخف تلك الفكرة التى كان يعيبها عن التعاون ذلك الفريق الذى يراعى مصلحته الذاتية ، وأكثر سخفا منها تلك الطرق العقيمة التى اتبعها هذا الفريق فى انشاء هذه الجمعيات ولا حاجة بنا الى القول بأن تلك الجمعيات التى أسمت نفسها بالتعاونية ، والتى نبتت كما ينبت " عيش الغراب " [1] على أثر الهمة المفرطة التى بذلها أولئك " الساعون الى الحظوة " ممن كانوا يجهلون مبادئ التعاون وقواعده وأسلوب تسييره كل الجهل ، أقول لا حاجة بنا الى القول بأن تلك الجمعيات العديدة انعدمت

(١) وهو عشب طفيلى صغير سريع الظهور قصير العمر اسمه بالانجليزية "Mushroom"



سريعا ، والواقع أنه لم يعش من الجمعيات التعاونية التى ظهرت فى مصر الا ما أنشأه عمر لطفى نفسه ، وما أسسه منذ ذلك العهد أنصاره وأتباعه على قاعدة صحيحة . ولدينا من هذه الجمعيات نحو من ست فى الريف وثلاثة أمثال هذا العدد فى المدن . فأما أولاها ، أى الزراعية ، فلا تكاد تشتغل الا بشراء البذور والعلف والأسمدة لأعضائها ، وأما الأخرى فتقوم بالاتجار فى الحاجات المنزلية لأعضائها من الحضريين . والجمعيات التعاونية الزراعية الراهنة جمعيات متعددة الأعمال تؤلف فى القرى و بلدان الريف ، لتزويد أعضائها بجميع حاجاتهم زراعية ومنزلية ومالية ، ولبيع حاصلاتهم . وأغلب هذه الجمعيات تؤدى أعمالها على قاعدة الوساطة ، فهى لا تخزن بضائع ، ولا تتناول دائرة اتجارها غير الأسمدة والبذور والعلف ، التى هى حاجات الزارع الأولية ، وتتلقى الطلبات الزراعية من الأعضاء فى فصول معينة من السنة ، وتقوم بشرائها لهم ، وتجارتها فى الحاجات المنزلية ضئيلة جدا ، وقد يرجع هذا الى عدم امتلاك أغلب هذه الجمعيات للحوانيت . وأما عملها المالى فليس بالكثير ، والقروض التى تقرضها ليست بذات بال ، على أنها مقصورة على بضعة أعضاء يتناولونها بصورة غير متناسبة ، ولا يودع الأعضاء الجمعيات مالا أبدا . وبذا أصبح التشجيع على التوفير مهملا كل الاهمال فى مصر ، أما بيع الحاصلات فأمر غير معروف فيها مطلقا . على أنا سنلم هنا بعيوب هذه الجمعيات التعاونية الزراعية ومناقصها بشىء من التفصيل تبصرة وذكرى :

( ١ ) ان أغلبها جمعيات عمادها رجل واحد ، فاذا ذهب هذا الرجل الواحد فالجمعية مآلها إلى الانحلال ، ولما كانت هذه هى حالها ، فان الأعضاء لا يعنون بها عناية اجتماعية ، ولا يقومون فى ادارة أعمالها بدور فعلى . وكل ما يعملونه هو أنهم يستخدمونها لمصلحتهم حين يشترون منها بالأجل . أما اجتماعاتها فانه لا يحضرها الا عدد قليل ، وليس للعضو صوت ما فى أعمالها . وقد يقول هذا " الرجل

الواحد " أو يقول مجلس الادارة أن لا حيلة فى هذا . ولكن اللوم فى اعتقادى واقع على عاتقهما معا . لأن المفروض فيهما أن يعملا على رفع شأن العضو ؛ وحمله بكل الوسائل الممكنة على أن يكون عضوا حيا فى جمعيته . ولقد جرى الأمر فى هذه الجمعيات على أن المجلس يأمر والأعضاء يطيعون . والظاهر أن هؤلاء الأعضاء لا يستطيعون أن يفوهوا بكلمة فى اجتماعاتهم ؛ اما لجهلهم أو لنقص فى شجاعتهم ؛ أو لقلة اكتراثهم بأمر الجمعية .

( ٢ ) ليس رجال المجلس أنفسهم على خبرة كافية بتعاليم الحركة أو عملها أو مبادئها . وفى أكثر الحالات لا يفوقهم الرئيس ذاته علما . فانهم ليجهلون بسائط أصول الاجتماعات العامة والخطابة ؛ فترى اجتماعاتهم مختلة النظام ؛ ليس لأعمالها برنامج ؛ ولا هى تؤدى من العمل الا قدرا ضئيلا .

( ٣ ) يلوح على بعض الجمعيات أنها تتوق الى توسيع المنطقة التى تخدمها ليكون لها غنم الاتجار والى هذا يرجع بلا ريب عدم ضبط الادارة من جراء اتساع دائرة لجانها .

( ٤ ) كثير من الجمعيات تتبع طريقة سقيمة هى رفع ثمن أسهمها كلما زاد المال الاحتياطى من عام الى آخر . وهذا لا يتفق ومبادئ التعاون ؛ لأنه بمثابة حائل يقوم فى وجه الرجل الصغير .

( ٥ ) هنالك ميل بين من جانب أغلب الجمعيات الى رفع أسعار بضاعتها لتنفع أعضاءها "بعائد" وفير فى النهاية ؛ وفى هذا سبة للجمعية التعاونية ، اذ ينبغى ألا يتجاوز الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع أكثر مما يكفى لسد النفقات ودفع الاعتمادات المختلفة . ثم يوزع ما بقى بعد ذلك على سبيل " العائد " . ولا يعزب عن بالنا أن الجمعية ليست شركة مقصدها المكسب ؛ بل لا يصح أن يتغلب فيها روح الرأسمالية بأى حال من الأحوال .



( ٦ ) يصعب على الأعضاء أن يدركوا أن القيمة الحقيقية للجمعية التعاونية ليست فى عظم رأس مالها بل فى الخدمات الفعلية التى تؤديها لأعضائها — خدمات اقتصادية واجتماعية — ولذلك تتباهى بعض الجمعيات بأنها تملك رأس مال كبير ؛ وهذا خطأ بحت ، فان الجمعية المتواضعة ذات رأس المال الصغير قد تفعل لأعضائها خيرا مما تفعله جمعية كبيرة ذات رأس مال جسيم .

( ٧ ) من أعضاء الجمعيات من يأخذ بظاهر القول من الأحكام الدينية دون حكمتها ، فهم لا يتبعون سنة الدنيا الاقتصادية ، بدعوى أن الدين ينهى عن التعامل بالربا ، مع أن الربا شىء والفائدة شىء آخر ، كما أن منهم من يدخل السياسة فى عمل كهذا وجهته اقتصادية اجتماعية .

( ٨ ) دائرة العمل فى الجمعيات الحالية محدودة جدا ، فينبغى توسيعها وزيادة حركتها حتى لا تقتصر تجارتها على شراء الأسمدة والعلف والبزور ولا ماليتها على أن تدور مرة واحدة فى السنة ، بل يجب أن تكثر من الأصناف التى تتجر فيها لمصلحة الفلاح ، وأن تتبع خطة حكيمة وتسير على نظام محكم فى تثمير أموالها الى الحد الأقصى ، فبدل أن تقتصر دورتها المالية على مرة فى السنة تصير ثلاث أو أربع مرات . وبذا تزداد الفائدة وتعم المنفعة .

( ٩ ) أكثر الجمعيات تهمل تشجيع الأعضاء على التعامل بالنقد ، ومع ذلك فانها لا تشدد فى مطالبة تسديد الديون فى مواعيدها .

(١٠) من الجمعيات ما لا تراعى النظرية التعاونية الحكيمة القائلة بعدم الاقراض الا للأغراض الانتاجية ما أمكن ، ولا تجتهد بالتأثير الودى فى تخفيض المبلغ المقترض لغير تلك الأغراض الى أدنى حد .

(١١) يرجع السبب فى تسرب الفساد الى الجمعيات والتعجيل بخاتمة كثير منها ، الى انتفاء المراجعة القويمة المنتظمة للحسابات وعدم التفتيش الدقيق على الأعمال .

(١٢) وأخيرا — وان لم يكن فى التأخير تقليل للأهمية — ان أغلب الجمعيات أهمل الجانب التعليمى والاجتماعى للحركة إهمالا سيئا جدا ، والواقع أنه لم يعد يعتبر بعض الاعتبار الا فى جمعية واحدة فقط ، وفى هاته يرجع الفضل الى شخص ذى نفوذ اجتماعى كبير فى قومه .

ولا شك أن خير مقياس لأية جمعية تعمل للتعمير الاجتماعى ، انما هو ما تصنعه للتعليم ، فاذا لم يكن للجمعية ما يحسب لها أكثر من تحسين الحالة المادية لأعضائها ، ولم تكن تعمل على ترقية كفايتهم وتكوين أخلاقهم ، ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية ، فليس لها من الأهمية الحقيقية الا النزر اليسير .

*
* *

هذا هو مركز الحركة التعاونية فى مصر ، وواضح منه أنه لو كانت لها هيئة عامة تقيم مبادئ الحركة ، وتعمل لأغراض تتناول التعليم والتفتيش ، وصيانة المصالح التعاونية ، ووثاقة الصلات بين الجمعيات المختلفة ، وتحقق الرقى ، وتكون معها على العموم بمثابة الحارس للروح الحقيقية لحركة التعاون فى مصر ، لانتفى أكثر هذه العيوب . ولقد وجدت مثل هذه الهيئة عام ١٩١٢ ، وكانت القاهرة مركزها العام ، ولكنها مع تأديتها لبعض العمل النافع بادئ الأمر ، كفت عن العمل ، وأصبح لا يعلم من أمرها الا اسمها وهو " النقابة العامة للتعاون " . وقد كانت النية معقودة فى الأصل على أن تكون هذه " النقابة " للجمعيات التعاونية زراعية ومنزلية بمثابة اتحاد عام وجمعية للاتجار بالجملة ومصرف رئيسى فى وقت واحد . وكان أكثر المتبرعين برأس مال هذه " النقابة العامة " ممن يريدون الخير للتعاون فى مصر ، ومن بعض جمعيات التعاون الى درجة صغيرة ، وكان دستورها نفسه يجعلها شركة رأسمالية . وحملة أسهمها الذين كانوا وطيدى السلطة والنفوذ فى الادارة ، كانوا يتوقعون من مالهم الذى ثمروه ربحا جزيلا ، على الرغم من



غيرتهم على مبادئ التعاون . فكانت النتيجة أن أثر هذا فى تسيير خطة العمل بأكمله ، وجعل "النقابة العامة" هيئة رأسمالية تقريبا . وهذا هو السبب الحقيقى لفشلها ، وعدم استطاعتها أن تكون هيئة منظمة أو هيئة تعاملية . إنها أرادت أن تعمل غير ما كان ينبغى لها ، فعملت على أساس غير صالح ، وحاولت أن تنشئ على قاعدة رأسمالية مركبة ، اتحادا تعاونيا عاما ، وجمعية تعاونية للاتجار بالجملة ، ومصرفا تعاونيا رئيسيا ، فلا عجب أن ينوء الأساس بذلك البناء المتناقض الذى أقيم عليه .

*
* *

موقفنا الآن إزاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون فى عام ١٩٢٣ موقف صاحب مزرعة جديدة ، نهض فأحاطها بسياج ليحميها من اعتداء المعتدين ، وجعل لها مداخل يأتى منها من لهم شأن بها . فاذا وقف عند ذلك مكتفيا بهذا السياج ، صارت مزرعته قفرا يبابا ، لا زرع فيها ولا ثمر ، اللهم الا الحشائش والأعشاب . أما اذا كان هذا السياج بدء نهضة للعمل ، وانبرى صاحب المزرعة يضع نظاما يسير عليه هو ورجاله ، وأخذ يعمل على تنفيذه بهمة وعزيمة ، فقد صارت المزرعة كلها خيرا وثمرا .

لست من القائلين بأن على الحكومة التى سنت القوانين أن تعمل الباقى ، بل انى أعتقد أن لكل من الحكومة والشعب فى بلادنا قسطا فى العمل التعاونى يجب البدء فيه بغير توان و بنظام يكفل السير الى الأمام فى طمأنينة وثقة .

إنى لعلى بينة من أن الحركة التعاونية حركة شعبية ، أساسها الاشتراك الاختيارى ومبدؤها المعونة الذاتية ، فلا يصح أن تتخللها جهود حكومية ، وانما أنا أيضا على علم من أن شعبنا المصرى حديث عهد بالأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ، ولا يتسنى له السير فى هذه الطريق دون أن يؤخذ بيده وأن يساعد

بالارشاد المنطوى على الحكمة والمقدرة وحسن القصد ، فان سمحت لنفسى بالقول بتدخل الحكومة فى ميدان التعاون فى مصر ، فما ذلك الا رغبة منى فى التوفيق بين المبادئ التعاونية الصحيحة وبين الواجب المحتوم على حكومة رشيدة فى شعب قام ليأخذ بأسباب التقدم والرقى ولكنه لا يدرى كيف يسير .

غير أنى أرى أن تكون مساعدة الحكومة فى هذا الصدد مساعدة وقتية فقط ، سداها ولحمتها استنهاض الروح الاستقلالى فى الحركة ، على أن تقل تدريجا كلما كبر نصيب الشعب من العمل فيها حتى يأتى وقت تصبح فيه الحركة التعاونية فى مصر حركة شعبية بحتة لا دخل للحكومة فيها وعلى ذلك يكون مبدؤنا من الآن هو " التدرج من القوامة الى الاكتفاء الذاتى " .

وإنه لمن الحقائق المرة أن نعترف بأن حركتنا التعاونية العملية لا تتقدم التقدم المتفق مع أمانينا بدون مساعدة الحكومة ومظاهرتها لها مهما وضع من القوانين النافعة وبث من مبادئ التعاون الصحيحة . فالذى يرجى اذن من حكومتنا أن تشمر عن ساعدها ، وتدخل الميدان التعاونى ، ولكن علينا أن نذكر أن لمعونة الحكومة شروطا يجب أن تراعيها ؛ وحدا يجب ألا تتعداه ؛ والا انقلب حسن قصدها وبالا على الحركة ؛ فتضعف الهمم الشعبية ؛ ويتكل الجميع على الحكومة وفى ذلك سوء العاقبة .

*
* *

ولا يسعنى قبل ختام هذا التمهيد الا أن أدون جزيل شكرى لزعيم التعاون فى ارلندا " السير هوريس بلانكت " لما أولانى من العناية والعطف مدة السنتين اللتين قضيتهما فى ارلندا على اتصال به ، ولما أسداه الى من الفضل فى تمهيد السبل لزيارة جميع المنشآت التعاونية فى تلك البلاد ، وتقديمه اياى الى



رجالها ، ووقوفى بذلك على تفاصيل ذلك النظام الذى وضعه لبلاده هو وأنصاره من كبار رجال الاقتصاد الاجتماعى فى ذلك الشعب الناهض ، والواقع أنه بفضل ما غمرنى به من آيات الرعاية قد جعل مدة اقامتى فى بلاده الكريمة من أسعد أيام حياتى وأجمها فائدة .

وإنه لمن دواعى السرور أن كان للسير هوريس مقدمة هذا الكتاب بعد ما أطلعته على خطته وملخصه . وقد أثبت أيضا صورة عبارة وداع رقيقة من خطه الكريم دليلا على عطف هؤلاء السادة الارلنديين على حركتنا التعاونية المصرية .

وانى لأنتهز هذه الفرصة فأسدى خالص الشكر لأولئك الأفاضل ، ولرجال تلك الهيئات الكريمة ، الذين أمدونى من إرلندا وإنجلترا وألمانيا ومصر بالمعلومات والاحصاءات والصور التى لم يكن لى من سبيل الى الحصول عليها لولا فضلهم ومعونتهم .

ولا يفوتنى وقد أتممت هذا التمهيد وشعرت انى أستمد من روح أستاذى الأعظم ، والفيلسوف الأكبر ، جورج رسل ، الذى كان له الأثر الحقيق فى صوغ مبادئى على صورتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، أن أجعل ختام القول إقرارا له بالفضل العظيم ؛

أغسطس سنة ١٩٢٣

ابراهيم رشاد

# تمهيد الطبعة الثانية

شاءت الأقدار لهذه الطبعة من كتابنا هذا أن يوافق صدورها مرور ربع قرن على دخول التعاون فى بلادنا. حقبة طويلة من العمر أطول منها تلك التى انقضت فى أوربا منذ ظهوره وهى لا تقل عن قرن إلا بعشر سنوات . وسواء هنا أو هنالك كان تقدم التعاون تابعا لظروف البلاد التى حل فيها . وكم من عوامل كثيرة تحتويها كلمة " ظروف " هذه . فالتعاون إذا دخل بيئة يسودها النشاط ويعززها التضامن ، مستقلة فى شؤونها ، متقدمة فى تعليمها ، لا يصادف فيها من العقبات ما يصادفه فى بيئة حالها غير ذلك . ولا غرابة إذ التعاون كباقى الأنظمة الديمقراطية بينه و بين الجماهير تفاعل مستمر، لا يكفى لضمان نجاحه وتقدمه أن توضع له القوانين واللوائح بل يتطلب من الجمهور أن يعطيه كثيرا من نفسه وعلى قدر هذا يكون ثمره . فشأنه إذن والجماهير شأن البذور الصالحة والتربة التى تنبت فيها .

ولا يظن إنسان أنا نقول إن التعاون لا يصح إدخاله فى بيئة إلا إذا صلحت نفوس أهلها وكانوا متعلمين . إنما نحن ممن يقولون بأن أولى البيئات به هى المتأخرة اعتقادا منا بأنه من أنجع الوسائل لإصلاح أمثال هذه البيئات ولو أنه يسير فيها بحكم الظروف التى أشرنا اليها بخطى بطيئة .

ولقد شجعنى على إعادة طبع هذا الكتاب ما لقيه عند ظهوره منذ عشر سنوات خلت من حسن استقبال البلاد له وما تركه من أثر طيب فى نفوس الجمهور عامة والشبيبة خاصة مما سهل علينا مهمة التبشير بالتعاون وساعدنا على إقامة منشآته . ولولا استمرار تعليم التعاون فى معاهدنا على هذا الأساس ومواصلة بث هذه الروح بين الجماهير لما أقدم الأهالى عليه واحتضنوه ولما اعتبرته البلاد وضعا ثابتا



لبناء استقلالها الاقتصادى وركنا ركينا لإصلاحها الاجتماعى . وقد زاد فى تشجيعنا أن هذا الكتاب أخذ مكانه فى معاهدنا العلمية إذ تقرر تدريسه فى كلية الحقوق الملكية ومدرستى التجارة العليا والزراعة العليا كما أن أمثال هذه المعاهد فى بعض البلدان العربية قررته كذلك ، مما بعث فى نفوسنا الارتياح لاتساع مجال الخدمة العامة وامتدادها إلى الأقطار الشقيقة .

و إنه ليسرنا أن نرى وجهة النظر التى قام عليها هذا الكتاب منذ صدوره قد أخذت البلاد بها عن تفهم واقتناع ، فغيرت فى تشريعها التعاونى وعدلت ~~الجزء من الفصول الثانية للأول~~ فى خططها التعاونية بما يتفق وما أوضحنا فيه . أما ما لم يتناوله التغيير والتعديل بعد فالوقت كفيل بإتمامه فى حينه .

وقد تناولنا فى هذه الطبعة بالتغيير زيادة المعلومات وتجديد الاحصائيات مع وضع تسعة فصول جديدة كل اثنين من الفصول الثمانية الأولى يتناولان موضوعا واحدا . فالموضوع الأول يبحث عن " التعاون فى مصر" ، وقد كان قبلا ضمن التمهيد ، أما الآن و بعد أن اتسع مجاله فقد وجب تخصيص الكلام عنه فى فصلين مستقلين . أما الموضوع الثانى فهو متمم للموضوع الأول ، إذ يتناول التعاون فى مصر فى نظر من زاروها من رجال التعاون الدولى ، وبذلك يتبين القارئ مكان الحركة التعاونية فى مصر من الحركة التعاونية الدولية . والموضوع الثالث يبحث فى بيع الفاكهة والخضر فى إحدى بلدان أوربا التى اشتهرت به وكذلك فى مصر . وقد اهتممنا بهذا الموضوع لانتشار فلاحة البساتين تبعا للسياسة الزراعية التى اختطتها البلاد أخيرا تخلصا من الاعتماد على محصول واحد . والموضوع الرابع يبحث عن التعاون والتعليم وما بينهما من صلة وثيقة تجعل كليهما مهما للآخر . أما الفصل الأخير فيتناول أهم مشاكل الحياة الريفية وطرق علاجها ، ولا يخفى ما لهذا الموضوع من الأهمية فى بلادنا .

هذا وقد رأينا أن نقسم الفصل السابع عن الاقراض التعاونى فى ألمانيا إلى فصلين نظرا لطوله وسعة موضوعه وخاصة بعد ما أدخل عليه من إضافات وتعديلات اقتضاها التطور الذى طرأ على هذه الحركة فى المدة الأخيرة . كما رأينا أن نضم الفصلين الرابع عشر والخامس عشر من الطبعة الأولى ونجعلهما فصلا واحدا لأنهما شطران لموضوع واحد ، كذلك أضفنا عددا كبيرا من الصور عن التعاون فى مصر وفى الخارج .

هذا من حيث موضوع الكتاب ، أما من حيث شكله فقد رأينا إراحة للقارئ ألا تكون صحائفه بالحجم الذى كانت عليه . كما أننا رأينا أن نصدره فى مجلدين بدلا من مجلد واحد نظرا لكبر حجمه الذى زاد عن ضعف ما كان ، خصوصا وأن أغلب محتويات المجلد الأول هى عن التعاون فى الخارج ، أما المجلد الثانى فعن التعاون فى مصر ، فكأن الكتاب مقسم بطبيعته إلى قسمين .

و إنى لكبير الأمل ألا تمر على هذه الحركة التعاونية المباركة فى بلادنا أعوام قليلة حتى تشتد وتزدهر وتأخذ منشآتها المحل اللائق بها فى مختلف نواحى الحياة من زراعية ومنزلية وصناعية ومالية ، فنضع عنها كتابا قائما بذاته مفصلا فيه تطورات ونتائج تلك الجهود الخالصة التى تبذل فى هدوء لتدعيم هذا النظام التعاونى الذى حل ببلادنا ليبقى عاملا لخير البلاد وسعادتها . وما السنوات التى أمضيناها فى هذا الميدان التعاونى بحلوها ومرها بمغيرة رأينا فيما خططناه ، بل لقد زادتنا إيمانا بأن المستقبل للتعاون وللمهتدين بهديه .

ولقد كان لجهود حضرة عبد اللطيف افندى عامر المفتش بقسم التعاون وخريج التجارة العليا المصرية وكلية التعاون بمانشستر فضل يشكر عليه فى مساعدتى على إتمام هذه الطبعة .

وقبل أن أختم كلمتى هذه يجب أن أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى لهذا الكتاب للسير هوريس بلانكت ، وكانت إذ ذاك الحركة التعاونية فى إرلندا تتعثر



فى حياته ، والآن نصدر هذه الطبعة والحركة كذلك تتعثر بعد مماته ، وهذا أكبر دليل على نجاحه فى رسالته لبلاده . ولما كان رحمه الله على اتصال مستمر بحركتنا التعاونية فى مصر ، متتبعا خطواتها ومهتما بشؤونها حبا منه فى أن ينتفع الشعب المصرى بهذه الحركة الاقتصادية الاجتماعية كما انتفع بها الشعب الارلندى ، و بين الشعبين تشابه من وجوه عدة أوردناها فى مواطن مختلفة من هذا الكتاب ، وكانت هذه الطبعة ستحلى بمقدمة منه لولا أن عاجلته المنون ، رأينا أن سيرته هى خير ما نستعيض بها عنها ، حتى تكون آثاره بعد أن جمد لسانه وجف قلمه خير نبراس يهتدى به لا فى الميدان التعاونى فقط بل وفى مختلف ميادين الحياة .

*
* *

## السير هوريس بلانكت

رجل متوسط القامة ، نحيف الجسم ، شاحب اللون ، ذو عينين براقتين كأنهما تنظران الى بعيد ، ولحيته رمادية قصيرة ، مؤدب ، متواضع ، حيى ، هادئ الطبع ، لايعنى كثيرا بمظهره . هذه أول صورة طبعها فى نفسى ذلك التعاونى العظيم الذى رحلت الى بلاده فى سنة ١٩١٨ للتعرف إليه والأخذ عنه .

مكثت فى إرلندا صيف تلك السنة متصلا — بطبيعة مهمتى — به و بمن حوله من رجاله . وكانت علاقاتنا مصلحية تتقابل من وقت إلى آخر فى الديوان العام للحركة التعاونية فى العاصمة حيث كانت تنظم لى رحلاتى فى الأقاليم وحيث كنت أقوم بأبحاثى التعاونية . إلا أننى ما كدت أنتهى من مهمتى حتى شعرت بقرب بيننا انتهى بصداقة شجعتنى على تحقيق ما كان يجول بخاطرى من توسيع دائرة أبحاثى والبقاء فى إرلندا مدة طويلة تكفى لأن أدرس البلاد درسا وافيا من وجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان السير هوريس طول مدة إقامتى فى إرلندا عونا كبيرا لى على الوقوف على مختلف الشؤون ، إذ كنت أتعرف فى بيته وفى مكتبه إلى كثير من رجال العلم والأدب والفن مما سهل علىّ مهمتى . وكم ساعدنى فى تجولاتى فى ريف إرلندا وحضرها أناس أسعدنى الحظ بمقابلتهم عنده ، وبفضلهم تمكنت من معرفة حقيقة حال تلك "الجزيرة الزبرجدية" كما يسمونها .

*
* *

ولد هوريس پلانكت فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٥٤ من بيت عريق ، إذ كان الابن الثالث للبارون دانسايني ، عائلة انجليزية الأصل ، إلا أنها أصبحت إرلندية منذ قرون عدة ، كما هو حال كثير من عائلات أعيان تلك البلاد . وكان مولده فى انجلترا وفيها تربى تربيته الأولى حيث التحق بكلية الأعيان الشهيرة وهى كلية إيتون . وبعدها ذهب الى جامعة اكسفورد حيث درس القانون وحاز اجازته . ولما ناهز الرابعة والعشرين ورأى أهله أن صحته لاتحتمل ماطبع عليه من كثرة التفكير والعمل ، أرادوا إبعاده مدة الى أمريكا حيث المزارع الواسعة والعيشة الخلوية . ولقد حسنت صحته فى تلك البلاد وقويت بنيته كما كان منتظرا ، فحلا له المقام فيها عشر سنوات كاملة مشتغلا بالزراعة مشتركا مع العاملين على توفير أسباب السعادة والهناء للريف وأهله . وكأنه قضى هذه الفترة من حياته فى مدرسة عملية ، إذ أتقن فيها الزراعة ومارس شؤونها ، وعرف مطالب الزراع الحقة ووقف على أصلح الطرق لتحقيقها . ولم يشأ ، وهو الرجل المنصف ، إلا أن يفيد أمريكا كما أفادته ، فوضع فى سنة ١٩١٠ كتابا فيما أسماه "مشكلة الحياة الريفية فى الولايات المتحدة" كان موضع اهتمام الأمريكيين وأساسا لأبحاثهم فيما يتعلق بحياة المشتغلين بالزراعة .

السير هوريس پلانكت — Sir Horace Plunkett
زعم التعاون الزراعى فى ارلندا

رجع هوريس پلانكت الى إرلندا فى سنة ١٨٨٩ وهو متشبع بفكرة إصلاح الريف واسعاد أهله ، مزود بما اكتسبه فى أمريكا من الخبرة والمعرفة ، فوجد أحوال الزراعة فى بلاده على غير ما يسر ، وشؤون الصناعات الزراعية فيها كاسدة ، والمعيشة القروية فيها غير هنيئة ، وكان الاعتقاد السائد ان أصل الفساد راجع إلى أن ملاك الأراضى ليسوا من بين أهلها .

تبين پلانكت ببعد نظره أن الوقت قد قرب لأن تعمل الحكومة على نقل ملكية الأراضى الإرلندية من أيدى كبار الملاك الى صغار الزراع بالتوسط بين الفريقين والاتفاق على طريقة مثلى توصل الى هذه الغاية . واعتقد أن الزراع إن لم يكونوا على استعداد للعمل فى أرضهم بحسب الأصول العلمية والأساليب الاقتصادية التى تضمن لهم الانتفاع بخيراتها ، فانهم يظلون فى تأخر ولا يجديهم نقل ملكية الأراضى اليهم شيئا يذكر .

من أجل هذا بدأ يعمل بصبر وجلد للأخذ بيد الفلاح الإرلندى و إرشاده الى أحكم الوسائل التى تهيئ له الخلاص من تلك المشكلة . ولقد أدى به ثاقب رأيه فى الرجال الى أن جمع حوله من ذوى الجاه والنفوذ والرأى الصائب والإدارة الحازمة أمثال اللورد منتيجل والأب فنلى وجورج رسل ورو برت اندرسن ، من ساعدوه على هذا العمل القومى ، فأخذوا يتشاورون سويا حتى استقر بهم الرأى على أن أفضل الوسائل لحفظ ثروة البلاد فى أيدى أهلها والنهوض بهم ، انما هى اتباع ذلك النظام الذى يجمع الكفاءة الشخصية مع التضامن فى العمل ، وهو النظام الذى اتبعته من قبل الدانمارك وهى أكبر منافس لارلندا فى محاصيلها الزراعية فى الأسواق الانجليزية ، ألا وهو نظام التعاون .

أوفد هوريس پلانكت و جماعته واحدا منهم الى بلاد الدانمارك للوقوف على نظامها التعاونى ، ولم يمض طويل وقت حتى اقتبسوه وطبقوه ، مجتازين

صعوبات عدة وعقبات كان يظن أنها لاتذلل ، حتى عمت الجمعيات طول البلاد وعرضها ، مما دعا الى انشاء جمعية رئيسية فى سنة ١٨٩٣ اسمها الجمعية الارلندية للتنظيم الزراعى ، تجمع شمل التعاونيين وترشدهم الى الطريق السوى وتشرف على جمعياتهم وتراجع حساباتهم وتدافع عن مصالحهم .

تحقق ماتوقعه بلانكت وأصدرت الحكومة فى سنة ١٩٠٣ تحت ضغط الوطنيين الارلنديين " قانون ابتياع الأراضى " وفتحت لذلك اعتمادا بمبلغ ١١٢ مليون جنيه أمدت منه المستأجرين بالمال اللازم لابتياع مايزرعون من الأراضى من أصحابها ، على أن يكون ذلك دينا عليهم يقومون بتسديده فى دائرة نظام خاص سنته لهم ؛ يكفل أن تنتهى ملكية تلك الأراضى إليهم بعد قليل من السنين ، ويسهل عليهم دفع الديون التى عليها . وبهذه الوسيلة أصبح معظم أراضى ارلندا الآن ملكا لأهلها من صغار الزراع الذين يبلغ متوسط مساحة ضيعة كل منهم خمسة وعشرين فدانا تقريبا .

وفى سنة ١٩٠٥ أخرج بلانكت كتابه المشهور " إرلندا فى القرن الجديد " ضمنه مبادئه القويمة . وقد جاء هذا الكتاب فى الوقت المناسب وبالوضع الذى يتفق ونفسية الإرلنديين فأصبح مرجعا لحركة اعادة تنظيم الحياة الريفية فى إرلندا .

ليس هذا مجال شرح الحركة التعاونية ووصف نظمها واظهار مزاياها ، ولكن يكفينا فى هذا المقام أن نذكر أن الجمعيات المنشأة هى من أنواع مختلفة ، فمنها ما هو لتوريد حاجات الزراع ومنها ماهو لاقراضهم ومنها ماهو لعمل الزبدة أو لتربية الدجاج أو النحل أو لصيد الأسماك أو لتجهيز اللحوم للأسواق أو للكتان . كما أن هناك جمعية كبيرة للاتجار بالجملة تخدم هذه الجمعيات بتوريد مطالبها المختلفة اليها .



وكان احصاء هذه الجمعيات فى سنة ١٩٣٠ كما يأتى ، مع ملاحظة أن هذا الاحصاء لايشمل جمعيات مقاطعة الصتر[1] التى انفصلت عن ارلندا بعد المعاهدة الانجليزية الارلندية فى آخر سنة ١٩٢١ وكونت لها جمعية رئيسية خاصة بها :

| عدد الجمعيات | عدد أعضائها | رأس مالها المسهم المدفوع | رأس مالها المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة |
|---|---|---|---|---|
| | | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٦٠٥ | ١٠١٣٠٧ | ٥٨٣٩٨٢ | ٨٣٥٦٠٥ | ٩٤٤١٨٥٥ |

## تحسين الزراعة ، تيسير التعامل ، ترغيد المعيشة

هذه هى القاعدة الثلاثية الأركان التى أقام عليها هوريس بلانكت سياسته لتحسين حالة الريف وأهله فى إرلندا ، والتى أخذها عنه كثير من بلدان العالم وقد بدأ بتنفيذ الركن الثانى من هذه القاعدة عقب رجوعه من أمريكا ، فأدخل النظام التعاونى فى البلاد رجاء تمكين الزارع من الدخول فى ميدان التعامل ، فيبيع ويشترى ويقرض ويقترض وينتج ويستهلك ، جاريا فى ذلك على حكم مصلحته بدل أن يستغل التجار والمرابون والمقولون جهله بأساليب التعامل العصرية فيحصلوا على جل الثروة التى كد لاخراجها من بطن الأرض . أما الركن الأول فقد رأى أنه من اختصاص الحكومة التى من أهم واجباتها فى بلاد زراعية كارلندا تعليم الشعب أحسن طرق الزراعة وتدريبه عليها ، فمن مهامها فى هذا الشأن عمل الأبحاث الزراعية وإقامة المعامل الفنية وتنوير الشعب لمقاومة الآفات الضارة بالزراعة وتفهيم الزراع مزايا استعمال الأسمدة وأهمية انتقاء البزور وتدريبهم على العناية بتربية الماشية والنباتات ، وتبصيرهم بأصلح طرق الرى والصرف وفتح

(1) Ulster

المدارس الزراعية من عليا ومتوسطة فى أنحاء البلاد ، حتى يتنور الأهالى وتصبح الزراعة فى البلاد عصرية متمشية مع التقدم الذى حصل ويحصل فى مختلف الشؤون المرتبطة بالأرض وما عليها من انسان وحيوان ونبات ، وبدون ذلك لا يستفاد من خيراتها الاستفادة المرجوة .

من أجل هذا كله أجهد نفسه فى التأثير على الحكومة بكل الأساليب لايجاد وزارة للزراعة . وقد نجح فى مسعاه بفضل عضويته فى البرلمان وبفضل نفوذه الشخصى بين أعضائه ، وبما له من المكانة فى نفوس أولى الأمر ؛ فتكونت لجنة برلمانية تحت رياسته لفحص مشروع انشاء وزارة زراعة ، وقد أسفر الفحص عن انشاء هذه الوزارة فى سنة ١٨٩٩ ، واعترافا بفضله وتقديرا لعلمه نصب على رأسها .

بقى الركن الثالث من قاعدته وهو " ترغيد العيش " . فقد كان يرى أن هذا فى الواقع من اختصاص المرأة ، لأن جعل المعيشة الاجتماعية هنيئة أمر يعد من عملها ، اذ البيت وحياته وتدبير شؤونه وسعادته متوقف توقفا تاما على اهتمام المرأة به .

وجه پلانكت عنايته الى حث المرأة الارلندية على القيام بنصيبها فى رفعة البلاد تارة بالكتابة وتارة بالخطابة ، حتى قام عدد من ذوات النفوس العالية من نساء ارلندا وعقدن اجتماعات عدة ، أدت الى ايجاد جمعية كبيرة لهن فى العاصمة فى سنة ١٩١١ أسميتها " الارلنديات المتحدات " وقد وضع السير هوريس بالاشتراك مع سيدة من فضليات السيدات وجورج رسل الملقب " برسول المدنية القروية " كتابا نفيسا فى هذا الصدد سنة ١٩١١ تتبين غايته من تسميته "الارلنديات المتحدات ، مكانهن وعملهن وآمالهن " . ومنذ انشاء هذه الجمعية النسوية وهى تعمل بهمة وصبر على تحقيق المهمة التى وكلت اليها . ولها فروع فى الأرياف .



وللجمعية منظمات يخدمن الفروع بمعلوماتهن وتجاربهن ، فيزرنها من آن الى آخر ليجتمعن بأعضاء هذه الفروع ويبثثن فيهن من الروح العالية ما يرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ويمددنهن بالنصائح الغالية والارشادات الحكيمة ، واذا ما آنسن فى جهة ما أملا فى انشاء فرع لها فيها توجهن اليها واجتمعن بنسائها وشرحن لهن المزايا التى تعود على قريتهن من وجود فرع للجمعية بها وساعدنهن على تحقيق ذلك .

وللجمعية معلمات يتنقلن بين الفروع ليعشن بين أعضائها مدة تتراوح بين أسبوع وشهر ، يقمن فى غضونها بتدريس علوم خاصة مثل الصحة والاسعاف والطهى والتطريز ، ويقمن بالقاء محاضرات فى ضرورة النظافة والعناية بتربية الأطفال وترتيب نظام البيت ، كما أنهن يدربن الأعضاء على تعهد الحدائق ويبصرنهن بتربية الدجاج واقتناء النحل ، ويعلمن الأعضاء بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل المربى وعمل السلال وحفظ الفواكه .

كذلك للجمعية ممرضات ومولدات وطبيبات توفدهن الى الفروع حين الحاجة حتى لا يحرمن القرويات وأولادهن من خدماتهن الانسانية لقلة ذات يدهن .

وتحصل هذه الفروع على أموالها من اشتراكات أعضائها وكذلك من تبرعات أهل الخير ومن مساعدة الحكومة .

## حملته على الأعيان ليهتموا بريفهم

كان من المصائب التى ابتليت بها إرلندا كبار ملاك الأراضى . فقد كان هؤلاء يؤجرون أراضيهم ويعيشون فى المدن داخل البلاد وخارجها عيشة الترف والنعيم لا يحضرون إلى مزارعهم إلا لأخذ غلتها فى المواسم ، ثم يعودون الى مدنهم ويمكثون بها .

فكر پلانكت فى هذا الموقف المزرى، وهو موقف هذه الطبقة التى هو من أبنائها، ورأى أن الوقت قد حان لايقاظها من سباتها واستنهارها الممقوت، وحملها على القيام بحصتها فى العمل على رفعة البلاد، ورأى المجال واسعا أمام هؤلاء الناس وما عليهم الا أن يبقوا فى مزارعهم ولو مدة من السنة ليروا بأعينهم أن هم دورا بل أدوارا يمثلونها فى تعمير الريف وادخال كل تحسين عليه ، فيكونون القـدوة الحسنة فى القرى وسببا فى ايجاد حياة محترمة فيها .

فأصدر فى سنة ١٩٠٨ نداء الى هذه الطبقة عنوانه "بذا يقضى الانتساب الى الأشراف" عيرهم فيه بأنهم وهم أقدر الناس على خدمة أمتهم، عالة عليها، ونبههم الى واجبهم القومى وأرشدهم الى الطرق التى يسلكونها للقيام بهذا الواجب الذى يفرضه عليهم مركزهم المـادى والأدبى .

ولم يذهب نداء پلانكت صرخة فى واد ، بل أجاب نداءه كثير من أهل هذه الطبقة ، وبدأوا فعلا يأخذون مكانهم الذى ينهمهم اليه وشرعوا يهتمون بالأمور القومية ، ويشتركون فيما له علاقة بتحسين الحياة الريفية من الوجوه الصحية والتنظيمية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية .

رأى بعض المفكرين من الارلنديين والذين يهتمون بالشؤون الزراعية أن هناك مساحات فى جهات مختلفة خصوصا فى الغرب مزدحمة بالأهالى دون أن تكون هـذه المساحات خصبة ، ممـا جعل الحياة تعسة من كل الوجوه فى هذه الجهات. فعملوا على حث الحكومة على تخفيف ضائقة احتشاد الفلاحين فى أراض صغيرة المساحة ضعيفة التربة، وفعلا أنشأت الحكومة مجلسا اسمه "مجلس الأراضى المكتنظة" وأمدته بالمـال الكافى وجعلت اختصاصه توزيع العائلات الريفية على الأراضى التى هى أوسع مساحة وأخصب تربة، والعمل على ترقية حياة الفلاحين وتحسين أحوالهم المعاشـية بنشر التعليم بينهم وملاحظة الأصول الصحية بالاعتناء



بالمساكن ونظافتها ومكافحة الأوبئة ومداواة الأمراض وترقية الزراعة وتشجيع الصناعات القروية ، وقد كان لپلانكت اليد الطولى فى توسيع أعمال هذا المجلس وتنشيطها ، فعين فى سنة ١٩٠١ رئيسا له .

ولما أنشئت الجمعية الرئيسية للتعاون والتى سبق ذكرها، وعين السير هوريس رئيسا لها مدى الحياة ، رأى الارلنديون اعترافا بفضله وتقديرا لخدماته أن يقدموا له هدية اكتتب فيها من جميع الجهات بآلاف من الجنيهات فأبى إلا أن يكون المنتفع بهذه الهدية أولئك الذين كرس حياته لخدمتهم ألا وهم زراع ارلندا فكانت الهدية بيتا كبيرا سمى "بيت پلانكت" واقعا فى أعظم ميدان فى العاصمة ، خصص ليكون مركزا عاما لحركة التعاونية الزراعية يؤمه لا التعاونيون الإرلنديون فقط بل التعاونيون من جميع بلدان العالم ، للبحث والاسترشاد .

بعد أن نجح پلانكت فى توطيد النظام التعاونى فى إرلندا وجعله أساسا لتمدين ريفها ، واعترف لها العالم بأنها قدوة فى هذا النظام ، تطلع الى ما هو أبعد من ذلك وتخطى حدود القومية وبدأ يعمل للانسانية أينما كانت ، على نفس القاعدة التى وضعها لبلاده . فأنشأ فى سنة ١٩٢٦ هيئة عليا فى لندرة سميت باسمه "مؤسسة هوريس پلانكت" الغرض منها أن تكون مرجعا عاما للاسترشاد فى كل ما يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى الى رفعة الريف على أساس التعاون . وكذلك لتكون حلقة اتصال بين التعاونيين من مختلف البلدان ، ومصدرا لنشر المبادئ التعاونية وتأييدها بكل ما يتيسر من جهود .

لم تقتصر هذه الهيئة فى عضويتها على البلاد المكونة للامبراطورية البريطانية بل فتحت أبوابها لجميع البلدان التى ترغب فى الاشتراك فيها للعمل على تحقيق مبدئها ، وهو نشر التعاون بين الزراع ، والسعى لتحقيق أغراضه الاقتصادية والاجتماعية . وتتلخص أعمالها فيما يأتى :

أولا — جمع الأخبار والمعلومات والاحصاءات والتقارير ، الخاصة بالتعاون الزراعى فى جميع البلدان .

ثانيا — اصدار تقرير سنوى عام يتضمن ما يمكن الحصول عليه فى هذا الموضوع وتوزيع هذا التقرير على المشتركين فيها من هيئات وحكومات وأفراد .

ثالثا — وضع مؤلفات من كتب ورسائل ونشرات فى الموضوعات المذكورة وتوزيعها على مشتركيها .

رابعا — القيام بأعمال استشارية لمشتركيها فى مختلف الشؤون التعاونية سواء كانت متعلقة بالانتاج أو التسليف أو البيع أو الشراء .

خامسا — العمل كحلقة اتصال بين البلاد التعاونية المشتركة فيها ، وكواسطة تعارف بين منشآتها .

سادسا — تقديم التسهيلات اللازمة لمشتركيها عن المعلومات المطلوبة عن الحركة التعاونية فى أى جهة وتمهيد الطريق لزيادة منشآتها .

سابعا — ايجاد مركز عام يؤمه الوافدون الى انجلترا من أعضائها للاسترشاد والاستعانة بمكتبتها التى تعتبر من أكبر وأتم المكتبات التعاونية فى العالم .

أتينا فيما سبق على جهود پلانكت فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . وبقى علينا أن نقول كلمة عن جهوده فى الميدان السياسى ، لتكون صورة هذا الزعيم كاملة ، ولو أنه لم يدخل يوما من الأيام زعته السياسية الخاصة فى أعماله التعاونية بل إنه لكى يطمئن جميع الارلنديين من هذه الناحية وكذلك من الناحية الدينية أقام عمله على دعامتين سلبيتين وهما عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان ، وبهذا ذاك من أول الأمر العقبتين العظيمتين اللتين تنتجان عن



الاختلافات السياسية والدينية ، وقد كانتا عقبتين كبيرتين فى إرلندا أمام كل مصلح. وجعل التعاونيين الإرلنديين فيما يختص بشؤونهم مع جمعياتهم ، سياستهم ودينهم التعاون ، والتعاون فقط ، أما فى غير ذلك من الشؤون فان لكل دينه ، ولكل مذهبه السياسى .

يعتبر پلانكت سياسيا ذا نزعة خاصة لا تشاركه فيها الأغلبية من مواطنيه ، فقد كان طول حياته معتدلا ، وكان على هذا المبدأ عضوا فى البرلمان من سنة ١٨٩٢ الى ١٩٠٠ ، وكان كلما فكرت انجلترا فى المفاوضة مع إرلندا رجاء حل المسألة الإرلندية اتجهت اليه ، وكثيرا ما كتب وخطب وسعى للتوفيق بين ارلندا والجزء الشمالى المسمى " الصتر " خشية أن ينفصلا عن بعضهما البعض و يصبحا تحت حكمين مختلفين كما حصل فعلا . وكذلك كان يخشى تصادم ارلندا مع انجلترا ، ولذلك أجهد نفسه ، عند ما عين فى سنة ١٩١٨ رئيسا للجنة الانجليزية الارلندية التى شكلت لحل المسألة الإرلندية ، فى أن تنال إرلندا الاستقلال الداخلى بأوسع معانيه . ولتقوية مركزه فى هذا الغرض أصدر جريدة أسماها " السياسى الارلندى " [1] لترويج الدعوة لمبدئه ولإنجاح خطته . ومع هذا فلم يوفق فى مسعاه ، كما لم يوفق فى محاولة التوفيق بين إرلندا والجزء الشمالى منها .

وأخيرا أعيته الحيل فى الميدان السياسى ، ووجدت انجلترا ثغرة بين صفوف الجمهوريين ، قسمت زعماءهم قسمين اتفقت مع أحدهما ، ووضعت معاهدتها المشهورة على الأساس الذى كان يشتغل عليه پلانكت . ومنذ ذلك الوقت وقف نشاطه فى الميدان السياسى مع أنه كان عضوا فى مجلس شيوخ إرلندا فى سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣

---

(1) The Irish Statesman

ومع أن انجلترا ظنت أنها بالمعاهدة الانجليزية الارلندية هذه قد حلت المسألة الارلندية فإن الجمهوريين استمروا يعملون على تحطيمها بكل الوسائل الممكنة واخراج بلادهم من دائرة الامبراطورية البريطانية ، مصوبين ضرباتهم الى كل من خالفهم فى الرأى . ولما كان پلانكت فى مقدمة هؤلاء المخالفين فقد كان نصيبه أن أشعلت النيران فى سكنه الخاص فى الريف فأتت على كل ما فيه من أثاث فاخر ومكتبة قيمة وتحف نفيسة ، وقد كان قصرا قائما فى وسط حدائق وصروح ، تحيط بها جبال ووديان ذات مناظر طبيعية غاية فى الجمال .

لم يحتمل پلانكت بعد هذه الصدمة فى أواخر حياته البقاء فى ارلندا ، كما أنه لم يقو على متابعة بذل الجهد من أى نوع كان ، فرحل إلى انجلترا واعتزل العمل ، ثم اعتلت صحته وضعفت بنيته الى أن توفى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٢ بالغا من السن ثمانيا وسبعين سنة . ولم يكن له زوج ولا ولد ، ولكن كان له عدد كبير من الأصدقاء وعدد أكبر من المعجبين به وبعظيم خلقه ، وطيبة قلبه ، وحسن عشرته ، وفرط ذكائه ، وشجاعته ، وإقدامه ، وبعد نظره ، وثاقب رأيه ، وطول صبره ، واخلاصه لواجبه . وقد كانت حياته حافلة بجلائل الأعمال مما دعا الى الانعام عليه بلقب "سير" ومنحه دكتوراه شرف فى الحقوق من جامعة أكسفورد ودكتوراه شرف فى الآداب من جامعة دبلن ، وانتخابه زميلا فى الجمعية الملكية[1] وهو أكبر شرف علمى فى بريطانيا .

وقد كللت بالنجاح جهوده الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة ورأى نتيجتها فى حياته . أما حياته السياسية فلم يكن التوفيق حليفه فيها ، ولم يكن له أشياع ، اذ كان ينظر الى الأمور بعين غير التى ينظر بها مواطنوه . وبالرغم من عدم توفيقه

(١) Fellow of the Royal Society F.R.S.



فى الميدان السياسى فانه كان مخلصا فى عقيدته نزيها فى تصرفاته لا يعمل عملا ما الا وهو معتقد أن فيه النفع لبلاده ولا يسلك سبيلا غير شريف لتحقيقه .

والآن وقد رحل هوريس پلانكت رحلته الأخيرة إلى دار البقاء تاركا بلاده بفضل جهوده أسعد حالا مما لقيها ، فان الزراع الإرلنديين ليذكرونه دائما ولن ينسوا خدماته لهم مدة نصف قرن تقريبا ، وسوف يتناول الأبناء بعد الآباء سيرته الجليلة كزعيم للتعاون الزراعى فى إرلندا وكمثل أعلى لطبقة الأعيان فى مختلف البلدان .

يناير سنة ١٩٣٥

ابراهيم رشاد

# الفصل الأول

## الاشتراك الاختيارى فى انجلترا

ينقسم البحث فى هذا الموضوع الى أربعة أقسام :

## القسم الأول

### نشأة التعاون

التعاون أمر غريزى وجد فى الانسان منذ نشأته ، فليس هو من مبتكرات المدنيـة والحضارة بل هو أمر طبيعى تدفع اليه الحاجة المشتركة اذ أنه موجود فى كثير من أنواع الحيوان والنبـات ، ولكن الحضارة هى التى وضعت له النظم وقد دفع الانسان الى وضعها بدافع الحاجة اليها ، فاسترشد فى ذلك بنور العرفان والتجارب التى أكسبه إياها مرّ الزمان وأعمال السالفين . وهذه الجهود العظيمة التى بذلها فى الأحقاب الطويلة ولدت له تلك الوسائل التى استخدمها وشيد عليها أساس النظم الحاضرة وكانت من أهم عوامل نجاحه فى جنى ثمار أعمـاله أضعافا مضـاعفة . وحركت فيه رغبة الاشتراك لتقوية نفســه بانضمامه الى من حوله واقتسام العمل معهم لتتميم مآربه وأورثته كذلك الحنان الطبيعى الذى يجذبه الى الأنس بأهله وعشيرته ، ومشاركتهم فى المنافع الاجتماعية المختلفة .

ابتدأت هذه النظم تتكون فى أوربا حوالى القرن السابع بعد الميلاد ، فأنشئت فى بلاد شتى جمعيات اختيارية [1] عديدة ذات نظم اختلفت باختلاف الأزمنـة

(١) Voluntary Associations



والأمكنة التى وجدت فيها لتقوم بسد الحاجات المعيشية وتسهل وسائل السعادة. وكان الشعب الانجليزى فى مقـدمة الشعوب التى انتشرت فيهـا هذه الجمعيات انتشارا أحدث أكبر الأثر فى نهضة الشعب ماديا وأدبيا .وهاك ماقاله تشمبرلن [1] عن ذلك الشعب فى كتابه القيم " أسس القرن التاسع عشر"[2] " من المؤكد أن التيتون لم يسترجعوا حريتهم التى سلبهم إياها احتكاكهم بالامبراطورية الرومانيـة الا باتحاد الأفراد اتحادا متينا وتكوينهم جمعيات محكمة . ولولا أن هذه الفضيلة الغريزية فى هذا العنصر دفعته الى التعاون لأصبح مثله مثل المصريين والقرطاجنيين والبيزنطيين أو رعية الخليفة يرسف فى قيود الذل والاستعباد .

ان الفرد وحده كالذرة الكيميائية ليس لها الا القليل من القوة اللاصـقة فاذا بقيت وحدها امتصت واستهلكت. ولكنه بخضوعه لقانون وضعه لنفسه باختياره تحققت له عيشة آمنة راضية وأصبح فى كثير من الأحوال قادرا على تحقيق ذلك الأمر الجليل وهو تحرير نفسه تحريرا أدبيا" .

وقال رو بنسن [3] صاحب كتاب " روح المشاركة" [4] : "لا نبالغ اذا نحن عزونا الفضل الأكبر فى سـعادة الأمة الى ما قامت به الجمعيات الاختيارية التى انتشرت فى انجلترا منذ عهد الانجليز السكسونيين" .

بدأت هـذه الجمعيات حياتها فى تلك البلاد بمـا يسمونه الطوائف [5] وهى جمعيات ظهرت فى انجلترا فى القرن السابع ثم انتشرت فى أوربا وكان غرضهـا تبادل المعونة بين الناس فيما يعود عليهم بالخير والسعادة وقد تطورت هذه الجمعيات تطـورات عديدة فى مدى سبعة قرون تنوعت أشكالهـا فى غضونها فأشرق نجم

(١) H. S. Chamberlain
(٢) Foundations of the Nineteenth Century
(٣) M. F. Robinson
(٤) The Spirit of Association
(٥) Guilds

بعضها وأفل نجم البعض الآخر تبعا للظروف والحاجة والروح التى استمدت منها قوتها . أما هذه الأشكال فتنحصر فى ثلاثة رئيسية :

١ — طوائف الأمن[1] — نشأت هذه الجمعيات فى عصر لم يكن الأمن فيه مستتبا بل كانت الأنفس والأموال عرضة للعبث اذ لم تكن القوانين والقضاء قد بلغت مبلغا يفى بالحاجة فجاءت هذه الجمعيات ووجهت همها الى اقرار الأمن العام بين الشعب والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم فاستولت على السلطة التنفيذية وسنت من القوانين ما رأته رادعا عن العبث والفساد . فكانت تعاقب الجانى وترغمه على دفع الدية أو الغرامة التى يحكم بها عليه . ويمكن اعتبار هذه الجمعيات بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة تكوين الشرطة المحافظة على الأمن فى الأمم أى البوليس .

٢ — الطوائف الدينية والاجتماعية[2] — كانت مهمة هذه الجمعيات أن يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا فى وقت الشدائد . ومن أعمالها القيام بمداواة مرضاهم ومواساة فقرائهم وتعليم أبنائهم ومساعدة حجاجهم على السفر والحفاوة بهم فى غدوهم ورواحهم وإقامة الحفلات الدينية لكبار القديسين وتشييد الكنائس واصلاح الطرق والجسور والتحكيم فيما يقع بينهم فى الخصومات دون الالتجاء الى القضاء وإقامة الشعائر الدينية لدفن الموتى ، الى غير ذلك من الأعمال الخيرية كانشاء الملاجئ للعجزة وذوى العاهات .

(١) Peace Guilds

(٢) Religious and Social Guilds



٣ — الطوائف الحرفية[1] — وهى نوعان : طوائف التجار وطوائف الصناع :

(أ) طوائف التجار[2] — بعد أن استتب الأمن فى البلاد وتحسنت الأحوال الاجتماعية جاء عصر الاتجار وأخذت التجارة تسير فى طريق التقدم فاتجهت أنظار التجار الى أن يوحدوا قواهم ويشد بعضهم أزر بعض ليحافظوا على ثمار أعمالهم التجارية . وكان من ذلك أن منعوا الأجانب والغرباء من مزاحمتهم فى أسواقهم اما بمنع نزول البضائع الأجنبية فى الأسواق بتاتا واما بالتضييق على هؤلاء الأجانب بوسائل شتى . وكان من أعمال هذه الطوائف التشديد على أعضائها فى أن يصدقوا فى المعاملة وأن يتحلوا بحسن الخلق والنظام فى العمل والوفاء بالوعد واختيار أجود الأصناف ومنع المضاربة فى الأسواق منعا باتا حتى لا تؤدى الى الربح الفاحش برفع الأسعار فى السوق وخفضها . كذلك كان الحث على النظافة من مطالبهم الأساسية . ومن ثبتت عليه مخالفة هذه الأصول التى مبناها شرف التاجر وعزة نفسه وحسن معاشه عوقب بما تراه الجمعية . وقد عملت هذه الجمعيات كثيرا لمساعدة الفقراء وأصحاب العاهات وقامت بالمحافظة على صحة الناس بوضع قوانين تمنع المصابين بالأمراض المعدية من دخول الأسواق وتحظر القاء القاذورات والبقايا فى الطرق الى غير ذلك مما تقوم به المجالس البلدية الان .

(١) Trade Guilds

(٢) Merchant Guilds

(ب) طوائف الصناع[1] — كانت الصناعة فى القرون الوسطى على حالة البساطة وكثيرا ما كان الشخص الواحد صانعا وتاجرا معا . فلما سارت الصناعة فى طريق التقـــدم انفصل الأمران واختصت بكل منهما طائفة فقامت هناك جمعيات للتجار وأخرى للصناع . وعملت جمعيات الصناع على ترقيـــة الصناعات المختلفة وقامت بأعمـــال شبيهة بما قامت به جمعيات التجار السابقة الذكر فكانت تفتش على المصنوعات حتى لا يدخلها غش فى نوعها أو اهمال فى صنعها ، ولا تبيح لصانع أن يحترف عملا قبل أن يتم تعلمـــه واجادته كما أنهـــا كانت تبث روح الصدق والإخاء وحسن المعاملة وتنشر مبادئ الفضيلة .

مما تقدم يرى أن أعمال هذه الطوائف المختلفة متداخل بعضها فى بعض فانا رأينا أن من أعمـــال جمعيات التجار والصناع بث روح الصدق وحسن المعاملة ونشر الفضيلة ، وهذه من أغراض الجمعيات الدينية الاجتماعية . كما رأينا من اعمال الجمعيات الدينية الاجتماعية الفصل فى الخصومات وهذه توجب استتباب الأمن العام الذى كانت ترمى اليـــه جمعيات الأمن الى غير ذلك من الأعمـــال المتشابهة . ولكن المبادئ الرئيسية لكل منهـــا كانت خاصة بها ووجهة النظر فيها كانت قائمة على الظروف العصرية التى وجدت فيها . وقد كان لهذه الجمعيات السلطان الأكبر على الشعب الانجليزى فى القرون الوسطى وكان عملها من أجل الأعمال التى تركت أثرا محسوسا فى نفس الشعب ، كما كانت من أكبر العوامل التى هيأته للوصول الى الدرجة التى هو فيها الآن من المدنية والرقى المـــادى والأدبى والثبات على الأخلاق التى امتاز بها عن بقية الشعوب فأولته المركز الأسمى بينها . هذه الأخلاق التى أساسها الاعتماد على النفس والقيام بالواجب والتمسك بالحقوق

(1) Craft Guilds .



والتضامن فى العمل قد غرست فى هذا الشعب من تلك القرون وتوارثها الأبنـــاء عن الآباء فكانت سر تقـــدم الانجليز السكسونيين وعندى أنهم تسيطروا على هذا العالم بقوة أخلاقهم أكثر من سيطرتهم بفطنة عقولهم . واذا كانت هناك قوة واحدة تكونت بفضلها هـــذه الأخلاق الانجليزية فهى قوة الاشتراك الاختيـــارى التى بعثت منذ أمد بعيد فى قلوب الشعب روح التعاون لإعلاء شأنه بنفسه بعزيمة تزيل العقبات وتسهل الصعاب من غير أن تتدخل سلطة ما فى شؤونه . ولمـــا جاء القرن الثامن عشر شعر الناس بتقدم فى الحياة من كل وجوهها وما زال الأمر مطردا حتى جاء القرن التاسع عشر فتغير العالم تغيرات عظيمة سيأتى بيانها فى الكلام على الانقلاب الصناعى والزراعى الذى كان من نتائجه قلب كيان الحياة الاجتماعية وترك السواد الأعظم من الشعب سيئ الحالة مهضوم الحقوق .

قبل أن يأتى هذا الانقلاب العظيم بقرون قلائل كانت الجمعيات المتقدمة قد أخذت فى الاضمحلال لتغير الظـــروف واختلاف الحاجات وما دخل فى روحها من الضعف . وبعد أن أتى القـــرن التاسع عشر بتغيراته التى أدهشت العـــالم استيقظ الشعب وتنبه الى أن الوقت قد حان لتجديد قواه بعزيمة صادقة وللعمل ثانية بنفسه للمدافعة عن حقوقه والمحافظة على مصالحه وصيانة كرامته وعزة نفسه . فقد كان التيار الجارف قويا جدا وأدرك الشعب أنه اذا لم يهب من رقاده ويقبض على زمام أموره ويضاعف الجهود التى عملها أسلافه من قبل صار مآله مآل الشعوب الشرقية فى الضعف والفقر والعبودية والاستسلام .

هب هذا الشعب مضاعفا جهوده على أساس الاشـــتراك الاختيارى الذى أكسبه كثيرا من المزايا المـــادية والأدبية فى القرون المـــاضية والذى لولاه ما رفع الشعب الانجليزى رأســـه عاليا . وقد أخذت جهوده تتجـــه الى ثلاث وجهات لكل منها غاية معينة ووسيلة لتحقيق هذه الغاية والجميع يسعى وراء غرض سام

هو تحسين حالة الطبقتين السفلى والوسطى وهما الأغلبية العظمى من الشعب حتى يتسنى لهما أن يعيشا عيشة مرضية من كل الوجوه .

. وهذه الوجهات أسفرت عن ظهور ثلاثة أنواع من المنشآت هى :

١ — جمعيات الإخاء[1] — لهذه الجمعيات تاريخ قديم وغرضها الأساسى مقاومة المصائب التى تنزل بالانسان كالأمراض والنكبات والشيخوخة والموت ولكنها لم تنظم خطتها ولم تعمل بنشاط الا بعد الانقلاب الصناعى الذى سيأتى الكلام عليه فى مكان آخر . فمن ذلك الحين أخذت تعمل بنظام وضعته للتأمين لأعضائها حتى اذا ما احتاج عضو الى المساعدة بسبب مرض أو طارئ فجائى أو نكبة أصابته ، أعانته الجمعية فأمدته بما يحتاج اليه من المال الذى اجتمع فى خزائنها مما دفعه الأعضاء حسب نظام التأمين الذى اتفقوا عليه وفى ذلك نجاة للأعضاء من البؤس وملافاة لآثار الرزايا . ولا يخفى ما فى هذه الطريقة من بث روح المساعدة المتبادلة بين الأعضاء وقت المحن والشدائد وغرس خلة حب الانسانية فى قلوبهم كما أنها فتحت لهم بابا اقتصاديا ليدخروا من أيام الرخاء ما يحتاجون اليه أيام الشدة وبذلك كان لهذه الجمعيات صبغة مخالفة لصبغات جمعيات الطوائف السابقة فهى لا تعطى صدقة بل تعطى حقا لأعضائها يطالبونها به وقت الحاجة بمقتضى نظام خاص .

٢ — الجمعيات التعاونية[2] — هذه جمعيات ابتدعت وفاق نظام خاص للقيام بضروريات المعاش اليومى بطريقة اقتصادية حديثة تساعد على انتشال الطبقات العاملة من حضيض البؤس والفاقة التى وقعت فيه عقب الانقلاب الصناعى والنهوض بها إلى مستوى اقتصادى واجتماعى أرقى من سابقه

(١) Friendly Societies

(٢) Co-operative Societies



وعماد هذا النظام هو الديموقراطية فى الإنتاج وفى الاستهلاك ليتسنى للشعب أن يجنى ثمار تعبه وجهده بطريق المساعدة المتبادلة بين الفرد والمجموع ، فشعار هذا النظام "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" الفرد يسعى بغيرة واخلاص لمصلحة المجموع والمجموع يسعى بنفس هذه الروح لمصلحة الفرد . استحدث هذا النظام على أساس الاشتراك الاختيارى الذى بنى على الاعتماد على النفس وأوجب للعامل حقا لا يقل عما لصاحب رأس المال ، لأن كليهما يستخدم بنظام عادل واجتماعهما تتضاعف الثمرات العائدة على كل منهما . وهذا النظام مع احتفاظه بحرية الأفراد يحتفظ بمبلغ همتهم ونشاطهم وقوة ابتكارهم وكل الثمار المادية والأدبية الناتجة توزع على المجموع بالانصاف التام . وقد قال أحد أئمة التعاون " على هذه القاعدة البسيطة انتشرت مبادئ التعاون وطبقت على كل شىء فبعد أن كان المقصود منها تبادل المساعدة والمعونة المادية بين الفرد والجماعة استعملت فى وقاية اليد العاملة من تأثير رءوس الأموال . وكذلك استعملت فى دفع أضرار المرابين وحماية الناس من غش البضائع ومن تواطؤ التجار على رفع أثمان المأكولات واستعملت أيضا فى إنماء ثروة الأفراد فأصبحوا يحصلون بفضلها على ثمرة جهودهم الاقتصادية وأصبح التعاون علاجا ناجعا لدفع أخطار الفاقة والاجرام و وسيلة لرفع لواء الحرية فى العمل ، ولم يقتصر على ذلك بل مكن الأمم من إنماء ثروتها . فليس التعاون علاجا لحالة سيئة فحسب بل لقد أصبح مرقيا لحالة الناس مبلغا إياهم أسمى درجات الرقى الاقتصادى والاجتماعى" .

٣ — نقابات العمال[1] — النقابة هى اتحاد أشخاص يحترفون حرفة واحدة و يراد بهذا الاتحاد ضم قواهم وتعزيز مركزهم والمدافعة عن مصالحهم أمام كل معتد من فرد أو جماعة أو حكومة ، والعمل على تنمية هذه المصالح . وقد اتخذت

(١) Trade Unions

النقابات الاضراب عن العمل سلاحا سلميا تلجأ اليه عند ما يخيب مسعاها فى نيل طلبات ترى من العدل أن تجاب اليها حتى لا تهضم حقوق العمال الذين هم السواد الأعظم من الشعب كزيادة أجورهم وانقاص ساعات عملهم إلى غير ذلك من المسائل الهامة ذات التأثير الكبير فى حياتهم المادية والأدبية . فاذا اتفقوا على الاضراب لأمر ما يصرف لكل عامل ما يكفيه هو وأسرته لمعاشه مدة ذلك الاضراب من خزانة تلك النقابة التى اشتركوا فى تكوينها .

ولا شك أن لهذا النظام مزايا عظيمة فهو قوة تمثل العمال وتدافع عن مصالحهم فضلا عما فيه من بث روح الاتحاد ومد يد المساعدة وقت الحاجة .

* * *

كل ما قدمنا هو تقلبات الاشتراك الاختيارى من القرن السابع إلى وقتنا هذا وقد أدت هذه التقلبات إلى خروج الشعب البريطانى وكثير من الشعوب الأوربية الأخرى من ظلمات حياتها الأولى إلى حياة زالت فيها الفوارق بين العامة والخاصة من الأمة ، وهذا عكس الحال فى الشعوب الشرقية عموما . ومن أثر هذا النظام فى الشعب الانجليزى تحرره من القيود الاجتماعية والاقتصادية التى كان يرسف فيها وتدربه على العمل بنفسه لنفسه كما أنه هداه إلى خير السبل للدافعة عن حقوقه المادية والأدبية بقوة يستمدها من المجموع . وما زال يسير سيرا حثيثا حينا بعد حين معتمدا على نفسه حتى وصل إلى إدارة شؤونه بنفسه فتغير النظام السياسى الذى كان سائدا فى تلك العصور وهو النظام الملكى الاستبدادى وتحول إلى النظام الشورى فى الحكم ثم إلى تكوّن الأحزاب من محافظين وأحرار وعمال . فان نواحى الحياة فى كل أمة مشتبك بعضها ببعض فاذا ما تقدم طرف منها أحدث تقدمه تأثيرا بينا فى النواحى الأخرى ولذلك نرى النواحى الرئيسية وهى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتأثر بعضها بالبعض الآخر ومن أجل ذلك تدرج الاشتراك الاختيارى من اجتماعى إلى اقتصادى إلى سياسى تبعا للحاجة وللظروف .



## القسم الثانى

### انقلاب النظامين الصناعى والزراعى[١]

ظل نظام الصناعة المنزلى[٢] سائدا فى أوربا إلى منتصف القرن الثامن عشر، فقد كان عماد الصناعة فى كل حرفة فى ذلك الحين معلما أو رئيسا[٣] له صبية[٤] يأخذون الصناعة عنه ، وإلى جانبهم عرفاء[٥] يساعدونه . وكل أولئك يشتغلون فى القرى فى دار ذلك "المعلم" وهى قائمة فى محيط من الأرض يكفى لتغذيتهم ، فكأنهم أسرة واحدة تعمل العمل المشترك لمصلحة الجميع ، فان كانوا غزالين مثلا اشتروا الصوف وصبغوه وغزلوه ونسجوه ثم حملوا بضاعتهم إلى الأسواق القريبة المعروفة مطالبها لديهم وباعوها هناك .

وهكذا كانت حياة الصناع تجمع بين الهدوء والصحة والقناعة بتلك المعيشة الساذجة فى بيت ذلك المعلم الذى يحنو عليهم حنو الأب الرحيم . ويخلص لهم تعليمه ويشاركهم فى معاشه وأرباحه حتى إذا تم تعليم تلاميذه انفضوا من حوله ليستقلوا بأعمالهم الصناعية ويقتفوا أثر معلمهم فى تلك الصناعة .

لا شك أن مثل هذه المعيشة لا يكون فيها كبير فرق بين المعلم و "صبيانه" كما أن رأس المال الذى يحتاج اليه فى إدارتها لا يكون كبيرا . وليس بخاف ما لهذه الحياة الساذجة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية .

دخل النصف الثانى من القرن الثامن عشر ومعه دور الاختراعات فاخترعت فى لانكشير[٦] عدة مخترعات كانت سببا فى قلب كيان هذا النظام الصناعى .

---

(١) The Industrial and Agrarian Revolutions
(٢) Domestic System
(٣) Small master-manufacturer
(٤) Apprentices
(٥) Journeymen
(٦) Lancashire

بدات هذه الحركة فى انجلترا فى المقاطعة المذكورة ثم امتدت منها بسرعة مدهشة حتى عمت العالم المتمدين ، فتغيرت معيشة الصناع وانقلب ذلك الهدوء الى الحركة السريعة التى تدرجت حتى وصلت الى ما نراه الآن .

وكان من أقوى العوامل فى تغيير هذا النظام مابذله أولئك الصناع من الجهد فى تحسين آلات النسج تحسينا متواليا قام به واحد إثر آخر حتى وصلوا به الى درجة عالية تقرب من أوج الكمال . على أن الآلات كانت مع كل هذا تدار بالأيدى وفى ذلك من المشقة والبطء ما فيه . حتى قيض الله للصناعة ما تم نقصها وهو استكشاف "وات" [1] مزايا البخار ، فسلطت على تلك الآلات قوى البخار فكان ذلك المكمل النهائى لذلك التحسين .

عندئذ اشتغلت العدد والآلات بسرعة دهش لها الصناع أنفسهم وكثرت البضائع فاحتيج الى استنباط الحيلة لتوزيعها ، وترتب على ذلك اصلاح الطرق البرية وحفر القنوات البحرية ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لنقلها بالسرعة المطلوبة . حتى جاء "استيفنسن" [2] فاخترع السكك الحديدية فكانت من أهم ما ساعد على نقل المصنوعات بسهولة وسرعة .

كل ذلك حصل فى مدى نصف قرن تبدلت فى غضونه حياة لانكشير الصناعية والاجتماعية ، وتبدلت السكينة و بطء الحركة والمعيشة الساذجة والثروة القليلة التى كانت موزعة فى أيدى أولئك القرويين المنتشرين فى أنحاء تلك المقاطعة توزيعا لايكاد يفترق فيه بعضهم عن بعض افتراقا كبيرا ، تبدلت الى الضد مما كانت عليه فاحتشد الصناع فى مراكز قليلة حوالى المعامل المشيدة التى يشتغلون فيها ، واتسعت ثروات أصحاب المعامل فأصبح البون بين العامل وصاحب المصنع شاسعا

(١) Watt (٢) Stephenson



فى جميع مرافق الحياة ، وتغيرت أنظمتهم من حياة قروية بسيطة الى حياة مدنية ذات مظاهر شتى .

هذا التغيير العظيم الذى حدث بسرعة فائقة هو ما يسمونه "الانقلاب الصناعى" [1] الذى محا أثر النظام المنزلى ، وأحل محله نظام المعامل الكبرى [2] ذات العدد والآلات القيمة التى تديرها قوى عظيمة من البخار منحصرة فى قليل من البلدان ذات المراكز الممتازة ، فأصبح لرءوس الأموال المحل الاسمى فى الحياة الصناعية ، واتسعت السوق التى تباع فيها الصادرات من المصنوعات اتساعا لم يكن فى الحسبان .

ولم يكن هذا خاصا بصناعة دون أخرى بل شمل جميع المصنوعات من صوفية وقطنية ومعدنية وجلدية وفخارية وغير ذلك وتعداه الى الصناعات الكثيرة التابعة لها مباشرة أو بالواسطة فتبع رقى صناعة النسج مثلا تقدم الكيمياء فى اختراع الأصباغ ذات الألوان الثابتة وكذلك ترتب عليه العمل على ايجادا لأقطان والأصواف الجيدة التى تليق بالأنواع المختلفة من المنسوجات ، واجتهد الصناع فى التنقيب عن الرسوم التى تحلى بها مصنوعاتهم فاستعاروا من أرباب الفنون الجميلة رسوما طبيعية أو مبتدعة تستملحها الأذواق .

ومما ساعد على رقى الصناعة اشتراك المولين والصناع فى تنشيط الحركة الصناعية فقد أمد المولون أولئك الصناع برءوس أموالهم الكبيرة وأصبح بين رب المصنع وصاحب المال تعامل مستديم ذو نظام خاص مبناه الفائدة المتبادلة بين الطرفين فاقترض الأول من الثانى مايحتاج اليه فى نظير فائدة يدفعها له فسهل ذلك طريق التعامل وكان واسطة فى ايجاد ذلك النظام المصرفى الذى استخدمت الأموال بواسطته فى طرق شتى وفتح به الباب لكل مجد مؤثمن ماهر فى العمل . فتيسر له أن يستفيد

(١) The Industrial Revolution (٢) The Factory System

من تلك الأموال و يضعها فى المشروعات ذات الفائدة الهامة وأمكن التعامل بسهولة بين ذوى المصالح مع تنائى المسافات واستخدمت الأموال حيث ينبغى أن تستخدم. الى هذا الحد بلغ تشجيع المصارف للصناعة وتبع ذلك انتشار التجارة فى جميع أنحاء العالم واستلزم ذلك تقدم طرق المواصلات الداخلية والخارجية فتعددت شركات السكك الحديدية والأساطيل التجارية ذوات الأموال الطائلة والنظم الدقيقة .

مما تقدم يرى أن هذا الانقلاب فى النظم الصناعية أخذ أدوارا ثلاثة :

( ١ ) اختراع الآلات .

( ٢ ) استخدام قوة البخار فى تلك الآلات وفى النقل البرى والبحرى .

( ٣ ) استخدام رءوس الأموال العظيمة عن طريق النظام المصرفى فى الصناعة وفى المواصلات .

ذلك هو مجمل تاريخ الانقلاب الصناعى الذى أنتج هذا النظام السائد الآن فى أنحاء العالم الصناعى المتمدين .

بينما كان انقلاب النظام الصناعى يعمل عمله فى بلاد الانجليز خصوصا وفى أوربا عموما ، بدأ انقلاب يماثله فى النظم الزراعية اسمه " الانقلاب الزراعى " [1] وكان من تأثير الأول فى القرى هجرة سكان الارياف الى المدن إذ أن انتشار الصناعة والتجارة وما وراء ذلك من الأرباح ومزايا الحياة المدنية جر الى المدن كثيرا من صغار المزارعين والأكراء وجاء ذلك فى وقت راجت فيه المصنوعات الصوفية لدرجة حملت الزارعين على الاهتمام بتربية الأغنام طلبا لصوفها فتحول كثير من المزارع الى مراع ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الاستغناء عن عدد كبير من الأجراء والتجائهم بالضرورة الى المدن .

(١) The Agrarian Revolution



كان تأثير كل ذلك بيع كثير من صغار الملاك أملاكهم لكبار الزراع حتى أصبح عدد الملاك عشر ما كان وانقض عدد كبير من القرويين عن الأراضى .

بعد ذلك جاء وقت كسدت فيه صناعة الأصواف لاهتمام المصانع بصناعة القطن وكان قد أخذ يحل محل الصوف فى الأهمية وفى نفس الوقت وجد كبار الملاك بابا جديدا لثروة لم تكن فى الحسبان وذلك فى تحويلهم المراعى المشتركة التى كان ينتفع بها من بقى من صغار الملاك الى مزارع ذات نظام دورى جديد ينتج أنواعا شتى من حاصلات أدخلت على انجلترا فى ذاك الوقت فتقدم نظام الزراعة وتحسنت الأراضى وكثر نتاجها وكان من لوازم هذا النظام الجديد تقسيم الفضاء الواسع من الأراضى الى حقول يحاط كل منها بسياج ليسهل استخدام الآلات التى ابتكرت فى ذاك الوقت كالمحراث البخارى والمبذرة الحديثة وغيرها مما أغنى عن عدد كبير من الأجراء لسرعتها فى العمل وليتسنى استعمال الطرق العلمية الحديثة كالتسميد بالأسمدة الكيماوية ووضع الأنابيب فى بطن الأرض لصرف المياه واتقان تربية وتسمين قطعان الغنم والأبقار التى اشتدت الحاجة الى لحومها لتغذية الملايين من النفوس المكبة على العمل فى المدن العظيمة الكثيرة . وقد نتج عن ذلك تنظيف الأراضى وتقويتها وتكثير غلتها .

كل هذا مما نبه الزراع الى امتلاك أكثر ما يمكن امتلاكه من الأراضى كى يستطيعوا استخدام الآلات بقليل من النفقات وجلب الأسمدة الكثيرة بالجملة بالأثمان الرخيصة وبيع المحصولات من غلال ومواش بالجملة بأسعار مرتفعة . وكما ساعدت المصارف أصحاب المعامل فى ترقية شؤون الصناعة فانها ساعدت هنا فى ترقية الزراعة حتى وصلت الى درجة عالية فى شؤونها العلمية وأمورها العملية .

ROBERT OWEN — روبرت أوين
أبو التعاون



## تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح

لا تنكر الفوائد التى جناها العالم من هذين النظامين الجديدين فى الثروة الناتجة من تلك الجهود العظيمة إذ الواقع أن الثروات كثرت وتوافرت سبل العيش الا أن هذا الانقلاب كان سببا فى غبن طائفة كبيرة من الشعب هم جماعة الأجراء فى المعامل والمزارع فقد كان من أكبر الأضرار التى حدثت عقب هذا الانقلاب أن صار كل من العامل والفلاح يجد ويكد مع الآلاف مثله ليكسب القليل النزر مع أنهم هم الذين ينتجون الثروة العظيمة لأصحاب المعامل وكبار الفلاحين . كما أن طمع أصحاب المعامل وكبار الملاك وحرصهم على ازدياد مكاسبهم جرأهم على أن يشغلوا مأجوريهم الساعات الطويلة مع إنقاص أجورهم بقدر المستطاع.

ومن حيلهم فى ذلك أنهم استخدموا النساء والأطفال لقلة أجورهم ولم يعبأوا بالقواعد الصحية والاجتماعية حتى ضعف النسل وقل تعليم الأطفال لأنهم لم يكونوا يجدون فراغا فى أوقاتهم . وقد زالت الأنفة والعزة من نفوس المأجورين لأنهم أصبحوا لايشعرون بالطمأنينة على أنفسهم إذ أصبح الملاك وأصحاب المصانع قادرين على أن يفصلوهم عن عملهم فى أى وقت شاءوا كما أن استخدام النساء والأطفال أدى الى بخس قيمة الرجال وإكثار العاطلين منهم .

كل ذلك جعل نفوس طبقة العمال قلقة مضطربة غير راضية بالحالة السيئة التى وصلوا إليها وأصبحوا ينظرون الى أصحاب الأموال نظرة الحقد والكراهية لأنهم وجدوا الهوة بينهم وبين هؤلاء سحيقة ولا عجب فان هذا النظام الجديد جعل العامل يشعر بأن حقوقه مهضومة وأنه أصبح فى بؤس مع جده وكده على حين يجنى أصحاب الأموال ثمرة هذا التعب والعناء فتزداد ثروتهم على توالى الأيام .

ولما رأت الحكومة وأهل الرأى بوادر تلك الحالة السيئة فكروا فى الدواء الذى يخفف آلام هذا الداء العضال فأخذت الحكومة فى سنّ قوانين أتى بعضها بفائدة الا أنها كانت قليلة ومنها ما لم يفد شيئا . أما المجهود التى قام بها الشعب ورجاله فقد كانت أكثر فائدة وأوفى بالغرض، والواقع أن خير المساعدة ما جاء من طريق ذى الحاجة "وما حك جلدك مثل ظفرك" فما ابتدعته أفكار هؤلاء لتحقيق بعض الآمال : انشاء نظم تعاونية عادت بنعمة كبرى على الطبقة الدنيا وصغار أهل الطبقة الوسطى .

## القسم الثالث

### الحركة التعاونية ، نهضتها الأولى

نشأت هذه النهضة فى انجلترا فى الصناعة وكان من أهم البواعث عليها ماوقعت فيه طائفة العمال من الشقاء والبؤس الذى ترتب على تغيير النظام الصناعى السابق الذكر من المنزلى الى المصنعى فبذلت تلك الطائفة جهودا تقى بها أنفسها من هذا السيل الجارف الذى أوشك أن يجتاحها ، وتحمى مصالحها من اعتداء المعتدين وهم أرباب رؤوس الأموال .

لفت ذلك نظر رجل من كبار المصلحين الاجتماعيين فى عصره هو "روبرت أوين"[1] الذى كان مثلا أعلى فى الأعمال الادارية ونموذجا أسمى فى الأمور الاجتماعية .

نشأ هذا الرجل عصاميا لم يتعلم فى صغره مايؤهله لعظائم الأمور ولكن رجاحة عقله وذكاءه الفطرى بعثا فى نفسه الميل الى قراءة بعض الكتب الاجتماعية

(1) Robert Owen

الاقتصادية وانتقل فى حداثة سنه من مسقط رأسه فى بلاد "الغال"[1] الى العمل فى انجلترا غلاما بحانوت فى إحدى المدن هناك ولما ناهز التاسعة عشرة كان قد جمع قدرا يسيرا من المال أمكنه به أن يبدأ عملا مستقلا ففتح مغزل قطن صغير فى مدينة "مانشستر" ولم يمض عليه إلا زمن قصير حتى جاش بخاطره أن هذا عمل يحتاج الى رأس مال كبير وهو غير ميسور له وقتئذ ، فنفض يديه من هذا العمل وتولى إدارة مغزل كبير ، وقد أمكنه بجده ومقدرته بعد قليل أن ينتقل منه ويكون شريكا فى مغزل مثله وما زال يعمل بجد حتى أصبح مستقلا بمغزل كبير فى إحدى بلاد اسكتلندا اسمها "نيولانارك[2]" ومن ذلك الحين بدأ تجاربه الأولى فى الاقتصاد العملى وكان مما عمله لذلك أن رفع أجور عماله وقلل ساعات العمل ومنع بتاتا تشغيل الصبية — ذكورا واناثا — ممن لم يبلغوا العاشرة وكان يعلم هؤلاء ومن دونهم من أولاد عماله تعليما مجانيا ، وهيأ لعماله أسباب الرياضة البدنية بلا أجر ، وسهل لهم سبل المعيشة وغذاهم بأغذية صحية رخيصة وأسكنهم منازل جامعة للشرائط الصحية مع رخص الأجور .

ولم تقتصر هذه الاصلاحات على العمال بل تعدتهم الى سكان القرية التى كان فيها فعمل على إصلاح أحوال أهلها ماديا وأدبيا .

ان كل جديد فى مبدأ أمره غريب فلا عجب اذا رأينا معاصرى "أوين" من أصحاب المغازل ومديريها ينظرون اليه نظرة سخرية واستهزاء ويعدونه قليل التجربة حديث العهد بادارة الأعمال العظيمة فلا يلبث أن تنتهى أعماله بالخيبة والفشل فى القريب العاجل ولكنه كان أبعد منهم نظرا وأشد حزما وأدرى بعواقب ما يعمل وما أعظم فرحه حينما اطلع خصومه على نتائج أرباحه العظيمة فى السنين الأولى عدا الفوائد التى دفعها لرأس المال وما عاد على مصنعه من الشهرة وبعد

(١) Wales

(٢) New Lanark

وليم كنج — WILLIAM KING

رائد التعاون الأول

الصيت الى غير ذلك مما برهن على نجاحه الباهر فى تطبيق آرائه تطبيقا عمليا وأظهر لمعاصريه أن خير الوسائل لانماء الثروة هو العناية بالعمال عناية تسهل لهم أسباب المعاش داخل المصنع وخارجه وتقوى صحتهم وترقى عقولهم وتقوم أخلاقهم فان سعادة صاحب المعمل فى الحقيقة مرتبطة بسعادة العمال فاذا عمل الفريقان متعاونين فى جهودهم عادت نتيجة ذلك عليهم بعظيم الفوائد المشتركة ، وإليك ما قاله أوين نفسه عن مبلغ نجاح خطته هذه[1]

" قضينا منذ سنة ١٧٩٩ ، ٢٩ عاما فى العمل دون الرجوع الى القضاء ، دون وقوع أية عقوبة قانونية ، دون وجود تشريع يحتم مساعدة الفقراء ، دون ادمان العمال على الخمور أو نشوب عداءات دينية بينهم . ولقد خفضنا ساعات العمل وأحسنا تعليم الأطفال منذ حداثتهم وأدخلنا تحسينا كثيرا على مساكن العمال المكتظة بهم وقلبنا من عملهم اليومى ودفعنا فائدة رأس المال وفى النهاية خرجنا بأرباح تربى على ٣٠٠,٠٠٠ جنيه " .

لم يقتصر " أوين " فى مجهوداته على من حوله بل فكر فى وضع نظام عام يعود بالخير على المجتمع الانسانى ورأى أن البيئة التى يعيش فيها الانسان من أهم المؤثرات فى تكوين مواهبه فاذا عمل المصلحون وأرباب الأموال والحكومة على تحسينها ومنع ذلك الضرب من التنافس الذى يبخس الناس أشياءهم و إحلال حسن المعونة والمساعدة مكانه ، عاش الجميع عيشة هنيئة .

وللوصول الى تحقيق هذا النظام أخذ هذا المفكر العمرانى والرجل العملى يعمل على انشاء جاليات[2] زراعية صناعية تكون مصادر الثروة فيها من مزارع

---

(١) عن كتاب M. F. Robinson المسمى The Spirit of Association ( ص ١٨٧ )

(٢) Communities

ومصانع وغيرها ملكا شائعا بين أفرادها وهذه الجاليات تقوم بجميع حاجات أفرادها فتكفيهم جميع أمورهم المعاشية والتهذيبية — تلك هى نظرة "أوين" التى مات عنها وهى فى المهد فاحتضنها مريدوه وعشاق مذهبه وأخذوا يعملون على اتمامها ونشرها فأنشأوا جمعيات تعاونية صغيرة فى بلاد متعددة تبتاع الحاجات بالجملة ثم توزعها على أعضائها "بالمفرق" وما ينتج من الأرباح يوضع فى صناديق الادخار حتى تتكون منها رؤوس أموال يصح أن تستخدم فى انشاء معامل تسد النقص من حاجاتهم وهكذا كلما اجتمع لديهم مقدار من المال استعملوه على هذا المنوال و بمضى الزمن يكون لديهم من المزارع والمعامل والمدارس وغيرها مايكفيهم و يسد مآربهم المادية والأدبية . و بهذه الطريقة نجح مريدو "أوين" وأنصاره بعض النجاح أولا فأسسوا ما يزيد على ٤٠٠ جمعية تعاونية سموها "حوانيت الاتحاد"(١) ولكن لم تكن النفوس إذ ذاك مستعدة لأمثال هـذه الاصلاحات على الرغم من الجهود العظيمة التى بذلها رجال التعاون فى ذاك الوقت وفى مقدمتهم الدكتور "وليم كنج"(٢) الرائد التعاونى لمدينة "برايتون"(٣) الذى كان له أكبر الفضـل فى نشر أساليب التعاون وحث العمال على اتباعه .

ولدوليم كنج فى سنة ١٧٨٦ وكان أظهر أعماله التى أصبحت أثرا خالدا له اصداره لأول مجلة تعاونية فى العالم سنة ١٨٢٨ سماها "التعاونى"(٤) تصـدر كل شهر فى لغة سهلة مفهومة للعمال حاوية لأرقى ما كتب عن التعاون الى ذلك الحين (٥) فكان لهذه المجلة الفضل الأكبر فى تعليم العمال حب التضامن والحرية وارشادهم الى كيفية السير فى جمعياتهم التعاونية ومراقبة أعمالها . وفى مدة وجيزة أصبح لهذه المجلة شأن عظيم فى نشر الفكرة التعاونية واليها يرجع الفضل فى تأسيس الكثير من

---

(١) Union Shops (٢) Dr. William King (٣) Brighton (٤) The Co-operator

(٥) قام بترجمة مجموعة أعداد هذه المجلة الى اللغة العربية حضرة الدكتور حسين الرفاعى المفتش بمصلحة التجارة والصناعة مصدرة بمقدمة بقلم المرحوم الأستاذ احمد بك لطفى .

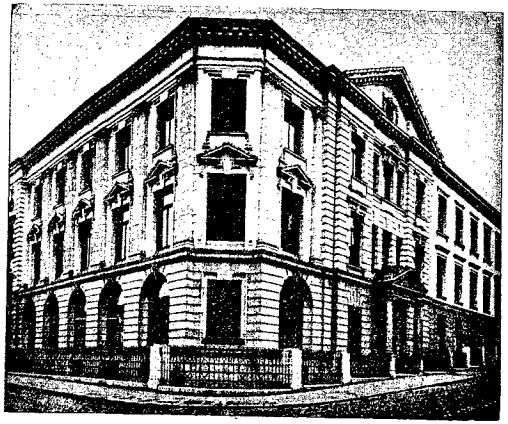

HOLYOAKE HOUSE — هولیوك هوس

مقر الاتحاد التعاونى والكلية التعاونية بانجلترا

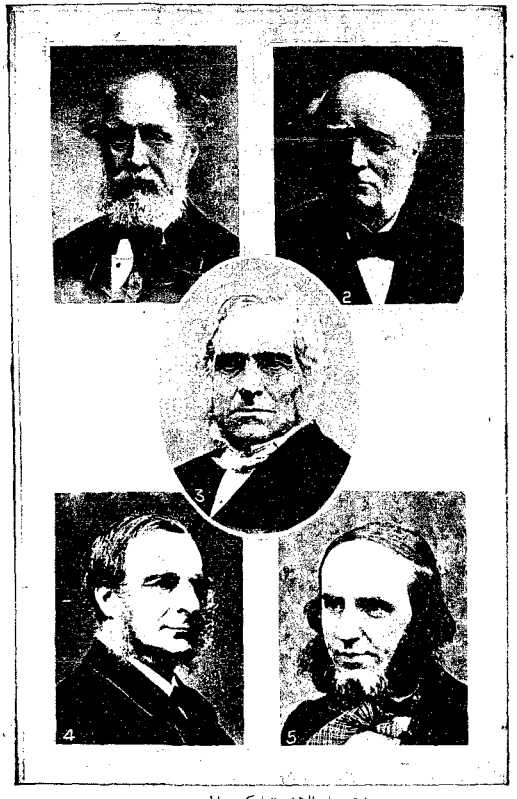

## زعماء الاشتراكيين المسيحيين

## CHRISTIAN SOCIALISTS

VANSITTART NEALE — فانستارت نيل
نانوني كبير

THOMAS HUGHES — توماس هيوز
مرب فاضل

F. D. MAURICE — ف . د . موريس
قانوني ضليع

CHARLES KINGSLEY — شارلز كنجزلي
أديب شهير

J. M. LUDLOW — ج . م . لادلو
اقتصادي خبير

"حوانيت الاتحاد" وقد جعل "كنج" لهذه المجلة شعارا خاصا مطبوعا فى رأس كل عدد منها هو "العلم والاتحاد قوة ، القوة الموجهة بالمعرفة هى السعادة ، السعادة هى غاية الخليقة" (١) وهذا الشعار بنفسه يدل دلالة واضحة على قوة إيمان كنج بالتعليم و بالتعاون واعتبارهما الأداة المثلى لسعادة الفرد والمجموع .

الا أن "كنج" اضطرته الظروف فى سنة ١٨٣٠ إلى ايقاف اصدار مجلته بعد أن أصدر منها ٢٨ عددا و بعد أن تأسست ٣٠٠ جمعية تعاونيـة من "حوانيت التعاون" فى أنحاء انجلترا وكانت وفاته سنة ١٨٦٥

ضاعت جهود أوين وكنج وأعوانهما وما ذلك الا لأن الناس لم يكونوا على علم وتجربة بادارة مثل هذه الأعمال فانتهى الأمر بفشل هـذه الجمعيات . مضى على ذلك ردح من الزمن رقدت فيه هـذه التعاليم حتى قامت ثورة فى انجلترا هى "ثورة المطالب" (٢) التى كان المحرك لهـا ماوصلت اليه حالة العمال من البؤس والشقاء فى أوائل القرن التاسع عشر إذ ارتفعت أثمـان حاجات المعيشة وهبطت الأجور فقدم هؤلاء البائسون شكاوى وتقارير الى الحكومة ضمنوها طلباتهم فرفضت هذه أن تنظر فيها بتاتا وعزمت على أن تستعمل القوة لانماد ذلك الهياج وقامت بينها و بين العمال معارك كادت تؤدى الى سفك الدماء ، وقد أخمدت الحكومة تلك الثورة ولكن اللهيب كان يشتعل فى قلوب طبقة العمال المهضومى الحقوق وزاد الطين بلة ماعاملتهم الحكومة به من القسوة بدلا من الانصاف .

و يحسن أن نأتى هنا على موجز لتاريخ هذه الثورة :

عند ما اعتلت الملكة ڤكتوريا عرش بريطانيا كانت طبقة العمال فى حالة تذمر شديد لأن قانون الاصلاح (٣) الصادر فى سنة ١٨٣٢ والذى نص على الغاء نظام

(١) Knowledge and Union are Power;
Power, directed by Knowledge, is Happiness;
Happiness is the end of Creation.

(٢) Chartist Agitation

(٣) Reform Bill

الاقطاع وأعطى الطبقة الوسطى حق الانتخاب لم يستفد منه العمال بل زادهم تذمرا . أضف الى ذلك حالة الضنك الناتجة من سنى القحط وارتفاع أسعار الغلال والكساد التجارى .

عقد اجتماع عام فى مدينة برمنجهام بعد تتويج الملكة ببضعة أسابيع وفى هذا الاجتماع وضعت المطالب التى تهم العمال والتى اشتهرت باسم "مطالب الشعب"[1] كما اشتهرت "بالنقط الست" التى احتوتها والتى كانت تعتبر فى ذلك الوقت مطالب ثورية مع أنها من الأمور الطبيعية المسلم بها الآن وهذه المطالب هى :

( ١ ) تعميم حق الانتخاب للرجال .

( ٢ ) جعل الدورات البرلمانية سنوية ( بدلا من أن كانت متقطعة ) .

( ٣ ) دفع مكافآت لأعضاء البرلمان .

( ٤ ) جعل الانتخاب بطريق الاقتراع السرى .

( ٥ ) العدالة بين الدوائر الانتخابية فى التمثيل .

( ٦ ) الغاء شروط توفر الملكية لأعضاء البرلمان .

أثارت هذه المطالب فى وقتها اهتماما كبيرا من جانب الرأى العام وأعارتها الصحف الأهمية الكبرى فتوالى عقد الاجتماعات الكبيرة فى سائر البلاد وقد ناصر الحركة فى ذاك الوقت كثير من ذوى الرأى والحصافة الذين رسموا لأنفسهم طريق الوصول لغرضهم بالقوة المعنوية ، الا أن عامة الشعب ناصروا الحركة معتمدين على قوتهم المادية مما ترتب عليه حدوث هياج شديد فى عدة بلاد بدأ فى برمنجهام فى يونيو سنة ١٨٣٩ وانتشر فى كثير من المدن وكان من نتيجة ذلك أن رفض

(١) Manifesto

الأحياء من زواد رتشارد فى سنة ١٨٦٥

مجلس العموم النظر فى العرائض المقدمة له كما قبضت الحكومة على بعض خطباء الحركة وقادتها وزجتهم فى السجون .

الا أن الشدة التى اتبعتها الحكومة لم تثن من عزم المطالبين بحقوقهم واستمر الاضطراب قائما فى نفوسهم حتى بلغ أشده فى سنة ١٨٤٧ فقرروا مهاجمة البرلمان بحشد قوى كبيرة من جموع الشعب على شكل مظاهرة تبتدئ من رحبة كننجتون[١] يرأسها فرجس أوكونر[٢] لتقديم عريضة أخرى للبرلمان الا أن الحكومة أعلنت عدم السماح بهذه المظاهرة وأعلنت أن كل من يشترك فيها يعد خارجا عليها .

كان محددا لهذه المظاهرة يوم ١٠ أبريل سنة ١٨٤٨ وهو من الأيام التاريخية المشهورة فى انجلترا . ففى صباح هذا اليوم عمت لندن اشاعة حدوث تصادم بين المتظاهرين والبوليس وعهدت الحكومة الى "ديوك اف ولنجتون" بطل موقعة واترلو قيادة القوى المرابطة لصدتيار المتظاهرين ففتح الكبارى وسد الطرق الموصلة الى دار البرلمان وقام بعمل منا ورات محكمة لتشتيت شمل المتظاهرين . وكأن السماء تضافرت معه على هـــذا فأرسلت فى ذلك اليوم مدرارا أغرقهم وفرق جمعهم . وهكذا قضى على هذه الحركة الثورية التى قام بها العمال تحت ضغط شـــديد وانتهى أمرهم بالفشل فلم يحضر الى "ساحة كننجتون" من ذلك العـدد العظيم الذى كان منتظرا والمقدر له على الأقل مائة ألف عامل سوى بضع مئات وقعوا على العريضة التى كانت موضع آمال كبيرة والتى تسربت داخل عربة الى البرلمان حيث قوبلت بالسخرية والاستهتار .

هذه الثورة — ولو أنها انتهت بشكل مهزلة وكان مصيرها الفشل — أقلقت بال المصلحين من الأمة والباحثين فى أخلاق الشعب فانهم يعلمون أن ذلك البركان المشتعل فى قلوب طائفة عظيمة من الأهالى لا بد أن يأتى يوم ينفجر فيه،

---

(١) Kennington Common

(٢) Fergus O'Conner

ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من الأضرار بمجموع الأمة ولهـذا اجتمع أفراد قلائل من قادة الرأى ، من أدباء وعلماء واجتماعيين ، اشتهروا فيما بعد باسم " الاشتراكيين المسيحيين "[1] وفكروا فى الوسائل التى يمكن عملها لارضاء هذا الفريق الكبير الحانق وتوفيقهم الى مايهدئ روعهم ويكفل سعادتهم فاستقر رأيهـم على أن يفتح العمال برءوس أموالهم معامل يديرونهـا بأنفسهم وفيهـا يصنعون حاجات المعيشة من ملابس وأحذية وغيرها وما ينتج من الأرباح يكون خاصا بهـم وبذلك يستقلون بأعمـالهم ويزول عنهم استعباد أصحـاب الأموال ، وتفك القيود التى كانوا يرسفون فيهـا ولكن قدر لهذه الفكرة الخيبة والفشل كما فشل أصحاب " أوين " من قبـل والسبب فى الفشلين واحد فان الوقت لم يكن قد حان لتطبيق هذه الأفكار التعاونية تطبيقا عمليا فان نفس الشعب وقدرته فى العمل لم يكونا قد تهيآ بعد لأمثال هـذه النظم وتنفيذها فعلا فى أمور المعيشة لأن كل إصـلاح لا يمكن أن يغرس فى النفوس أو يعمل به حتى تكون النفوس قد أعدت له من قبل وأصبح ممتزجا باللحم والدم وصار عقيدة راسخة واقتنعت النفوس ببراميه وقدرت على تنفيذه ، فكيف يتيسر النهوض بالشعب وهو لم يزل فى حاجة الى تربية اجتماعية أساسها إدراك سر الاتحاد فى العمل وقوة العزيمة والقدرة والمثابرة على اتباع النظم التى تعود على المجموع بالسعادة .

على أن " أوين " وأنصاره " والاشتراكيين المسيحيين " ومن تبعهم ان كانوا قد فشلوا فى تحقيق رغائبهم فانهم نجحوا فى اعداد الشعب وتهيئته لتلقى تعاليم من أتى بعدهم واستن سنتهم من المصلحين الذين كانت إصلاحاتهم هى الأسس التى بنى عليها النظام التعاونى الحالى .

---

(١) Christian Socialists

دكان جمعية روتشديل الأول

# القسم الرابع

## الحركة التعاونية ، نهضتها الثانية

كان أساس الجهود التى بذلت فى النهضة الأولى هو التعاون فى الانتاج وقد انتهى ذلك كما علمنا بالفشل ، ولأجل هذا قرع العمال بابا آخر وهو التعاون فى الاستهلاك . ففى سنة ١٨٤٤ (وهى سنة ذات أهمية تاريخية فى حياة التعاون) ابتدأت حركة تعاونية فى بلدة صغيرة تسمى " روتشديل " لا تبعد كثيرا عن مانشستر وكانت الحجر الأول فى الأساس الذى شيد عليه هذا البناء العظيم للتعاون الحديث .

بدأت هذه الحركة صغيرة على أسلوب غاية فى البساطة إذ اجتمع فى تلك البلدة الصغيرة عدد من النساجين لا يزيد على ثمانية وعشرين شخصا أطلق عليهم فيما بعد اسم "رواد روتشديل[1]" وتفاوضوا فيما بينهم فى طريقة العمل على تحقيق هذه الفكرة ثم قر قرارهم على تأسيس جمعية تعاونية صغيرة غرضها أن تضمن لأعضائها شراء ما يلزم لهم من حاجات المعيشة التى كانت أثمانها فى ذلك الحين غالية وأنواعها رديئة .

لم يكن هذا كل ما يرمون اليه بل كانت مقاصدهم أسمى من ذلك كثيرا ففكروا فى إنشاء معامل تكفيهم ما يحتاجون اليه من اللوازم المستهلكة و بناء بيوت يسكنون فيها و إنشاء مدارس لتعليم أبنائهم وتربيتهم وشراء الأراضى التى تنتج ما يحتاجون اليه من المواد الغذائية .

اتفقوا على أن يدفع كل عضو من أعضاء الجمعية المذكورة ربع شان ( أكثر بقليل من القرش المصرى ) فى الأسبوع حتى إذا ما اكتمل لكل عضو جنيه

---

(١) Rochdale Pioneers

وأصبح لديهم ثمانية وعشرون جنيها فتحوا حانوتا لهم فى تلك المدينة فكان نواة التعاون فيما بعد فى انجلترا بل فى العالم أجمع .

هذه الجمعية حققت بعض آمال القائمين بها وإذا كانت لم تصل إلى الغاية القصوى وهى إنشاء الجاليات المستقلة التى سبق الكلام فيها فقد قامت بسد حاجات الأعضاء بثمن رخيص ونوع جيد .

ظلت أعمال هذه الجمعية آخذه فى النمو فلم تقف عند الاتجار "بالقطاعى" بل تعدته إلى صناعة كثير مما يحتاج اليه الأعضاء وبنت البيوت والأندية وعملت لتربية أبنائهم اجتماعيا واقتصاديا ، وجعلت لهم من أعمالها فى داخل الحانوت وخارجه مثلا أعلى للكمال العلمى والعملى وما زالت تنمو حتى أصبح حانوتها الأول البسيط بناء فخما عظيم الحركة تباع فيه أصناف شتى من الحاجات وتضاعف عدد أعضائها ونمت تجارتها إلى درجة عالية. وهاك بيانا عن حركتها فى سنة ١٩٣٢ [1] :

| عدد الأعضاء | رأس المال المسهم | ثمن مابيع أثناء السنة | الربح الصافى | الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٢٥٫٨٣٤ | ٦١٨٫٩٧٨ | ٦٤١٫٨٩١ | ٧٩٫٠٣٠ | ١٦٫٩٨١ |

وقد بقيت الجمعية شاغلة لبنائها الأول من ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ إلى أن انتقلت الى بنائها الحالى فى سنة ١٨٦٧ . ولما كان بناء الجمعية الأول قد أصبح كعبة التعاونيين فى العالم أجمع يزورونه باعتباره رمزا لتلك المبادئ التى نبتت فيه ثم تفرعت منه إلى سائر أركان المعمورة فقد عنى الاتحاد التعاونى فى انجلترا فى شهر أبريل سنة ١٩٣١ بتحويل هذا البناء إلى متحف تعاونى .

(١) نقلا عن التقرير السنوى للمؤتمر التعاونى عن سنة ١٩٣٣ (صفحات ٦١٤ — ٦١٥)
"Annual Co-operative Congress Report for the year 1933"

المحلات الحالية لجمعية رواد روتشديل

إن سر هذا التقدم العظيم كان فى الأساس الديمقراطى المتين الذى بنت عليه الجمعية نظامها ، والخطة التى اتبعتها فى معاملاتها . فانها لم تكن تبيع لأعضائها إلا نقدا ولا تتجر فى المسكرات ولا تتدخل فى أمور الدين ولا السياسة . وكان من أكبر البواعث على نشر مبادئها الغيرة التى كانت فى نفوس أعضائها المؤسسين ، والحماسة التى ملأت قلوبهم ، والايمان الراسخ والعقيدة الثابتة بأن هذا النظام هو من أهم أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبث تعاليمه القويمة فى نفوس الشعب . وفوق كل هذا وذاك الأمل الكبير والثقة التامة بنجاح مجهوداتهم .

وقد يلخص ذلك الأساس الديمقراطى فى النقط الأربع الآتية :

( ١ ) عدم حصر أعضاء الجمعية ورأس مالها فى عدد أو مقدار معين .

( ٢ ) كل عضو له صوت واحد فقط فى الجمعية العمومية يحضر بنفسه لإبدائه .

( ٣ ) لايجوز لأى عضو أن تكون فى حيازته أسهم يزيد ثمنها على ٢٠٠ جنيه[1] ولا يوزع على رأس المال من الفوائد ما يزيد على ٥ ٪

( ٤ ) توزيع الأرباح الباقية على الأعضاء بعد إخراج النفقات يكون بنسبة ما يشتريه كل منهم من الجمعية . وهذه فكرة غاية فى الانصاف وحسن النظام لم يفكر فيها أحد من قبل وكانت من أهم الأسباب التى ساعدت على نمو الحركة التعاونية .

لم يمض على تأسيس هذه الجمعية زمن طويل حتى برهنت على مزايا هذا المبدأ الأعلى برهانا عمليا وأصبح نجاحها مثلا سائرا فسارت فى أعمالها برق عظيم و بعد

---

(١) هذا التقييد وضع حتى لا تسنح فرصة لأصحاب الأموال الذين قد يرون فى الجمعيات التعاونية وسيلة لتصيد الربح يستخدمون فيها ثروتهم ونفوذهم للسيطرة على أعمال تلك الجمعيات .

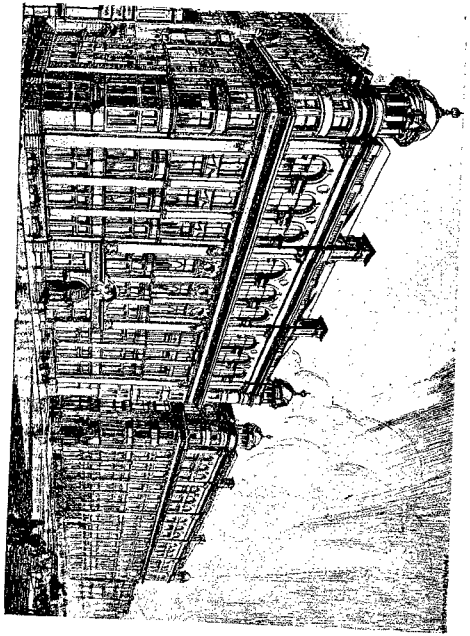

مبنى الجمعية المركزية للجملة بالمانشستر
(CO-OPERATIVE WHOLESALE SOCIETY)



أن حصلت على اعتراف القانون لها بأنها جمعية ذات شخصية قانونية اتجهت أنظار الناس اليها وصارت نموذجا يقتدى به فتعددت الجمعيات وكبرت حركتها .

ولنقارن الآن بين عدد هذه الجمعيات وعدد أعضائها فى سنة ١٩١٣ أى قبل نشوب الحرب العظمى بهما سنة ١٩٣٣[1] :

| السنة | عدد الجمعيات | عدد الأعضاء |
|---|---|---|
| ١٩١٣ | ١٣٨٢ | ٢ر٨٧٨ر٦٤٨ |
| ١٩٢٦ | ١٢٨٠ | ٥ر١٨٦ر٧٢٨ |
| ١٩٣٣ | ١١٤٩ | ٦ر٩٣٧ر٥٥٥[2] |

ويلاحظ من الجدول المتقدم أنه بينما تناقص عدد الجمعيات بما يزيد على ٢٠٠ جمعية فى مدى ٢٠ عاما فقد تزايد عدد الأعضاء فى نفس المدة بما يزيد على ٤,٠٠٠,٠٠٠ عضو ويرجع السبب فى تناقص عدد الجمعيات إلى أن الكثير من الجمعيات الصغيرة المتقاربة أخذ بعضها يندمج فى البعض الآخر لتكوّن من بينها جمعية واحدة كبيرة . أما السبب فى عدم ازدياد عدد الجمعيات فيرجع إلى الميل فى توسيع مناطق الجمعيات الحالية بدلا من الالتجاء إلى إنشاء جمعيات جديدة فى المناطق التى ليست بها جمعيات وذلك رغبة فى توسيع أعمال هذه الجمعيات فتستطيع أن تزيد من خدماتها وتقلل من نفقاتها .

---

(١) نقلا عن كتاب Economic advance of British Co-operation by H. J. Twigg

(٢) ويلاحظ أن هذا الرقم يشير الى عدد الأعضاء ولكننا اذا اعتبرنا أن كل عضو يمثل أسرة واذا اعتبرنا أن الأسرة الانجليزية فى المتوسط تحتوى على أربعة أفراد فحينئذ يزيد عدد التعاونيين على سبعة وعشرين مليونا ونصف من الأنفس أى ما يقرب من ثلثى عدد السكان .

وهاك جدولا يدل على ما وصلت اليه هذه الجمعيات لغاية سنة ١٩٣٢ من الانتشار واتساع دائرة العمل[1]

| السنة | عدد الجمعيات | عدد أعضاء الجمعيات | رأس المال المسهم | الودائع والقروض | الاحتياطي | المبيعات | صافي المتوفر (الربح) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٩١٣ | ١٣٨٢ | ٢٫٨٧٨٫٦٤٨ | ٣٧٫٢٧٦٫٣٤٨ | ٥٫٣٢٨٫٣٤٩ | ٢٫٦٦٢٫٤١٨ | ٨٣٫٦١٥٫١٧٥ | ١١٫٣٦٠٫٩٥٩ |
| ١٩١٦ | ١٣٦٢ | ٣٫٥٢٠٫٢٢٧ | ٤٧٫١٥٣٫٢٠٣ | ٦٫١٦٩٫١٤٩ | ٣٫٣٨٩٫١٩٤ | ١٢١٫٦٨٨٫٥٥٠ | ١٤٫٥٣٠٫٤٥٢ |
| ١٩١٩ | ١٣٥٧ | ٤٫١٣١٫٤٧٧ | ٦٥٫٦٤٤٫٩٦٨ | ٨٫٧٦٦٫٣٣٨ | ٤٫٨٩٧٫٢٥٩ | ١٩٨٫٩٣٠٫٤٣٧ | ١٧٫٧٠٨٫٥١٨ |
| ١٩٢٢ | ١٣٢١ | ٤٫٥١٩٫١٦٢ | ٧٣٫٠٧١٫٥٩٨ | ١١٫٨٢٠٫٤٠٠ | ٤٫٩٤٢٫٥٧٤ | ١٦٩٫٥٨٢٫٣٥٧ | ١٠٫٦٧١٫٢٣٠ |
| ١٩٢٥ | ١٢٨٩ | ٤٫٩١٠٫٩٨٣ | ٨٥٫٥٦٤٫١٩٨ | ١٥٫١١٩٫٦١٧ | ٦٫٠٢٧٫٥٧٨ | ١٨٣٫٥٨٤٫٠٤٩ | ١٦٫٨٦١٫٨٩٤ |
| ١٩٢٨ | ١٢٤٥ | ٥٫٨٨٥٫١٣٥ | ٩٩٫٣٢٧٫٩٢٢ | ١٩٫٣٣٥٫٧٤٤ | ٨٫٠٧٣٫٩٦٢ | ٢٠٩٫٣٨٩٫٥٥٥ | ٢٠٫٥٦٣٫٧٩٢ |
| ١٩٣١ | ١١٨٨ | ٦٫٥٩٠٫٠٢٠ | ١١٧٫٩٦٨٫٤٦٠ | ٢٤٫٤٦٥٫٠٩١ | ١٠٫٥٥١٫٧٠٠ | ٢٠٧٫٨٨٨٫٣٨٥ | ٢١٫٣٤٨٫٢٦٩ |
| ١٩٣٢ | ١١٧١ | ٦٫٧٦٠٫٤٣٢ | ١٢٠٫٩٠٠٫٢٩٨ | ٢٦٫١٤٤٫١٦٨ | ١١٫٣٨٣٫٦٣٤ | ٢٠١٫٢٢١٫٥٨١ | ١٩٫٨٤٧٫٤٩٨ |

(1) كتاب Economic advance of British Co-operation

عندئذ شعرت الجمعيات فى انجلترا بحاجتها الى جمعية رئيسية للاتجار بالجملة وذلك لتوفر عليها كثيرا من المصروفات والأتعاب، وماتحصل هذه الجمعية الكبيرة من الربح الصافى يوزع على الجمعيات حسب المبدأ التعاونى أى بنسبة معاملة كل جمعية لها وفعلا أنشئت هذه الجمعية فى سنة١٨٦٣ بمانشستر باسم "الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة"[١] وبعد ذلك بخمس سنين أنشئ مثلها فى جلاسجو باسكتلنده باسم "الجمعية التعاونية الاسكوتلاندية للاتجار بالجملة" [٢] ومدار أعمال هاتين الجمعيتين الكبيرتين أن تمدا الجمعيات العديدة المختلفة بما تحتاج اليه سواء كان من صنعها فى معاملهما أو مما تشتريانه من المصادر القريبة والبعيدة ملاحظا فيه الجودة ورخص الثمن . وربح هاتين الجمعيتين يوزع على الجمعيات الصغرى حسب النظام الذى ذكر أى بنسبة ما يشتريه كل منها .

ان تدرّج أعمال هاتين الجمعيتين ونجاحهما فى أعمالها منذ نشأتهما كانا سببا فى تقدّم الحركة التعاونية تقدما محسوسا اذ أنشأتا معامل عديدة لغزل القطن والصوف ونسجه وصنع الملابس وأخرى لعمل الأحذية وأثاث المنازل وصنع السجاير والبسكويت والشيكولاته ومعامل للطحن والزبدة والجبن والمحفوظات والصابون وحقولا لتربية الماشية وزرع الغلال ومنجما للفحم، وهما تمتلكان مزارع للشاى فى سيلان وقد أنشأتا كذلك مطابع لنشر المطبوعات، الى غير ذلك مما يشمل جميع احتياجات المنازل ومرافق الحياة كما أن للجمعية الانجليزية مخازن عظيمة بعضها فى الجزائر البريطانية وبعضها فى الخارج أهم ما تحويه الشاى والسكر كما أن

(١) Co-operative Wholesale Society

(٢) Scottish Co-operative Wholesale Society

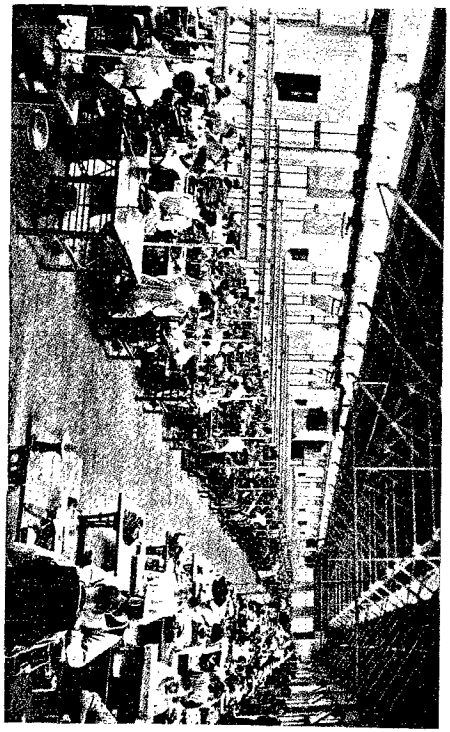

مصنع أحذية جمعية التعاون للاتجار بالجملة

لها مصرفا و جمعية تأمين وأسطولا تجاريا خاصا بها وهاك جدولا يبين مبلغ تقدّم هذه الجمعية منذ انشائها لغاية سنة ١٩٣١ (١) :

| السنة | عدد أعضاء الجمعيات المشتركة في الجمعية | رأس المال | المبيعات | صافي المتوفر (الربح) | عدد العمال |
|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | |
| ١٨٦٥ | ٢٤٫٠٠٥ | ٧٫١٨٢ | ١٢٠٫٧٥٤ | ١٫٨٥٨ | — |
| ١٨٧٥ | ١٩٨٫٦٠٨ | ٢٦٣٫٢٨٢ | ١٫٩٦٤٫٨٢٩ | ٢٠٫٦٨٤ | — |
| ١٨٨٥ | ٥٠٧٫٧٧٢ | ٨٤١٫١٧٥ | ٤٫٧٩٣٫١٥١ | ٧٧٫٦٣٠ | ١٫٧٣١ |
| ١٨٩٥ | ٩٣٠٫٩٨٥ | ٢٫٠٩٣٫٥٧٨ | ١٠٫١٤١٫٩١٧ | ١٩٢٫٧٦٦ | ٦٫٣٩٠ |
| ١٩٠٥ | ١٫٦٣٥٫٥٢٧ | ٤٫٣٩٨٫٩٣٣ | ٢٠٫٧٨٥٫٤٦٩ | ٣٠٤٫٥٦٨ | ١٤٫١٥٦ |
| ١٩١٤ | ٢٫٣٣٦٫٤٦٠ | ٩٫٩٠٢٫٤٤٧ | ٣٤٫٩١٠٫٨١٣ | ٨٤٠٫٠٦٩ | ٢٣٫٢١١ |
| ١٩١٥ | ٢٫٥٣٥٫٩٧٢ | ١١٫٠٧٥٫١٩٩ | ٤٣٫١٠١٫٧٤٧ | ١٫٠٨٦٫٩٦٢ | ٢٥٫٠٦٦ |
| ١٩٢٠ | ٣٫٣٤١٫٤١١ | ٢٧٫٨٤٤٫٣٢٢ | ١٠٥٫٤٣٩٫٦٢٨ | ٦٤٫٢١٠ (بحر) | ٣٦٫٣٩١ |
| ١٩٢٥ | ٣٫٧٧٨٫٦٥٩ | ٤٥٫٣٦٩٫٠٥٠ | ٧٦٫٥٨٥٫٧٦٤ | ١٫٠٥٣٫٥٠٤ | ٣٤٫٦٠٨ |
| ١٩٢٦ | ٣٫٨٧٦٫٦٩٥ | ٤٥٫٥٥٢٫٠٨٠ | ٧٥٫٢٩٢٫٢٣٣ | ١٫٠٩٤٫٢٨٨ | ٣٥٫٣٦٧ |
| ١٩٢٧ | ٤٫٠٢٠٫٣٣٢ | ٤٧٫٨٩٠٫٦٣٣ | ٨٦٫٨٩٤٫٣٧٩ | ١٫٥٣٠٫٩٦٩ | ٣٧٫١٤٢ |
| ١٩٢٨ | ٤٫٤٥٤٫٧٩٣ | ٥٣٫٤٣١٫٠٦٧ | ٨٧٫٢٩٤٫٠٢٥ | ١٫٣٧٩٫٦٧٢ | ٣٩٫٣٩٢ |
| ١٩٢٩ | ٤٫٥٦٥٫٣٧٢ | ٥٩٫٢٢٩٫٥٤٢ | ٨٩٫٢٨٨٫١٢٥ | ١٫٣٩٦٫٩٧٤ | ٤٠٫٤٨٥ |
| ١٩٣٠ | ٤٫٨٨٤٫٠٩٠ | ٦٦٫٥١٧٫١٤٦ | ٨٥٫٣١٣٫٠١٨ | ١٫٣٤٤٫٢١٨ | ٤١٫٢٠٥ |
| ١٩٣١ | ٥٫١٣٨٫١٢٤ | ٧٢٫٣٦٦٫٨٣٣ | ٨١٫٤٩٨٫٢٣٤ | ١٫٦٩٢٫١٥٧ | ٤١٫٤٣٥ |

أما ادارة هـذه الجمعية فهي على نظام دستوري لأن أعضاءها جمعيات تعاونيـة صغيرة ولها مجلس ادارة تنتخبه الجمعيات المكوّنة لها وهذا المجلس

(١) صفحة ٣٢ من نشرة الجمعية في سنة ١٩٣٣ بعنوان « موجز » "Told in Brief"

يعين المـديرين للعامل والأعمال المختلفة التابعة لها . مما تقدّم يرى اتساع أعمال هذه الجمعية وفضلها فى شدّ أزر أعمال الجمعيات التعاونية .

الى هنا تم للجسم العامل فى الحركة التعاونية نموّه وقوته و بقيت الحاجة الى ايجاد الرأس المفكر الذى يشتغل بكل ما يعود على النظام التعاونى بالفائدة ، فشعر الكل بضرورة ايجاد اتحاد عام لهم فكان ذلك وسمى "الاتحاد التعاونى" (١) وهو يمثل التعاونيين ويدافع عن مصالح جمعياتهم وهو مصباح لهم يهتدون بهديه فى أعمالهم ويحول ذلك التيار الذى كاد يحرفهم تيـار النظر الى المـادة مجردة عن كل اعتبار أدبى مع أن هذا الاعتبار هو إحدى الدعامتين اللتين عليهما معا يقوم صرح التعاون .

وكذلك يعمـل الاتحاد لنشر الحركة التعـاونية بكل الوسائل الحكيمة فيلقى محاضرات مزودة بالصور المتحركة المبينة لمقدار الأعمال العظيمة التى قامت بها هذه الحركة ، كما أنه يقوم بتأليف الكتب وترجمتها وطبع كل ما يهم الحركة التعاونية معرفته فقد أنشأ كلية بمنشستر سماها "الكلية التعاونية" (٢) وقد أتينا

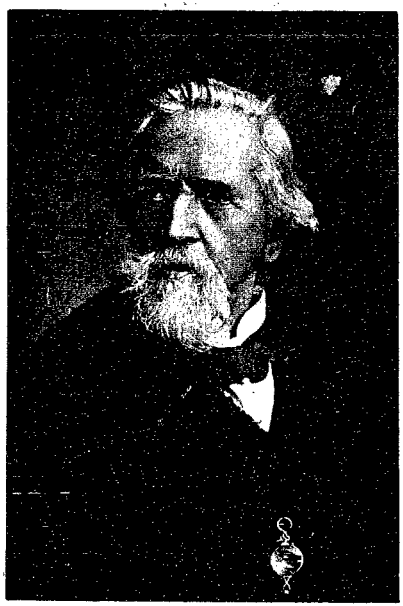

GEORGE JACOB HOLYOAKE — جورج جا كوب هوليوك فى انجلترا
من أكبر دعاة التعاون

---

(١) Co-operative Union ويطلق عليـه اسم " هوليوك هوس " Holyoake House نسبة إلى جورج جاكوب هوليوك أحد مشاهير رجال الحركة التعاونيـة فى انجلترا ناصرها فى نهضتها الأولى فكان من أكبر دعاتها والمبشرين بها كما كان فى نهضتها الثانيـة خطيبها البليغ ومؤرخها المدقق . واليك نبذة عما قاله هوليوك نفسه عن التعاون فى كتابه المسمى تاريخ زعماء التعاون .

"لقد كفلت التعاون فى مهده ورعيته فى حداثته وصباه حتى اشتد ساعده وعظم سلطانه فجعلت أغذيه بقلمى ولسانى فى مختلف الصحف والمجلات" .

ولد هوليوك فى سنة ١٩١٧ من أبوين فقيرين ولم يتلق من العلم فى طفولته إلا قليلا . ولكنه كان شغوفا بالاطلاع ذكيا قوى التفكير صحيح المنطق فحذق بعض العلوم فى حداثته ولاقى فى سبيل آرائه وحرية تفكيره ألوانا من الآلام والاعنات والسجن فلا عجب إذا كان قد أطلق اسم هـذا التعاونى العظيم بعد وفاته فى سنة ١٩٠٦ على "الاتحاد التعاونى" ذلك الاتحاد الذى يعتبر بحق دار الثقافة التعاونية ومصدر الوحى الروحى للحركة التعاونية فى انجلترا .

(٢) Co-operative College

على نظام هذه الكلية بالتفصيل وذكرنا العلوم التى تدرس فيها وذلك فى الفصل السابع عشر عن "التعليم والتعاون" .

ومن أعمال هذا الاتحاد أنه يعقد اجتماعا سنويا فى مدينة كبيرة يختارها ويجعله بمثابة مؤتمر عام [١] يستمر انعقاده أسبوعا كاملا ، وفيه يلقى رؤساء الحركة ومندوبو الجمعيات بيانات عن المسائل التى تهم الحركة التعاونية ثم يقدمون تقريرا سنويا [٢] جامعا لكل صغيرة وكبيرة. وبمناسبة هذا المؤتمر التعاونى يعرض الاتحاد المصنوعات التعاونية المختلفة فى معرض خاص يفتحه للناس مدة الأسبوع الذى يجتمع فيه المؤتمر حتى يتيسر للشعب الوقوف فى بلدة واحدة على تقدم الحركة التعاونية من كل جهاتها . وكما أن الاتحاد عمل على إيجاد كلية تعاونية كذلك نظم برنامجا لمدارس صيفية متنقلة تجمع بين وسائل السرور والصحة والرياضة البدنية وتعلم المبادئ التعاونية القويمة بقصد تعارف التعاونيين من الجهات المختلفة وتقوية الرابطة بينهم مع تسهيل الوسائل لهم للتمتع بسياحة تجمع بين الرياضة والفائدة العلمية مع الاقتصاد فى النفقة . وقد أتينا على شرح نظام هذه المدارس فى الفصل السابع عشر .

ونفقات هذا الاتحاد العام يحصل عليها من اشتراكات سنوية تدفعها الجمعيات التعاونية المنتمية اليه فى أنحاء البلاد ، وطريقته فى ذلك أن تدفع كل جمعية بنسين (ما يقرب من قرش) عن كل عضو من أعضائها . ويحصل فوق ذلك على ربح قليل مما يطبعه من الكتب والمجلات والرسائل . وأهم أبواب نفقاته التعليم والقيام بالمؤتمر السنوى العام الذى سبق الكلام عنه وأجور المحال والطبع ومرتبات المستخدمين وأجور الدفاع عن حقوق التعاونيين ومصالحهم ونفقات المجالس المختلفة وبدل السفر وغير ذلك . ويجدر بنا فى هذا الصدد أن نذكر أنه ليس للحكومة أية يد فى مساعدة الاتحاد مساعدة مالية من أى وجه من الوجوه .

(١) Co-operative Congress

(٢) Annual Co-operative Congress Report

ولم تقف المرأة الانجليزية أمام هذه الحركة العظيمة مكتوفة اليدين بل قامت بدورها فيها وهى ترى أن هذا واجب مقدس يفرضه عليها حق الشركة بينها و بين الرجل فى ميدان العمل فانشأت هيئة عامة لها أسمتها "طائفة التعاون النسوية"[١] وكان ذلك فى سنة ١٨٨٣ .

هذه الطائفة مستقلة تمام الاستقلال فى شؤونها وغايتها التى ترمى اليها فهى تعمل لنشر الدعوة التعاونية بين طبقات الشعب وخاصة بين النساء ليشاركن الرجال فى القيام بواجب الحياة على المبدأ التعاونى ولاسيما أن تدبير المنازل وشراء لوازمها موكولان إليهن ففى استطاعتهن تشجيع هذه الحركة بشراء كل ما يلزمهن من المحال التعاونية . كما أن لها غرضا أسمى وهو الأخذ بيد المرأة ورفع مستواها الأدبى فى جميع أطوارها سواء أكان ذلك فى البيت أم فى الحانوت أم فى المصنع أم لدى الحكومة. إذ لايخفى أن العمال فى انجلترا من الجنسين ؛ فالنساء أدرى بالاصلاحات اللازمة لحالة جنسهن وأعرف بما يعود عليهن بالسعادة من رفع الأجور ، ونقص ساعات العمل ، والدأب على ملاحظة صحتهن فى العمل والرياضة ، ولفت نظر أولى الأمر الى وضع القوانين التى تقى النساء كل ضرر قد يصيبهن ماديا وأدبيا . وكذلك كان من أغراض هذه النقابة الدعوة الى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذى قد يحول دونه العمل فى المصانع . وقد بذلت جهدها كذلك فى الأخذ بعضد النساء فى الأمور العامة مثل حصولهن على حق التصويت للبرلمان . ولهذه الطائفة فروع كثيرة بلغ عدد أعضائها فى سنة ١٩٣١ نحو ٧٠,٠٠٠ عضو[٢] وإدارة أعمالها موكولة الى ذوات الكفاية منهن ، وهى لاتقل فى النظام والأهمية عن جمعيات الرجال . و يوجد فى اسكتلندا وفى إرلندا طائفتان من نوع هذه الطائفة الانجليزية

(١) Women's Co-operative Guild

(٢) الدليل الدولى للتعاون سنة ١٩٣١ ( صفحة ٤٥ )



ولكنهما أصغر منها وأعمالها مشابهة لأعمال الطائفة الانجليزية التى تعد أما لها أو أختا كبرى .

بقى علينا قبل ختام هذا الفصل أن نشير الى حركة نشأت ضمن الحركة التعاونية سميت منشآتها : "جمعيات مشاطرة رأس المال"[١] وغرضها التضامن فى الانتاج الصناعى قام بها فريق من زعماء الحركة التعاونية فى مقدمتهم ادوارد جرينج[٢]. وترمى هذه الحركة الى تمكين العمال من الاشتراك فى تمويل المعامل التى يشتغلون فيها وكذا فى إدارتها وفى أرباحها . من ذلك يرى أن هذه الجمعيات ترعى مصلحة العمال كمنتجين ، أما الجمعيات الأولى فترعاها باعتبارهم مستهلكين .

و يمكن القول أن هذه الجمعيات هى أثر من آثار النهضة التعاونية الأولى مرجعها "حوانيت الاتحاد" التى سبق الكلام عنها فقد قامت هذه الجمعيات على أنقاض حوانيت الاتحاد وسارت على نظامها فكان النجاح حليف الكثير منها وقد بلغ عدد هذه الجمعيات فى نهاية سنة ١٩٣١ ، ٤٣ جمعية تضم الى عضويتها ١٥,١٨١[٣] من العمال وغيرهم .

وتنقسم هذه الجمعيات من حيث الأعمال التى تزاولها الى أربعة أقسام رئيسية وهى :

( ١ ) جمعيات لصناعة الملابس وما يماثلها وعددها ثمان .

( ٢ ) جمعيات لصناعة الأحذية وما يماثلها وعددها سبع عشرة .

( ٣ ) جمعيات للطباعة وعددها اثنتا عشرة .

( ٤ ) جمعيات تقوم بصناعات مختلفة مثل الأبر والبناء والزخرفة واللعب والعربات وغير ذلك وعددها ست .

(١) Copartnership Societies

(٢) E. O. Greening

(٣) الدليل التعاونى الدولى ( ص ٤٦ )

وفيما يلى جدول يبين مبلغ تقدم هذه الجمعيات من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٠[١]

| السنة | عدد الجمعيات | رأس المال المسهم والمقترض | المبيعات | الاحتياطى والتأمين | صافى الربح | عدد العمال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | |
| ١٩٢٣ | ٤٤ | ٨٤٣٫٣٩١ | ٢٫٠٥١٫٩٨٧ | ٢٧٧٫٥٦٠ | ٧٧٫٨٦٩ | ٥٫٢١٧ |
| ١٩٢٤ | ٤٢ | ٨٦٥٫٧٢٧ | ٢٫٢١٧٫٩٦٣ | ٢٦٣٫١٦٩ | ١١٢٫٤٧٤ | ٥٫٥٨٤ |
| ١٩٢٥ | ٤٢ | ٨٦٦٫٨٣٠ | ٢٫٢٨٥٫٣٥٨ | ٣٢١٫٤٤٧ | ١٠٧٫١٧٦ | ٥٫٧٧٨ |
| ١٩٢٦ | ٤١ | ٨٩٣٫٩٩٠ | ٢٫٢٥٧٫٢٧٣ | ٣٣١٫٠٧٢ | ٩٠٫٥٩٦ | ٥٫٧٦٦ |
| ١٩٢٧ | ٤٠ | ٩٠٧٫٨٦٦ | ٢٫٥٧٩٫٠٩٣ | ٣٥٠٫٨٣٤ | ١٢٨٫٨٤٦ | ٦٫٠٥٨ |
| ١٩٢٨ | ٤٣ | ٩٨٥٫١٠١ | ٢٫٨١٤٫٥٩٩ | ٣٨٤٫٣٥٩ | ١٣٦٫٧١٧ | ٦٫٧٩٧ |
| ١٩٢٩ | ٤٥ | ١٫٠٨٧٫٠٤٧ | ٢٫٩١٦٫٣٩٤ | ٣٦٦٫٨٩٤ | ١٥٠٫٤٩٥ | ٦٫٩٩٨ |
| ١٩٣٠ | ٤٣ | ١٫٠٥٣٫٧٧٠ | ٢٫٧٤٥٫١٤٥ | ٣٨٧٫٤٦٥ | ١٣٨٫٧٧٠ | ٦٫٩٧٠ |

وقد عملت هذه الجمعيات على تنظيم نفسها وتوحيد قوتها فأوجدت من بينها اتحادا يرعى مصالحها ويدافع عن حقوقها ويعمل لنشر مبادئها وتصريف مصنوعاتها وقد أنشئ هذا الاتحاد فى سنة ١٨٨٢ ويسمى : "اتحاد جمعيات مشاطرة رأس المال"[٢] ومقره مدينة ليستر[٣] .

وأكثر مايوجه من الانتقاد الى هذه الجمعيات فى الوقت الحاضر هو :

( ١ ) قلة عددها وبقاؤه إلى الآن على ما كان عليه منذ سنة ١٩١٤

( ٢ ) عدم طرق أبواب جديدة فى الصناعة رغم وجود الفرصة السانحة أمام العمال فى السنين التى تلت الحرب العظمى مباشرة .

(١) من نشرة لاتحاد جمعيات مشاطرة رأس المال ص ١٧

(٢) Co-operative Productive Federation

(٣) Leicester

ادوارد جرينج — E. O. GREENING

زعيم حركة التعاون الصناعى فى انجلترا

(٣) عدم كفاية نشر الدعوة التى يقوم بهـا اتحاد هـذه الجمعيات خصوصا فى الأوساط الصالحة لذلك مثل نقابات العمال و بين العمال العاطلين .

ومع هـذا فان جمعيات الصناع بطبيعة الحال لا يمكن أن يزيد عددها بدرجة ازدياد جمعيات المستهلكين لأن الصناع انمـا هم جزء من الشعب فى حين أن الشعب كله مستهلك .

و يجدر بنا أن نشير هنا الى أن الاختلاف فى المبدأ بين جمعيات مشاطرة رأس المـال والجمعيات الاسـتهلاكية فى انجلترا لم يمنع من وجود صلات كثيرة بينهـا بجمعيات مشاطرة رأس المـال واتحادها أعضاء فى "الاتحاد التعاونى" وهو اتحاد جمعيات المستهلكين بانجلترا كما أن اتحادها عضو فى التحالف التعاونى الدولى. وكذلك توجد صلات بين كثير من جمعيات مشاطرة رأس المـال و جمعيات التعاون المنزلى التى تورد حاجيات أعضائها من جمعيات مشاطرة رأس المـال بدلا من استيرادها من المصادر الرأسمالية. وتورد هذه الجمعيات أيضا بعض مصنوعاتها إلى جمعية الاتجار بالجملة الانجليزية كالملابس والأحذية وهـذه تتولى بدورها توريدها إلى أعضائها من الجمعيات التعاونيـة الاستهلاكية المحلية وهذا يدل على أن الاختلاف فى الخطة بين التعاونيين لا يمنع ولن يمنع التفاهم بينهم اذ لاشك أن فى ميـدان التعاون فى الوقت الحاضر بل وفى "الدولة التعاونية"[1] فى المستقبل متسعا للجميع .

*
* *

ممـا سبق يعلم أن مهد الحركة التعاونيـة هو البلاد الانجليزية ومنهـا انتشرت الى البلاد المتمدينة ولكنها تكيفت بكيفيات عديدة تبعا لطبيعة البلاد التى انتقلت

---

(١) Co-operative Commonwealth

اليهـا . ففى البلاد الزراعيـة كالدانيمـارك وإرلندا كانت وجهتها زراعيـة وعلى الأخص فى معامل الزبدة وفى ألمـانيا قضت عليهم الظروف أن تكون وجهـة العمل فى المصارف التعاونية صناعية وزراعية ومثلها فى إيطاليا، وفى فرنسا اشتغلوا فيما سموه هناك بـ "النقابات الزراعية"(١) وكذا "جمعيات الصناع"(٢) أكثر من غيرها وهكذا كل أمة أخذت لهـا طريقا فى التعاون يناسب طبيعة بلادها وصبغت الحركة صبغة تناسب حاجات أهلها المعيشية .

(١) Syndicats Agricoles

(٢) Workers' Societies

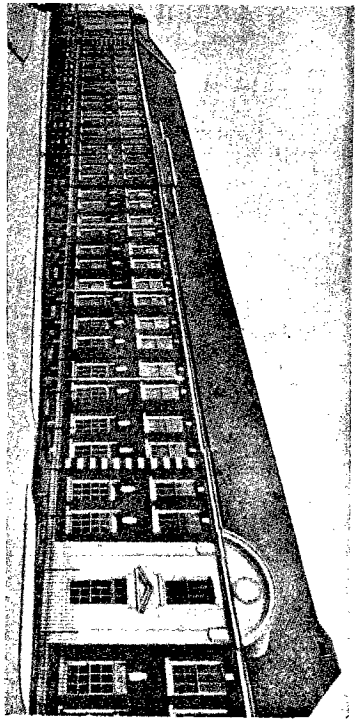

مصنع للأثاث تابع لإحدى جمعيات التعاون للصناع
ببلدة ولنجورو

# الفصل الثانى

## التعاون الزراعى فى إرلندا

### بواعثه وتاريخه

من أراد درس التعاون الزراعى إجمالا درسا علميا وعمليا فعليه أن يولى وجهه شطر أحد البلدين الزراعيين الدانمارك أو إرلندا ، فقد بلغ هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى فيهما ما لم يبلغه فى غيرهما من الأقطار . و إذا كان النظام فى الدانمارك أدق وأحكم مما هو فى إرلندا فإن الأخيرة تفضل الأولى من حيث ان اللغة السائدة فيها وهى الانجليزية منتشرة فى أنحاء العالم و بها يوضع كثير من التقارير والمؤلفات و يصدر كثير من الصحف والمجلات، الأمر الذى من أجله صارت إرلندا قبلة الباحثين من أورو بيين وأمريكيين وشرقيين .

وقبل أن نصل الى فهم روح النظام التعاونى فى إرلندا ونبحث فى سر نهضته ومقدار ما وصل اليه من الرقى هناك يجدر بنا أن نلم بالحالة التى كانت عليها تلك البلاد قبل ذلك .

ان الناظر فى تاريخ إرلندا يرى أن الاضطرابات السياسية بدأت فيها منذ زمن بعيد وكان من العوامل الأساسية فيها النزاع على ملكية الأراضى الزراعية، فقد كانت هذه الأراضى فى العصور السالفة ملكا شائعا بين القبائل الارلندية يزرعونها وفاق أصول وقوانين متعارفة بينهم ولكن منذ عهد الاحتلال الانجليزى فى القرن الثالث عشر أخذت الملكية تنتقل تدريجيا الى أيدى كبار الملاك من المحتلين بصورة قهرية فى كثير من الأحيان. وقد بقيت تلك الصورة فى صدور أبناء أولئك

الارلنديين الأقدمين على تقادم العهد ومضى العصور ولم تمح من ذاكرتهم تلك الحقوق المقدسة التى كانت لآبائهم فى تلك الأراضى . وهذا التمسك بالحق القديم كان عاملا قويا فى إحداث الاضطرابات الارلندية التى أفضت الى استرجاع حقوقهم المسلوبة ، وان فى ذلك لعبرة للأمم الضعيفة المهضومة الحقوق المغلوبة على أمرها تدفعها الى العمل على استرداد حقوقها المغصوبة كاملة بكل ما فيها من قوة وما تستطيع من وسيلة . كما أن فيه مرشدا وناصحا للأمم القوية التى تعتمد على مالها من حول وطول يبصرها بأن الحق يعلو ما دام وراءه مطالب معتصم بالصبر .

ومما زاد فى حنق الإرلنديين وبث فيهم روح السخط أنهم وجدوا أولئك الملاك الكبار المغتصبين لم ينصفوهم فى المعاملة فقد كانوا يؤجرون لهم الأراضى بباهظ الأجر لمدة غير معينة ولا يحفظون لهم حقا فيما يصلحون منها بل بلغ بهم العسف والظلم الى مدى بعيد فقد كان الفلاح الإرلندى يتوقع أن يطرد فى أى وقت شاء صاحب الأرض دون أن يعطى تعويضا أو يجد له قانونا ينصفه أو قلوبا ترحمه فى حين أنه يجد أولئك الملاك يعيشون عيشة الترف والنعيم فى بلادهم الانكليزية ولا يحضرون منها الى إرلندا الا فى المواسم الزراعية لجنى ثمار تلك الأملاك وأخذ غلاتها ثم يعودون الى بلادهم ويبقون بها طول العام ينفقون فيها المال الوفير المأخوذ من عرق جبين الفلاح الإرلندى المسكين الذى كان يرى بعينيه ثروة بلاده التى أجهد نفسه فى إنتاجها تنتقل الى بلاد الانجليز يتمتعون بها هناك وهو يعانى البؤس والشقاء فى معيشته محزون الفؤاد يغلى مرجل غضبه فى صدره ولا يجد من الحول والقوة ما ينتصف به من خصمه .

وهكذا ظلت حال الفلاح الارلندى الذى كان يعيش عيشة السذاجة حتى جاءت أيام القحط الذى عم إرلندا فى سنتى ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ففيهما أصيبت البلاد بالجدب



فى محصول البطاطس الذى هو عماد غذاء أهلها فساءت حالهم ولم يجدوا من يعينهم على دفع تلك المصائب التى توالت عليهم فلا الملاك بعادلين اذ هم يطردون من أرضهم كل من تأخر عن دفع ماعليه من الأيجار رغم المصائب التى عمت البلاد ، ولا الطبيعة راحمة ، ولا الحكومة مبالية بآلامهم . ودامت هذه الحال زمنا طويلا عانى الفلاح فيه أوجع الآلام وقاسى أشد العذاب من ظلم أصحاب الأملاك واجحاف الحكومة بحقه اذ كلاهما أجنبى ذو مصلحة تنافى مصلحته . وهنالك وجد الارلنديون أن أيسر الوسائل للخلاص من هذا الضيم الذى هم فيه أن يرحلوا الى أمريكا تاركين وراءهم وطنا ملؤه الشقاء والتعس وهالك جدولا يبين ما آل اليه عدد السكان منذ ذلك الوقت العصيب مع الموازنة بينه وبين ما وصل اليه عدد سكان بريطانيا وزيادته المطردة[1] .

| السنة | إرلندا | بريطانيا |
|---|---|---|
| ١٨٤١ | ٨ر١٧٥ر١٢٤ | ١٨ر٥٣٤ر٣٣٢ |
| ١٨٥١ | ٦ر٥٥٢ر٣٨٥ | ٢٠ر٨١٦ر٣٥١ |
| ١٨٧١ | ٥ر٤١٢ر٣٧٧ | ٢٦ر٠٧٢ر٢٨٤ |
| ١٨٩١ | ٤ر٧٠٤ر٧٥٠ | ٣٣ر٠٢٨ر١٧٢ |
| ١٩١٤ | ٤ر٣٨١ر٣٩٨ | ٤١ر٧٠٧ر٨٥١ |
| ١٩٢٦[2] | ٤ر٢٢٨ر٥٥٩ | ٤٤ر٧٩٠ر٤٨٥ |

ان هذا القحط الذى حل بإرلندا وسوء أعمال كبار الملاك وإهمال الحكومة إذ ذاك لم يفض الى تقليل عدد السكان تقليلا عظيما فحسب بل أضر بزراعة الأراضى فحول كثيرا منها الى مراعى واسعة .

(١) نقلا عن كتاب "قضية الاستقلال الارلندى الاقتصادية" تأليف داريل فيجس ص ٢٥
"The Economic Case for Irish Independence" by Darrell Feggis

(٢) تعداد سنة ١٩٣١

زاد القحط حالة الاستياء لدى الفلاحين وصار العامل القوى فى الاضطرابات السياسية الارلندية التى ثارت من أجل الأراضى الزراعية والعاملين فيها فطلبوا من الحكومة إصلاحات عامة فى بلادهم وسن قوانين عادلة للإيجار يراعى فيها الانصاف فى تقدير قيمته ومدته ، وكذلك الاصلاحات التى يعملها الفلاحون فى الأراضى التى يستأجرونها [١] ، الى غير ذلك من المطالب المشروعة . وبعد أن قامت الحكومة بعمل بعض الاصلاح فى أزمنة مختلفة لم ير الارلنديون ذلك كافيا بل هو قليل من كثير مما يطلبون وانه مادام الداء لم يستأصل فلا ينجع العلاج ولا بد من ازالة السبب الأصلى لشكواهم وذلك باستخلاص تلك الأراضى من أيدى هؤلاء الملاك الكبار الأجانب الذين لا يرعون مصلحة الزراعة ولا الزراع فى إرلندا ما داموا يحصلون على غلات أرضهم .

إن حالا كهذه لاشك مؤخرة للفلاحة ومثبطة لهمم المشتغلين بها ومقللة للثروة الناتجة من الأراضى وحاطة من قيمة المزارع . فلا الفلاح فى هذه الفوضى راض عن معيشته ولا صاحب الملك مطمئن على أملاكه ولا الحكومة نفسها بثابتة الدعائم بل هى أمام اضطرابات وقلق فى مختلف الأوقات . لذلك أجمعت الحكومة أمرها على العمل لنقل ملكية الأراضى الإرلندية من أيدى الملاك الكبار من العنصرين الانجليزى والسكتلندى الى الفلاحين الإرلنديين فتدخلت فى الأمر وتوسطت بين ممثلى الفريقين واتفقوا جميعا على الطريقة المثلى التى توصل الى هذه الغاية وبها ينتهى النزاع الذى طال زمنه واستطار شره بينهما .

بعد ذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٠٣ قانونها المعروف "بقانون ابتياع الأراضى" [٢] وفتحت لذلك اعتمادا قدره ١١٢ مليون جنيه أمدت منه المستأجرين

(١) عرفت هذه المطالب الثلاثة :
(The Three F's, Fair Rent, Fixity of Tenure, Freedom of Sale).

(٢) "Land purchese Act."



بالمال اللازم لابتياع مايزرعون من الأراضى من أصحابها ويكون ذلك دينا عليهم يقومون بوفائه فى دائرة نظام خاص سنته لهم يكفل صيرورة تلك الأراضى فى حيازتهم بعد قليل من السنين ويسهل عليهم دفع الديون التى لها وبهذه الوسيلة صار معظم أراضى ارلندا الآن ملكا لأهلها من الزراع الصغار الذين يبلغ متوسط المساحة لضيعة كل منهم حوالى الخمسة والعشرين فدانا . وفى سنة ١٩٢٣ واجهت حكومة ارلندا الحرة نفس هذه المعضلة ، بعد أن نالت البلاد استقلالها الداخلى ، فأصدرت قانونا جديدا الغرض منه اتمام ابتياع الأراضى وتخفيف وطأة اكتظاظ السكان وقد ادخلت تعديلات على هذا القانون فى سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٩ و ١٩٣١

إن الناظر الى الأعمال المتباينة التى قامت بها الحكومة فى العصور المختلفة ليأخذه العجب ولا يملك نفسه من الدهشة فقد رأيناها فى وقت ما ، أمرت بطرد الفلاحين والاستيلاء على أملاكهم بلاشفقة ولا رحمة ثم هى فى وقت آخر رأت من مصلحتها أن تعيد هذه الأملاك اليهم وتحمل خزانتها دفع تلك القروض الباهظة التى أقرضتهم اياها لمدد طويلة . ولكن الباحث فى شؤون العمران ونواميس الطبيعة ينتهى عجبه عندما يعلم أن تلك السلالات من الارلنديين لم يهدأ لهم روع ولم يطمئن لهم بال حتى استردوا ذلك التراث المغتصب واسترجعوا ذلك الحق المقدس وأزلوا أولئك الغاصبين عن كبرياء مجدهم . ولم يكن ذلك بقوة سيف ولا مدفع بل بقوة الحق الراسخ وتلك العزيمة التى لا تفل فهى التى أنالتهم مقاصدهم باتحادهم وتمسكهم بحقهم على الرغم مما اعترضهم من العوائق وحال دونهم من الحوائل .

حقا إن ذلك لنعم الدرس لمن يطلب لنفسه مجدا ولأمته حقا فطويل الأزمان قصير ومر العذاب حلو وشديد الكوارث هين لدى عظام العزائم كبار النفوس ، وماضاع حق وراءه مطالب .

رب سائل يقـول ماذا كانت عليه حالة الزراعة والزراع أثنـاء المحن التى سردنا تفصيلها من قبل ؟

وجوابنا على ذلك أن الأراضى الجيدة الواسعة كانت ملكا لكبار الملاك من الانكليز ترعاها الماشية . وما ينتج منها انما هو مغنم لهم يتمتعون به فى بلادهم . وكان الفلاحون الارلنديون مكدسين فى أحقر الأراضى تربة وأصغرها مساحة لا يخرجون منها بعد الجهد الجهيد الا ما يسدون به رمقهم ، فكأن الطبيعة أرادت عقاب هؤلاء المساكين لتخاذلهم فى العصور الماضية ، واستسلامهم لمشيئة هؤلاء المغتصبين . فبينما كنت ترى مواشى الأغنياء الأجانب ترعى فى الوديان الخصبة العظيمة اذا بأولئك الاهالى المساكين محتشدين بين سفوح الجبال فى أضعف البلاد تربة وأقلها محصولا وأكثرها تعرضا لأفاعيل الطبيعة المختلفة من برد وزوابع وأمطار . ولا تسل عن حالة الزراعة فى تلك الحقبة الطويلة فانها قد بلغت غاية التأخر والاضمحلال فلم تكن هناك زراعة تذكر ولا فلاحة تسر ولا تجارة فى منتجات الزراعة رابحة ولا حياة قروية هانئة . ولا عجب فى ذلك فان السعادة لا ترفرف بأجنحتها على قلوب مضطربة وأجمة حانقة ترى الحاكم المغتصب القاهر يسومها العسف و يأخذها بالعنف .

بعد أن تحولت الحال وأصبح الإرلنديون ملاكا لأراضيهم آمنين من ظلم أصحاب الأملاك موقنين بأن كل ما يعملونه من الاصلاح فيها عائد عليهم نفعه ظن كثير من المصلحين أن هذا الانتقال سيكون سببا كافيا لنشاط الفلاح وتحسن الفلاحة فى إرلندا وأن هزة الفرح والسرور بالملكية ستكون مشجعا قويا يدفعه الى رفع مستوى الزراعة ، ولكن خاب فألهم ولم يصدقوا فى نبوءتهم إذ مرت أعوام منذ تملك الفلاح الأرلندى أرضه التى يعمل فيها وهو لا يزال فى مؤخرة فلاحى البلدان المتمدينة لا قدرة له على مباراتهم فى الاساليب الزراعية ولا على منافستهم فى بيع محصولاته حتى فى أقرب الأسواق منه وخيرها وهى سوق انكلترا .



والناظر فى نواميس العمران لا يعجب لما يرى من تلك الحال لأن الإرلنديين وان كانوا قد صاروا ملاكا فأنهم ما زالوا خلوا من المعلومات الفنية التى تلزم للزراعة الحديثة كما أنهم كانوا خلوا من كثير من الفضائل الاجتماعية فان الضغط والاستبداد على مضى السنين الطويلة أفقدهم مزايا الاعتماد على النفس والنشاط والجد فى العمل والتضامن والتعاون والابتكار والاختراع وحب الاستطلاع والبحث فى كل جديد نافع . ولا تثريب عليهم فهم فقراء ماديا وأدبيا فمن العسير عليهم وتلك حالتهم من التأخر فى أعمالهم والفت فى عضدهم أن يقدموا فيزاحموا الأمم الراقية التى عملت شعوبها وحكوماتها من زمن بعيد ، ولا زالت تعمل لما يرقى زراعتها و يعلى قدر فلاحيها ومحاصيلهم فى المعارض والأسواق الزراعية .

لم تغب تلك الأسباب ولا مسبباتها عن فكر بعض المصلحين الارلنديين وفى مقدمتهم " السير هوريس پلانكت " فقد رأى ببعيد نظره وصادق فراسته قبل أن تصمم الحكومة على عملها الآنف الذكر أن يوم الملكية أصبح قاب قوسين أو أدنى وأن سيضع الارلنديون أيديهم على زمام أراضيهم فان لم يكونوا على استعداد تام للعمل فيها حسب الأصول العلمية والنظم الاقتصادية التى تضمن لهم الانتفاع بخيراتها انتفاعا يعود على المجموع بالرفاهية والسعادة ظلوا فى تدهور زراعى اقتصادى وعاشوا فى انحطاط اجتماعى ، لا يجديهم نقل ملكية الأراضى شيئا مذكورا . من أجل هذا بدأ يعمل للأخذ بيد الفلاح الارلندى وارشاده الى أحكم الوسائل التى تهيئ له الخلاص من تلك المشكلة التى لا بد أن تقف حجر عثرة فى طريقه . وقد وفق الى الغاية التى رجاها بعالى همته وكثرة اختباراته وطول صبره وأناته وواسع صدره فقاد الزراع الى الطريق التى تصل بهم الى الاستقلال الاقتصادى وقد أتينا فى تمهيد هذه الطبعة على سيرة حياة هذا المصلح العظيم الذى قام بأجل الخدمات لبلاده .

بدأ "پلانكت" عمله فى إرلندا فى وقت كانت فيه البلاد متأخرة تأخرا عظيما فى شؤونها الزراعية فى حين كانت البلدان الأخرى التى قامت إرلندا تنافسها فى الأسواق قد بلغت الغاية فى التقدم. وقد أقدم على عمله هذا مع علمه بما للبلاد الدانمارك وهى أكبر منافس لارلندا فى محاصيلها الزراعية فى الأسواق الانجليزية من التقدم فى جميع المرافق الزراعية علما وعملا فانهم قد وصلوا فى صناعة الزبدة وعمل الجبن وتمليح لحم الخنزير وتمحضيره للأسواق غاية من الاتقان كما استعملوا أحكم الطرق فى تقديم محصولاتهم الزراعية من زبدة وجبن وبيض ودجاج مذبوح محضر ولحم خنزير وغير ذلك الى الأسواق بنظام عام يشترك فيه الشعب كله، ومداره الاتحاد فى العمل اتحادا يضمن لهم أكبر الفوائد وأعم النفع. فبينما الفلاح الدانماركى يتعاون مع أخيه ويشتغل معه على أحدث النظم وأحكم الأساليب فيصنع الزبدة فى معامل أوجدها تعاونه مع من حوله من الفلاحين وبيعها فى أروج الأسواق الانجليزية بأعلى الأثمان كان الفلاح الارلندى يعمل منفردا على نظم بالية بائدة فكان كل فى ضيعته يخرج زبدة رديئة النوع مختلفة الجنس واذا باعها تبين التاجر جهل الفلاح وقلة خبرته فاشتراها منه بأبخس الأثمان وجنى من وراء ذلك أرباحا عظيمة استأثر بها دون ذلك الفلاح المسكين ومما زاد الطين بلة أن التجار لم يقتصروا على ذلك المغنم بل كانوا يبيعون للفلاحين لوازمهم الزراعية من سماد وبزور وعلف وغيرها بأثمان فادحة فكان الفلاح الارلندى مغلوبا على أمره فى الانتاج وفى البيع وفى الشراء. يشترى المواد الأولية اللازمة له بالقطاعى وبثمن عال فلا يجد من التسهيل ما يجده أخوه الصانع[1] فى المدن وهو الذى يشترى بالجملة بثمن يلاحظ فيه أنه صانع، وعند ما يبيع محصولاته

(١) كلا الاثنين الصانع والزارع منتج فلا معنى لتقديم التسهيلات للأول للحصول على المواد الأولية اللازمة له وحرمان الثانى ذلك الامتياز.



يلحقه غبن شبيه بذلك. أما الفلاح الدانماركى الذى نظم حياته على مبدأ التعاون فكان له الربح الوفير فى هذه الأبواب الثلاثة.

ولما رأى التجار أنهم يضاعفون أرباحهم اذا هم صنعوا الزبدة بأنفسهم فى معامل كبيرة وعرضوها فى الأسواق شرعوا فى انشاء تلك المعامل وتحقق لهم ما كانوا يرجون فجنوا الأرباح الطائلة واحتالوا لذلك فاستهووا منتجى الألبان وثبطوا همم الأهالى عن عمل الزبدة فى بيوتهم بأن أعطوهم أثمانا عالية لألبانهم جنى هؤلاء الأهالى من ورائها مكاسب مؤقتة لم تدم طويلا اذ أن التجار بعد قليل من الزمن أنزلوا سعر اللبن تدريجا حتى رجع الى أصله بعد أن اعتاد الفلاح بيع اللبن ورأى ذلك أسهل من عمل الزبدة فخسر هو وكسب التاجر والسبب فى تضاعف الأرباح التى حصل عليها التجار من عمل الزبدة فى المعامل أن الزبدة المصنوعة فيها تفضل زبدة الفلاحين كثيرا وتباع بأثمان أعلى للأسباب الآتية:

(١) ان التاجر الكبير فى المدن يفضل أن يعامل محلا كبيرا يضمن أن يشترى منه كميات عظيمة من الزبدة فى أوقات معينة ولا يكون ذلك الا فى المعامل.

(٢) ان المعامل شديدة الاهتمام بصنع أحسن زبدة على يد أمهر الصناع بأحدث الطرق العلمية فان معملا ينفق أرباحه على إنشائه آلاف الجنيهات لا يقصرون فى انفاق ما يجعله جيد الصنع حسن السمعة.

(٣) ان الطرق العلمية لعمل الزبدة جعلت زبدة المعامل كلها من نوع واحد لا يتغير شكله وطعمه ما بين حين وآخر. وهذا الثبات على نظام واحد كان من أسباب رواج بضائعها فى الأسواق لأن الجمهور كما هو معروف متى تعود شيئا أحب المداومة عليه.

(٤) أضف الى ذلك ما للمعامل من العناية بالنظافة وملاحظة الشرائط الصحية التى تجعل المشترى آمنا من تلوث الزبدة بالأوساخ والجراثيم مع حسن

الوضع واتقان اللف ووجود الطابع الخاص وفى هـذه ما يعطيها شكلا جذابا ذا رونق يسر الناظرين زد على ذلك قدرة المعـامل وتفننها فى الإعلان عن نفسها بشكل يذيع شهرتها وينشر اسمها بين الملأ .

تلك هى أعمال التجار وتلك مكاسبهم فى عمل الزبدة وتجارتها . وليست الزبدة كل ما يذكر فى هذا الموضوع وانمـا ضربنا المثل بها لشهرة البـلاد بصنعها وتصديرها . ونظير ذلك تجارة المواشى وتجارة الدجاج والبيض وتجارة لحم الخنزير المملح .

كل هذه التجارات وغيرها كان أغلبها بأيدى التجار الأجانب الذين يكسبون المكاسب الوافرة فى حين كان الارلنديون محرومين من التمتع بخيرات بلادهم لعدم وجود نظام اقتصادى فى البلاد يعمل لابقاء الثروة فى يد العاملين على إنتاجها .

ظلت الحال هـكذا حتى قيض الله للبلاد من أيقظها من سباتها العميق وأخذ يعمل لخيرها وتادى فى الشعب أن هبوا من غفلتكم واستيقظوا من رقدتكم فانكم فى تأخر فى شؤونكم الاقتصادية وانحطاط فى حياتكم الاجتماعية . ذلك هو المصلح الكبير " السير هوريس بلانكت " الذى أخذ على عاتقه القيام بهـذه المهمة الشاقة وانضم اليه رجلان من خيرة الرجال الذين يهمهم سعادة البلاد ورقيها وهما " اللورد منتيجل " (١) " والأب فنلى " (٢) وباجتماع هؤلاء الثـلاثة تكونت العناصر الكفيلة بنجاح كل مشروع كبير لأنه اجتماع الفكر والجـاه والدين على عمل قومى وبعد أن تداولوا فيما بينهم فى أمثل الطرق للبدء بهذه المهمة أجمعوا رأيهم على أن أفضل الوسائل لحفظ ثروة البلاد فى أيدى أهلها والنهوض بهم من كبوتهم هى اسـتعمال الطرق التى جربت فى بلاد سبقتهم شوطا بعيدا وفازت فى

(١) Lord Monteagle (٢) Father Finlay



مضمار الحياة الزراعية بفضل اتبـاع النظم التعاونية (١) وهى الدانيمـارك . وقد عرضت لهم صعوبات جمة كان يخيل فى مبـدأ الأمر أنه يستحيل اجتيازها ، ولكن تلك النفوس الكبيرة وتلك القلوب المملوءة بالآمال والاخلاص لا يتطرق اليها ضعف ولا وهن ، فجمعوا قواهم وأشركوا فى العمل معهم رجلين من صفوة الارلنديين أحدهما وهبه الله حسن الادارة ودقة النظام وهو "روبرت أندرسون" (٢) ، وثانيهما الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى " جورج رسـل " ذو الخيال الواسع والأدب الجم والعلم الغزير . هؤلاء الرجال العظام ذللوا تلك الصعوبات العديدة التى منها :

( ١ ) طباع الفلاح الارلندى النافرة من كل جديد ، الآلفة للبقاء على كل قديم ، المستعصية على كل فكرة فى الاصلاح . وهذه حال يشترك فيها جميع فلاحى العالم على درجات متفاوتة بتفاوت رقى الشعوب . ولا عجب اذا نحن رأينا لهذه الأخلاق الشـاذة السلطان على نفس الارلندى أكثر من سواه فان تلك الأجيال الطويلة التى رأى فيها الظـلم مجسما أمامه من القابضين على زمام أموره صورت

(١) ليس هذا أول عهد إرلندا بالمبادئ التعاونية ، فقد سبق أن أتاها " روبرت أوين " فى سنة ١٨٢٢ وبث مبادئه بين الارلنديين وقدم اليهم تعاليمه فى وسط عاصمتهم ؛ وعقب ذلك انشاء "فاندالير" (J. S. Vandaleur) جالية تعـاونية زراعية عظيمة فى مزارعه الواسـعة ببلدة "رالاهين" فى مديرية " كلير " (Clare) ؛ كان لنجاحها رنة عظيمة .

(راجع كتاب An Irish Commune ; The History of Ralahine by E. T. Craig)

وفى ذلك الوقت كان يعيش فى مديرية " كورك " (Kork) بارلنـدا رائد من رواد التعاون اسمه " وليم توسون " (William Thompson) وهـذا أيضا لم يألُ جهدا فى نشر المبادئ التعاونية الفريدة السائدة فى وقته . أولئك ولا شك تركوا أثرا عظيما فى نفوس الارلنديين أصبحت بفضلها أرضا خصبة لما بذره فيها "هوريس بلانكت" من بذور تعاونية بعد ذلك .

(راجع الفصل الثالث من كتاب The Irish Labour movement by W.P. Ryan)

(٢) Robert Anderson

فى مخيلته شبحا مخيفا وكانت عاملا قويا فى تمكن تلك الطباع منه واستيلائها على نفسه .

( ٢ ) ان الحالة السياسية المضطربة لا تشجع على العمل لرفع المستوى الاقتصادى فى البلاد وكذلك الحال فى الاختلافات الدينية .

( ٣ ) أضف الى ذلك عاملا قويا وعائقا شديدا يخشى خطره هو مطامع التجار وأصحاب الأغراض السياسية والمصالح المالية .

كل هذه المصاعب استطاع پلانكت وأصحابه أن يذللوها و يحيوا الآمال الميتة و يخدموا البلاد خدمة سيحفظها لهم التاريخ .

إن عمل پلانكت كان مؤسسا على دعامتين سليمتين هما عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان و بهما ذلل صعوبتين عظيمتين هما الاختلافات السياسية والدينية وكانتا عقبتين كبيرتين فى إرلندا أمام كل مصلح . وحينما بدأ يذلل تلك الصعاب جد يعمل فى كل أنحاء إرلندا فعقد ما ينيف على خمسين اجتماعا خطب فيها رجال ذوو مكانة وهمة ليحببوا الى الأهالى تلك المبادئ التعاونية و يبثوا فيهم ذلك الروح فنجحوا أولا بعض النجاح وأسس معمل للزبدة بعد جهاد مستمر وصبر طويل . وكان ذلك هو الحجر الأول فى أساس البناء التعاونى بارلندا . ولما رأى الفلاحون الفوائد التى لم يكونوا يؤمنون بها من قبل أقدموا على انشاء الجمعيات التعاونية بأنواع متعددة سيأتى الكلام عليها ، وأخذت هذه الجمعيات تنتشر فى طول البلاد وعرضها . بعدئذ عمل پلانكت و جماعته سنة ١٨٩٣ على إنشاء جمعية رئيسية تجمع شمل المتعاونين وتشرف على جمعياتهم وتدافع عن مصالح نظامهم وتكون لهم كمجلس شورى فى حين تعمل لنشر الدعوة للحركة التعاونية وتساعد فى إنشاء جمعيات تعاونية مختلفة فى انحاء البلاد وسنخصص فصلا للكلام على هذه



الجمعية الرئيسية التى سميت "جمعية التنظيم الزراعى الارلندية"[١] لهذا نترك الكلام عليها الآن ونتكلم بايجاز عن حركتين أخريين تعملان لتقدم الزراعة فى ارلندا إحداهما مدينة بوجودها لمورس پلانكت بطل التعاون .

أسلفنا الكلام على أن تأخر إرلندا فى الزراعة كان من الوجهتين الفنية والتنظيمية فلم تكن الزراعة متقدمة علما ولا عملا وكذلك لم تكن طريقة بيع المحصولات ولا شراء اللوازم الزراعية على نظام يضمن الربح الأوفر للفلاحين مع ما يعترض رقى الفلاح من ازدحامه حول الأراضى الرديئة التربة والمعيشة فيها معيشة لا ترضاها العدالة .

فلما قامت الحركة التعاونية تعمل لخير الفلاح الإرلندى جعلت نصب عينيها تقدم زراعته من الوجهة التنظيمية فوضعت نظمها وعملت فى طريقها . وعمل الزعيم پلانكت كذلك على حث الحكومة على القيام باصلاح الزراعة من الوجهة الفنية فأنشأت مصلحة أسمتها " مصلحة الزراعة والتعليم الفنى بارلندا "[٢] ونصبته على رأسها فعملت هذه المصلحة لترقية الزراعة من الوجهة الفنية وأخذت فى قبضتها التعليم الزراعى وقامت بتجارب عديدة فى الجهات المختلفة لتحسين المحصولات الارلندية وأنشأت المعارض السنوية لتحسين تربية المواشى الى غير ذلك من الأمور التى تنهض بالزراعة الفنية[٣] .

كذلك عمل المفكرون من الارلنديين لحض الحكومة على القيام بواجبها فى تخفيف ضائقة احتشاد الفلاحين فى أراض صغيرة المساحة ضعيفة التربة فأنشأت

---

(١) Irish Agricultural Organisation Society

(٢) "State Department of Agriculture and Technical Instruction for Ireland"

(٣) راجع ما كتب عن هذه المصلحة فى " دائرة المعارف البريطانية " Encyclopædia Britannica. جزء ١٤ ص ٧٤٨

مجلسا أسمته " مجلس الأراضى المكتظة"[1] وجعلت اختصاصه توزيع العائلات الريفية على الأراضى التى هى أوسع مساحة وأخصب تربة وكذا العمل لترقية حياة الفلاحين وتحسين أحوالهم المعاشية بنشر التعليم بينهم وملاحظة الأصول الصحية بالاعتناء بالمساكن ونظافتها ومكافحة الأوبئة ومداواة الأمراض ولفت نظرهم الى ترقيـة الزراعة وتشجيع الصناعات القروية . و جملة القول انها تعمل على كل ما يعود على الفلاحين بالفائدة من كل وجه .

وسنفيض القول فى الفصول التالية حتى نصل الى ما آلت اليـه حالة الفلاح الارلندى باستعمال النظم التعاونية إذ كان ذلك هو موضوع بحثنا .

(١) "Congested District Board"

وقد أصدرت حكومة ارلندا الحرة فى سنة ١٩٢٣ قانونا شاملا لاختصاصات هذا المجلس وأعماله ضمن القانون الخاص بابتياع الأراضى كما سبقت الاشارة الى ذلك .



# الفصل الثالث

## التعاون الزراعى فى إرلندا

### أصوله ومراميه

ذكرنا فيما مضى بواعث الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا وتاريخها . والآن نتكلم فى النظريات العلمية التى سارت الجمعيات التعاونية عليهـا ، والأصول التى بنت عليها كيانها ، والنظم التى شـيدت عليها هـذا الكيان ، والآمال التى علقتها عليها .

التعاون هو مذهب اقتصـادى اجتماعى تكوّن فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر ، شعاره " الفرد للمجموع والمجموع للفرد " وفيه يعمل الفرد بكل غيرة و إخلاص لمصلحة المجموع كما يعمل المجموع بنفس هـذه الروح لمصلحة الفرد . وبذلك تستبدل منافسة الناس بعضهم بعضا فى معترك الحياة تلك المنافسة الضارة بالفرد والمجموع على حد سواء ، بتعاونهم تعاونا اختياريا فى شؤونهم المعيشية .

هـذا المذهب ليس من المذاهب العلمية التى يصعب تطبيقها فى العمل . بل هو من المذاهب القليلة التى ليس بين الايمـان والعمل بها فترة ، وليست سيرة "رواد روتشديل" بعيدة عن أذهاننا . فان هذا المذهب مازال يترقى ترقيا محسوسا منذ عهد تلك الفئة القليلة العدد الكبيرة النفس الى هذا اليوم ، و ينتشر فى أنحاء العالم . ولم يحصر هذا الترقى فى دائرة الصناعة التى نشأ المذهب فى وسطها بل تعداها الى الزراعة التى طبق على أعمالها .

كل ذلك كان يعلمه بطل التعاون فى إرلندا "هوريس بلانكت" علم اليقين فقد كان على بينة من أمور هذا المذهب ونتائجه الباهرة بين صناع انجلترا خصوصا ، وكذلك كان دارسا طريقة تطبيقه ونتائج ذلك فى الأعمال الزراعية فى الدانمارك ، وما عاد على فلاحى تلك البلاد من المزايا الجمة . درس هوريس بلانكت هذه الحركة درسا علميا وعمليا ، ولما اقتنع بمتانة أساسها وحسن مراميها ، وتحقق أن تطبيق نظمها على الحالة الزراعية فى بلاده لا بد أن يأتى بنتيجة لا تقل عن النتيجة الباهرة التى نالها الدانماركيون فى أعمالهم الزراعية فى بلادهم ، شمر عن ساعد الجد وقام بالعمل الجليل الذى حاز من أجله لقب "زعيم التعاون الزراعى فى إرلنـدا" وذاعت شهرته فى أنحاء المعمورة أينما عرف شىء عن التعاون الزراعى .

يذكر القراء سيرة "رواد روتشديل" وما استنبطته أفكارهم العملية مما بنى لهم أجل ذكر فى تاريخ التعاون . ولقد علموا علم اليقين بعـد "ثورة المطالب" التى تكلمنا عنها فى الفصل الأول أنه لا أمل فى إصـلاح الحالة الاقتصادية السائدة بواسطة انقلاب سياسى ؛ كما أيقنوا بعد جهود "الاشتراكيين المسيحيين" أنه لا رجاء فى إصلاح الحالة الاقتصادية الراهنة بما يعمله رجال الخير والاصلاح . ولقد وقفوا مواجهين الحالة السائدة فى وقتهم ولا شىء ينقذ الشعب من هـذا الموقف السيىء غير جهد نفسه . ولكن لا أمل فى أية نتيجة اذا كان كل واحد يعمل بنفسه لأن الفرد مهما قوى فانه ضعيف أمام تيار التنافس فى معترك الوجود ذلك التنافس المبنى على الرأسمالية . فلم يبق أمام أفراد الشعب من حيلة إلا أن يجمعوا قواهم ويوحدوا جهودهم ويتعاونوا ليشد بعضهم أزر بعض ، وبذلك استمدوا قوة من مجموعهم لم تكن فى حسبانهم ووضعوا أساس الحركة التعاونية التى ذكرنا تاريخها .



ذكرنا ذلك هنا لوجود وجه شبه بين حالة الفلاح الارلندى فى سنة ١٨٨٨ و بين حالة نساجى لانكشير ببلدة "روتشديل" قبلهم بنصف قرن تقريبا . وقد كانت حالة الزراعة فى إرلندا فى ذاك الوقت منحطة اقتصاديا انحطاطا لا يكفل لمن يشتغل بها قضاء حاجات المعيشة الأساسية . أما الجهود التى بذلتها الحكومة بسن قوانين تهيئ للفلاح سبل السعادة فلم تف بالغرض الذى كان ينتظر منها . وقد صار واضحا وضوح الشمس فى رابعة النهار أنه لا ينجى الفلاح الارلندى من هذا المأزق الا همته وجهده واعتماده على نفسـه ونهوضه بها . وان فى ذلك لأمله الوحيد .

رب سائل يسأل ما السبب فى تأخر الفـلاح الارلندى فى الوصول الى هـذه النتيجة عن الصانع الانجليزى بما يقرب من نصف قرن . والسبب فى ذلك واضح لمن يعرف إرلندا وتاريخها وهو اعتقاد الناس أن لاخير يلحق إرلندا الا اذا حصل انقلاب سياسى فى حكومة البلاد ، ذلك الاعتقاد الذى كان أساس كل تراخ وتقاعد فى الأهالى عن كل عمـل اقتصادى أو اجتماعى . ان غضب الأهالى على تلك الحكومة الأجنبية ، والاضطرابات السياسية الناتجة من وراء ذلك ، جعلاهم يتخلون عن كل تبعة فى إصلاح البلاد و يوجهون كل اللوم الى الحكومة التى لم يرضها الشعب . هذه العلاقة المتوترة بين الحكومة والأهالى كانت السبب فى تأخر الفلاح الارلندى نصف قرن عن العمل بعد الصانع الانجليزى . ولولا الشهامة العظيمة ، والهمة العالية التى أظهرها زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا لبقيت حركة التعاون مجهولة فيها الى يومنا هذا تنتظر تسوية المسألة السياسية بين انجلترا و إرلندا أولا .

ان وقوف نساجى لانكشير على الحقيقة فى أن قوة المجموع المنظمة تأتى بما لا يأتى به الأفراد متفرقين ورسوخ يقينهم بذلك ، كان أمرا عظيم الفائدة لهم . ولما أتى الفلاحون الارلنديون بعدهم بنصف قرن ووقفوا على نفس هذه الحقيقة كان

ذلك أمرا أعظم فائدة لهم لعدةأسباب . أولا لأن من طبيعة أعمال الزراعة أن حياة الفلاح فيها حياة انفراد، فان جزءا عظيما من نهاره يمضيه فى الغيطان منفردا فليست لديه فرصة يتحادث فيها مع مجاوريه فى شؤونه التجارية . ثانيا لأن عمل المزارع لايسمح بتمضية وقت طويل فى الاجتماع بغيره والمناقشة معه كما يسمح كثير من الصناعات الأخرى . زد على ذلك أن الفلاح الارلندى إجمالا لم يعد يعامل باليومية فى المزارع كما كان من قبل، بل صار صاحب ملك أو مستأجرا وان كانت الأراضى التى يستغلها ليست واسعة . وقد كان التعاون فى انجلترا سببا فى تحسين معاش المستهلك وفى إفادة العامل المياوم ، أما فى ارلندا فقد لزم تعديل بعض تعاليم التعاون حتى توافق مصالح أناس ليسوا بمستهلكين ولا بعمال مياومين . ومهما عد الفلاح مستهلكا ، اذ أنه يشترى المواد الأولية اللازمة لحرفته وكذلك حاجاته المنزلية ، فانه قبل كل شىء منتج للمواد الغذائية ولبعض مواد أولية يحتاج اليها الصناع كالصوف والكتان مثلا . ولكونه منتجا ومستهلكا وبائعا وشاريا صار دائما فى تعامل مع الوسطاء والتجار . وهؤلاء إذا غبنوه فى التعامل فى احد الأبواب المذكورة لخذقهم و بساطته فانه قلما يعوض هذا الغبن بأى ربح يربحه فى الأبواب الأخرى .

وهؤلاء التجار قد حنكتهم التجارب فصاروا يمارسون شؤونهم بنظام ومقدرة والفلاح فى حياته الانفرادية ليس لديه ما يسمح له بالعلم بألاعيب التجار ولا بتنظيم أعماله التجارية . من ذلك يرى أن الفلاح كان فى مركز لا يحسد عليه فانه مهما أتقن فلاحته وأحسن زراعته لا يمكنه أن يفوق التاجر فى مهنته . ولذلك يعود الى التاجر معظم الفائدة من هذا الاتقان والتحسين فى الزراعة. ولقد رأينا أن التشريع الذى سنته الحكومة وانتهى بنقل ملكية الأراضى الى الارلنديين أخرج الى الوجود ملاكا صغارا ، وان المعاملة التجارية لكل من هؤلاء الزراع الصغار ليست بكبيرة ، وان كلا من هؤلاء يشترى و يبيع بمقادير قليلة ، وعلى قدر



مهارته فى المعاملة بهذه المقاديريتوقف رزقه، فهو اذن ليس فى حالة تفضل كثيرا حالة العامل بالأجر .

هذه هى معيشته فى ظل النظام القديم ، وهذا الضيق الذى كان فيه هو الذى دعاه الى أن يشترك مع جاره وأصحاب مهنته للعمل معا فى التجارة حتى يقوى ساعدهم و يمكنهم أن يكسبوا معا من وراء مهنتهم أكثر مما كانوا يكسبون وكل منفرد فى عمله .

ان اشتراكا كهذا فى العمل يمكن أن يسير على أحد طريقين ، طريق تجارى وطريق تعاونى . فالأول يؤدى الى أن كل جماعة منهم يجتمعون و يؤسسون شركة تجارية لهم تعمل لمصلحتهم ، وما يكسبونه يوزعونه على أنفسهم حسب النظام التجارى العادى لمثل هذه الشركات . وفعلا أنشئت عدة معامل للزبدة على هذا النظام ونجحت فى عملها. ولكن على الرغم من الأرباح التى جناها القائمون بها ، ومن الفائدة التى أفادوا بها صناعة الزبدة ومن المزايا التى اكتسبتها البلاد ، لم تكن فكرتهم خير فكرة ، ولم يكن نظرهم ببعيد ولم تكن المزايا التى جنوها مثل المزايا التى جناها " هوريس بلانكت " واتباعه من اتباعهم الطريق الثانى وهو الطريق التعاونى كما سنرى .

قد تعرف " الجمعية التعاونية " بأنها اشتراك اختيارى يتحد فيه الأفراد على القيام بما يعود عليهم بتحسين حالهم الاقتصادية والاجتماعية بامتلاكهم المشترك " لأدوات الثروة "[1] وادارتهم لها ادارة ديموقراطية .

هذا التعريف قد فرق جليا بين التعاون والاشتراكية الا أنه ربما يظهر منه أن التعاون لا يختلف عن نظام رأس المال من حيث انه فى كلتا الحالتين تكون

(1) "Instruments of wealth"

عضوية الجمعية التعاونيـة وعضوية الشركات التجارية اختيارية بعكس الحال فى " الاشتراكية[1] " فان العمل فيها قهرى . ولا يخفى ما بين هذه وتلك من الفرق الشاسع ففى الاشتراك الاختيارى سواء أكان برأس المال أم تعاونيا يترك للفرد حرية العمل و يفسح المجال للتنافس ، و يشجع الجهد الذاتى ، و يكافأ الابتكار الشخصى ، وهذا قوام الأعمال العظيمة ، أما الاشتراك القهرى ففيه يقدم الفرد نفسه مرغما للعمل للجموع . فهو اذن آلة تستعملها الجماعة ولا يخفى ما فى ذلك من تثبيط الهمم واضعاف العزيمـة وقتل روح التنافس والتقدم وقوة الابتكار والقضاء على الشعور بالتبعة .

وقبل أن ندخل فى البحث فى الفرق بين الجمعيات التعاونية وشركات رأس المـال يجـدر بنا ونحن فى هذا المجال أن نذكر شيئا عن الفرق بين هـذه الجمعيات وغيرها من الجمعيات الداخلة فى دائرة الاشتراك الاختيارى والتى ليست شركات رأس مال بالمعنى المعروف .

من التعريف السابق نرى أن الجمعيات التعاونية انما تعمل فى ميدان التعامل سواء أكان هذا التعامل تجاريا أم ماليا . وعلى هـذا المحور يدور الخلاف بينها و بين " جمعيات الاحسان "[2] و " جمعيات الاخاء " و " نقابات العمال " فان

(١) " الاشتراكية " هى المذهب القائل بوجوب وضع نظام اجتماعى يقضى بأن جميع الأراضى ورأس المـال والمشاريع العملية تكون ملكا للدولة تديرها بنفسها بدلا من أن تكون ملكا للأفراد يديرونها هم أنفسهم و يقول دعاة الاشتراكية بأن : (١) النظام الحالى غير صالح اذ أن شطرا كبيرا من الثروة الناتجة يدفع لمـالكى الأرض ولمن يؤول اليهم رأس المـال بالميراث ، و بأن (٢) النظام الحالى يقضى بكثير من الخسارة نظرا لاتجاه المنافسة فى سبيل ضالة . و يقول أعداء الاشتراكية : (١) انها تدعو الى اطفاء جذوة الجهود المتجهة الى المشاريع الفردية ومنع الأثر الناتج عما يشحذ المنافسة من الهمم وفى هذا من الخسارة مالا سبيل الى تعويضه ، (٢) انها تقضى على الدولة بأن تكون بيروقراطية وجامدة وغير قادرة على تقدير حاجات الهيئة العمرانية على أن هناك طائفة من الاشـتراكيين لا يقرون استعمال الوسائل القهرية لتحقيق أغراضهم ، وانمـا يرون أن يكون التغيير تدريجيا .

(٢) " Charity Organisations "

G. W. Russell "A. E." جورج رسل
الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى الارلندى الملقب بنبى المدنية القروية

هذه ليس من شأنها ذلك . وتختلف كذلك عن الأولى أى جمعيات الاحسان بأن ليس للاحسان فيها أثر ، وموقفها ازاء كل جمعية تعمل له موقف الوقاية من المعالجة ، لأنها تهيئ السبل لفقراء الناس لأن يعيشوا عيشة راضية بكدهم وتعبهم لا بمد يدهم الى سواهم طلبا للاحسان ، ولا بالنظر الى فضلات الناس . ولهذا كانت جمعيات التعاون كلما انتشرت قلت جمعيات الاحسان . أما اختلافها عن الثانية وهى جمعيات الاخاء ففى كونها تعمل فى دائرة معاملة الفرد فى البيع والشراء بخلاف الأخرى فانها تختص فقط بنتيجة هذه المعاملة وما يمكن أن يوفره الفرد بمقتضى نظام خاص ليرجع اليه اذا اعترته نكبة أو أنته الشيخوخة . وأما اختلافها عن الثالثة أى عن نقابات العمال ففى عملها لإزالة الفوارق بين اليد العاملة ورأس المال بتوحيدها مصالح الفريقين حتى يعيشا فى سلام ، أما الأخرى فانها توحد قوى العمال وتشد أزرهم لمقاومة أرباب الأموال دفاعا عن مصالح العمال المشتركة. فتعمل على أساس مقابلة القوة بالقوة .

والآن نرجع الى موضوع الجمعيات التعاونية والشركات الرأسمالية ، ونلخص الفروق الهامة بينهما فى النقط الآتية :

( ١ ) العامل الأساسى فى الجمعيات التعاونية هو الفرد أما فى شركات رأس المال فهو السهم ؛ ولذلك وضعت شروط خلقية لعضوية الجمعيات فلا يقبل فيها الا طيب السيرة حسن المعاملة ، بخلاف الشركات فان أبوابها مفتوحة لكل ذى مال ، وبقدر عدد أسهمه يكبر نفوذه . هذه الشروط الخلقية هى من أركان النظام التعاونى الأساسية لأن نجاح الجمعيات يتوقف على نفوس أعضائها وهذا التضامن المبنى على الجد والنزاهة والوفاء بين الأعضاء قد مكن الفلاح من المعاملة مع جمعيته بالأجل وبشروط هينة وبأسعار سهلة . ونحن نعلم ضرورة مثل هذه المعاملة للفلاح الذى لا يتيسر له فى كثير من الأحيان الدفع نقدا الا بعد أن

يبيع محصوله واذا التجأ الى المرابى وجد شروطه قاسية ، واذا ذهب الى التاجر وجد أسعاره باهظة .

( ٢ ) الشركة هى اتحاد رءوس أموال لا حد لها قصد تثميرها . والمال هو المسيطر على شؤون هذا الاتحاد ، وله الكلمة الأخيرة ، ومصلحته فوق كل اعتبار . أما الجمعية التعاونية فهى اتحاد أشخاص غالبيتهم من متوسطى الحال اجتمعوا للاستفادة بمواردهم البسيطة وجهودهم المتحدة وذلك لا لغرض الكسب بل لغرض المنفعة[1] وفى هذا الاتحاد تكون مصلحة العضو هى المقدمة بدون تفريق بين كبير وصغير فالكل سواء فى الحقوق والمصالح والواجبات .

( ٣ ) يعظم الفرق بين النظامين عند ما نقف على طريقة معاملة رأس المال فيهما . ففى الشركات لا تقييد للفائدة التى يتقاضاها رأس المال ، أما فى الجمعيات فان هذه الفائدة محدودة بقانون العدالة بدون أن يغبن أصحاب الأموال ، وتبلغ على العموم ٥ ٪ وما زاد من الأرباح على ذلك فجزء منه يضاف الى المال الاحتياطى الذى هو ملك للجمعية يزيد مركزها مناعة و يقوى الثقة بها و يوسع دائرة أعمالها ، وجزء يقسم على الأعضاء بنسبة معاملتهم مع الجمعية وعلى العمال بنسبة ما يتعاطونه من أجر .

( ٤ ) المحور الذى تدور حوله أعمال الجمعيات هو العضو لا السهم ، فوحدة التصويت اذن هى العضو يحضر بنفسه ليعطى صوته فى انتخاب من يوكلهم لادارة أعمال الجمعية ، ولكل عضو صوت واحد مهما تعددت أسهمه . فالأساس اذن أساس مساواة تامة لا يفرق بين رفيع ووضيع أو غنى وفقير . ولا يخفى ما لمثل هذا النظام فى بلاد كارلندا حيث الهوة واسعة بين صغار الفلاحين

(١) الجمعية التعاونية خير من يفتح أو يتاجر للمنفعة لأنها تعرف حاجات أعضائها ومطالبهم أكثر من أية هيئة أخرى فهى تقدم لهم النوع الذى يعوزهم والقدر الذى يكفيهم .



وأصحاب الأملاك الكبيرة ، أو بمعنى آخر بين أهل العمل وأهل الثروة ، من كبير الأثر فى ايجاد وسيلة للتقريب بين هذين العنصرين من الأمة ، وضمهما الى جمعية واحدة يتساويان فيها . وهذا يعد من أعظم العوامل لاحداث رابطة قومية متينة العرى فى البلاد .

كل ما ذكرنا من الفوارق بين الجمعية التعاونية والشركة الرأسمالية يبين لنا المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى يتمتع بها أعضاء هذه الجمعيات بيانا جليا . وعند ما نعلم أن هؤلاء الأعضاء انما هم الشعب بأكمله أو أن عضوية هذه الجمعيات مفتوحة للكبير والصغير من أفراده بلا قيد ما دام حائزا للشروط الأخلاقية الكفيلة بقبوله ، نجد أن هذه المزايا انما تعود مباشرة على الشعب بما يحسن حالته المعيشية و يرفع مستواه الأدبى .

ان الحركة التعاونية تتيح لأعضائها ، على يد جمعياتها و بفضل نظمها ، كل فرصة لتحسين معلوماتهم الفنية . كذلك أدخل التعاون أعضاءه فى ميدان فسيح من الأعمال التجارية والمالية بعد أن كانوا لا يعلمون من أمرها الا النزر اليسير . كما أنه هيأ لهم أن يخوا استعدادهم تنمية هى ألزم الأشياء لهم فى عملهم . ومن ذلك يرى أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم فى ترقية القوى الفردية فى إنتاج الثروة وفى التربية التعاملية .

ومن المعالم البينة فى حركة التعاون إحداثها خلق التضامن بين أفراد الشعب والعمل بأنفسهم على ما يحسن حالتهم الاقتصادية و يرفع مستواهم الاجتماعى . بدأ ذلك بقيام العضو بواجباته نحو جمعيته ، ثم تطور الى قيامه بواجبه نحو قريته فاقليمه فأمته ، وهكذا تمثلت الواجبات المدنية لعقول الناس بطريقة سهلة وهذا مما يؤدى الى بث روح القومية فى نفوس الشعب فتسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد مباشرة و يعنى الشعب من جهته بخير الفرد ، وهذا هو عين مبدأ التعاون

"الفرد للمجموع والمجموع للفرد". ومتى تأصل هذا الروح جاء التقدم الاجتماعى على الأثر، لأن الشعور بالقوميـة يتطلب من الأفراد والجماعات على السواء خدمة من شأنها رفع مستوى الهيئة الاجتماعية .

هذه هى الفضائل الاقتصادية والاجتماعية التى تمتاز بهـا الجمعيات التعاونية . ومنها يرى أنها تعمل لرفعة الشعب ماديا وأدبيا ، وذلك بمقتضى نظام لا يغرى بالهياج ولا يمس ثروة الأفراد بسوء ، وإنما بنظام قوامه الاعتماد على النفس ، وعمـاده تعاون الأفراد بعضهم مع بعض ، وتنظيم جهودهم حتى يجنوا ثمـار أتعابهم كاملة .

نظام هـذا مبدؤه لا يقضى على التنافس إلا إذا كانت وجهة هـذا التنافس بخس الناس أشـياءهم . أما إذا كانت وجهته الاصلاح والتحسين فلا شك أنه يشجعه . فهو إذن قوة عادلة توقف التنافس عند حده وتمنعه من أن يتمادى فيضر بمصالح العباد . وأية جمعية من الجمعيات التعاونية لا تنافس غيرها للوصول الى الدرجة القصوى من الرفعة ؟ ومن ذا الذى ينكر أن الفائدة عائدة من ذلك على الفرد فى النهاية ؟ وهل من المعقول أن يقضى ذلك على الجهد الذاتى والابتكار الشخصى ويقلل من انتاج ثروة البلاد كما يدعى أنصار الشركات الرأسمالية ؟ وهل فى ادعائهم شىء من الحق ونحن نرى بأعيننا النقيض من ذلك ؟ ألم يهيئ التعاون السبيل لكثير من الرجال العاملين القادرين الذين لا ينقصهم إلا المـال للعمل فى مزارعهم منفردين أو القيام بانشاء معامل لهم مشتركين ؟ ألم يكن ذلك مما يزيد قوة انتاج الشعب ويوزع الثروة بين أفراده توزيعا أقرب الى العدالة مما هو حاصل الآن ويعمم الانتفاع بها؟ ثم أليس شعور الفرد، عند مايرى أن الفائدة عائدة عليه فى نهاية الأمر أضعافامضاعفة، كافيا لأن يبث فيه روح اليقظة والعمل لاعلاء شأن الجمعية التى ينتمى اليها ؟



نعم إن فى الأمم أفرادا خصهم الله بقوة كامنة فهم اذا عملوا بأنفسهم كسبوا مالا وفيرا . فمثل هؤلاء لايرضون بالنظام التعاونى ، ويفضلون أن يثروا الأموال كل منهم على انفراد . ولكن هؤلاء ينظرون لمصلحتهم الخاصة أو للدوائر الصغيرة التى هم فيها . ولكننا نحن ننظر إلى سعادة الشعوب من حيث هى مجاميع . وأن الأمة السعيدة هى التى سـعد شعبها وتمتع بالثروة التى ينتجها . قطر مثل إرلندا ثروته فى أرضه ؛ وشعبه يكد فى مزارعه لاخراج هـذه الثروة ، لا غرابة أن يعتنق الشعب فيه المبدأ التعاونى الكفيل بتوزيع هـذه الثروة بين العاملين على إنتاجها توزيعا حقا ، والجدير بارشادهم إلى خير الطرق المؤدية إلى السعادة والرفعة القومية .

# الفصل الرابع

## جمعية التنظيم الزراعى الإرلندية

### تاريخها ونظامها وأعمالها

أسلفنا الكلام عن أعمال السير "هوريس بلانكت" و إدخاله النظام التعاونى فى حياة الزراع الارلنديين لينهض بهم الى أوج الفلاح بعد أن رأى نتائجه الحسنة فى قرى الدانمارك . والآن نوجه النظر الى أن هذا النظام هو عين النظام الذى ابتدعه الصناع فى بلاد الانجليز بعد تغيير وتبديل فيه ، جعله يلائم الحياة الزراعية .

و بفضل هذا النظام توحدت قوى الزراع فى إرلندا وصاروا يتعاونون فيما بينهم سواء أكان ذلك فى الإقراض والانتاج أم فى البيع والشراء. و بتلك الوسيلة حفظوا لأنفسهم الأرباح الطائلة التى كان يسلبهم إياها الوسطاء والتجار كما أنهم فهموا شؤون الأسواق الزراعية وتعرفوا مطالبها . وأصبح من عقائدهم الثابتة أنه كلما عظم تعاونهم تعزز مركزهم فى الأسواق ، فقد تبين لهم أن مجموعهم كالسلسلة التى تتكون من حلقات إذا وهنت واحدة فانفصم اتصالها لم تغن عنها قوة بقية الحلقات شيئا ، فكان ذلك باعثا لهم على إيجاد تلك الرابطة الاقتصادية الأخوية بينهم واتحادهم إتحادا متينا لايداخله وهن .



قد بينا فيما سبق ، الصعوبات التى لاقاها قادة التعاون فى إرلندا والتى تغلبوا عليها أخيرا بقوة عزيمتهم ورباطة جأشهم فكانت باكورة أعمالهم أن أنشأوا فى سنة ١٨٩٠ أول معمل للزبدة أسسوه على الأصول الأربعة الآتية التى أصبحت دستورا وأساسا لهذه الجمعيات حتى الآن :

( ١ ) كل عضو يشترى سهما قيمته جنيه عن كل بقرة يمتلكها .

( ٢ ) لكل عضو صوت واحد فقط .

( ٣ ) لاتزيد فائدة رأس المال على ٥ ٪ .

( ٤ ) الأرباح توزع على الأعضاء بنسبة معاملتهم للجمعية .

وانما خصصنا هذه المبادئ بالذكر ليتبين لنا أن هذه الجمعيات تأسست معاملاتها على العدالة فكانت عاملا قويا فى نشر الحركة التعاونية نشرا سريعا يسترعى النظر ، فبعد أن بدأت بطيئة للأسباب التى فصلناها آنفا سارت بسرعة فانتشرت معامل الزبدة فى زمن وجيز حتى احتيج الى ايجاد جمعية مركزية تقوم ببيع زبدة المعامل التعاونية و بشراء لوازمها ، وسميت "جمعية الوساطة التعاونية الارلندية"[1] . وهكذا سارت النهضة التعاونية فى تقدم وتعددت أنواع جمعياتها فأصبحت منها ، غير معامل الزبدة ، جمعيات زراعية للبيع والشراء ومصارف قروية و جمعيات لجمع البيض وشحنه ولذبح الدجاج وتنظيفه وتصديره الى الأسواق الى غير ذلك مما سيأتى الكلام عنه فى موضعه .

(١) "Irish Co-operative Agency Society"

بعد أن اتسع نطاق عمل الجمعيات الى هذا الحد صار من الضرورى وجود جمعية رئيسية تشرف على تلك الجمعيات التعاونية وتعمل لنشر دعوتها وتكون لها كالرأس المفكر فعرضت فكرة انشائها على الأمة فلبت الطلب سريعا . ولم يمض الا قليل حتى انشئت "جمعية التنظيم الزراعى الارلندية" (١) سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك فى الاكتتاب لها ذوو الغيرة وأرباب الحمية ومحبو الاصلاح والراغبون فى تقدم زراعة البلاد . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى أصبحت للجمعيات التعاونية اليد الطولى فى ادارتها والقيام بجزء عظيم من نفقاتها ، فقامت بوظيفتها خير قيام وصارت تمثلهم تمثيلا صحيحا .

وقد تضاعف تقدم هذه النهضة فى أنحاء البلاد بفضل تلك الجمعية الرئيسية فاسترعى ذلك أنظار التجار وذوى الأموال فأخذوا ينفثون سموم حسدهم ويضعون العقبات فى طريق التعاونيين ويحاربونهم بكل الوسائل الممكنة ولكن ذلك لم يكن مثبطا لعزائمهم بل كان منه منشط لهممهم ومذيع لفضلهم .

هذه العراقيل على اختلافها من امتناع التجار عن البيع لهم أو رفع الأثمان ومن تقديم الأصناف الرديئة لهم أو تأخير تسليم البضائع عن أوقات الحاجة اليها كانت منشطا للتعاونيين على انشاء جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة فى سنة ١٨٩٧ سموها "الجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" (٢) وبواسطتها أمكنهم الحصول على ما يحتاجون اليه وبيع ما لديهم من المحصولات الزراعية وبذلك تخلصوا من

(١) Irish Agricultuial Organisation Society

(٢) Irish Agricultural Wholesale Society



تضييق التجار عليهم وكانوا هم الفائزين، وسنفصل القول على هذه الجمعية ومزاياها فيما بعد .

واستمرت تلك النهضة التعاونية فى تقدم، مسترشدة بنصائح الجمعية الرئيسية وكان يرأسها منذ نشأتها رائد التعاون الزراعى فى ارلندا "السير هوريس بلانكت" . وقد صارت عاملا قويا فى حياة البلاد الاقتصادية الزراعية . واليك بيانا عن هذه الجمعيات حسب ما جاء فى البحث العام عنها عن سنة ١٩٢٩ (١) :

| عدد الجمعيات المختلفة | عدد أعضائها | رأس المال المدفوع | رأس مالها المقترض والودائع | حركة المعاملة أثناء السنة |
|---|---|---|---|---|
| | | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٥٣٢ | ١١٩,١٧١ | ٥٦٢,٤٣٢ | ٨١٤,٢٥٤ | ٨,٨٣٨,٦٠٨ |

واذا لاحظنا أن لأعضاء هذه الجمعيات عائلات تجنى ثمار هذا النظام التعاونى وأن مجموع أفراد هذه العائلات لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون من الأنفس (٢) عند ذلك يمكننا أن نقدر عظم هذه الحركة ومبلغ خدماتها . وفيما يلى بيانات مفصلة عن الأرقام المتقدمة :

(١) Agricultural Co-operation in Ireland; Survey by the Harace Plunkett Foundation 1931, Pages 296—7

(٢) أى عائلة تعاونية فى كل ست عائلات ارلندية .

## ١ — الجمعيات التعاونية بأنواعها ( ما عدا جمعيات الإقراض ) فى ارلندا الحرة فى نهاية سنة ١٩٢٩

| أنواع الجمعيات | عدد الجمعيات | عدد الأعضاء | رأس المال المسهم | الاحتياطى | القروض العادية | القروض من المصارف | الأعمال: توريدات زراعية ومنزلية | الأعمال: الانتاج والتصريف: منتجات ألبان | الأعمال: الانتاج والتصريف: البيض والدجاج | الأعمال: الانتاج والتصريف: اللحوم | الأعمال: الانتاج والتصريف: أعمال أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| جمعيات ألبان تعاونية ... ... | ٢٣٨ | ٥٢٥٥٥ | ٢٨٠٦٩٥ | ٦٢٤٢٦٦ | ١٠٣٥١٢ | ٢٩٢٧٢٤ | ٨٠٤٧٢٢ | ٥١٨٣٠٠٦ | ٨١٢٨١ | ٢٧٥٥١ | — | ٦٠٩٦٥٦٠ |
| جمعيات لحوم الخنازير ... | ٣ | ١٢٩١٢ | ١١٧٧٧٢ | ٦٧٢٠ | ٨٦٥٠ | ٥٣٧٧٦ | — | — | — | ٧٠٢١١٤ | — | ٧٠٢١١٤ |
| جمعيات البيض ... ... ... | ٥ | ٢٠٧٥ | ١٥٦٤ | ٦٥٤٥ | ١٤٦٥ | ٢٨٩٧ | — | — | ٦٠٢٢٦ | ٤٠٠٠٠ | — | ١٠٠٢٢٦ |
| جمعيات التوريد الزراعية والمنزلية | ٦٦ | ٢٠٠١٠ | ٨٥٥٠٨ | ٦٦٩٨٣ | ١٠٥٩٢١ | ٨٥٦٨٨ | ٧١٢٨٠٨ | — | ٦٠٥٧ | — | ١٢٥٠٠ | ٧٣١٣٦٥ |
| جمعيات للتوريد بالعمولة ... | ٢٥ | ٣٣٢٦ | ١٩٥٠ | ٨٤٦٣ | ٣٠٠ | ٨٦٠٤ | ٢١٩٦١ | — | — | — | — | ٢١٩٦١ |
| المجموع ... | ٣٢٧ | ٩٠٨٧٨ | ٤٨٦٩٨٩ | ٧١٢٩٠٧ | ٢١٩٤٨٨ | ٤٤٣٦٨٩ | ١٥٣٩٤١ | ٥١٨٣٠٠٦ | ١٤٧٥٦٤ | ٦٧٩٦٦٥ | ١٢٥٠٠ | ٧٦٥٢٢٢٦ |

## ٢ — جمعيات الاقراض التعاونية فى ارلندا الحرة فى نهاية سنة ١٩٢٩

| عدد الجمعيات | عدد الاعضاء | الودائع | القروض | الاحتياطى | السلف للأعضاء أثناء السنة | السلف الباقية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٩٢ | ١٠٥٣٨ | ٤٤٣٩٠ | ٦٢٠٥٧ | ٩٠٤٦ | ٢٩٧٥٢ | ١٠٣٦٦٨ |



## ٣ — الجمعيات التعاونية بأنواعها ( ما عدا جمعيات الإقراض ) فى شمال ارلندا ( الصتر ) فى نهاية سنة ١٩٢٩

| أنواع الجمعيات | عدد الجمعيات | عدد الأعضاء | رأس المال المسهم | الاحتياطى | القروض العادية | القروض من المصارف | الأعمال: توريدات زراعية ومنزلية | الأعمال: الانتاج والتصريف: منتجات ألبان | الأعمال: الانتاج والتصريف: البيض والدجاج | الأعمال: الانتاج والتصريف: اللحوم | الأعمال: الانتاج والتصريف: أعمال أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| جمعيات ألبان تعاونية... ... | ٦٤ | ٩٣٠٦ | ٣٥٧٧٤ | ٨٥٩٦٢ | ١١٥٣ | ١٧٢٦٥ | ٢٦٠٩٨ | ٧١٦٥٧٦ | ١٠٩١٥ | — | — | ٧٥٣٥٨٩ |
| جمعيات بيع الخنازير ... ... | ٣ | ١١٧١ | ١٩٦ | — | — | ١٠١ | — | — | ٦٣٤ | ١٨٣٣٥ | ٣٠٣ | ١٩٢٧٢ |
| جمعيات تصريف الكتان ... | ٨ | ١٠٥٦ | ٩٤٣٩ | — | ٣٨٨ | ٥٨٥١ | — | — | — | — | ٤٢٦٢ | ٤٢٦٢ |
| جمعيات التوريد الزراعية والمنزلية | ٢١ | ٥١٣١ | ٣٠٠٣٤ | ٢٧٥٥٩ | ٢٨٥٤ | ١٢٠٩٣ | ٢٢٩٤٦٧ | — | ٢٥٧٣٩ | ١٥٠٠٠ | — | ٢٧٠٢٠٦ |
| المجموع ... ... | ٩٦ | ١٦٦٦٤ | ٧٥٤٤٣ | ١١٣٥٢١ | ٤٣٩٥ | ٣٥٣١٠ | ٢٣٥٥٦٥ | ٧١٦٥٧٦ | ٣٧٣٨٨ | ٣٣٣٣٥ | ٤٥٦٥ | ١٠٤٧٣٢٩ |

## ٤ — جمعيات الإقراض فى شمال ارلندا ( الصتر ) فى نهاية سنة ١٩٢٩

| عدد الجمعيات | عدد الأعضاء | الودائع | القروض | الأحتياطى | السلف للأعضاء أثناء السنة | عدد السلف أثناء السنة | السلف الباقية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٧ | ١٠٩١ | ٢٩٩٩ | ١٩٢٦ | ٨٧٥ | ١١٨٤ | ١٣٥ | ٤٤٤٩ |

## مالية الجمعية

ذكرنا أن الجمعية التنظيمية أنشئت فى سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك فى الاكتتاب لها مريدو تقدم ارلندا الزراعى . ولكن لا يمكننا أن نقدر ما تحمله دعاة التعاون قبل ذلك من النفقات التى انفقت فى سبيل نشر الدعوة فى أنحاء ارلنـدا حتى اقتنع الشعب بمبادئ ومرامى النظام التعـاونى فقبله عن طيب خاطر .

أما ما أنفق على تلك الجمعيـة منذ نشأتها الى سـنة ١٩٢٠ فبلغ نحو ٢٧٠,٠٠٠ جنيه منها ١٨٠,٠٠٠ من الأهالى مشتركين ومتبرعين والباقى وقدره ٩٠,٠٠٠ اعانة من الحكومة نظير عمل الجمعية على إنهاض الفلاح والفلاحة فى البلاد[1] فتكون نسبة ما تبرعت به الحكومة الى ما دفعه الأهالى كنسبة واحد الى اثنين .

وقد بلغ دخل هـذه الجمعية فى سـنة ١٩٢٩ مبلغ ١٢٩٧٥ جنيها من المصادر الآتية :

| جنيـه | |
|---|---|
| ٢٠٢١ | اكتتابات الجمعيات المشتركة فى العضوية . |
| ٢١٥٦ | اكتتابات اضافية من الجمعيات |
| ٢٩٨ | اكتتابات من الأفراد |
| ٨٥٠٠ | معونة من حكومة ارلندا الحرة . |

مما تقدم نرى أن مالية هذه الجمعيات تتكون من الاشتراكات والتبرعات التى تدفعها الجمعيات المنتمية اليها ومن تبرعات ذوى الأريحية من الأمة والمبلغ السنوى الذى تدفعه الحكومة . ولا تزال الجمعية تحث التعاونيين على القيام بواجبهم الأدبى

(١) عن تقرير رفعته الجمعية التنظيمية الى الحكومة الارلندية فى سنة ١٩٢٢



نحوها ، ودفع كل ما يلزمها من النفقات وتبين لهم أن من العار عليهم أن تلتجئ الى تبرعات المحسنين ومساعدة الحكومة فى حين أنها تقوم بأجل الخدمات لمصلحتهم مع أنه لو تسنى لكل جمعية تعاونية أن تدفع $\frac{1}{2}$ ٪ من الأموال التى تتجر فيهـا لكان ذلك موردا كافيا للقيام بنفقاتها ، ولأغنتها عن منة أولئك المحسنين عليها ولكنها لم توفق بعد للوصول الى هذا الغرض الذى يجب أن تصل اليه حتى تستطيع أن تؤدى الخدمة التى وقفت نفسها على أدائها حق الاداء . وهاك جدولا يبين دخل هذه الجمعية وخرجها فى سنة ١٩٣١ :

| الدخل | | الخـــرج | |
|---|---|---|---|
| | جنيـه | | جنيـه |
| رسوم دخول الجمعيات ... ... ... | ١٨٢٦ | مرتبات وأجر ... ... ... ... ... | ٧٣٤٥ |
| اشتراكات خاصة ... ... ... ... | ٢٠٦٣ | مصاريف سفر المستخدمين... ... ... | ٢٧٥٠ |
| اشتراكات الجمعيات وتبرعاتها ... ... | ٢٧٠ | نفقات أخرى : | |
| أجور اعلانات فى التقرير السنوى ... | ١٥٤ | للدفاع أمام القضاء عن مصالح تعاونية | |
| زيادة الخرج على الدخل ... ... ... | ٨٤٧٢ | للتأمين على المكاتب | |
| | | لاصلاح المبانى | ٢٥٩٠ |
| | | للتلفونات | |
| | | للمراجعة | |
| | | للضرائب والعوائد | |
| | | استهلاك الأثاث ... ... ... ... | ١٠٠ |
| | ١٢٧٨٥ | | ١٢٧٨٥ |
| الفائض فى نهاية سنة ١٩٣٠ ... ... | ٤٣٩ | زيادة الخرج على الدخل ... ... ... | ٨٤٧٢ |
| اعانة الحكومة السالية ... ... ... | ٨٥٠٠ | الفائض المرحل للسنة التالية ... ... | ٤٦٧ |
| | ٨٩٣٩ | | ٨٩٣٩ |

## إدارتها

الادارة موكولة الى مجلس مؤلف من عشرين عضوا ينتخبون كما يأتى :

١٢ عضوا ، أربعة منهم من كل مقاطعة من المقاطعات الايرلندية — لنستر ، منستر ، كونوت [١] — وهؤلاء الأعضاء ترشحهم الجمعيات التعاونية المحلية ، فينتخبهم مندوبوها .

٤ أعضاء ينتخبهم المتبرعون للجمعية [٢]

٤ أعضاء ينتخبهم المنتخبون ( بالفتح ) المتقدمون .

ويضاف الى هؤلاء ستة أعضاء تعينهم الحكومة وينتخبون من مصالحها التى تعمل لرقى الزراعة فى إرلندا .

أما الرئيس ونائبه فينتخبهما ممثلو الجمعيات المحلية كل سنة ، ويصح إعادة انتخابهما وكل أولئك يعملون بلا أجر . وأما سكرتير الجمعية وغيره من الموظفين فيعينهم المجلس ويكونون مسئولين أمامه . وهناك لجنة صغيرة خاصة تعين كل سنة لتقوم بأعمال إدارية ومالية وفنية للعمل على ما فيه خير الجمعيات التعاونية . هذا وتعقد الجمعية اجتماعا عاما كل سنة فى دبلن حاضرة إيرلندا تعلن فيه نتيجة الانتخابات ويتشاور مندوبو الجمعيات فيما يعمل لرقى هذه الحركة ولتدبير ما يهيئ أسباب تقدمها . وتعرض الجمعية تقريرها السنوى حاويا كل صغيرة وكبيرة عن الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا وبعد تصديق الجمعية العمومية عليه يطبع ويوزع على الجمعيات المختلفة .

---

(١) "Leinster, Munster, Connaught"

(٢) ينتخب نصفهم كل سنة بالأقدمية ، ويصح اعادة انتخابهم .



بهذه الطريقة تمثل الجمعيات العديدة حق التمثيل فى هذه الجمعية الرئيسية ويسهل لها الاشراف عليها وضبط شؤونها .

## أعمالها

يمكن تلخيص عمل هذه الجمعية فى أربعة أمور :

### ١ — التربية ونشر الدعوة :

إن قيام الجمعية بوظيفة الحارس للروح الحقيقية للتعاون يوجب عليها أن تقيم أصول التعاون بأن تعلم أعضاءها هذه الأصول وتحرص على العمل بها . وبهذا تساعد فى تكوين خلق ورأى تعاونيين يظهران فى أعمال الأعضاء . ولا تنتهى واجبات الجمعية فى هذه المنطقة التعليمية عند هذا فان للتعاون جانبا فنيا أيضا . ومن العبث ترقية الجانب الخلقى مع إهمال جانب الأعمال التجارية والمالية . وتنشر الجمعية تعاليمها السابقة بواسطة مجلات وبواسطة رسائل تصدرها من آن الى آخر فى موضوعات مختلفة . وبهذه الوسائل يستنير التعاونيون فى شأن واجباتهم الخلقية وأشغالهم الفنية وأعمالهم التجارية والمالية .

أما نشرها للدعوة التعاونية فيكون أحيانا بتوزيع مطبوعات تنشر فيها الأصول التعاونية السامية وتثير الاهتمام بالتعاون بين الجمهور . وتعزز ذلك بواسطة الاجتماعات والقاء المحاضرات ونشر المقالات فى الصحف الدورية وغير ذلك من طرق الاعلان .

### ٢ — التنظيم والتعليم العملى :

هذا العمل ليس فى الحقيقة إلا نوعا من التعليم بمقتضاه يتعلم الأهالى كيف ينشئون جمعيات تعاونية لهم ويعرفون كيف يديرونها . كل ذلك بطرق عملية

وبدون أن يبرحوا جهاتهم . ويقوم بهذه المهمة من يسمونهم "المنظمين"[1] وهم موظفون فى الجمعية الرئيسية ولكنهم يعيشون بين أهالى الأقاليم التى هم مسئولون عنها . ولذلك يتيسر لهم استقاء المعلومات المحلية . وإذا علمنا أن هؤلاء المنظمين يشتغلون مركزا أبو يا حيال الجمعيات الموجودة فى أقاليمهم ، وأن التعليم العام لأعضاء هذه الجمعيات ضعيف وأن معلوماتهم فى شؤون الأعمال التجارية والمالية محدودة ، ندرك عظم التبعة الواقعة عليهم . والحق أن التقدم الذى تصيبه هذه الحركة فى إرلندا يتوقف الى درجة كبيرة على مقدرة هؤلاء الرجال وهمتهم وأثرهم الفعال . وهذا هو السبب الذى يجعل الجمعية تهتم أشد الاهتمام بانتخابهم فتختارهم رجالا تتوافر فيهم الأخلاق والمعارف الكفيلة بتقدم هذا العمل على أيديهم ، رجالا أولى جد وهمة فى نشر هذا النظام بين الشعب على الوجه الأكمل .

وعمل هؤلاء المنظمين على وجه الاجمال مزدوج ، فهم ( أولا ) يقوون الجمعيات الموجودة ، ( ثانيا ) يساعدون على إنشاء جمعيات جديدة . وهم باعتبارهم مندوبى الجمعية الرئيسية فى الأقاليم يكونون بمثابة حلقة اتصال بينها وبين الجمعيات يحيطونها علما على الدوام بحالة الجمعيات ومبلغ حركة أعمالها من الوجهتين التجارية المالية والاجتماعية .

## تقوية الجمعيات الموجودة :

هذه المهمة التى يقوم بها المنظمون يصح تقسيمها الى قسمين :

١ — تأدية خدمات فنية عامة — وهذه تتناول بث الأصول العامة القائم عليها التعاون ، ونقد ادارة الجمعيات ، واقتراح الآراء للتحسين والنصح فيما

(1) Organisers.



يتعلق بحاجات الجمعيات ، وارتياد مجالات جهود جديدة ، وتعليم أعضاء اللجان واجباتهم ، وتفهيم الأعضاء مكانهم من جمعياتهم وتحذير الجمعيات من العثرات . كل ذلك يقع فى منطقة عمل هؤلاء المنظمين الذين يتنقلون دائما بين الجمعيات التى فى إقليمهم ، ويمكثون فى كل قرية أو بلدة عدة أيام أو أسابيع تبعا للضرورة يقومون فيها بواجباتهم لجمعياتهم كأب بين أولاده تظهر نتيجة عنايته ونصحه وتأثيره فى سلوكهم وأعمالهم .

٢ — القيام بخدمات فنية خاصة — اذا لم يقدر المنظمون أنفسهم على القيام بما تتطلبه بعض الجمعيات من الخدمات فى أمور فنية معينة لعدم تخصصهم فيها ، فانهم يفرغون قصارى جهدهم فى الحصول لهذه الجمعيات على المساعدة اللازمة التى تتطلب دراية فنية خاصة . مثال ذلك أن تعزم جمعية من الجمعيات الاشتغال بالآلات الزراعية أو بانتاج البيض ، أو بتربية النحل ، أو ببيع صوف الاغنام ، أو بجلب ازواد معينة للأعضاء ، أو بانتاج بضائع ، أو صنع مواد خاصة الى غير ذلك . وقد يحدث ألا يقدر المنظمون أنفسهم على تقديم الخدمة المطلوبة فى هذه الأمور . ففى هذه الحالة يتوسطون فى حصول هذه الجمعيات عليها بأية طريقة .

## إنشاء جمعيات جديدة :

من أهم واجبات المنظمين الوعظ فى التعاون ، فيطوفون فى الأقاليم المختصين بها والمسئولين عنها ويختلطون بالناس كأنهم منهم ، ويجتهدون فى كسب عطفهم فيوضحون لهم المثل الأعلى للتعاون وإمكان تطبيقه كل التطبيق ، وذلك تارة بالمحادثات الودية فى مجتمعاتهم وطورا بالخطب العامة فى أسواقهم . ويقتصر واجبهم فى هذه المرحلة على تقريب الموضوع من أفهام الناس بطريقة مشوقة

بجعلهم يفكرون فيه ، ثم يتركونهم بضعة أسابيع للعودة اليهم ثانية والتحدث معهم فيه . ويتكرر ذلك حتى يتمكن الناس من فهم غرض التعاون ويتبينوا مزاياه فينمو فيهم الاهتمام به ويبدأون من ذات أنفسهم بالعمل ويحاولون تشكيل جمعيات تعاونية لهم . عند ذلك يتقدم المنظمون اليهم ويمدونهم بالمساعدة على الإنشاء الفعلى لجمعياتهم ، فيرشدونهم الى طرق التسجيل وصوغ القواعد، وتشكيل اللجان ، وتسيير الأعمال الى غير ذلك من الأمور الأولية التى تجعل الجمعيات تبدأ وهى واثقة أنها تسير فى الطريق الموصل الى النجاح . ومتى سارت الجمعيات الجديدة على هذه الصورة مضت فى طريقها وأعضاؤها شاعرون بأنها من عمل أيديهم ، وأنها ملك لهم ، وأنهم يعرفون من أمرها كل شىء وأنهم هم القابضون على زمام أعمالها ، وعليهم جميعا تتوقف سعادتها أو تعاستها ، لأنهم كلهم تربطهم رابطة واحدة هم عمادها فلا يرجع الأمر الى فرد واحد . فيهتم كل عضو بشأنها، ويسهر على مصلحتها . بعد ذلك يقف المنظمون حيال هذه الجمعيات الجديدة موقف المربى يراقبون نموها وتدرجها بانتباه ، وكلما عرضت فيها مشكلة من جراء طوارئ لم تكن فى الحسبان ، أو من نقص فى المعرفة، أو من قلة فى التجربة أو من تعطيل وسائل سير العمل أو غير ذلك ، فان مكانهم حينئذ من أعضاء هذه الجمعيات هو مكان الصديق والمرشد يساعدهم على الخروج من أزمتهم ويرشدهم الى أصلح الطرق . وبهذه الطريقة تتكاثر الجمعيات التعاونية فى البلاد على قاعدة صحيحة ثابتة وتنمو وتزدهر وتعمل على إصلاح الريف وأهله من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

## ٣ — مراجعة الحسابات والتفتيش :

من الصعوبات الكبرى التى تعانيها الجمعيات إمساك حساباتها ، ولم يغب ذلك عن الجمعية الرئيسية ولذا أنشأت لها "قلما" خاصا لتفقد إمساك الدفاتر فى الجمعيات التعاونية وفحص حساباتها وضبط التفاصيل المالية الأخرى ، سمته "قلم مراجعة



الحسابات"[1] وهذا القلم قائم بنفسه وله ميزانية خاصة تتكون من الأجور التى تدفعها الجمعيات نظير مراجعة أعمالها الحسابية .

ولأهمية ضبط الحساب فى الجمعيات التعاونية فرض القانون عليها مراجعتها مرة فى السنة على الأقل ، ولكنه لم يختص هذه المراجعة بالجمعية الرئيسية بل تركها يقوم بها أى "مراجع" مصرح له بالمراجعة من الحكومة[2] ولكن الجمعيات تفضل أن يقوم بذلك مراجعو الجمعية الرئيسية لأن هؤلاء فضلا عن أنهم ذوو علم ودراية بأعمالهم الحسابية وحائزون للشروط الرسمية فى ذلك العمل ، فإن لهم معرفة تامة بكنه الجمعيات التى هم مكلفون بمراجعة حسابها ، ودراية كبرى بالأصول القائم عليها التعاون ، واحترام لتلك الأصول . فهم اذن يفضلون المراجعين العاديين للبيوتات المالية والشركات التجارية .

ويجوز تأدية مراجعة الحسابات بأن ترسل الجمعيات دفاترها الى "القلم" المذكور لفحصها واجراء اللازم فى شأنها ، الا أن ذلك ليس بمستصوب ، لأن الجمعيات تتطلب عناية شخصية وخير لها أن يزورها مراجعو "القلم" بأنفسهم ويمضوا فيها ما يلزم من الوقت . وحينئذ يتاح للجمعيات فرصة الحصول على النصيحة النافعة والمساعدة العملية ، كما يتيسر التحدث فى مغزى المسلك التعاونى فيما يتعلق بدفع الديون فى مواعيدها ، وضرورة العناية بالتوفير . هذا فضلا عن أن المراجعة تكون فعلية معتنى بها تمام العناية .

وهذا النوع من المراجعة عظيم النفع لأنه يتضمن التفتيش ولا يقتصر على فحص "الميزانية" ودرس الدفاتر وتقديم التقارير عما اذا كانت شؤون الجمعية مستقيمة متمشية مع القانون، بل يشمل العناية بفحص أعمال الجمعيات ونقد طرق إدارتها.

---

(١) Audit Office

(٢) Qualified Public Auditor

و به يتاح للراجعين فهم الظروف التى تصبح فيها الجمعيات أحيانا عرضة لمواسم زراعية سيئة قد تمنع بعض أعضائها عن القيام بما تعاقدوا عليه . ففى هذه الحالة اذا لم يفهم المراجعون الظروف و يقدروها حق قدرها دون أن يتأثروا بمبالغة الأعضاء فى تقدير الواقع صارت المراجعة غير قيّمة . مما تقدم يرى أن خير المراجعة للجمعيات التعاونية هى المراجعة المصحوبة بالتفتيش والمنطوية على العطف على التعاون والقائمة على المقدرة على تقدير الواقع وذلك على يد رجال يتقنون عملهم و يعرفون طبيعة الجمعيات و يقتنعون ببرامجها .

## ٤ — تمثيل الزراع المنظمين تنظيما تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم فى الميدان السياسى :

كثيرا ما حدثت مشاكل قضائية لولا همة الجمعية الرئيسية فيها لضاعت حقوق كثيرة على الزراع المتعاونين . وليس ببعيد عهدنا بتدمير معامل الزبدة وتخريبها على يد الجيش الانجليزى عند ما كان محتلا البلاد . وربما يحسن بنا ونحن فى هذا المجال أن نسرد هذا الحادث ليقف القارئ على مبلغ أهمية الدفاع عن المصالح التعاونية على يد جمعياتها التنظيمية .

ذكرنا فى الفصل الثانى أن الارلنديين كانوا يعملون منذ أن دخل الانجليز بلادهم فى العصور الماضية على اجلاء هذا العنصر عنها. وهذا العمل اختلفت قوته وتباينت مظاهره فى أزمنة مختلفة. ففى الفترة ما بين سنة ١٩١٦ و ١٩٢١ اشتدت مقاومة الارلنديين للانجليز فقابلوهم أحيانا فى مواقع حربية مثل ثورة دبلن فى سنة ١٩١٦[1] حيث استعملت المدافع والسافات وقتل عدد كبير من الفريقين، وأحيانا

(١) راجع كتابى "An Egyptian in Ireland." صفحة ٢٠٦



كان الارلنديون يتربصون بكبار الرجال من الانجليز فى مكامن فى شوارع المدن وطرق الأرياف قصد اغتيالهم ، فأثار ذلك غضب الانجليز ؛ وزاد حنقهم لما رأوا أن الأهالى لا يقدمون لأولى الأمر أى مساعدة فى ضبط المعتدين . ولما تعددت هذه الحوادث وكثر عدد القتلى من الانجليز الى درجة أصبحت حياتهم معها مهددة فى كل وقت وفى كل مكان ، عملوا على مقابلة القتل بالقتل وتعمدوا تخريب البلاد . واستحضروا لذلك فرقة خاصة من انجلترا قالوا إنها أرسلت الى ارلندا لمساعدة الشرطة الارلندية على حفظ النظام فى البلاد ولكن أعمالها دلت فيما بعد على أنها أرسلت للسبب الذى ذكرناه ولارهاب الشعب الارلندى . قامت هذه الفرقة بمهمتها الحقيقية التى جاءت من أجلها فدمرت البيوت وقتلت الأبرياء وأحرقت الحوانيت ، وانتهكت حرمة الكنائس الكاثوليكية وأهانت القسيسين الارلنديين الى غير ذلك . ومما عملته أن دمرت وأحرقت عددا كبيرا من معامل الزبدة التعاونية انتقاما من الشعب ، وقد بلغ عدد المعامل التى خربت خمسين معملا قدرت خسائرها بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وعطلت تجارة سنوية تبلغ قيمتها نحوا من مليون جنيه[1] .

من الذى يقوم بالدفاع أمام هذه المصائب التى حلت بالفلاحين أصحاب هذه المعامل التعاونية ؟ ومن الذى يدفع لهم تعويض الخسائر التى خسروها من جراء أخذ الثأر من قوم عن أعمال لايد لهم فيها ، هذه مهمة خطيرة وخدمة جليلة قامت بها الجمعية التنظيمية ، فأحدثت حركة كبيرة فى الدوائر السياسية والقضائية يطول شرحها . وطالبت الحكومة الانجليزية بعمل تحقيق فى مسألة كل جمعية تعاونية دمرت أو أحرقت حتى يأخذ القضاء مجراه، والعدالة قسطها ، و إذ ذاك

(١) راجع رسالة " استصراخ بالعدالة " بقلم "جورج رسل" وفيها يطلب اجراء تحقيق عام فيما جرى من التعدى على الجمعيات التعاونية فى إرلندا "A Plea for Justice"—Being a Demand for a Public Enquiry into the Attacks on Co-operative Societies in Ireland.—by A.E.

أثارت الجمعية على الحكومة حزب العمال فى انجلترا وأتباع الحركة التعاونية فى تلك البلاد وهم يعدون بالملايين ، كما أنها أثارت فى الصحف حملة على سوء تصرف الحكومة الانجليزية فى إيرلندا على أيدى عمالها الحربيين ، وكذلك حركت تجار الرجال الانجليز ليقفوا موقف انصاف فى هذا الحادث الفظيع . كل ذلك قامت به الجمعية التنظيمية وكانت نتيجته أن أوقفت حركة التدمير والانتقام وأخذالنظام والعدالة مجراهما ولم تثبت على أعضاء أى معمل تعاونى تهمة قتل أو تحريض عليه ؛ وانتهى الأمر بأن أخذ الفلاحون تعويضا عن خسائرهم .

واليك مثالا آخر على ماتقوم به الجمعية التنظيمية من المدافعة عن مصالح التعاونيين : كانت الحكومة الانجليزية تفكر فى فرض ضريبة على أرباح الجمعيات التعاونية . ونحن نعلم أن هذه الجمعيات لاتعمل لربح ، بل كل مايأتيها من هذا الباب انما هو مبالغ أخذت من الأعضاء زيادة على ما كان يجب دفعه ، ثم ترد اليهم فيما بعد حسب النظام التعاونى الذى سبق أن فسرناه . فمن ذا الذى يفهم الحكومة ذلك ويقنعها بهذه النظرية غير الجمعية التنظيمية التى تتكلم بلسان كل التعاونيين وتمثلهم تمثيلا حقيقيا ؟ كان جهد هذه الجمعية فى هذا الموضوع مشتركا مع جهد "الاتحاد التعاونى"(١) الانجليزى لجمعيات التعاون الاستهلاكى ، وأدى الى عدول الحكومة عن مشروعها ، ولكن للأسف حدث بعد ذلك فى سنة ١٩٣٣ حينما كانت الروح الرأسمالية متسيطرة على البرلمان الانجليزى إن تقرر فرض ضرائب على أرباح الجمعيات التعاونية .

ولو أردنا أن نعدد الأمثال فى هذا الباب لطال بنا الموضوع . ولكنا نقول بالاختصار ان الجمعية الرئيسية تقوم بنصيحة الجمعيات التعاونية فى كل ماله علاقة بالقانون والمحاكم . كما أنها تراقب بدقة أعمال الحكومة فيما يتعلق بسن قوانين

(١) "Co operative Union"



تمس مصالح الزراع التعاونيين . فهى المحامى عنهم أمام القضاء والممثل لهم أمام الحكومة ، والذائد عن مصالحهم أمام كل معتد عليها .

هذه هى الأعمال الجليلة التى قامت وتقوم بها الجمعية التنظيمية للحركة التعاونية فى ايرلندا . وقد أراد أصحاب زعيم التعاون فى ارلندا والمعجبون بعمله القومى لرقى الفلاح والزراعة أن يقيموا برهانا محسوسا يدل على تقديرهم أعماله النافعة ، فأجمعوا أمرهم على أن يقدموا له هدية اعترافا منهم بتلك المنن الجزيلة ، فأهدوا اليه بيتا كبيرا سموه "بيت پلانكت"(١) قائما فى أفخم ميادين دبلن . ولكن پلانكت لم يشأ أن يكون هذا البيت خاصا به ، فقبله على أن يجعله مقرا للجمعية التنظيمية التى تدير دفة الحركة فى البلاد .

وكان فى هذا البيت أيضا لغاية سنة ١٩٢٩ "دار كتب للمراجع التعاونية"(٢) وهذه المكتبة أنشئت فى سنة ١٩١٠ ، والفضل فى انشائها عائد الى همة پلانكت والى أريحية الموكلين بالنظر فى شؤون دور الكتب لوقف المثرى الشهير والمحسن الكبير الاسكتلندى أصلا والأمريكى موطنا "أندرو كرنيجى (٣)" وفى سنة ١٩٢٦ نقلت الى لندن وكانت نواة لمؤسسة هوريس پلانكت وقد كتبنا عنها فى سيرته فى التمهيد .

فى هذه المكتبة عدد كبير من المجلدات الزراعية ، الاقتصادية عموما والتعاونية خصوصا ، والتى تصدر فى البلدان المختلفة وهى المرجع لكل من أراد الاطلاع على الأبحاث والتعاليم التعاونية ، وأحدث الأخبار عن شؤون العالم التعاونى . وتعتبر كعبة للقاصدين من أطراف العالم للاطلاع على دقائق الحركة التعاونية فى ايرلندا . واليها توجه الأسئلة العديدة من البلاد المختلفة للاستفسار عن

(١) "Plunkett House"
(٢) Co-operative Reference Library.
(٣) Carnegie Andrew

المسائل التعاونية الزراعية وكانت تصدر مجلة فى كل ثلاثة أشهر اسمها "الاقتصادى الارلندى" (١) تكتب فى الشؤون التعاونية سواء كانت ارلندية أو غير ارلندية . ولكن لأسباب مالية أدمجت هـذه المجلة القيمة فى مجـلة السياسى الارلندى (٢) الأسبوعية والتى احتجبت مع الأسف عن الظهور هى الأخرى لأسباب مالية .

كذلك فى " بيت بلانكت " مكتب التحرير لمجلة أسـبوعية تسمى "الدوّار الارلندى" (٣) أنشئت فى سـنة ١٨٩٥ والغرض منها العمل على تقدّم الشؤون الزراعية والصناعية فى ارلندا لخدمة الشعب الارلندى. وقد اهتمت اهتماما كبيرا فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بنشر تعاليم الحركة التعاونية فى إرلندا بفضل محـررها الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى "جورج رسل" الذى عضد هـذا النظام بكل ماوهبه الله من القوة الفكرية والنفوذ الأدبى . فقد رأى أن على أساس هـذا النظام المتين يمكن أن تبنى "المدنية القروية" التى يعمل على نشرها فى قرى إرلندا بث تعاليمه بين فلاحيها .

ولا نبالغ اذا نحن قلنا إن التأثير الأدبى لهذه المجلة كان من أكبر العوامل فى تقدم هذه الحركة التعاونية فى إرلندا . وانها وان كانت تخدم التعاونيين والحركة التعاونية لا تعتبر رسميا لسان حال الجمعية التنظيمية . فهى ليست مقيدة بقوانين تسير عليهـا ، ولمحررها القدير الحرية التامة فى نقد أعمـالهم و إرشادهم الى خير السبل ، ومن أجل هذا كانت لها مكانة عالية فى نفوس المهتمين بتقدم التعاون الزراعى لا سيما من المتكلمين باللغة الانجليزية .

وفى هذا البيت أيضـا " قلم مراجعة الحسابات " لجمعيات التعاونية وكذلك " معمل بكتيريولوجى " لجمعيات الزبدة . وقد تكلمنا عن كل منهما فى مكان آخر .

(١) The Irish Economist (٢) The Irish Statesman (٣) The Irish Homestead



وقصارى القول ان هـذه الجمعية التنظيمية والهيئات المشتركة معها فى العمل نفخت روحا جديدة فى جسم إرلنـدا القروى بعد أن اجتازت مصـاعب دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية وذلك بفضل القابضين على زمام الحركة والمسيرين لدفة السفينة التعاونية حتى أخرجوها من بين الصخور الخطرة والأمواج المتلاطمة آمنة الى برالنجاة والسلامة . وقد كان المساعد الأكبر لهم حسن تنسيقهم العمل وتقسيمه فيما بينهـم تقسيما يضمن القيام به خير قيام . فمنهم من كان يعمل فى المكتب الرئيسى ومنهم من كان يعيش ويشتغل فى القرى بين الفلاحين . والجميع يعملون يدا واحدة لخير الزراعة والفلاح ، وقد كانت هـذه الحركة نعمة من نعم الله على إرلنـدا بفضلها وقفت المهاجرة التى كان يتدفق سيلها الى خارج البلاد وبخاصـة الى أمريكا . وجعلت الحياة القروية جديرة بأن تبقى أهل الوطن فيه يعيشون عيشة راضية . وبها تضاعفت ثروة البلاد وعادت الى أبنائهـا بعد أن كان يستنزفها التجار الأجانب أو كانت تترك دون أن تستثمر .

وسنذكر فى الفصول التالية الأنواع المهمة للجمعيات التعاونية ونفيض القول فى كل منها مفصلين نظمها وأعمـالها ، والفائدة التى تعود منها على الفـلاح الارلندى وعلى ثروة البلاد الزراعية .

وقبل أن نختم هذا الفصل نشير الى انشاء جمعية تنظيمية جديدة تختص بالجزء الشمالى للجزيرة واسمها " جمعيـة التنظيم الزراعى لشمالى إرلندا " (١) مركزها بلفاست (٢) وقواعدها هى قواعد جمعية دبلن (٣) .

والسبب فى انشـاء جمعية أخرى هو أنه بعد ما تغير حكم البلاد سـنة ١٩٢٢ وصار فى إرلندا حكومتان " حكومة ولاية إرلندا الحرة " ، و "حكومة شمـال

(١) The North of Ireland Agricultural Organisation Lociety (٢) Belfast (٣) Dublin

إرلندا " أوقفت الاعانة المالية التى كانت تتقاضاها الجمعية التنظيمية بدبلن من الحكومة القديمة . ولما قدمت الجمعية طلبا للحكومة الجديدة بطلب استمرار الاعانة ، وعدتها بدفع إعانة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه على شرط أن تقصر أعمالها على الجمعيات التعاونية فى حدود "ولاية إرلندا الحرة" فقبلت . وكان ذلك سببا فى انشاء جمعية تنظيمية تختص بالجمعيات الواقعة فى حدود " شمالى إرلندا " ، وهذه أيضا تتقاضى إعانة من حكومتها .

ولا يظن القارئ أن إنشاء هذه الجمعية التنظيمية الشمالية الجديدة معناه انقسام فى صفوف التعاونيين الارلنديين . فان الرجال القائمين بأعمالها هم نفس الرجال الذين كانوا قادة التعاون فى شمالى إرلندا فى نظام جمعية دبلن ، ولا يزالون على وفاق تام معها . ولكن الأحوال السياسية التى أوجدت حكومتين فى البلاد هى التى أوجدت كذلك جمعيتين تنظيميتين لحركتها التعاونية .



# الفصل الخامس

## جمعيات الزبدة

أهم شىء فى الحركة التعاونية بارلندا معامل الزبدة. ولا عجب فان بلادا زراعية ذات مراع واسعة كهذه البلاد لا بد أن يشتغل معظم أهلها بتربية الماشية كصناعة لها المنزلة الأولى ، وأهم ما ينتج منها وهو الزبدة له المنزلة الثانية . ومن وراء هذين العملين عدد كبير من الفلاحين يعيشون عليهما .

كانت هذه التجارة قبل النهضة التعاونية تواجه صعوبات جمة من الوجهتين العلمية والاقتصادية ، فلم تكن الزبدة تصنع بطريقة متقنة ولا كانت تباع بشكل منتظم يعود على الناس بالربح الوفير مع أن فى البلاد ميزة الجو الصالح لوجود المراعى الكثيرة والأراضى الخصبة التى تجود بخيراتها ، والقرب من أحسن الأسواق التى تباع فيها المحصولات الزراعية وهى السوق الانكليزية. من أجل هذا كانت هذه السوق محتكرة للدانماركيين والفرنسيين . وكان يضرب المثل بالزبدة الارلندية فى الرداءة وقلة العناية بالنظافة وسرعة التغير لأنها لم تكن تصنع بالطرق العلمية الواجبة أضف الى ذلك سوء لفها ، وكذلك تعدد أصنافها .

كل هذه كانت عوامل من شأنها أن تقضى على تلك التجارة الزراعية بالفناء وتضيع كل أمل فى جعل إرلندا ذات مركز زراعى سام فلا يكون منها غير مراع للمواشى كتلك الأراضى البكر الواسعة الأرجاء فى بلاد جديدة مثل كندا وأستراليا .

ولكن النهضة التعاونية انتشلت إرلندا من هذه الهوة السحيقة و بدأت عملها النافع فخطت بالبلاد خطوة عظيمة فى سبيل ترقية هذه الصناعة والاتجار بها. ففى

سنة ١٨٩٠ زار "روبرت أندرسن" السكرتير العام للجمعية التعاونية التنظيمية بلاد الدانيمارك والسويد لدرس أحوال معامل الزبدة وطريقة صنعها . وبعد أن عاد وضع تقريرا وافيا عن ذلك ذكر فيه أن فلاحى الدانمارك انما وصلوا الى ما وصلوا اليه من التقدم بفضل استعمالهم العدد الحديثة واتباع أحسن النظم والأساليب فى المعاملات التجارية . فلما قرأه أهل البلاد رأوا أن لا وسيلة لهم للوصول إلى الغاية التى يرجونها من التحسن إلا باتباع النظم الحديثة التى درجت عليها الأمم التى سارت شوطا بعيدا فى شؤون الزراعة وتغيير تلك الطرق العقيمة فى صنع الزبدة واتحادهم اتحادا يضمن لهم الاشتراك النافع فى الحصول على ما يلزمهم من الأموال والألبان .

لقد كان يخيل فى أول الأمر أن تحقيق تلك الرغبات يكاد يكون مستحيلا لما يحول دون ذلك من العقبات فان جمع شمل الارلنديين تحت لواء واحد ليس بالأمر الهين عمليا ولكن ذلك المصلح الكبير السير هوريس بلانكت تحمل ذلك العبء بصدر رحب وكله آمال فى التغلب على تلك الصعوبات مع ما فى ذلك من متاعب ومشاق فشمر عن ساعد الجد وواصل الليل بالنهار فى العمل وطاف فى أنحاء البلاد حاثا على اتباع هذا النظام وعقد ما يزيد على الخمسين اجتماعا فى طول البلاد وعرضها فتشبعت أفكار الأهالى بآرائه وعملوا على تنفيذ أفكاره فوجدت النواة التى غرست بها تلك النهضة التعاونية فى البلاد وأنشئ معمل ، اقتبس نظامه من "روتشديل" ، وكان انشاؤه باكورة ثمر هـذا الغرس وفاتحة الخير والنجاح فى تلك المهمة ومما يدل على بعد نظره ومتانة أساس بنائه أن النظام الذى بنى عليه أول معمل فى البلاد هو نفس النظام الذى يعمل به الآن فلاحو البلاد وزارعوها . وفى ذلك دليل قاطع على إحكام تلك النظم التى شيدت عليها "روتشديل" بناءها التعاونى فأصبحت نواة النهضة التعاونية فى مختلف القرى والبلدان .



## رأس المـال

يتكون رأس مال هذه المعامل من أسهم يشتريها الأعضاء ؛ قيمة كل منها جنيه . وعدد الأسهم بمقدار عدد الأبقار الحلوب التى عند كل عضو . ويدفع العضو نقدا ما لا يقل عن خمس ثمن أسهمه وما بقى فهو دين يجب عليه دفعه إذا أفلس المعمل واحتيج إلى دفع ما عليه من الديون . وهذا المبلغ الذى يدفعه الأعضاء ليس إلا مقـدارا يسيرا ممـا يصرف لانشـاء المعمل والبـاقى يقترض من المصارف . وقد سعت الجمعية الرئيسية للحركة التعاونية فى إرلندا واتفقت مع بعض المصارف على أن تقرض المعامل المنتمية اليها ما تحتاج اليه من المال بفوائد معتدلة مقدارها ٤ ٪ بضمان أعضاء مجلس الادارة . وهذه الطريقة وإن كانت منتشرة ومؤدية للغرض عمليا فانها معرضة للانتقاد من وجهين ، أولهما أن ثبات دعائم المعمل يتوقف على ثقة المصارف بمجلس الادارة ، وثانيهما أنه يلزم لذلك بقاء أعضاء هذا المجلس ما داموا ضامنين شخصيا لهذا القرض وذلك ممـا يميت روح المساواة فى المعمل ويقيد تصرفاته ، وقد ذلل بعض المعامل هـذه العقبة وجعل ثمن السهم يدفع بالتقسيط فلا يمضى إلا القليـل من الزمن حتى تصير الأسهم كلها مدفوعة فيقوى المركز المـالى للمعمل .

## نفقات إنشاء المعـامل

نفقات إنشاء المعامل تختلف باختلافها كبرا وصغرا ولكن يلزم للمعمل المتوسط نحو ثلاثة آلاف جنيه ما بين أبنية وأدوات وهذا فى المعامل "المركزية" (١) التامة العدد التى تأخذ الألبان وتستخرجها زبدة . أما المعامل "المساعدة" (٢) التى تحول اللبن إلى قشـدة فقط ثم ترسـلها إلى المعـامل المركزية فتكاليفها تبلغ نصف ذلك .

(١) Central Creameries (٢) Auxiliary Creameries

## مقدار اللبن اللازم للمعامل

ترى الجمعية التنظيمية للتعاون الا ينشأ معمل فى جهة إلا إذا أمكنه أن يحصل على ألبان ألف بقرة على الأقل فى دائرة لايزيد نصف قطرها على خمسة أميال أما فى الجهات التى لايتسنى فيها ذلك لتباعد مساكن الفلاحين، فقد أزيلت تلك الصعوبة بانشاء معامل مساعدة تكون وظيفتها فرز اللبن وإرسال القشدة إلى معمل مركزى قريب منها لتحويلها إلى زبدة. وهذه المعامل الصغيرة إما أن تكون فروعا تابعة للكبيرة و إما أن تكون مستقلة بذاتها تعمل باتفاق معها و يكفل لها النجاح حصولها على ألبان خمسمائة بقرة على الأقل يوميا .

## إدارة المعامل

يتولى إدارة أعمال الجمعية مجلس إدارة ينتخبه الأعضاء فى اجتماع عام و يعمل بلا أجر وهذا المجلس ينتخب من بينه رئيسا له وسكرتيرا و يعين مديرا فنيا ومستخدمين للعمل ، وهؤلاء يتعاطون أجرا . وتعقد الجمعية العمومية مرة فى السنة لتنظر فى الشؤون الهامة للعمل وتشرف على أعمال مجلس الادارة وضبط الأعمال الحسابية فتعين مراجعا للحسابات ليدقق النظر فيها و يبدى رأيه فى صحتها .

## الطريقة المتبعة فى دفع ثمن اللبن

يحضر الفلاحون اللبن الى المعمل كل صباح (وفى بعض الجهات يقوم المعمل بجمعه فى عربات خاصة) فيوزن و يقيد لكل فلاح حسابه . ومن حين إلى آخر تؤخذ نماذج من الألبان المختلفة لتحليلها ومعرفة مقدار ما تحتويه من المادة الدهنية وفى آخر كل شهر تحدد اللجنة المبالغ التى تدفع للأعضاء ثمنا لما استخرج من الزبدة من ألبانهم التى أحضروها الى المعمل . والعوامل التى تراعى فى هذا التحديد



هى السعر الذى تباع به الزبدة فى الأسواق وقيمة ما خصص للنفقات ودفع فوائد المبالغ المقترضة ومقدار مايخصص نظير استهلاك الآلات وما بقى بعد ذلك (وهذا ليس بالكثير لأن الربح ليس هو الغرض من إنشاء المعامل) فهو زيادة جاءت فرقا بين ما قدر من النفقات أولا وما صرف فعلا ، ويوزع كالآتى :

(ا) يدفع منه للأعضاء مالا يزيد عن ٥٪ على ما دفعوه من ثمن الأسهم .

(ب) يحول منه الى المال الاحتياطى مالا ينقص عن ١٠٪ حتى يصل بالتدريج إلى أن يكون مساويا لرأس المال .

(ج) يدفع منه جوائز لعمال المعمل بنسبة أجورهم وللأعضاء بنسبة ما قدموه من الألبان .

(د) يدفع جانب منه للتشجيع على نشر النظام التعاونى وتوطيد دعائمه .

أما لبن الفرز وهو ما يبقى من اللبن بعد أن تؤخذ منه القشدة بواسطة الآلة الفارزة فانه يعطى للفلاح ليغذى به عجوله وخنازيره وقد كان ذلك فى كثير من الأحيان مغريا ومشجعا لهم على إحضار ألبانهم الى المعامل التعاونية .

بالرغم من كل الجهود التى بذلها القائمون بالنهضة التعاونية لتقدم هذه الصناعة واتباعهم الأصول العلمية والعمل بالمستكشفات البكتيريولوجية الى غير ذلك مما وصل بالمعامل الى غاية بعيدة من الاستعداد فى البناء والآلات والصناع، ومع رقى النظم الاقتصادية التى رفعت مستوى هذه التجارة ، نقول بالرغم من كل ذلك لا تزال الحاجة ماسة الى ما سنذكره من الاصلاحات :

(ا) لايزال الفلاح الارلندى غير مكترث بمسألة انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة فهو لا يهتم باختيار ما يعطى منها الكمية الكثيرة من الألبان والدهن . وقد شعرت جمعية التنظيم الزراعى الارلندية بهذا النقص وأرادت أن تتلافاه فأغرت أعضاء

بعض المعامل بتأليف جمعيات فيما بينهم سمتها " جمعيات اختبار الأبقار " (١) لامتحان أبقارهم من هاتين الوجهتين أسوة بما حدث فى الدانمارك وكذا شجعت "مصلحة الزراعة الارلندية" هذه الجمعيات باعانات مالية . وقد كانت نتائج أعمال هذه الجمعيات موضوع دهشة الفلاحين فقد شوهد أن إحدى الأبقار عند أحدهم أعطت لبنا قيمته تسعة عشر جنيها فى السنة وأخرى عنده أعطت لبنا بمقدار تسعة جنيهات مع أن كلا منهما مساوية للأخرى فى التغذية والخدمة . ولما كانت معامل الزبدة الارلندية تأخذ ألبانها مما يزيد عدده على ٥٢٠,٠٠٠ بقرة سنويا كان من الواجب عليها أن تهتم هى والفلاحون بانتقاء الأبقار الحلوب الجيدة و بإبعاد الرديئة عن القطعان الارلندية .

ومتوسط ما تحلبه البقرة الارلندية الآن يتراوح ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ جالون (٢) فى السنة مع أنه لو عنى بانتقاء الأبقار الجيدة عناية صحيحة لعلا هذا المنسوب الى نحو ٦٠٠ جالون كما برهن على ذلك من اهتم بهذه المسألة من الفلاحين . ومع كل مابذل من التشجيع لايزال الفلاحون غير مهتمين الاهتمام الواجب بها ولكن يؤمل أن تثمر جهود "جمعية التنظيم الزراعى الارلندية" و "مصلحة الزراعة الإرلندية" الثمر الذى يرجوه كل محب لتقدم إرلندا الاقتصادى .

( ٢ ) إنه على الرغم من تحسين نوع الزبدة الارلندية لايزال ثمنها أقل من ثمن الزبدة الدانماركية مع أنها لاتقل عنها فى الجودة و ربما كان هذا موضوع الاستغراب وداعيا إلى التساؤل عن أسباب هذا الضعف وعن الدواء الناجع فى علاجه . ولكن المتأمل يزول منه العجب اذا علم أسباب ذلك وهى حرية بالنظر والاعتبار، وذلك أن عدم ثبات الصادر من الزبدة الارلندية على معدّل واحد طول السنة أحدث الضعف

(١) Cow-testing Associations

(٢) الجالون هو مكيال انكليزى يعادل أربعة لترات ونصف تقريبا .



فى هذه التجارة . لأن الفلاح الارلندى متبع نظاما قديما هو الاكتفاء فى زمن الشتاء بتغذية أبقاره من المراعى وحدها وهى ليست بكافية فى هذه الفترة . ولا يتم بأن يحصل على اللبن الكافى ما بين شهرى أكتوبر ومايو ومن أجل ذلك لا تشتغل معامل الزبدة إلا قليلا فى هذه الآونة، ونشأ عن ذلك أن تحولت التجارة فى الأسواق من أيدى هؤلاء الى أيدى قوم يقدرون على إمدادها طول العام بما تحتاج اليه ولا يستطيع ذلك الا مزارعوهم الدانماركيون وقد ترتب على ذلك ثبات التجارة الدانماركية فى الأسواق وتزعزع التجارة الارلندية اذ تضطر كل عام الى محاولة استرجاع زبائن كانت قد فقدتهم أكثر السنة وهذا يدعو الى تحديد سعر لزبدتهم كل عام بخلاف الزبدة الدانماركية فانها حافظة مركزها فى الأسواق طول العام .

ولا علاج لذلك النقص الا تغيير ذلك النظام القديم فى تغذية الأبقار مدة الشتاء بآخر يكفل إنتاج اللبن فى الشتاء والصيف على السواء وذلك يستدعى تحويل كثير من المراعى الى مزارع تزرع فيها مختلف المزروعات لتغذية الأبقار تغذية تضمن استمرار المقادير التى تحلب طول السنة بنسبة واحدة ما أمكن . ومن أجل هذا قام الأستاذ و برلى (١) أستاذ الزراعة فى كلية كورك احدى كليات جامعة ارلندا وحث الفلاحين على اتباع نظام زراعى جديد وضعه بعد البحث والتجربة وهو ذو دورة خاصة يستطيع الفلاح بها أن يغذى أبقاره طول السنة بلا انقطاع من محصولات خضراء ، وبذلك لا تختلف التغذية كثيرا فى الصيف عنها فى الشتاء . ولو اتبع هذا النظام وانتشر فى البلاد لغير وجهة الفلاحة فيها ولاستبدل بكثير من المراعى مزارع تغنى البلاد عما تستورده من الأسواق الخارجية وتجعلها تعتمد على محصولاتها الأهلية لأنه بالطريقة المتبعة الآن لا يزرع من الأراضى الارلندية أكثر من ١٢ ٪ فتحتاج البلاد الى أن تستورد كثيرا من الخارج، أضف الى ذلك أنها لاتنتج الألبان الكافية للسبب الذى قدمناه .

(١) T. Wibberley

ومن مزايا هذا النظام أنه مناسب جدا لجو البلاد وتربتها ويحتاج الى استعمال الآلات الزراعية الحديثة التى تذلل الصعوبة الناشئة من قلة العمال وتساعد على اعطاء هؤلاء أجورا عادلة . وقد اهتم التعاونيون بهذا النظام الجديد لما فيه من فوائد جمة لا يتسنى للفلاح الصغير الحصول عليها الا اذا تعاون مع من حوله وانشأوا جمعيات تعاونية تشترى الآلات اللازمة وتؤجرها لهم بطريقة منظمة كما أنها تقوم بشراء حاجاتهم وبيع محصولاتهم مما سيأتى الكلام عليه تحت عنوان "الجمعيات التعاونية". ولكون هذا النظام فى دور التجربة ولم ينتشر انتشارا كافيا لا تزال كمية الألبان على حالتها الأولى ولا ينتظر أن تتغير حتى يشمل هذا النظام معظم البلاد .

الآن وقد بينا التقدم الذى حصل فى صنع الزبدة وتحسين نوعها تحسينا شهد به الجمهور، بقى علينا أن نشير الى موضع الضعف فى تلك الصناعة بعد أن نوازن بينها وبين الصناعة فى بلاد الدانمارك .

يلاحظ الانسان فى الزبدة الدانماركية أن كل المعامل التعاونية فى تلك البلاد وحدت صناعتها وجعلت كل الزبدة تحت علامة ( ماركة ) واحدة كما أنها جعلت لها مكتبا واحدا يرجع اليه فى الاستعلام عما يختص بصناعة الزبدة وتجارتها فكأن كل ما تنتجه البلاد صنع فى معمل واحد وبيع من مركز واحد. ولكن الحالة ليست كذلك فى ارلندا حيث تعددت أنواع الزبدة المصنوعة فى البلاد واشتد التنافس بين المعامل التى أخذ يزاحم بعضها بعضا فى الأسواق فأضعف ذلك مركزها وقلل ربحها .

وقد شعر القوم أولا بضعفهم التجارى المترتب على مزاحمة المعامل التعاونية بعضها لبعض فى الأسواق فأشار قادة الحركة بانشاء جمعية واحدة تكون وسيطا فى عرض زبدة جميع المعامل التعاونية وبيعها، ولا يخفى ما يترتب على توحيد الطلب



من الوصول الى الثمن الذى تستحقه الزبدة فى أحسن الأسواق، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٥ اذ أنشئت "الجمعية التعاونية الوكيلة الارلندية" وكان مقرها مدينة "ليمريك" (١) ولها مكتب فى "منشستر" ووسطاء فى بلاد عديدة . ولا تزال هذه الجمعية تعمل بجد لتصل الى الغرض الذى أنشئت من أجله، ولكنها لم تدركه بعد، فلم تقدر على منع هذا التنافس الضار بالتعاونيين والذى يحول بينهم وبين توحيد السعر . ولا غرابة فى ذلك اذا علمنا أن المعامل التعاونية اعتادت أن ترسل الى هذه الجمعية زبدتها وقت كساد الأسواق ، وتقوم هى ببيعها مباشرة دون توسطها وقت الرواج .

هذه المعاملة السيئة من جانب الجمعيات نحو الجمعية المذكورة هى سبب تأخرها واضطرارها فى كثير من الأحيان الى الاتجار فى زبدة المعامل غير التعاونية .

أما الضعف الأول وهو تعدد أنواع الزبدة المصنوعة فى المعامل التعاونية فلم يشعر به الا أخيرا . وللتغلب عليه فكرت "جمعية التنظيم الزراعى الارلندية" فى وضع نظام يشبه ما يسير عليه الدانماركيون فأنشأت هيئة أسمتها "مراقبة الزبدة والجبن الارلندى" (٢) وجعلت لها علامة خاصة تمنحها للمعامل التى تتعهد أن تسير على شروطها وأهمها :

( ١ ) اتباع تعاليم علمية خاصة فى صناعة الزبدة .

( ٢ ) عدم استعمال العقاقير الكيماوية التى تقى الزبدة من التغير .

( ٣ ) تحسين طعم الزبدة باتباع التعاليم البكتيريولوجية .

---

(١) Limerick

(٢) Irish Butter and Cheese Control تصنع معامل الزبدة جبنا أحيانا بمقادير قليلة، كما أن القريب من هذه المعامل للدن يبيعها أحيانا لبنا طازجا .

وللتحقق من قيام المعامل بهذه الشروط ترسل الزبدة والجبن من آن الى آخر لفحصها فى معمل بكتيريولوچى معـــد لذلك فى " بيت پلانكت " مهيأ بالعدد الكاملة تحت ادارة أستاذ فنى يتولى هذا المعمل ويقوم بالنصائح الفنية للعامل ، وكذا بتدريس الأصول البكتيريولوجية فى كل ما له علاقة بالألبـان ومنتجاتهـا لشبان وشابات يتعلمونها ليطبقوها فى معـامل الزبدة والجبن الارلندية . ولهـذا المعمل الفنى تقرير سنوى مستقل حافل بالمعلومات والتجارب العلميـة يرسـل لمعـامل الزبدة المنتمية الى هيئة المراقبة على الزبدة والجبن الارلندى التى بيناها .

على أنه وان كانت الزبدة المستوفية لهـــذه الشروط أجود صنعـا وألذ طعما وأحسن نوعا من غيرها فان هيئة المراقبـة لم تلاق النجاح المنتظر لأن كثيرا من الفلاحين يرون أن تلك الشروط والقيود غير لازمة وأنها تزيد فى أتعابهم دون أن تزيد فى ربحهم . والحقيقة أن سبب فتور همة الفلاحين المنتمين الى هذه الهيئة هو أن الزبدة المصنوعة بهذه الشروط لم تكن بمقادير كافية لامكان احداث فرق فى الثمن بينهـا وبين غيرها ، والسبب فى ذلك راجع الى تقصير الفلاحين فى الأخذ بتعاليم هيئة المراقبـة حتى يعلو نوع الزبدة الارلندية اجمالا ، وتشتهر بالجودة والاتقان فيعلو ثمنهـا تبعا لذلك .

كل تلك العقبات التى قدمناها لم تضعف همة الجمعية الرئيسية للتعاونيين فهى لاتزال تؤمل أن يأتى وقت تصدر فيه كل الزبدة الارلندية على هذا النظام فتتوحد طرق عملها وكذلك طرق عرضها فى الأسواق وبذا تصل هذه الصناعة الزراعيـة فى البلاد الارلندية الى ما وصلت اليه فى بلاد الدانمـارك . وهناك مسألة يجب علينا أن نشير اليها قبل ختام هذا الفصل وهى أن ضمان استمرار العمل فى المعامل



يتوقف على رغبة الأعضاء فى ارسال ألبانها اليها ، ولكن وجد فى بعض الجهات التى فيها معامل غير تعاونية أن هذه تغرى الفلاحين بعلو الثمن الذى تقدره لألبانهم علوا مؤقتا لتحل عرى التعاون الوثيقة وتلحق الضرر بهم وهذا غاية ما تتمناه تلك المعامل التجارية التى لا يهمها الا جمع المـال ، سعد الفلاح أم افتقر . ولمقاومة سريان هـذا الداء وضعت المعامل التعاونية قاعدة أسمتها " قاعدة الالزام " [١] تحرم بها على الأعضاء أن يوردوا ألبانهم لغير معاملهم ووضعت عقوبة لمن يخالف ذلك ، وكان لهذه القاعدة أثر محمود .

هذه سيرة معامل الزبدة التعاونية من حيث عملها الرئيسى ، على أنها لم تقتصر على ذلك بل ان بعضها يقوم بشراء مايلزم للأعضاء من اللوازم الزراعية المختلفة وتدفع ثمنها من حساب الألبان التى يقدمونها كما أن بعضها يتولى عرض ما يقدمه الأعضاء من البيض والدجاج الى الأسـواق فضلا عن الزبدة ، وكذلك يعطى قروضا لهم بضمانة ما يقدمون من الألبان ويطحن غلالهم بتلك القوى البخارية التى تدير آلات مصنع الزبدة اذ يسلطها على طواحين صغيرة . وقد كانت لذلك فائدة عظيمة ولا سيما فى القرى البعيدة عن المطاحن البخارية ، إذ لوحظ أن ذلك كان مشجعا على التوسع فى زراعة الغلال فى الجهات المجاورة .

هذا هو مركز الجمعيات التعاونية للزبدة فى ارلندا بقوته وضعفه ، ومنه نرى أن نجاحها كان عظيما ، واذا كان النجاح يقاس بالاحصاء فها هو ذا جدول يبين تقدم هذه الجمعيات فى السنين المختلفة لغاية سنة ١٩٢٩ [٢]

---

(١) The Binding Rule

(٢) البحث التام فى الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣١ ص ٣٠١

| السنة | عدد الجمعيات | عدد المساهمين | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | |
| ١٩٠٢ | ٢٤٧ | ٤٠٫٠٨٠ | ٩٠٫٨٣٩ | ٧٢٫٥٨٨ | ٨٨٥٫٨٩٢ |
| ١٩١٠ | ٣١٢ | ٤٤٫٧٩٢ | ١٤٤٫٢٥١ | ١٢٠٫٣٥٨ | ١٫٩٩٩٫٣١٣ |
| ١٩١٢ | ٣٢٩ | ٤٦٫٠٥٦ | ١٤٨٫٠٨٦ | ١٢٠٫٠٩٥ | ٢٫٤٦٤٫٢٢٨ |
| ١٩١٤ | ٣٥٠ | ٤٧٫٠٨٦ | ١٤٩٫٧٥٥ | ١٣٣٫٢١٠ | ٢٫٧٣١٫٦٢٨ |
| ١٩١٦ | ٣٤٦ (١) | ٤٩٫٢١٨ | ١٦٠٫٨٢٠ | ١٣٣٫٠٢٥ | ٤٫٥١٢٫٨٩٣ |
| ١٩١٨ | ٣٣٩ | ٤٩٫٨١٠ | ١٧٢٫٩٧٠ | ٢٦٦٫٧٣١ | ٥٫٩٣٩٫٠٩٦ |
| ١٩٢٠ | ٣٣٦ | ٥٠٫١٢٢ | ١٩٣٫٢٠٨ | ٥٠٠٫٧١٩ | ٧٫١٦٣٫٤٦٤ |
| ١٩٢٩ | ٢٣٨ (٢) | ٥٢٫٥٥٥ | ٢٨٠٫٦٩٥ | ٣٩٥٫٨٧٦ | ٦٫٠٩٦٫٥٦٠ |
| | ٦٤ (٣) | ٩٫٣٠٦ | ٣٥٫٧٧٤ | ١٨٫٤١٨ | ٧٥٣٫٥٨٩ |

(١) يلاحظ أنه بعد ١٩١٤ أخذ عدد الجمعيات يقل وإن كان التقدم فيما عدا ذلك مطردا وسبب ذلك أن الجمعيات التى لم تكن متينة تماما لم تتقدر على تحمل مصاعب زمن الحرب العظمى كما أنه لما شبت نار الحرب الداخلية فى إرلندا فى السنين الأخيرة دمر عدد من معامل الزبدة التجارية فيها ، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك .

(٢) إرلندا الحرة

(٣) شمال إرلندا



# الفصل السادس

## الجمعيات الزراعية

الغرض المبدئى من إنشاء هذه الجمعيات هو ابتياع حاجات أعضائها الزراعية من بزور وأسمدة وعلف وغير ذلك . و بتأديتها هذا العمل تكون قد قامت للفلاح الارلندى بخدمات جليلة نقدرها حق قدرها اذا علمنا شيئا عن معاملاته التجارية قبل إنشائها إذ كان يشترى حاجاته بمقتضى النظام التجارى العادى من التاجر المحلى وذلك بثمن "المفرق" .

وان الانسان ليعجب إذ يرى الفلاح — وهو فى الحقيقة صانع يصنع بضائع زراعية معينة من المواد الأولية التى يجهد نفسه فى تحويلها إلى محصولات نباتية أو حيوانية — محروما من الامتيازات التى يتمتع بها الصناع الآخرون الذين يعملون فى معاملهم للغزل أو النسيج أو الأحذية أو غير ذلك فان هؤلاء يشترون المواد الأولية لصناعاتهم من قطن أو أقمشة أو جلود أو غيرها بثمن الجملة . أما الفلاح فانه يشترى حاجاته من المواد الأولية اللازمة للزراعة بثمن "المفرق" .

وهؤلاء التجار الذين يعاملهم الفلاح الارلندى فى قريته ليسوا تجارا عاديين تنتهى صلتهم به بانتهاء البيع والشراء بل هم طبقة من الناس[1] لا تسلم قرية من قرى إرلندا، ولا سيما فى الجهات الغربية الفقيرة، من وجودهم فيها ولهم صلة دائمة بالفلاح فى كل معاملاته فهم فى قرى إرلندا أشبه " بالنمرجى " عندنا فى قرى مصر إلا أن ذلك فى إرلندا أقرب صلة بالفلاح وأكثر معاملة وأشد خطرا .

(١) تعرف باسم " Gombeen Men "

يأتى الفلاح الارلندى إلى حانوت هذا التاجر لقضاء حاجاته وشراء لوازمه الزراعية والمنزلية وبيع ما لديه من محصولات زراعية ، وكذلك لتمضية وقت فراغه من العمل إذ يتقابل مع أصحابه فى حجرة المشروبات الروحية حيث يستقبل بشاشة وتمد اليه كؤوس يعلم الله ما بهـا من أنواع السموم ناهيك بما يقيد على حسابه من باهظ الأثمان .

وطريقة التعامل بين الفلاح وهـذا التاجر هى طريقة لا نقد فيها بل يستعمل فيها دفتر الحساب فقط فاذا ما جاء الفلاح ليشترى سمادا أو علفا أو سكرا أو شايا ، قيـد التاجر هـذه الأشياء على حسابه بأى ثمن شاء ، واذا ما جاء ليبيع ما أنتجه من أرضه من بطاطس أو بيض أخذ التاجر منه هـذه الأشياء بالسعر الذى يراه ويقيد ذلك لحسابه أيضا ، وهو مع كل ذلك مضطر إلى هذه المعاملة العقيمة إذ لا حيلة له غير ذلك وهو عالم أن ما يشتريه ليس بمضمون الجودة فلا البزور نقية النوع ولا قوية النمو ولا السماد جيد مشتمل على العناصر المطلوبة بمقاديرها القانونية .

نعم إن هنـاك قانونا برلمـانيا يخول الفلاح الحق أن يمتحن ويحلل ما يشتريه من التجار حتى يتحقق صحة ما يدعونه فاذا وجد هناك تلاعبا فى مصالحه التجأ الى ذلك القانون ولكن من للفلاح بالمعرفة العلمية أو النشاط أو الصبر أو الاستعداد لأن يصرف قليلا من المـال فى فحص هـذه الاشياء فحصا فنيا حتى يضمن به سلامة ما يشترى وموافقة الثمن .

لم يقف هؤلاء التجار عند ذلك بل كثيرا ما ينتهزون فرصة عوز الفلاح المسكين وقت العسر فيقرضونه المـال بفائدة لا ترضاها العدالة .



قل لى بربك كيف تكون حال هؤلاء الفلاحين وبينهم هذه الطبقة من التجار الذين يعملون فيهم عمل الداء فى الجسم . لا عجب اذن اذا علمنا أن هؤلاء الفلاحين صاروا الى الفقر وتراكم الديون .

جاء النظام التعاونى ونشر تعاليمه وأظهر للملأ الغبن الذى يلحق الفلاح الارلندى والظلم الذى يعيش تحت نيره . فكان ذلك كمن فتح باب سجن أغلق عدوانا على نفوس بريئة . عرف الفلاح وتنبه وأيقن أن لا خلاص من هذا الضيم الذى عاش فيـه قرونا عديدة إلا باتباع النظم التعاونية التى يتخلص بواسطة جمعياتها من شر هؤلاء التجار الأشرار وتتوافر له بها مزايا نلخصها فى النقط الآتية :

( ١ ) شراء حاجاته بثمن الجملة بعقد يضمن له الحصول عليهـا فى الوقت الذى يريده مع توفيره لنفسه المكاسب التى كان الوسطاء يتقاضونها .

( ٢ ) الحصول على ضمـان بجودة النوع وذلك بفحص العينات فحصا علميا بواسطة الجمعية بقيمة زهيدة لا تكاد تعد شيئا .

( ٣ ) التمكن من تخفيض أجرة شحن البضائع ونقلها وذلك لسبب تعامل الجمعية بمقادير كبيرة .

فى بدء الحركة التعاونية فى إرلندا كانت " جمعيات الزبدة " هى التى تقوم بالأعمال التى تقوم بها الآن "الجمعيات الزراعية" التى نحن بصددها . ولكن ليس فى كل جهة معمل زبدة . فتوخيا لدقة العمل رأى القائمون بهـذه النهضة الاقتصادية أنه من الأفضل اختصاص جمعيات بهذا العمل .

لذلك عملوا لانشائها ، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٤ ، إذ أنشئت خمس جمعيات من هـذا النوع كان لنجاحها رنة فى الدوائر الاقتصادية عند ما نشر فى إحدى

المجلات [١] أن هـذه الجمعيات الخمس وفرت على أعضائها فى ستة الأشهر الأولى من حياتها ما يبلغ خمسة الآلاف من الجنيهات .

أما طريقة تنظيم هذه الجمعيات فلا تختلف فى الجوهر عن تنظيم جمعيات الزبدة السابق إيضاحها حتى ليصلح تطبيق نظام هذه على تلك مع بعض التعديل اللازم لاختلاف نوعى الجمعيتين . فمثلا نحن نعلم أن القاعدة التى بنى عليها جمع رأس المـال لجمعيات الزبدة هو اشتراك العضو فى سهم ثمنه جنيه عن كل بقرة حلوب يقتنيها . أما فى الجمعيات الزراعية فاشتراك العضو فى الأسهم بنسبة عدد الأفدنة التى يفلحها ولكن هـذه الطريقة لم تتبعها كل الجمعيات . وقد تركت هذه النقطة لتصرف الجمعيات ، لذلك تباينت رءوس أموالها . أما قيمـة السهم فقد اتفقت الآراء على أن تكون جنيها يدفع منه ثُمنُه على الأقل عند الالتحاق [٢] وذلك لتسهيل الطريق على الفلاحين للدخول فى العضوية . ولعدم كفاية رأس المـال المحصل بهـذه الطريقة التجأت الجمعيات الى الاقتراض من المصارف بضمانة أعضاء مجلس الادارة بفائدة ٤ ٪ وبهذه الطريقة تقترض الواحدة منها فى المتوسط ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ جنيه وقد يكون أكثر من ذلك اذ كثيرا ما تجد الجمعيـات نفسها مضطرة الى أن تمد أعضاءها بالبضائع لأجل لايقـل عن ثلاثة أشهر وقد يصل الى سنة كاملة .

ولم يكن لهذه الجمعيات فى أول عهدها محل خاص مفتوحة أبوابه يأتيه الأعضاء فى أى وقت شاءوا بل كانوا يجتمعون وقت الضرورة فى أى محل يعينونه وذلك فى فصول معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية ثم يتفرقون ولايجتمعون الا فى

---

(١) راجع مجلة " Irish Homestead " أو " الدوار الارلندى " بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٩٥ ص ١٣٢

(٢) راجع ما كتب عن ذلك فى فصل "جمعيات الزبدة" فان تفاصيل الحالتين تكاد تكون واحدة .



الموسم الذى بعده. فكأن الجمعية ، وهى متقطعة الأعمال ضئيلة الحركة ، وسيط فقط ، ولم يكن هذا يبشر بمستقبل عظيم اذا استمرت هذه الجمعيات على هذا الحال .

لذلك فكر قادة الرأى التعاونى فى توسيع نطاق هذه الجمعيات فأشاروا عليها بأن تأخذ لها محلا ثابتا مفتوحة أبوابه طول السنة للأعضاء يأتونه متى شاءوا لقضاء أمورهم ، وبأن تدخل فى مضمار بيع محصولات الأعضـاء ولا تقتصر على توريد حاجاتهم الزراعية فقط بل تورد لهم أيضا حاجاتهم المنزلية كذلك

## بيع محصولات الأعضاء

الدخول فى هذا الموضوع تحت النظـام التعاونى من أصعب الأمور وأشدها خطرا وهناك عوائق عديدة تقابل من يقوم بهذا العمل وتصعب الطريق أمامه فان لم يكن على خبرة تامة فى هذا الموضوع وورءاه أعضاء لجمعيته متشبعون بروح التعاون مستعدون قلبا وقالبا لأن يعملوا يدا واحدة لتعضيد جمعياتهم والوقوف بجانبها فى الشـدة والرخاء فالأولى بهم الاكتفـاء بالعمل فى مضمار توريد لوازم الأعضـاء وهو مضمار أسهل وأسلم حتى ترقى معلومات الأعضـاء ويتعودوا العمل فى ميدان التعاون ويتحققوا أن النتيجة الأخيرة من العمل التعاونى محققـة لفائدة الأعضاء مهما صادفهم فى طريقهم من العثرات والخسائر .ولنذكر بعض الصعوبات التى تصادف التعاونيين فى ميدان بيع محصولاتهم :

( ١ ) اذا أخذت جمعية على عاتقها بيع أنواع معينة من محصولات أعضائها فأول شىء تهتم به أن ترى الأعضاء يواظبون على توريدها اليها اذا هى أرادت أن تحصل لنفسها على مركز فى الأسواق يضمن دوام طلب هـذه المحصولات من عندها . فقد علمتنا التجارب أنه اذا لم تكن الجمعية راسخة العقيدة فى النظام التعاونى ولم يكن أعضاؤها على بينة وخبرة بالتعاليم التعاونيـة فمن السهل أن يغتر

الأعضاء بعلو الثمن السائد مؤقتا و يبيعوا محصولاتهم مباشرة للتجار بدون توسط جمعياتهم وبذلك يضعف مركز الجمعية و يضيع اسمها فى الأسواق . فاذا ما هبط الثمن أو اكتفى السوق بهذه المحاصيل أسرعوا الى الجمعية لتساعدهم على بيعها . مثل هذه الجمعيات سهل وقوعها فى مكائد التجار الذين يمكون بالأعضاء منفردين فيعرضوا عليهم أثمانا مغرية سعيا و راء فك رابطتهم وحل جمعياتهم . فاذا ما تم ذلك رجع التجار الى استبدادهم القديم بالأسواق .

( ٢ ) من أهم أسباب النجاح لجمعيات بيع الحاصلات تقديم هذه الحاصلات جيدة النوع ثابتة على مرتبة واحدة فذلك مما يعود السوق انتظار هذه الحاصلات و يوسع شهرتها . وليس فى قدرة كل جمعية أن تكون فى مركز ممتاز كهذا الا اذا كانت على درجة عظيمة من النظام فان ذلك يستوجب عناية كبيرة بانتقاء أفضل أنواع البزور والاهتمام بزراعة المحصولات المطلوبة فى الأسواق وتربية ما يكثر طلبه من أنواع الماشية والدجاج الى غير ذلك من الأمور التى تبرهن على انتظام سير الجمعية ومهارة القائمين بأمورها .

( ٣ ) هناك مجال للغيرة وعدم ارضاء كل الأعضاء فى الجمعيات الحديثة العهد بالنظم التعاونية والتى لم يتدرب أعضاؤها على الأعمال التعاونية اذ أن الثمن الذى تبيع به الجمعية محصول عضو ربما لا يمكنها أن تبيع به محصول عضو آخر ، لاختلاف درجة المحصول ولتقلب السعر من وقت إلى آخر .

( ٤ ) من المستحسن غالبا والضرورى أحيانا أن يكون لدى الجمعية مال كاف تستمد منه حاجتها كلما شاءت ، فربما ترى الجمعية أن تكف عن بيع محصول اكتظت السوق به منتظرة بيعه بعد وقت يقل فيه المعروض فيرتفع ثمنه . فهذه الأثناء ربما يحتاج صاحب المحصول الى نقود لمعاشه أو لزراعته . كما أن الجمعية فى بعض الأوقات ترى من الحكمة القيام بتجارب علمية زراعية أو جلب الجيد



من الماشية لتحسين نتاج ماشية أعضائها ، أو القيام بالاستعداد اللازم لصناعة "مربى" من فواكه لم توفق الى بيعها ، واحيانا تحتاج الجمعية الى بناء مخازن وشون لمحاصيل أعضائها ، كل ذلك يحتاج الى نقود اذا لم تكن الجمعية قادرة على تدبيرها فقد لا تحسن العاقبة .

( ٥ ) يصعب أحيانا على الجمعية أن تجد سوقا لتصريف بعض المحصولات فى الوقت اللازم ولا سيما اذا كانت هذه المحصولات من الأنواع السريعة التلف ان تأخر بيعها . عند ذلك يوجه الأعضاء اللوم الى الجمعية .

كل هذه صعوبات صادفت هذه الجمعيات فى طريقها . ولا تتغلب الجمعية عليها الا اذا كانت قديمة عهد بالأعمال التعاونية مدربة على ادارتها ، أعضاؤها متمكنون من الأصول التعاونية ، راسخو العقيدة قادرون على القيام بواجبهم متعاونين ولو خسروا خسارة مؤقتة ، منظمون فى أحوالهم التجارية والادارية .

قد جرب بيع المحصولات تعاونيا فى ارلندا فى بعض السلع وأهمها زبدة الجمعيات كما ذكرنا آنفا فى موضوع معامل الزبدة وكذلك جرب بيع الشعير تعاونيا بواسطة جمعية مركزية فى سنة ١٨٩٧ وللأسف انتهى ذلك بالفشل لسوء ادارة القائمين بالعمل ولعدم ثبات السوق وقتئذ . وجرب أيضا بيع المواشى تعاونيا على يد "جمعية الاتجار بالجملة" فى حداثة سنها وانتهى ذلك بالفشل فكان درسا لا ينسى ، خلاصته أنه لا يجوز أن تعجل جمعية جديدة بالدخول فى موضوع بيع محصولات أعضائها حتى تثبت فى عملها وتتدرب على أسهل أعمال التعاون وهو توريد حاجات الأعضاء . كما أن بعض الجمعيات الزراعية القريبة من المدن جربت بيع اللبن ولكن للآن لم يصادف ذلك نجاحا يذكر وكذلك جرب بيع البطاطس والبيض بواسطة بعض جمعيات أنشئت خصيصا لذلك ، ولكنهم

وجدوا أن هذه التجارة لا تكفى وحدها لفتح محل خاص بهـا والأولى أن تضم الى أعمال الجمعية الزراعية التعاونية .

هكذا كانت الحال فى إرلنـدا فيما اتخذ من إجراءات لبيع حاصلات الأعضاء تعاونيا . ولا شك أن ذلك يبرهن على عدم النجاح فى هـذا البـاب ، اللهم إلا فى ظروف خاصة . ولكن يرجى أن يأتى وقت يصبح فيه التعاونيون الارلنديون قادرين على العمل فى هذا المضمار بنجاح لاسيما بعد ماتدربوا على الأعمال التعاونية وتلقوا ما ينير الطريق أمامهم من دروس أخذوها على أيدى رجال هم فى الطبقة العليا من الاقتصاديين الاجتماعيين .

## توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية

ذكرنا آنفا أن الجمعيات الزراعية كانت تقوم بوظيفة وسيط بين أعضائها والأسواق فى أوقات معينة من السنة حينما يحتاج الزراع الى بزور أو سماد أو غير ذلك ، ولم يكن لها محل ثابت مفتوحة أبوابه طول السنة لقضاء حاجة الأعضاء منه . ولم تكن نتيجة هذه الطريقة كافية ولم تبشر بالنجاح الذى ينتظر من اتباع النظم التعاونية . ولذا فكر التعاونيون فى توسيع نطاق العمل . وقد بيّنا أن التوسع فى مضمار بيع محصولات الأعضاء لم يأت بالفائدة المنتظرة . فبقى علينا الآن أن نبين ما آل اليه التوسع فى مضمار توريد حاجات الأعضاء .

إن مسألة اقتصار هذه الجمعيات على شراء الحاجات الزراعية فقط أو دخولها فى ميدان شراء كل شىء يحتاج اليه الأعضاء من لوازم زراعية أو منزلية قد شغلت أفكار رجال الحركة التعاونية فى إرلندا مدة ليست قصيرة . والعقبات التى صادفتها الحركة فى هذا الصدد كان بعضها من التعاونيين أنفسهم إذ كان بعضهم يعتقد أن الأفضل للزراع أن يقتصروا فى أعمالهم على الأمور الزراعية التى هى من شأنهم



ولا يتطفلوا على الاتجار فى الحاجات المنزلية التى ليست من خصائصهم ، ومن جهة أخرى كانت الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا تمدها الحكومة سنويا بمبلغ من المـال اعانة لهـا على العمل العظيم الذى تقوم به لصالح الفلاح وهذا المبلغ تعطيه الحكومة للجمعية المنظمـة على شرط ألا تنظم الا جمعيات زراعية فقط . ولكنها أجازت لهذه الجمعيات الزراعية بعـد نشأتها أن تتعامل فى الحاجات المنزلية ان شاءت . وذلك تنـاقض فى الرأى . ولكن ليس من الغريب أن تنـاقض الحكومات نفسها بنفسها فى كثير من الأمور ولا سيما فى البلدان التى تكون الحكومة فيها تحت تأثير خارجى أو داخلى . فى هذه الحالة كان التأثير من الجهتين ، أولا كانت الحكومة فى ذاك الوقت[1] بعيـدة عن العناية بمصالح الأهالى ولم تكن على بينة ممـا يعود عليهم بالخير، ولا هى مهتمة بدرس الموضوع وعمل اللازم ، وثانيا كان أصحاب المصالح التجارية والمالية يخشون دخول الحركة التعاونية فى مضمار الاتجار بالحاجات المنزليـة فيضر هذا بمصالحهم ولذلك كانوا يؤثرون فى رأى الحكومة فى هذا الموضوع .

وعلى كل حال كانت الجمعيات فى إرلندا تنظم كجمعيات زراعية ثم لا يمضى وقت طويل حتى تدخل فى مضمار توريد الحاجات المنزليـة لأعضائهـا وذلك اضطرارا منها لأنها وجدت أن التجار الذين حقدوا عليها واغتاظوا منها لحرمانها اياهم المكاسب الطائلة التى كانوا يحصلون عليها من وراء معاملتهم مع الفلاحين فى الحاجات الزراعية مثل السماد والعلف وغيره وجدت أنهم قد امتنعوا عن معاملتهم فى الحاجات المنزلية مثل السكر والشاى وغيرهما ظانين أنهم بذلك يرغمون الجمعيات على أن تنفض . وكانوا فى نفس الوقت يعدون الفلاحين بأن يمدوهم بحاجاتهم المنزلية اذا هم عاملوهم فى الحاجات الزراعية أيضا رغبة فى سحب الفلاحين من جمعياتهم وبذلك تفشل الجمعية .

(١) الحكومة تغيرت فى سنة ١٩٢٢ من إنجليزية الى إرلندية .

على الرغم من ذلك ومن تخفيض التجار ثمن بضاعتهم الى أقل من الثمن الذى تبيع به الجمعية حتى يتمكنوا من أن يقضوا عليها ثم يرجعوا فيرفعوا أثمانهم كما شاءوا ، على الرغم من كل ذلك و بفضل تنبيه قادة التعاون الى الأخطار التى تحيط بهم اذا هم استسلموا لمكر التجار ، استمر الفلاحون معضدين لجمعياتهم التعاونية التى لم تر بدا من الدخول فى مضمار توريد الحاجات المنزلية أيضا لتتقى شر التجار ولتحفظ مصالح أعضائها . كل ذلك والحكومة باقية على رأيها من حيث اشتراطها على الجمعية المنظمة ألا تنظم الا جمعيات زراعية فقط لا تتاجر فى الحاجات المنزلية . ولكن رجال التعاون لم يتركوا فرصة تفوت الا نصحوا فيها الحكومة برفع هذا الشرط المعرقل . ولما تغيرت الحكومة وأصبحت أهلية رفعت هذا الشرط رسميا مع أن كل جمعية زراعية فى إرلندا كانت فى الواقع تورد الحاجات المنزلية لأعضائها جنبا لجنب مع الحاجات الزراعية .

وكانت نتيجة قيام الجمعيات الزراعية بهاتين المهمتين كسب أعضاء كثيرين من جهة ومن جهة أخرى إزدياد تجارتها الى درجة خولتها أن تفتح أبوابها طول السنة فيبقى العمل مستمرا فيها الوقت كله و بذلك كسب الفلاح وصار فى حصن منيع من شر التجار كما ربحت الجمعيات أرباحا تؤهلها لأن تأخذ محلا كبيرا لها تخزن فيه كل ما يحتاج اليه الفلاح فى حياته العملية والمنزلية ، وتكون فى مركز يعينها على استخدام مدير ماهر نشط أمين مدرب يصرف كل وقته فى عمله التجارى . وذلك مما يضمن حسن إدارة العمل وضبط حسابه وجودة البضائع . وكل هذا عائد طبعا على الفلاح إذ هو المقصود بالذات أولا وآخرا .

كانت هذه خطوة كبيرة خطتها الجمعيات الزراعية فى طريق التقدم والعمل . عقب ذلك رأت هذه الجمعيات حاجة الأعضاء شديدة إلى عدد وآلات زراعية هم بعيدون عن أن يقتنوها منفردين لارتفاع أثمانها ولقلة المال فى أيديهم .



لذلك فكرت فى أن تشترى الآلات التى يحتاج اليها الأعضاء لفلاحة أراضيهم فتؤجرها لهم بأجر تحدده لجنة خاصة . من أجل هذا تسحب الجمعية من المصرف مبلغا لتشترى به آلة للدراس أو جرارة[1] أو آلة لرش الزرع بالمواد الكيماوية لحفظها من الآفات أو غيرها من الآلات الزراعية الحديثة . وقد تؤجرها لغير الأعضاء بأجرة أعلى إذا كانت عاطلة ولم يكن منتظرا أن يطلبها عضو فى القريب العاجل ، و يراعون فى تقدير الأجر أن يكون بقيمة تمكن الجمعية من حفظ جزء يسير منه بعد القيام بمصاريفها وكل ما يتعلق بسيرها وحفظها سليمة ، فيتكون من هذا الجزء اليسير مبلغ يدفع منه فى آخر السنة للبنك لسد جزء من الدين الذى اشتريت به الآلة وكذا لدفع الفائدة ولاستهلاك العدد . بهذه الطريقة استطاع كثير من الجمعيات أن يسد المبلغ بتمامه فى مدة سنتين أو ثلاث وفى الوقت نفسه انتفع الأعضاء باستعمالها انتفاعا كبيرا ، وفوق ذلك صارت الآلة ملكا للجمعية . و يلاحظ طبعا فى اختيار هذه الآلة أن تكون من أحسن طراز وأكثره اقتصادا فى النفقات وأسهله فى الاستعمال وأن تكون من الآلات التى يمكن استعمالها لأغراض مختلفة حتى لا تبقى عاطلة إلا قليلا من الأيام فمثلا الجرارة تستعمل لجز المحاريث وغيرها فى الغيط وكذلك جر العربات المحملة بالبضائع والمحاصيل فى الطرق ، و إدارة عدد أخرى لاخراج المياه من الآبار أو لطحين الغلال أو لتفتيت علف المواشى إلى غير ذلك من الأعمال الزراعية التى تجعل هذه الجرارة تشتغل طول الوقت والا كان شراؤها خسارة على الجمعية .

وهناك نقطة تظهر مجسمة على الورق ولكنها فى الحقيقة ليست من الصعوبة بدرجة كبيرة وهى أن مثل هذه العدة يطلبها الأعضاء فى أغلب الأحيان فى وقت واحد ولكن اتضح بالتجارب أن من السهل تذليل هذه الصعوبة بحسن تصرف القائمين بالعمل . فمن يطلب العدة أولا هو الأحق بها وإن طلبها اثنان فى آن

(١) Motor tractor

واحد يفضل من يستعملها وقتا أقصر . وفى كل حال يشدد على الأعضاء فى ألا تبقى العدّة عندهم مدة أطول مما يلزم .

إن السنين الأخيرة قد أوجبت الإكثار من فلاحة الأراضى الارلندية بدل تركها مراعى وذلك لتثميرها إلى أقصى حد ممكن، الأمر الذى دعا كثيرا من الجمعيات إلى العمل فى هذا المنحى . ولكن الصعوبة التى لاقتها كانت فى قلة من لهم بالآلات الزراعية خبرة تامة تضمن تسييرها وتصليحها كما يجب، وكذلك من يلاحظ استعمالها من وقت الى آخر حتى لا تعبث بها يد الجهل فتكون خسارة عظيمة . غير أنه أمكن التغلب على ذلك بفضل إرشاد جمعية التنظيم ومساعدتها فانتشر استعمال هذه الآلات وربحت الجمعية والبلاد من وراء ذلك .

هذه هى الأبواب التى طرقتها هذه الجمعيات وافلحت فيها . ومنها يرى أن أعمالها متشعبة فهى تقوم بمهمات كثيرة للفلاح . والرأى السائد الآن بين التعاونيين والذى تقره التجارب أنه إذا أمكن فى جهة ما أن توجد جمعية واحدة تقوم بكل حاجات الفلاح من بيع وشراء وغيرهما فان هذه تكون أفضل الجمعيات له وهى ماتسمى بـ " الجمعية المتعددة الأعمال " [1] وقد وصل هذا الاعتقاد إلى أنه إذا كان هناك معمل للزبدة وأمكن أن يقوم بوظيفة جمعية زراعية فى نفس الوقت فهو أفضل من وجود جمعيتين فى الجهة . ذلك الاعتقاد أتى من كون أعمال الفلاح فى كل شىء مرتبط بعضها ببعض فالأولى والأكثر اقتصادا أن تكون كل معاملاته التجارية فى جمعية واحدة فان ذلك يفضى أولا إلى اتساع نطاق الجمعية وكبر تجارتها وهذا مما يمكنها من أن تورد لأعضائها حاجاتهم بأرخص الأثمان وثانيا الى ازالة التنافس الذى قد يحدث اذا كان هناك جمعيتان بعض أعمالها متشابهة . وثالثا الى امكان الاقتصاد فى أجر المحلات والمستخدمين . ورابعا الى جعل الجمعية الواحدة واسطة تعارف وتوحيد مصالح بين كل الفلاحين .

(١) General Purpose Society



من ذلك يرى أن هذا النوع من الجمعيات التعاونية إذا قام فى بلدة أدى خدمات جليلة فى أبواب مختلفة، ففى الانتاج والاستهلاك، وفى بيع الحاصلات والاقراض، لها أياد بيضاء على زراع الجهة التى هى فيها . ويلاحظ أن هذا التطور سار فى طريق معارض لما كانت عليه الحال فى أوائل نشر الحركة . لأن الآراء وقتئذ كانت تحبذ الاختصاص فى العمل فمثلا جمعيات الزبدة وجمعيات الاقراض وغيرها كانت كل منها قائمة بذاتها .

هكذا كان حال الجمعيات الزراعية منذ نشأتها إلى يومنا هذا . وإذا نظرنا إلى إحصائها وجدناها تكثر وتكبر وهاك بيانا عن ذلك [1]

| السنة | عدد الجمعيات | عدد المساهمين | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٩٠٢ | ١٢٣ | ١٢٫٨٩٠ | ٢٫٧٠٦ | ١٠٫٣٥٩ | ٥٨٫١٩٢ |
| ١٩١٠ | ١٦٥ | ١٦٫٧٤٣ | ٦٫٦٨١ | ٣٦٫٥٤٥ | ١٢٤٫٧٢٠ |
| ١٩١٢ | ١٧٥ | ١٨٫٨٤٦ | ٦٫٩٧١ | ٤٢٫٥٠٩ | ١٥٧٫٧٥٥ |
| ١٩١٤ | ٢٢٢ | ٢١٫١٥٥ | ١١٫٣٤٣ | ٤٦٫٧٠٨ | ١٩٧٫١٤٦ |
| ١٩١٦ | ٢٣٤ | ٢٥٫٦٧٨ | ٣٩٫٢٩٣ | ٦٧٫٧٨٤ | ٤٨١٫٤٧٣ |
| ١٩١٨ | ٢٧٩ | ٣٤٫٨١٨ | ٧٣٫١٩٤ | ١٤٧٫١٢٥ | ٩٩٥٫٢٩٠ |
| ١٩٢٠ | ٣٨٧ | ٦٥٫٩٥٤ | ٢٢٩٫٥٢٢ | ٣٧٥٫٦٧٧ | ٢٫٤٧٤٫٣٣٩ |
| ١٩٢٩ (٢) | ٩١ (٣) | ٢٣٫٣٣٦ | ٨٧٫٤٥٨ | ٢٠٠٫٥١٣ | ٧٥٣٫٣٢٦ |
| | ٢١ (٤) | ٥٫١٣١ | ٣٠٫٠٣٤ | ١٤٫٩٤٧ | ٢٧٠٫٢٠٦ |

(١) البحث العام فى الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣١ ص ٣٥٤ .

(٢) يلاحظ من احصاء عام ١٩٢٩ بجزئيه تأثر سببه الأزمة العالمية وما انتاب ارلندا من توتر العلاقات السياسية بينها وبين بريطانيا مما أضر بالحالة الاقتصادية .

(٣) ارلندا الحرة .

(٤) شمال ارلندا

# الفصل السابع

## الاقراض التعاونى فى ألمـانيا

تكلمنا فى الفصل الأول عن تطورات الحركة التعاونية الصناعية وعن الفوائد التى عادت على طبقة العمال من نجاحها وانتشارها فى الأقطار المختلفة ، كما أسلفنا الكلام عن تغيير النظام الزراعى القديم وتطوره الى نظام جديد كانت نتيجته الو بال على الفلاح الصغير . فاقتضى ذلك اهتمام المفكرين والمصلحين الذين يهمهم تقدم الزراعة وسعادة حال السواد الأعظم ممن يشتغلون بها فى بلادهم بايجاد الطرق المثلى التى تساعد على اصلاح ما أتى به ذلك النظام من عيوب كانت سببا فى بؤس حال صغار الفلاحين . ولما رأى هؤلاء المفكرون أمامهم النتائج البـاهرة التى عادت من نظام التعاون بين الصناع كان ذلك باعثا لهم على استعارة هذا النظام مع التغيير والتبديل فيه ليناسب حالة الزراع ويجىء بمثل تلك النتائج لهم . وقد تم ذلك فعلا فانه لم يمض وقت طويل حتى شوهد أن هـذا النظام صادف نجاحا بين الزراع لا يقل عن نجاحه بين الصناع .

ان للأحوال والمؤثرات التى تحيط بكل أمة تأثيرا كبيرا فى احتياجاتها ونظمها فما يحتاج اليه صـناع كل أمة وفلاحوها يختلف عن احتياجات ونظم الصـناع والفلاحين فى شعب آخر . من أجل هـذا لم يكن أخذ النـاس بالنظام التعاونى فى زمن واحد ولم يكن متماثل الأشكال بل جاء فى أزمنة مختلفة و بأشكال تناسب حالة كل بلاد ، كل ذلك مع المحافظة على الأصول الرئيسية .



وكان فى مقدمة البلدان التى أخذت بالتعاليم التعاونية وطبقتها على حاجاتها القومية ألمـانيا وكان ذلك فى الأمور المـالية فقد تقدمت ألمـانيا فى ذلك تقدما مطردا حتى صارت أم التعاون فى الاقراض وعنها أخذت البلاد الأخرى هذا النظام .

والغرض من التعاون فى الاقراض هو استخدام الجهود المشتركة عن طريق التضامن فى المسئولية فى تدبير الأموال التى يحتاج اليها صغار الفلاحين والعمال والصناع ، بايجاد مصارف تقرض هؤلاء بنظام يعود عليهم بالفوائد العظيمة ماديا وأدبيا .

كان على رأس هذه الحركة فى ألمـانيا رجلان من كبار المصلحين الاجتماعيين هما "شولز" (١) مدير المجلس القضائى بـ"ديلتش" (٢) و"رايفايزن" (٣) الحاكم الادارى للقرى حول "نويفيد" (٤) فقد قام هـذان المصلحان بجهود عظيمة خففت الضيق المـالى الذى حل بمواطنيهما وكان من رأيهما أن خير الطرق لتذليل تلك الضائقة هو استخدام الوسائل التى يقوم بهـا الشعب نفسه . وقد كانت مجهودات شولز أسبق بقليل من مجهودات رايفايزن فانه عقب سنة ١٨٤٨ لما حل العسر العـام بأوروبا وانتهز المرابون الفرصة السـانحة فأثقلوا كواهل الأهالى . أسس "شولز" بعد عامين أول مصرف ولكن كانت أعماله الى الاحسان أميل منها الى التعاون بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى أقنعته التجارب بأن مصلحة الشعب تدعو الى نظام لا يد للأعمـال الخيرية فيه ، بل أساسه التعاون بين العمال للقيام بشؤون أنفسهم وعلى هـذا بدّل نظام مصرفه لينطبق على هـذه المبادئ و بعدئذ أنشأ مصارف أخرى من هـذا النوع فى مدن شتى عادت على الأهالى بالفوائد الجمة .

بينما كان "شولز" مجدا فى عمله ينشئ مصارفه فى المدن قام "رايفايزن" تحت تلك المؤثرات والبواعث بمثل ذلك العمل فى القرى ، ومع أن أعمـالها كانت

(١) Schulze (٢) Delitzsch (٣) Raiffeisen (٤) Neuwied

مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض ، إلا أن الأصول كانت واحدة والأحوال المحيطة بهما تكاد تكون واحدة كذلك غير أن الفرق فى النظم والحاجات والمطالب فى المدن تختلف عنها فى القرى ، فوجد بين عمليهما بعض الاختلاف بحسب الحاجة والغرض .

بعد أن عم هذا النظام التعاونى مدن ألمانيا وقراها وظهرت فوائده للعالم ، انتشر فى ممالك أخرى كثيرة قريبة و بعيدة .

مما تقدم نعلم أن نظام "شولز" خاص بالمدن ولذلك سنجمل القول فيه لأنه لا يهمنا هنا البحث فيه تفصيلا ، ولكن لما كان فيه كثير من الشبه بنظام "رايفايزن" ذكرناه فقط للموازنة بينهما. على أننا بعد أن نذكر مبادئ نظام "شولز" مختصرين سنبحث فى نظام " رايفايزن " ونسهب القول فيه ونقسمه الى أقسام مختلفة لأنه هو الذى يعنينا أمره وهو غرضنا الأول لأنه نظام زراعى ، فمن شأننا معرفته بالتفصيل .

## نظام شولز ديلتش

ان لمصارف " شولز " أو كما تسمى مصارف الشعب [1] ، نوعين فى رأس المال ، أحدهما مادى والآخر أدبى . فالأول هو المال الذى يدفعه أعضاؤها ثمن أسهمهم مضافا اليه المال الاحتياطى الذى يتكون من جزء من الأرباح ، والثانى هو تضامن الأعضاء فى تسديد ما تستدينه هذه المصارف . ومع أن هذا التضامن كان فى حداثة عهد هذه المصارف من النوع المطلق فإن كثيرا منها

(١) Peoples' Banks

شولز — SCHULZE

مبدع نظام المصارف التعاونية الحضرية

تمثاله أمام أحد مصارفه ببرلين والى اليمين رمز لما يبثه التعاون من روح التضامن بين الزارع والصانع ، والى اليسار رمز حث التعاون على التربية

فضل فيما بعد نوع التضامن المحدود . ويرى ذلك من احصاء سنة ١٩٣١ اذ كان عدد هذه المصارف ٣٢٥٤ منها ٢٥٪ فقط متبع نظام التضامن المطلق [١]

على هذا الأساس المتين بنت هذه المصارف معاملاتها المالية وبه حصلت على ثقة الناس فوضعوا فيها ما يدخرون وكانت لهم كصناديق توفير . وكذلك وضعوا فيها الودائع المالية ، كما أمكنها أن تقترض من أفراد وشركات ومصارف أخرى .

تتكوّن هذه المصارف برأس مال يدفعه الأعضاء فيشترى كل منهم سهما واحدا ذا قيمة عالية قد تصل الى مائة جنيه . بيد أنه يلاحظ أن الثمن الذى يتفق عليه ينبغى ألا يكون كبيرا الى درجة تجعل أهل الجهة ينفرون منه[٢]. أما الغرض من رفع قيمة ثمن الأسهم فهو الحصول على رأس مال كبير من جهة وتشجيع الأعضاء وتدريبهم على الاقتصاد والتدبير من جهة أخرى لأن ثمن السهم لا يدفع فى غالب الأحيان مرة واحدة ، بل يقسط على آجال طويلة يلتزم الأعضاء الاقتصاد فى أثنائها ليقوموا بتسديد ما عليهم من ثمن السهم ويساعدهم على ذلك إضافة ما يخص العضو من الربح [٣] إلى ثمن السهم حتى يتم التسديد وإنما خصص العضو بسهم واحد فقط خوفا من أن ينفرد عدد قليل من الأعضاء بالحظ الأوفر من الأرباح وبذا يصبغ المصرف بالصبغة التجارية لا التعاونية التى وجد من أجلها . ومن نظمها ألا تقرض إلا من كان عضوا بها مع أنها تقبل الودائع من الأعضاء وغيرهم ولكن لا تقتصر أعمالها على ذلك بل تقطع كمبيالات أعضائها وتفتح الحساب الجارى لهم . وعلى كل عضو يريد الاقتراض منها أن يقدّم ضمانا وهو واحد من أربعة :

---

(١) الدليل التعاونى الدولى لسنة ١٩٣٣

(٢) المصارف التى حددت مسئوليتها تجيز تعدد الأسهم لشخص واحد .

(٣) لا يعطى ربح الا على ما دفع من ثمن السهم فقط .

( ١ ) كفالة شخصية من ضامن أو اثنين من ذوى المكانة ( أحيانا من الأعضاء وأحيانا من غيرهم ) .

( ٢ ) رهن كمبيالات أو سندات أو أشياء أخرى ذات قيمة .

( ٣ ) رهن عقارى .

( ٤ ) ضمان أدبى وهو الثقة التامة بأخلاق العضو وحسن معاملته .

وأهم هذه الضمانات الأربعة الضمان الأول فانه يوجب على الضامنين مراقبة العضو مراقبة فعالة حتى لا يسىء التصرف فى المال الذى اقترضه بل يستخدمه فى الغرض الذى اقترضه لأجله . ومن نظمها أن تكون آجال القرض قصيرة فهى لا تتجاوز ثلاثة أشهر غالبا كما أنها تحدد الفائدة بأقصى سعر ممكن لتتمكن من توزيع بعض الربح على جملة الأسهم بعد المصروفات الادارية ، والبعض الآخر يتكون منه المال الاحتياطى مضافا اليه رسم الدخول [1] وقد اختلفت آراؤهم فى تحديد الفائدة ففريق يرى أنه إذا وصل المال الاحتياطى إلى الحد المطلوب بموجب القانون وهو ٢٠ ٪ من رأس المال يستحسن أن يستعمل الربح فى تخفيض فائدة القروض ، ولكن هذه الفكرة لم تستحسن نظرا لأن القروض ذات الفائدة القليلة لها مضار فهى لا تعمل كثيرا لانماء المال الاحتياطى كما أنها تصبغ الدين بصبغة الصدقة وهذان عيبان أحدهما مادى والآخر أدبى . ومن أجل ذلك فكر فريق آخر فى طريق وسط بين تجميد الأرباح الكثيرة والصدقة فى القرض . وذلك بأن حدد نسبة مخصوصة من الربح الصافى لرأس المال وأخرى للاحتياطى ، وما زاد يرد إلى المقترضين بنسبة ما اقترضوه من المال .

(١) رسم الدخول ليس بكثير .



هذه المصارف قائمة على مبادئ أدبية أكثر منها مادية فهى ليست كالشركات غير التعاونية المؤسسة على رءوس الأموال بل هى جمعيات تعاونية أساسها أشخاص ولذا كان من المهم اختيار هؤلاء الأشخاص من ذوى الشرف والذكر الحسن والمعاملة الطيبة ليكونوا خير أعضاء لها .

أما محال إدارة هذه المصارف فهى لا تفترق كثيرا عن محال المصارف العادية من حيث الشكل والمعاملة فحركة الأخذ والعطاء فيها كبيرة ويديرها موظفون قادرون على الأعمال المالية ويتناولون مرتبات شهرية كما أنهم يعطون أحيانا مكافآت بنسبة معاملة مصرفهم أما الفوائد التى عادت من هذه المصارف وليس لها نظير فى المصارف العادية فأهمها :

( ١ ) أنها دربت أعضاءها ومرنتهم على أن يمولوا أنفسهم بأنفسهم تبعا لحاجاتهم ومطالب معايشهم وأن يكونوا جماعة "ديموقراطية" يتحول فيها الفرد الضعيف بانضمامه إلى الآخرين إلى قوة لا يستهان بها فى حين أنه فى ذلك الوقت يتلقى دروسا اقتصادية اجتماعية .

( ٢ ) لا يخفى أن التنظيم تختلف نتائجه باختلاف الصناعات والحرف التى يعمل فيها ولما كانت المصارف المالية تساعد بطبيعة كيانها أعمال صناعات مختلفة وحرف متباينة فان التنظيم فيها يأتى بأبهر النتائج وأعمها . وفى "مصارف الشعب" يتيسر اشتراك أرباب هذه الأعمال فى القيام بوضع نظام يتناسب مع مصلحتهم ولا يكلفهم إلا قليلا من النفقات .

( ٣ ) انها جمعت بين المزايا التى اختصت بها المصارف التعاونية والمزايا التى تمتع بها المصارف العادية المستوفية للشروط الأساسية الكفيلة بنجاحها وهى :

( ا ) قرب مكان المصرف من معامليه .

(ب) وجود المال الكافى لحاجاتهم .

(ج) القدرة على استعمال هذا المال تبعا لأغراضه .

ويجدر بنا هنا أن نوازن بين المصرف التعاونى وغيره من موارد الاقتراض وهذه تنحصر فى اثنين :

( ١ ) المرابون الذين يقطنون بين المقترضين وهؤلاء ليس لديهم فى الغالب المال الكافى من جهة ومن جهة أخرى ليس من شؤونهم مراقبة المقترضين ليصرفوا المال فى الوجوه العائدة عليهم بالنفع ليتسنى لهم تسديد ديونهم . ولذلك هم فى كثير من الأحوال يغامرون بأموالهم ، وفى مقابل ذلك يرفعون سعر الفائدة حتى تعوض عليهم بعض ما عسى أن يحدث من الأخطار . وقد اتخذوا ذلك سلاحا لهم لامتصاص دماء المقترضين .

( ٢ ) المصارف العادية وهى إما حكومية وإما خاصة فالأولى وإن كثر مالها ووقفت همتها على مساعدة صغار الناس وتقصّى منفعتهم ، ليس من السهل عليها أن تكتسب عطفهم ، إذ ليس هناك من أسباب التعارف والرابطة المعنوية ما يقربهم منها . والثانية إما على شكل مصارف صغيرة مستقلة قريبة من معامليها وهذه كثيرا ما يعوزها المال الكافى للعاملة ، أو على شكل مصارف كبيرة ذات فروع عديدة قريبة من المتعاملين ، وهذه وإن وجد لديها المال الكافى فان إدارتها العليا فى أيدى أناس بعيدين عن الجهات التى تشتغل فيها .

أما المصارف التى حازت شرائط حسن التعامل وتجنبت المضار السابقة فهى المصارف التعاونية التى تعمل على أساسين :

أولها — الأعضاء هم أنفسهم الذين يديرون دفة العمل بواسطة هيئات تمثلهم وتعمل على نظام دقيق قويم يصل بهم وبمصرفهم إلى الغاية المنشودة .



ثانيهما — إنه لمعرفة الأعضاء بعضهم بعضا حق المعرفة صارت معاملة المصرف ( وما هو إلا مجموع الأعضاء ) لهم معاملة شخصية . فكان بينه وبينهم علم تام بالأحوال وتفاهم فى الأمور وثقة وأمانة فى المعاملة .

قد يقال فى سبيل الدفاع عن عدم معاملة المصارف العادية لصغار الناس إنهم غير قادرين على معاملتها معاملة ذات منفعة متبادلة ، ولكن الحقيقة أنها لا تستطيع معاملتهم ، لأن الضمان الذى يقدّمه الفرد الصغير إنما هو الضمان الشخصى الذى عماده الشرف وحسن استعمال القرض . وهذا الضمان لا قيمة له حتى يتأكد المقرض من صحته ولو كلف المصرف نفسه ذلك لاضطر إلى مصاريف كثيرة فضلا عما يشعر به المقترض من التجسس الممقوت . أما أعضاء مصارف التعاون فهم أنفسهم خير مراقبين لكل من يقترض منهم للصلحة العامة ولا يرى المقترض فى ذلك غضاضة عليه ، بل يتقبلها عن طيب خاطر فضلا عن أن المقترض يذهب إلى المصرف برباطة جأش وعزة نفس لما يرى لنفسه من الحق فى استعمال المال الذى فى المصرف باعتبار أنه من الشركاء . فالأعضاء فى هذه المصارف مقترضون ومراقبون وشركاء فى آن واحد ومصلحتهم مصلحة مصارفهم التعاونية . وقد كان هذا أكبر ضمان لنجاحها . وزيادة على ذلك فان هذه المصارف قد جمعت بين التوفير والإقراض بشكل يضمن أن ما يوفره الأعضاء إنما يقرض للمحتاج منهم فى الوقت وبالشكل والقدر الذى يرضيه .

إن ما قدمناه هو موجز لأعمال مصارف الشعب ويرجع الفضل الأكبر فى نجاحها إلى شخص "شولز" ومضاء عزيمته وعلو همته ودقة عمله وطول أناته وصبره . وقد صادف أن هذا الرجل المتصف بهذه الصفات الجليلة عمل فى بلاد انتشرت فيها الصناعة والتعليم ، وبين شعب مجد ميال بفطرته إلى النظام وحب التقدم والمثابرة على العمل ، فأثمرت أعماله وأصبحت عظيمة .

## نظام رايفايزن

إن شدة حاجة الصناع والتجار إلى المصارف التعاونيـة فى المدن كانت هى الباعث لشولز على وضع نظامه الذى أسلفنا الكلام عليه . تلك البواعث بعينها بل أكثر منها هى التى دفعت رايفايزن الى وضع نظم لمصارفه التعاونية للقرى . ذلك أن هناك فترة طويلة يتعين على الزارع انتظارها بين فلاحة الأرض وحصادها . فان الطبيعة قد حددت له مواعيد معينة للغرس والحصاد لا يتعداها فهو مضطر بحكم نواميسها إلى أن يمضى طويل الوقت فى فلاحة أرضـه ووضع البذر فيهـا وريها والقيام بوسائل خدمتها وعمل كل مافى وسعه ليقيها من آفات الحشرات والأمراض الطفيلية والفطرية . فاذا هو قام بكل ذلك بقى عليـه أن ينتظر فعل الطبيعـة فى نمو زرعه حتى نضجه فاذا ما جاء وقت الحصـاد شمر عن ساعد الجد وجمع غلة أرضه ليعدها للبيع فاذا ما أعدها وجد نفسه أمام عوامل غير اختيارية من ارتفاع الأسعار أو انخفاضها تبعا لناموس العرض والطلب ولعب المضاربين بأسعار السوق أو طمع المحتكرين لصنف من الأصناف فيكون خاضعا لمشيئتهم . نترى من ذلك أنه بعد طول الانتظار ومع كل تلك المصاعب قد يجـد الزارع أنه لم يجن ثمرة أتعابه ولم يحصل على فائدة ما صرفه من المـال طول تلك الفترة بل بالعكس كان يصرف الكثير لشراء البزور والأسمـدة والآلات ودفع أجور العمال إلى غير ذلك مما يطول بنا عده ، هذا إذا لم تعاكسه الطبيعة فتسلط عليـه الآفات واختلاف الأجواء ونفوق المـاشية . فى كل ماقدمنا أكبر مبرر لحاجة الفلاح الصغير إلى الاقتراض فى الكثير من الظروف والأحوال مع مانعلمه من الصعوبات التى يلاقيها إذا هو لجأ إلى المصارف العادية إذ مقرها عادة يكون فى المدن الكبرى وهى أدرى بحاجة الصناع والتجار وطرق معاملتهم منها بحاجات الزراع . ولذا فهى ليست على بينـة من حقيقة مركز الفلاح المـالى ولا هى قادرة على الوقوف على مبلغ الثقة به . ومن لوازم القرض توافر الثقة فى المقترض وسهولة ملاحظة أعماله



وليس ذلك من الميسور للمصارف العادية ، لأنها فى غالب الأحيان غير ملمة بالشؤون الزراعية : أضف إلى ذلك بعد المزارع عن المدن والنفقات التى لاطاقة للفلاح الصغير بتحملها إذا هو ذهب ليقترض مبلغا صغيرا هو فى حاجة اليه وعدم امساك دفاتر لحساباته بطريقة مضبوطة يمكن مراجعتها بسهولة والاعتماد عليها . فكل هذه العقبات تقوم حائلا دون إقراض المصارف لهؤلاء المزارعين كما تقف حجر عثرة فى طريق الضمان المطلوب منهم .

فى البلدان الزراعية لم تجـد المصارف العادية مناصا من معاملة المزارعين الذين هم الأغلبية العظمى وعليهم تتوقف ثروة البلاد ، إلا أنها قصرت معاملاتها على كبار الفلاحين لأنه من السهل عليها أن تقرضهم مع ضمان مصالحها وحصول الفائدة لهم ، أما صغارهم فما زالوا بعيدين عنها للأسباب السابقـة الذكر ولذا حرموا من مزايا الاقتراض لسد حاجاتهم فلم يجدوا بدا من الالتجاء إلى المرابين الذين استغلوا هذه الفرصة لاستدرار فوائد فاحشة كانت تربو على ١٠٠ ٪ فى كثير من الأحيان . ليس ذلك فقط بل ان هؤلاء المرابين أنفسهم اتخذوا التجارة فى القرية شركا آخر فهم يخصون بقروضهم من يتعـامل معهم من المزارعين يبيعونه سلعهم بأبخس الأثمـان و إذا ما عجز عن دفع ما عليه فى الميعاد اضطر أن يبيعهم محصوله بأبخس الأثمـان .

فى مثل هذه الظروف ساءت حالة الفلاحين لدرجة جعلتهم فى مصاف المعدمين وزاد الطين بلة أن توالت فى المدة بين سنة ١٨٣٠ و ١٨٤٠ سنون أتت بمحاصيل زراعية رديئة فساءت حالة الزراعة لدرجة هددت بالخطر حياة ألمـانيا الاقتصادية عامة .

لم يفطن إلى خطورة الحالة فى ذلك الوقت وفى مثل تلك الظروف إلا الذين عاشوا بين ظهرانى المزارعين من المفكرين ورجال الاصلاح وقد كان رايفيزن رجل

التعاون الأكبر فى ألمانيا أحد هؤلاء الذين قضوا حياتهم فى الأوساط الريفية[1] فانه كان يشعر بشعور الفلاحين ويفطن إلى المساوئ الكثيرة المحيطة بهم فدفعته عاطفة حبه للخير إلى أن يعمل فكره ويستعمل نفوذه بل يقف حياته على إصلاح الحياة الريفية وتحسين حال أهلها . وأتاح الله لهم على يد رايفيزن فكرة التعاون فى الاقراض لكل لهم هذه المسألة الاقتصادية بشكل لم يقتصر فيه على الفائدة المادية بل أكسبهم مزايا اجتماعية عديدة .

## رايفيزن يبدأ بجمعيات خيرية شبه تعاونية

كانت الجمعيات الأولى التى بدأ بها رايفيزن جهوده لمساعدة أهل القرى فى تلك الأوقات العصيبة هى جمعيات خيرية يتخللها شىء من المبادئ التعاونية التى لم تكن قد نضجت لديه بعد ، وكان عماد هذه الجمعيات ذوو الثروة ممن دفعتهم الشفقة على الفقراء إلى التعاون مع رايفيزن لتكوين جمعيات تمديد المساعدة إلى المعوزين والفقراء بوجوه مختلفة . فكانت أول جمعية لرايفيزن بقرية ويربوش فى سنة ١٨٤٦ بدأت عملها ببيع الدقيق للزارعين فى سنة من أشد سنى القحط فى ألمانيا ، ثم اتسعت دائرة عملها فبنت مخبزا تعاون فى انشائه أهل القرية بناءوها وصناعها وثراتها يباع فيه الخبز للفقراء بنحو نصف الثمن الذى كانوا يدفعونه قبلا فكانت الظاهرة التعاونية الأولى التى يمكن استجلاؤها من روح إنشاء هذه الجمعية هى شعار التعاون " الفرد للمجموع والمجموع للفرد" وتعتبر جمعية ويربوش هذه مهدا للجمعيات التعاونية التى قام بانشائها رايفيزن فيما بعد .

(١) ولد فردريك وليم رايفيزن فى سنة ١٨١٠ بمقاطعة وستفاليا وبدأ حياته العامة موظفا إداريا بمدينة كوبلنز وفى سنة ١٨٥٤ عين حاكما إداريا على قرية صغيرة بالقرب من كوبلنز تدعى " ويربوش Weyerbuch " وفى سنة ١٨٤٨ نقل الى " فلامرسفلد Flammersfeld " ثم الى "هدسدورف Heddesdorf " فى سنة ١٨٥٢ حيث بقى مزاولا لأعماله حتى سنة ١٨٦٥ وفى تلك السنة اعتزل عمله بسبب فقد بصره واضمحلال صحته ثم توفى فى سنة ١٨٨٨

رايفيزن — RAIFFEISEN

مبدع نظام المصارف التعاونية الريفية

لم تطل إقامة رايفيزن بالقرية المذكورة إذ أنه نقـل فى سـنة ١٨٤٨ إلى فلامرسفيلد فبدأ بدراسة حالة الجهة والتعرف الى سكانها واستطلاع أحوالهم ثم أنشأ فى السنة التالية " جمعية فلامرسفيلد لإعانة المعدمين" أهم أغراضها إعطاء القروض للفقراء ، وكان نظـام تكوين هذه الجمعية مبنيا على أساس المسئولية غير المحدودة لجميع الأعضاء وتلك أول جمعيـة لرايفيزن عرفت بهذا المبدأ . إلا أنها لم تعمر طويلا إذ انحلت فى سنة ١٨٥٤ أى بعد انتقال رايفيزن إلى هدسدورف بسنتين.

تابع رايفيزن نفس الجهود فى هدسدورف فأنشأ فى سـنة ١٨٥٤ " جمعـية هدسدورف الخيرية"[1] قام هو نفسه بادارتها . ومن المشهور عن هذه الجمعية أنها تمكنت فى مدى عشر سنوات من تكوين مال احتياطى لها قدره ٣٧٠ جنيها وقد دلته اختباراته العديدة طوال هذه المدة على أن الأفضل حل هـذه الجمعية و إقامة أربع جمعيات جديدة مكانها تحصر أعمال كل منها فى دائرة ضيقة ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التى بنى عليها رايفيزن نظام جمعياته التعاونية .

## تطور الجمعيات الخيرية الى جمعيات تعاونية

علّمت التجارب رايفيزن فى هـذا الردح من الزمن أن الجمعيات التى تعتمد على أريحية ذوى الاحسان لا تصلح لأن تكون أساسا ثابتا لنظام الغرض منه تحسين حال الفقراء فى القرى من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

ويحسن أن نأتى هنـا على ترجمة ما كتبه رايفيزن نفسه فى سـنة ١٨٦٦ عن الجمعيات الثلاث السالفة الذكر .

" كانت هذه الجمعيات مكونة من أعضاء ليسوا فى حاجة اليها ولا يطلبون منها مساعدة فكانت أعمالها متراخية لادافع لها إلى السير إلا حب الخير للجار . لقد عملنا

(1) Heddesdorfer Wohltatigkeitsverein

على هذا المبدأ وثبتنا عليه بكل قوانا مدة خمسة عشر عاما والآن نعترف بأنه مبدأ لا يمكن الاستمرار عليه إذ أن الجمعيات التى تسير على مقتضاه لا يمكن أن ينبض فيها عرق الحياة" .

وقد رأى رايفيزن فى نفس ذلك الوقت أيضا ما تم على يد شولز ديلتش فى المدن، ونجاحه فى تكوين جمعيات تعاونية عمادها الاعتماد على النفس فكان ذلك دافعا قويا على الأخذ بالتعاليم التعاونية البحتة وتطبيقها على جمعياته التعاونية فى القرى .

## جمعية انهاوزن :

كانت جمعية انهاوزن إحدى الجمعيات الأربع التى تفرعت عن جمعية هدسدورف التى سبق ذكرها وللجمعية المذكورة أهمية خاصة إذ كان نظامها أساسا للمبادئ التعاونية التى سارت عليها جمعيات رايفيزن للتوفير والاقراض وأصبحت نموذجا للجمعيات التى تكونت فيما بعد وأهم تلك المبادئ :

( ١ ) قصر أعمال الجمعية على دائرة صغيرة حتى يسهل التعارف بين جميع أعضائها .

( ٢ ) إعطاء القروض للأعضاء دون سواهم .

( ٣ ) يترك للجمعية العمومية تحديد الحد الأقصى لمجموع القروض التى يمكن إعطاؤها .

( ٤ ) مراقبة طريقة استعمال القروض التى تعطى للأعضاء من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

( ٥ ) إعطاء القروض لآجال أطول من ذى قبل .



( ٦ ) قيام أعضاء مجلس إدارة الجمعية بأعمالها بدون أجر مع استثناء سكرتير الجمعية أو أمين صندوقها .

( ٧ ) تكوين الجمعية بدون رأس مال يطلب من الأعضاء دفعه .

( ٨ ) مسئولية الأعضاء غير المحدودة ، تلك المسئولية التى تعتمد على الأخص على ما يمتلكه الأعضاء من أرض .

( ٩ ) رصد كل فائض للجمعية لحساب الاحتياطى أو لتحسين حال أعضاء الجمعية من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

وقد جاء فى اللائحة الداخلية لهذه الجمعية أن غرض تأسيسها هو "مد الأعضاء بالأموال اللازمة بشكل قروض تؤخذ عنها فوائد حتى يصبحوا فى حالة يستطيعون معها جنى ثمار أعمالهم وليتمتعوا بقسط من الاستقلال يغنيهم عن مساعدة الغير" .

وسرعان ما أتبع رايفيزن هذه الجمعية الأولى من نوعها بجمعيات أخرى فى رونجزدورف ، وبونفلد ، وإنجرز ، وفيد[١] .

وهاك نبذة مما جاء فى كتاب "التعاون فى داخل البلاد وخارجها" للأستاذ فاى[٢] منقولة من الألمانية إلى الانجليزية عن ترجمة لرايفيزن بقلم فوتج[٣] .

"على بعد ساعة من نويفيد[٤] الواقعة على نهر الراين[٥] قرية أنهاوسن[٦] الصغيرة القائمة على هضبة فى سفح جبال فسترفالد[٧] وأراضى هذه المنطقة ليست

---

(١) Röngsdorf—Bonefeld—Engers—Wied

(٢) "Co-operation at Home and Abroad", by C. R. Fay. ص ٤٩

(٣) Wuttig

(٤) Wied

(٥) Rhine

(٦) Anhausen

(٧) Westerwald

خصبة وأهلها ملاك صغار لا يملك بعضهم من الأرض أكثر مما يكفى لمرعى ثور أو بقرة حتى إن من يملك منهم عشرة أفدنة يعدونه ثريا وكانت هذه القرية قبل سنة ١٨٦٢ فى حالة سيئة إذ كانت مبانيها مهدمة وأفنية ضياعها مرتبكة النظام وإذا أمطرت السماء تراكمت فى طرقاتها الأوحال وأينما نظرت لا تجد أكوام سباخ منتظمة[1] كما أن الأهالى كانوا فى حالة يرثى لها ماديا وخلقيا فقد تجاوز تعاطى المسكرات فيها كل حد وانتشرت الدعارة وعمت المشاجرات وما تراه من بيوت أو ماشية فهو ملك للتجار اليهود إلا ما ندر . أما الآلات الزراعية فكانت قليلة وغير صالحة للاستعمال وأما الحقول فلم تكن مهيئة للزراعة كما ينبغى فلا تنتج إلا القليل . وقد بلغ البؤس عند القرويين حدا صاروا معه عبيدا للتجار وأرقاء للمرابين .

أما اليوم فقد تغير حال أنهاوسن وأصبحت قرية نظيفة تلوح على أهلها سيما الدعة فبيوتهم منسقة وأفنية ضياعهم منتظمة حتى فى أيام العمل وأكوام السباخ فى الحقول معتنى بها وملابس السكان على بساطتها جميلة نظيفة وأخلاقهم محمودة وقد حسنت حالتهم المادية فأصبحوا يملكون المواشى التى فى زرائبهم وليست عليهم ديون للتجار ولا للمرابين . وكل الزراع تقريبا يستعملون الآلات الحديثة . وقد علت قيمة مزارعهم وفلحوا أراضيهم بعناية ونظام فأنتجت المحصولات الكثيرة . كل هذا التغير الذى يعجز أن يوفيه الوصف أو الاحصاء حقه إنما نتج من إنشاء مصرف من مصارف رايفيزن فى هذه الجهة" .

(١) من علامات الفلاحة الجيدة الاعتناء بعمل السباخ وتنظيم أكوامه تنظيما يكفل الاحتفاظ بعناصره المخصبة .



هذه هى شهادة أنهاوسن لمصارف "رايفيزن" بالفضل ولو أردنا الإتيان بغيرها لضاق المجال فقد انتشرت هذه المصارف فى أكثر القرى وهى تعد الآن بالآلاف[1] تشهد بالمزايا الجليلة المادية والأدبية الظاهرة للعيان والتى عادت على أعضاء المصرف وعلى الجهة التى يعمل فيها بالخير والسعادة والرقى .

والناظر إلى مصارف "رايفيزن" فى القرى يأخذه العجب إذا أراد أن يوازن بينها وبين مصارف "شولز" فى المدن من حيث الشكل وحركة العمل فانه ليجد فى مصارف "رايفيزن" بساطة متناهية فى مبانيها وادارة أعمالها ، فكثيرا ما تكون فى حجرة صغيرة بسيطة فى القرى تفتح أبوابها يومين فى الأسبوع وليس بها إلا صراف يجىء اليه فيها ذوو الحاجة من الفلاحين . فى هذا المحل البسيط يجد الفلاح ما يسد به عوزه ويفرج كربته ويفتح باب الأمل أمامه .

ويمكن حصر أغراض هذه المصارف فى أمرين رئيسيين ، أولهما الحصول بواسطة الضمان المتبادل على رأس المال اللازم لها لتقرض أعضاءها حتى يتيسر لهم إصلاح شؤونهم المادية والأدبية ، وثانيهما الاستفادة من الأموال المكدسة فى صناديق أربابها أو الضائعة فى طرق التبذير والاسراف بجلبها إلى هذه المصارف واستعمالها فى أبواب منتجة يستفيد منها أهل القرية التى جمعت الأموال منها .

إنه لخليق برجل عظيم كرايفيزن ألا يقصر جهده على وضع نظام يقتصر فيه على تدبير المال اللازم للفلاحين وعلى القيام بالأعمال التعاونية الزراعية الأخرى كشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم بالجملة وعلى جلب الآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء

(١) فى آخر سنة ١٩٣٠ كان عدد هذه المصارف ٢٠٤١٠ يبلغ عدد أعضائها ٧٨٠٠٠٠ تقريبا ولولا الأراضى التى فقدتها ألمانيا فى الحرب العظمى لزاد عدد هذه المصارف على ذلك ( الدليل الدولى للتعاون سنة ١٩٣١ )

بأجر زهيد ( ولا يخفى ما يعود على الفلاح من فائدة ذلك اذ أنه يشجعه على اتقان فلاحته على الطريقـه الحديثة و بنفقات قليلة ) الى غير ذلك من الجهود التى من ورائها مزايا مادية عديدة يفتقر اليها الفلاح افتقارا شديدا ، بل وجه عنايته أيضا الى وجهة أدبية ترمى الى كل ما يعود على صغار الفلاحين بالمنفعة العامة فى أمورهم الاجتماعية فكان نظامه واسطة فى تربية الميل إلى الاقتصاد فى نفوس الفلاحين تربية أفادتهم فى ترقية حياتهم المعيشية و رفع مستواهم الأدبى ، ولم يأل جهدا فى العمل على تدبير وسائل الاصلاح الاجتماعى بينهم عن طريق نظامه الديموقراطى الذى أدخل روحا جديدة بين أهل الريف فبإلقـاء المحاضرات عليهم علمهم مبادئ الاقتصاد وشجعهم على الأخذ بتعاليم الزراعة الحديثة وعرفهم واجباتهم المدنية نحو أنفسهم وأهلهم وعشيرتهم ، و باشتراكهم فى المسئولية غير متكلين فى أعمـالهم على سواهم تدربوا على التضـامن والاعتماد على النفس ، و بتشكيل مجالس الصلح بينهم قلل المنازعات القضائية التى كانت سببا فى تفريق الأهالى بعضهم عن بعض واحداث الشقاق بينهم . و بمقاومة التصرف فى الأملاك العقارية تصرفا يأتى بالخـراب العاجل على أصحابها أمكن أن يطلق كثيرا من أملاك الفلاحين من قيود الدين و ينتشلهم من الخطر الذى كان يهدد حياتهم الاقتصادية والاجتماعيـة و يرجعهم الى حياة آمنة مرضية .

و يمكن استجلاء الروح السارية فى هذه المصارف من المـادة الآتية الموجودة فى عقد تأسيس كل مصرف :

ليس الغرض الوحيد للمصرف الحصول على أرباح من عملياته بل الغرض الأهم تقوية مركز أعضائه الاقتصادى وتوسيع مداركهم وتحسين حالتهم الخلقية ، لذلك فان المصرف يسعى دائمـا الى تحقيق ما يلى :

( ١ ) تشجيع الادخار و بث روح الاقتصاد بين أعضائه .



( ٢ ) تكوين رأس مال مشترك غير مجزأ للمصرف ، الغرض منه تحسين حالة أعضائه الاقتصادية .

( ٣ ) تنظيم السبل لرفع مستوى الحياة الريفية و بث روح حب الحياة فى الريف .

( ٤ ) تكوين لجان لفض المنازعات بين الأعضـاء بدون حاجة الى الالتجاء الى المحاكم .

( ٥ ) محاربة كل المعاملات فى الملكية ، التى يكون منها ضرر للصالح العام والسعى لتخليص أراضى الأعضاء من الديون التى عليها كلما رأى المصرف مصلحة فى ذلك .

( ٦ ) القاء المحاضرات العلمية وتبادل الآراء فى التجارب العمليـة عند انعقاد كل جمعية عمومية للأعضاء .

كانت هذه الوجهة الأدبية من أهم ما قصد اليه رايفايزن فى نظامه فان ذلك المصلح العظيم وضع الأمور الأدبيـة فى احدى كفتى الميزان والمـادية فى الكفة الأخرى . والدليل على ذلك أنه كثيرا ما كان يستمين برجال الدين و يطلب اليهم أن يحثوا الناس على القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو أهل قريتهم والعمـل معهم لسعادة المجموع اقتصاديا وخلقيا . كل ذلك شجع النـاس على اعتناق مبادئه والعمل بتعاليمه التى انتشرت فى مدة وجيزة من الزمن وصـارت المثل الأعلى للتعاون فى الاقراض فى قرى ألمـانيا وغيرها من البلدان المتقدمة .

تكلمنا على البواعث التى دفعت رايفايزن الى العمل كما فصلنا الأغراض التى ترمى اليها مصارفه ، و بقى علينا أن ننظر الى النتائج التى أتت من نظامه .

أخرج رايفايزن الفـلاح من الحياة التعاملية المرتبكة التى كان منغمسا فيها الى حياة مالية نظامية ذات قوانين محكمة كانت دواء شافيا أزال تلك الأمراض التعاملية

التى كانت منتشرة بين الفلاحين لأن نظامه عملى لا نظرى فقط ، فكان من السهل اتباع قوانينه ، وبذلك اجتمع شمل الفلاحين وأصبحوا كتلة واحدة لا يسهل على المرابين أن يوقعوهم فى حبائلهم التى كانوا ينصبونها لهم لبساطتهم وقلة تجاربهم فى شؤون الحياة ، وذلك لانفرادهم بمقتضى مهنتهم فى مزارعهم البعيدة عن العمران ، مما أدى إلى اتساع المدارك فهم أسرع وقوعا فى حبائل المرابين من الصناع الذين تجمعهم المدن فتهيئ لهم فرصة احتكاك الأفكار مما يكسبهم خبرة وفطنة .

تمكن " رايفايزن " ببعد نظره ودقة نظامه وحسن ادارته من نشر مبدئه الذى اقتنع الفلاح بمراميه وشعر بفوائده المادية والأدبية فأقبل عليه وأصبح السواد الأعظم من الزراع الألمان أعضاء لمصارفه العديدة المنتشرة فى أنحاء البلاد فكان ذلك داعيا لتقدم الحياة القروية تقدما محسوسا وتحسنها تحسنا غير منتظر .

ألقينا فيما تقدم نظرة عامة على شأن هذه المصارف من حيث : أولا ، البواعث التى دفعت "رايفايزن" الى القيام بوضع نظامه الجليل . ثانيا ، الأغراض التى جعلها نصب عينيه . ثالثا ، النتائج التى حصل عليها بسبب اتباع نظامه فى القرى . أما سر النجاح فى نظامه فمستمد من الأصول الثمانية الآتية وسنشرح كلا منها على انفراد :

## ١ — قلة رأس المال المادى لهذه المصارف

لم يكن لمصارف "رايفايزن" فى مبدأ عهدها رءوس أموال مادية تذكر بعكس مصارف " شولز " فان لها رءوس أموال يجب أن تجمع فى بداية أمرها ، وذلك لأسباب منها أن الصناع والتجار أكثر تعرضا من الزراع للأخطار التى ليست فى الحسبان ، ومنها أنه يصعب على الجمعية الصناعية مراقبة أعضائها نظرا الى بعد أعمالهم عنها فضلا عن عدم معرفة الأعضاء بعضهم بعضا لاتساع منطقة العمل حتى يتسنى لكل منهم معرفة حقائق أمور الآخرين المادية والأدبية المعرفة الكافية للضمان .



من أجل هذا وجب وجود رأس مال للجمعية يكون ضامنا لديونها و يوطد مركزها المالى .

أما مصارف "رايفايزن" فلما كان عملها محصورا بين الزراع والقرويين كانت حاجتها الى رءوس الأموال ليست بذات بال فأغلب أعضائها لديهم قطعة من الأرض و بعض الماشية والآلات ، وهذه فيها كفالة لتسديد الديون بل هى تفضل فى الضمان أسهما تشترى . وهناك ضمانة أقوى من ذلك هى ما وضعه "رايفايزن" فى نظامه البديع من اقتصار عمل كل مصرف على قرية واحدة فيتيسر التعارف بين الأعضاء ، وفى هذا الضمان الكافى . على أن هناك أسبابا فوق ذلك حملت رايفايزن على أن لا يشترط وجود رءوس أموال مادية ، منها أنه أراد ألا يضع عقبات أمام الفقراء من القرويين فانه لو اشترط ذلك لتعذر على كثير منهم الاشتراك فيها ، فيضيع الغرض الذى من أجله أنشئت . وهذا السبب عينه هو الذى دعا " رايفايزن " لئلا يفرض رسوما للدخول فى عضوية مصارفه ، ومنها أنه أراد أن يتباعد عن رءوس الأموال إذ أنها تستوجب توزيع أرباح ربما أدى الطمع الى زيادتها وهذا مما قد يؤدى بالأعضاء الى أن يتحولوا عن الغرض الذى وضعت له هذه المصارف والذى من فوائده الاقتراض بالفائدة المعتدلة .

وقد بقى هذا المبدأ معمولا به الى أن أصدرت الحكومة الألمانية قانون التعاون وأوجبت فيه على الجمعيات أن تبدأ برءوس أموال [1] فأذعنت جمعيات

(١) لم يكن لجمعيات التعاون فى مبدأ عهدها قانون خاص يعترف بها ولذلك كانت معرضة فى أعمالها لأخطار كثيرة وقد عمل شولزديلتش على تلافى هذه الحالة فاستعمل مركزه فى البرلمان لحمله على اصدار قانون خاص بالجمعيات التعاونية . وقد نجح شولز فعلا فى استصدار أول قانون تعاونى سنة ١٨٦٧ كانت أهم نصوصه الاعتراف بالشخصية المعنوية للجمعيات التعاونية وكان هذا القانون قاصرا فى مبدأ الأمر على مملكة بروسيا وحدها ثم عم ألمانيا جميعها بعد أن تحققت الوحدة الألمانية عقب الحرب السبعينية ، وبعد تعديلات ادخلت على هذا القانون استبدل بقانون آخر فى سنة ١٨٨٩ بدأ العمل به فى سنة ١٩٠٠ وهذا هو القانون السارى الى الآن بعد أن ادخلت عليه تعديلات فى سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٦ و ١٩٣٠

" رايفيزن " لذلك ولكنها جعلت قيمة الأسهم قليلة جدا فى مبدأ الأمر حتى لا تقف حائلا بينها و بين فقراء الفلاحين واستمرت على هذه الخطة الى أن تغيرت الظروف العامة فى ألمانيا فزادت رءوس أموال هذه الجمعيات وأصبحت ركنا هاما من أركان أموالها العاملة .

## ٢ — المسئولية المطلقة كرأس مال أدبى

لما كان الغرض الذى أنشئت من أجله مصارف رايفايزن الأخذ بيد الفلاح الصغير وانتشاله مما كان فيه ، لم يكن من المعقول أن تثقل كواهل الأعضاء بالاكتتاب برءوس أموال كبيرة تكون ضمانا للوفاء بتعهداتهم . عند ذلك فكر " رايفايزن " فى ضمان آخر غير مادى يقوم مقام رأس المال فعمل على وضع نظام المسئولية المطلقة ، و يقصد به التضامن المتبادل بين الأعضاء بحيث يكون كل عضو منهم ملزما أمام الجمعية أو دائنيها بتسديد ديونها حتى ولو اضطر الى بيع كل ما يمتلكه[1] . وذلك على عكس المسئولية المحدودة فان نظامها يقضى بألا يكون العضو ملزما الا بما اكتتب به من الأسهم فقط . ويجوز أحيانا أن يكون مسئولا عن أضعاف معينة لمقدار ما اكتتب به .

وعلى أساس المسئولية المطلقة أمكن هذه المصارف أن تستدين من الخارج بفائدة قليلة وما ينتج من الفرق بين فائدة الأقراض وفائدة الاقتراض ( وهذا ليس بكثير فى ألمانيا إذ لا يزيد فى أغلب الأحيان على واحد فى المائة ) ينفق

(١) فى حال عجز جمعية تعاونية عن القيام بتعهداتها فلدائنيها أن يرجعوا على السراة من أعضائها ، ولكن هذا لا يحصل إلا بعد أن يرجعوا أولا على الجمعية نفسها . وهذا تعقد جمعيتها العمومية لتقرر ما يجب فرضه على الأعضاء لتسديد الدين وفقا لنصوص لائحتها الداخلية فاذا انقضت ثلاثة أشهر ولم يتيسر للجمعية اتمام التسوية مع دائنيها ، فهؤلاء الحق فى أن يقاضوا من يريدون من الأعضاء مباشرة ، وللآخرين ان يرجعوا بدورهم على الجمعية ثم على من يشاءون من الأعضاء .



منه جزء يسير على نفقات المصرف وما بقى يصير مالا احتياطيا يوطد دعائم المصرف و يسير به فى طريقه الى الأمام .

الغاية من تخفيض فائدة الإقراض للأعضاء هى التسهيل من جهة وكسب عضوية الفلاحين الذين يعاملون المصارف العادية من جهة أخرى . ثم إن هذه المصارف مع تخفيضها مقدار الفائدة التى تتقاضاها عن المبالغ التى تقرضها للأعضاء ، تعطى لهم على ما يقدمونه من الودائع والمدخرات فائدة أعلى مما تعطيه المصارف العادية . وذلك لأن المصارف العادية تتوخى وفرة الربح لأصحاب أسهمها وهى فوق ذلك كثيرة النفقات . وهذان سببان لا وجود لهما فى المصارف التعاونية التى نحن فى صددها .

ونظام المسئولية المطلقة لا تقف عواقبه عند حد فهو يعرض ذوى الأملاك للكثير من الأخطار ولكن النظام الدقيق الذى ابتدعه " رايفايزن " حال دون وقوع شىء منها لأنه وضع ضوابط وقيودا تبعد المصارف عن كل خطر واليك أهمها :

( ١ ) ان ضيق الدائرة التى تعمل فيها هذه المصارف يزيد تعارف الأعضاء و يجعلهم على علم تام بأمورهم المادية والأدبية فيتيسر الاستعلام عن المقترضين وتسهل مراقبتهم .

( ٢ ) قبل أن يطلب العضو قرضا يقدم الضمان الكافى وسيأتى الكلام على ذلك .

( ٣ ) عند ما يقدم العضو طلب اقتراض يبحث مجلس الادارة عن سيرته والغرض الذى من أجله يطلب القرض ، وعما إذا كان فى مقدرته تسديده . فاذا اقتنعت بكل ذلك أباحت له القرض .

( ٤ ) لاتدخل هذه المصارف فى ميدان المضاربة إذ ليس الغرض منها الربح . ومع ذلك فقد نص كثير منها على تحريم المضاربة تحريما صريحا فى قوانينها .

( ٥ ) دقة نظام الادارة كفيل بمنع الخطر الذى قد ينجم عن المسئولية المطلقة فزيادة على كون مجلس الادارة على بينة من أمره يكون تحت إشراف لجنة مراقبة . وكلاهما مسئول عن أية خسارة تترتب على سوء تصرف أو تقصير ، وذلك بمقتضى القانون العام . وهناك فوق كل ذلك هيئة تفتيشية تضمن ضبط حساب هذه المصارف وحسن سيرها .

وهناك أيضا ضروب أخرى من الاحتياط ترمى الى نفس الغرض ، منها أن ادارة المصارف تكون فى أيدى أعضاء منتخبين من ذوى اليسار والمهارة والنزاهة وهؤلاء أحرص الناس على مركز المصارف المالى لتعرض أموالهم للخطر فهم بذلك أكثر الأعضاء تبصرا فى عواقب الأمور . زد على ذلك أن معارفهم ودرايتهم ومنزلتهم الاجتماعية مما يزيد الثقة بالمصارف و يعمل لتوطيد دعائمها . ومنها أن المصارف تقرر فى أول كل سنة مالية بواسطة الجمعية العمومية المبالغ التى ستستدينها تلك السنة أو تقبلها كودائع ، فلا تتعداها . ومنها أن تحدد الجمعية العمومية أيضا المقدار الأقصى الذى يمكن أن يقترضه العضو وكذلك المقدار الكلى الذى يقترضه مجموع الأعضاء .

من كل ما قدمنا يرى أن "رايفايزن" كان على حق فى اطمئنانه الى نتائج تمسكه بالمسئولية المطلقة لما فيها من الفوائد الجمة ، فان كل عضو يشعر بتحمل مسئولية ربما كانت سببا فى افلاسه وفى سوء سمعته . ولا تظن أن السمعة لدى القروى شىء يستهان به فانه يحسب لها حسابا كثيرا وان قل ماله ، لأن الشرف وحسن السمعة عاملان كبيران لدى الفلاح فى دائرته الضيقة . فلا مشاحة فى أن يهتم بشؤون المصرف ويدقق فى مراقبة أعماله ويسهر على مصلحته بلا دافع من



الخارج . فلا يصوت لعضو جديد الا اذا كان حسن السيرة والتصرف كما أنه لا يوافق على عقد قرض الا لمن توافرت فيه شروط الجمعية . وعلى الجملة فهو لا تفوته كبيرة ولا صغيرة الا كان له فيها رأى ، خوفا على مصالحه المادية والأدبية لأنه يرى أن التبعة واقعة على الكل فى مجموع ما تملكه أيديهم . ولا يخفى ما لذلك من الأثر فى ترقية نفوس الأعضاء ، فضلا عن تعويدهم التدقيق فى الأعمال واتساع معلوماتهم المالية وتجاربهم الاقتصادية . وان فى مناقشتهم متولى ادارة مصرفهم الحساب بكل صراحة بدون أى تفريق بين كبير وصغير لأكبر مرب للنفس على تقرير المساواة فى الحقوق والواجبات . هذا هو موجز سر اهتمام الأعضاء و يقظتهم ولولا هذه المسئولية المطلقة لكانت كل القوانين والقواعد التى وضعها "رايفايزن" لنظام مصارفه حبرا على ورق لأن الوازع المادى يكون مفقودا ، وهذا له دخل كبير فى سير نظام الأعمال المالية .

ومما زاد "رايفايزن" اطمئنانا اهتمام مصارفه بتكوين مال احتياطى يزيد مركزها ثباتا و يحمى أعضاءها مما عسى أن يحل بها من خسارة فتتعرض ثروتهم تحت نظام المسئولية المطلقة الى الخطر[1] ، وربما أدى ثبات المركز المالى للمصرف الى استغنائه بهذا الاحتياطى عن الاقتراض من المصادر الخارجية . وعند ما نجد أن عددا كبيرا من المصارف القروية فى ألمانيا يعمل تحت نظام المسئولية المطلقة ونرى أن النادر جدا منها أفلس يمكننا أن نقدر متانة نظام "رايفايزن" و بعد نظره فى اعتماده على المسئولية المطلقة التى هى عماد مصارفه .

---

(١) هذه المصارف مضطرة لتكوين مال احتياطى كبير لها تخفف به عن أعضائها عبء المسئولية المطلقة ولذا تراها فى مأمن من الخسارة أكثر من المصارف ذات المسئولية المحدودة التى توزع أرباحا على أسهمها العالية القيمة .

## ٣ — كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف وطرق استخدامه

تنقسم موارد هذه المصارف الى الأبواب الآتية :

( ١ ) "رأس المال" — سبق أن بينا أن رءوس أموال هذه المصارف بدأت صغيرة عقب اصدار قانون التعاون فى ألمانيا ثم أخذت فى الزيادة تدريجيا الى أن أصبحت ركنا من الأركان التى تتكون منها الأموال العاملة لهذه المصارف .

( ٢ ) "المال الاحتياطى" — كان "رايفايزن" كثير الاهتمام بتكوين هذا المال لاعتقاده أنه سوف يأتى وقت يكون هو الدعامة التى يقوم عليها المصرف فى أعماله فيستغنى حينئذ عن الاستدانة من موارد خارجية الا أن هذا الوقت لم يحن بعد بالنسبة لكثير من المصارف التى لاتزال أموالها الاحتياطية بحاجة الى طويل الوقت حتى تبلغ ما يفى بمطالبها .

( ٣ ) "المال المقترض من موارد خارجية" — هذا المورد لا يوافق حاجة الفلاحين ولا يلائم أحوالهم لأن القروض قلما تكون آجالها طويلة مع أنها عرضة للاسترداد فى نهاية الآجال .

( ٤ ) "الاقتراض من مصارف التعاون المركزية" — هذه المصارف المركزية لها مهمة خاصة وهى ايجاد التوازن المالى بين المصارف التعاونية القروية العديدة فيودع فيها ما يزيد على حاجة البعض ويقرض منها ما هو فى حاجة اليه ولكن هذا ليس موردا يعتمد عليه وانما يلجأ اليه وقت الضرورة بواسطة حساب جار .

( ٥ ) "مساعدة مالية تقدمها الحكومة كقرض لأجل غير مسمى بلا فائدة أو بفائدة قليلة" — هذا المورد لا يتفق مع المبادئ التعاونية التى يعمل المصرف



لنشرها فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد فى أى وقت تقع فيه الحكومة فى أزمة مالية أو لأى سبب تراه. فهو اذن تحت رحمة الحكومة ولايخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد بينت لنا التجارب التى حدثت فى ارلندا مدة الحرب العالمية أن المصارف التى اعتمدت فى مالها على قروض الحكومة بنت أساسها على شفا جرف هار . لأن الحكومة عند بدء الحرب سحبت أموالها وتركت المصارف قاب قوسين أو أدنى من الافلاس . أما المصارف التى اعتمدت على ما أودعها أعضاؤها من الودائع فكانت لا تزال أبوابها مفتحة على مصراعيها تؤدى خدماتها الجليلة كعهدها من قبل .

( ٦ ) "الودائع التى يودعها أهل القرية من أعضاء وغير أعضاء فى خزانة المصرف" — هذا المورد هو أهم الموارد لهذه المصارف بل هو المحور الذى ينبغى أن تدور عليه حركة المصرف المالية. فالودائع هى المقياس الحقيق لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد فكلما كبرت نسبتها فى المصارف بالنسبة لمجموع الأموال التى فى خزانتها كان ذلك دليلا على رقى منزلة الأمة اقتصاديا .

وانما أخرنا الكلام على هذا المورد، مع أنه كان يجب ذكره قبل سواه، لأنه محتاج الى بحث وتفصيل طويلين ونحن اذا شرحناهما فانما نشرح أيضا وظيفة المصارف التعاونية كصناديق توفير .

سبق منا القول بأن للنظام التعاونى الزراعى كفتين إحداهما مادية والأخرى أدبية كما بينا الغرض منه وهو ترقية شؤون الفلاح من هاتين الوجهتين فان التعاون فى الإقراض كما يمد الفلاح بما يحتاج اليه من المال ليحسن حالته الاقتصادية هو أيضا يعلمه دروسا عملية تدربه على الاعتماد على النفس وتعوده التوفير وقت الرخاء ليكون عنده ما قد يعوزه وقت الشدة ، كما أنها تمرنه على تنظيم أعماله المالية .

ربما يظن لأول وهلة أن أعمال هـذه المصارف ترمى الى غاية واحدة وهى إقراض الفلاح بفائدة معتدلة وشروط مناسبة ولكن الحقيقة أن هـذا الاقراض ليس إلا وسيلة تمهد السبل للزراع لكى يصلوا الى استقلال اقتصادى . ومن أكبر العوامل للوصول الى هذه الغاية التى كان يرمى اليها "رايفايزن" بث مبادئ التوفير فيما بينهم والعمل على نشرها و بيان فوائدها فكان هذا فى مقدمة مـا تقوم به تلك المصارف ولذا سميت "مصارف التوفير والإقراض القروية" .

ان الأموال التى يحفظها أهل القرية فى خزانة المصرف على نوعين :

( ١ ) "المدخرات الصغيرة" .

( ٢ ) "الودائع" وهى إما مبالغ كبيرة تودع لمدة طو يلة معينة بقصد تثميرها وإما أمانات صغيرة يجوز استردادها فى أى وقت . وهذه — وإن كانت من قبيل المدخرات — أكبر مقـدارا ، ومن المعلوم أن الفائدة التى تعطى على الودائع الطو يلة الأجل أعلى مما يعطى على الأمانات الوقتية .

والمصرف يقبـل المدخرات والودائع سواء من أعضائه أم من غير أعضائه وفى هـذه الحالة الأخيرة تكون الفـائدة أقل منها فى الأولى لتشجيع الأهالى على الانضمام الى عضوية المصرف .

وقد برهن ميل الأهالى ورغبتهم فى وضع مدخراتهم فى هذه المصارف على ثقتهم التامة بها حتى بلغ بهم الحال أنهم فى أوقات الأزمات التى يسود فيها الذعر المالى كانوا يسحبون ودائعهم من المصارف العادية و يودعونها المصارف التعاونية ومما يزيد فى هـذه الثقة أن مصارف التعاون منذ نشأت الى الآن ، سائرة فى طريق النجاح حتى إنه لم يسمع أن مصرفا تعـاونيا قرو يا أفلس وكان ذلك مما حبب هذه المصارف الى الناس وجعلهم يتواصون بوضع ما يدخرونه من المال فى خزائنها



مهما قل قدره ، فانها تقبل من المدخرات ما يساوى خمسة قروش فصاعدا أما ما نقص عن ذلك فقد أعدت له أساليب بسيطة مشجعة خصوصا للأطفال فمن ذلك أنهم يوزعون مجانا صناديق صغيرة لطيفة يضعون فيها مـا يقتصدونه فاذا اجتمع فى الصندوق مبلغ معين أعطاه صاحبه للمصرف لفتحه وايداع ما به لحسابه واسترجعه ثانية وهكذا مرة بعد أخرى . ومنها تخصيص محصلين يطوفون بالقرى لجمع المبالغ الصغيرة التى يدخرها النـاس بالصاق طوابع خاصة من قيمة ما يعادل القرش على بطاقات توزعها المصارف على القرو يين فيصير ثمن هـذه الطوابع التى ألصقت دينا على المصرف مستنده هذه البطاقات ؛ وهذه طريقة تشبه ما تعمله "صناديق توفير البريد" .

ذكرنا آنفا أن الودائع هى المقياس الحقيقى لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد فكلما ارتفعت نسبتها فى أمة دل ذلك على أنهـا وصلت الى درجة عالية فى الاستقلال الاقتصادى الذى تنشده وذلك للأسباب الآتية :

( ١ ) إن المـال الذى يدخره الفلاح قلما يستعمله فى حاجاته فهو مهمل لا ينتفع به لاهو ولا عشيرته أما اذا وضـعه فى المصرف فقـد انتفع به غيره وهو لا يزال ينميه و يستفيد منه .

( ٢ ) إن مزايا الأموال المدخرة مزدوجة إذ أنه مع قلة الفـائدة التى يدفعها المصرف عن هـذه الأموال لأصحابها فانها مع هـذا تزيد على الفائدة التى تعطيها المصارف غير التعاونية ، وبهذه الأموال وما يدفع لهـا من الفوائد القليلة تمكنت المصارف التعاونية من إقراض أعضائها بفوائد معتدلة .

( ٣ ) إن هذه المصارف تؤدى للزراع خدمتين ؛ الأولى أنها تثمر المـال العاطل الذى يدخره البعض والثانية أنها تمد الذين فى حاجة الى المـال منهم فكلا الفريقين

يستفيد منها والمال المتبادل انما هو مالهم أخذ من البعض وأعطى للبعض الآخر فهو "منهم واليهم" أو بمعنى آخر أنهم قد أصبحوا ممولى أنفسهم .

( ٤ ) إن الفلاحين كثيرا ما ينفقون أموالا فى أمور لا تسمن ولا تغنى من جوع لأنها خرجت من جيوبهم قليلة فى أوقات مختلفة . ولو تعودوا ادخار هذه المقادير على قلتها لأصبحت مع توالى الزمن كبيرة ولا سيما باضافة ما يجد عليها من الفوائد — وتلك حال تشجع على الادخار والاقتصاد فى الحياة وإيداع ما يتوفر فى تلك المصارف حتى لا يلجأوا الى موارد خارجية لاقتراض المال عند الحاجة .

( ٥ ) إن أموال هذه المصارف تستعمل داخل قراها ففوائدها عائدة على أهل تلك القرى وهذا مما يجعل نتيجة أعمالها وجهود أعضائها محصورة فيهم وفى قريتهم وهذا ما يدعو الى نمو ثروتهم وتقدمهم .

( ٦ ) إن قصر أعمال كل مصرف على قرية واحدة يجعل أهلها لا يتكلفون عناء فى إيداع أموالهم فيه أو سحبها منه . وذلك مما يدعو الى اكثار المعاملة وتبادل المنافع .

الآن وقد عرفنا كيف تحصل هذه المصارف على ما يلزمها من الأموال بقى علينا أن نعرف كيفية استخدامها .

تستخدم الأموال المودعة بخزائن هذه المصارف فى ثلاثة وجوه :

( ١ ) قروض مباشرة .

( ٢ ) حساب جار .

( ٣ ) نقل ملكية الأراضى .



إن الضمان فى القروض المباشرة هو كما فى مصارف "شولز" وأهمها الضمان الشخصى وقد سبق أن بينا اهتمام "رايفايزن" بالضمان الخلقى لدرجة أن جعل الضمان المادى لمجرد الاحتياط لما عسى أن يحدث من الطوارئ .

وأما استعمال الحساب الجارى فنادر الا فى القرى التى فيها بعض من الصناعات وأما استخدام المال فى نقل ملكية الأراضى فهو ليس فى الحقيقة اقراضا ولكنه وضع مال زائد عن الحاجة فى أبواب مشابهة لما تفعله المصارف العادية عند ما تضع أموالا فى أسهم سكك حديدية أو غيرها . وكل الفرق بين الحالتين أن المال هنا معطى فى نفس الجهة ومقصود به مساعدة الأعضاء ولا بد من توافر شرطين وهما أن يكون المال زائدا على حاجة الأعضاء العادية وأن يكون أحد الداخلين فى صفقة العقد عضوا فى المصرف .

ونقل الملكية هذا يكون على صورتين :

( ١ ) اذا أراد شخص أو ورثته بيع أرضهم كلها أو بعضها لسبب ما وأراد من حولهم من الزراع شراءها ولم يكن فى وسعهم الدفع فورا بل أقساطا فهنالك يتقدم المصرف كوسيط فيدفع الثمن للأولين ناقصا منه مقدار العمولة ويصبح الآخرون مدينين للمصرف يدفعون له الدين والفائدة بالتقسيط وبهذا ينجو كل من البائع والمشترى من شر أولئك الذين يتجرون بالأراضى وأغلبهم من اليهود، وفائدة هذه العملية عائدة على البائع اذ أنه لا يدفع "عمولة" كبيرة كما يطلب هؤلاء المتجرون، كما أنها عائدة على المشترى اذ أنه يتخلص من تلك العلاقة الطويلة مع أولئك التجار الذين يسعون فى افلاسه لأن هذه المصارف تشدد فى دفع الأقساط فى أوقاتها المحدودة وهذا من مصلحة كل من المدين والمصرف على السواء . وهو غير ما يفعله التجار المرابون فانهم يرفعون قيمة الفائدة التى يتقاضونها على أموالهم

و يمهلون الفلاح و يشجعونه على عدم دفع الأقساط و بذلك تتراكم عليه الديون فيتعذر عليه تسديدها وتكون هذه فرصة سانحة لاستيلائهم على أرضه .

فى هذه الأحوال يأخذ المصرف لنفسه احتياطا لتسديد تلك القروض من كل من البائع والمشترى فقد يطلب الى الأول أن يقدم ضمانا شخصيا وانما يتمتم ذلك فى حالة ما اذا كان هناك رهن على الأرض ربما يزيد على قيمة الثمن الذى باع به لأنه اذا لم يستطع صاحب الرهن الحصول على حقه كاملا من مبلغ البيع فله قانونا أن يطالب المصرف أو المشترى بدفع الباقى .

وأما الضمان من المشترى فهو رهن الأرض منه رهنا أوليا وأحيانا يطلب منه ضمان شخصى زيادة على ذلك .

( ٢ ) أما الصورة الثانية فالمصرف لا يكون فيها مجرد وسيط كما فى الصورة الأولى بل يكون مشتريا بالفعل وذلك عند ما تكون الأرض مرهونة لأحد التجار وصاحبها عاجز عن الوفاء بالدين والتاجر مشدد عليه فى تقاضيه بحيث يضطره الى بيعها بالمزاد العلنى فى الوقت الذى يتفق مع مصلحة التاجر حينما تكون أسعار السوق منخفضة أملا فى شراء الأرض بأثمان بخسة .

عندئذ يتقدم المصرف " ليزايد " فيترتب على هذه المزايدة إما أن يدفع التاجر ثمنا معتدلا و إما أن يشترى المصرف الأرض لنفسه ليبيعها فيما بعد عند ما يرتفع السعر و بهذه الطريقة يتمكن البائع من تسديد ديونه مع أن المصرف لا يحتفظ لنفسه بالفرق بين الثمن الذى اشترى به والذى يبيع به بل يحفظ لنفسه مجرد العمولة المعتدلة فى نظير أتعابه والباقى يقدمه للبائع الأصلى. و بذلك يتسنى للأخير البدء فى حياة اقتصادية مرة أخرى . وهذه المعاملات التى تقوم بها المصارف التعاونية منتشرة فى الجنوب الغربى من ألمانيا اذ هناك تباع مزارع كبيرة لتقسم بين صغار الزراع .



## ٤ — العمل على إيجاد مال احتياطى

ذكرنا آنفا أن مصارف "رايفايزن" ليست لها رءوس أموال مادية كبيرة وأنها لا توزع أرباحا على الأعضاء بل كل ما يربحه المصرف يستعمل فى تكوين مال احتياطى يكون ملكا للجمعية ولا يجوز توزيعه على الأعضاء حتى وان حل المصرف بل يحتفظ به حتى ينشأ مصرف جديد فى الجهة نفسها وعلى نفس النظام القديم فيقدم له إلا اذا طالت المدة فانه يصرف على عمل خيرى يعود على الجهة بالمنفعة .

والذى دعا "رايفايزن" الى هذه الفكرة الأخيرة مخافته من أنه اذا كبر المبلغ لدى الجمعية فربما أدّى ذلك الى أن يعمل الأعضاء على تصفية المصرف طمعا فى الحصول على المبلغ المتجمع .

غير أنه لا يستنتج من ذلك أن هذا المال الاحتياطى يخزن نقدا فى خزانة المصرف فى حين أنه يقترض المال لاقراضه لأعضائه فان هذا لا يكون من حسن الادارة فى شىء بل المصرف يتصرف فيه كتصرفه فى بقية أمواله مع حفظ نسبة معينة منه فى خزانته ، كما هو الجارى فى كل المصارف ، كى يقوم بتسديد ما يطلب منه فى أى وقت .

إن للأموال الاحتياطية أهمية عظمى لا فى المصارف التعاونية وحدها بل فى جمعيات التعاون على اختلاف أنواعها و إنما كان اهتمام "رايفايزن" بها لأنها توصل المصارف للأغراض الآتية :

( ١ ) إن هذه الأموال تزيد الثقة فى المصرف وذلك مما يفيده كثيرا إذ يسهل عليه الاقتراض من المصارف الأخرى مع قلة الفائدة .

( ٢ ) كلما كبر المال الاحتياطى قلت حاجة المصرف الى الاقتراض من المصادر الخارجية فيوفر على نفسه الفوائد التى يدفعها وبذا يتيسر له تخفيض سعر فائدة الاقراض للأعضاء كما أنه يجعل الجمعية مستقلة ومعتمدة على أموالها الخاصة .

( ٣ ) إن نمو هذه الأموال وزيادتها يقوى دعائم المصارف ويزيد ثباتها حتى تقاوم ما قد يطرأ عليها من الخسائر فيمكنها أن تستمر على تحقيق الفوائد الجزيلة لأعضائها وذلك مما يزيد الأعضاء تعلقا بها ويقوى الرابطة بينهم .

تلك هى المبادئ السامية التى كانت محط آمال "رايفايزن" ومنها يرى أنه لم يكن غرضه الربح بل تحسين الوسائل لاقراض الأعضاء بأحسن الطرق الممكنة .

وهذه الأموال التى أسلفنا الكلام عليها وقررنا أنها ملك للجمعية تستعمل فيما يعود عليها بالخير ، على قسمين :

( ١ ) " المال الاحتياطى الحقيقى [1] " — يؤخذ من الأرباح التى تتكون فى آخر كل سنة جانب يسد به ما اعترى رأس المال من النقص إذا كان هناك خسارة ثم ينفق منها جزء على التعليم وغيره من المنافع العامة بشرط ألا يزيد على خمس الباقى وما بقى يتكون منه المال الاحتياطى حتى يبلغ مقدارا معينا يختلف طبعا باختلاف اتساع نطاق الجمعيات .

واحتياطى "رايفايزن" هذا هو ما يقابل احتياطى "شولز" ويلجأ اليه عند وقوع أية خسارة وهذه لا تقع الا فى القليل النادر لضبط نظام هذه المصارف ودقة حسابها .

---

(1) Reserve Fund Proper



( ٢ ) "مال الأساس[1]" — متى كمل المال الاحتياطى الحقيقى المقرر يأخذ المصرف بتكوين مال الأساس وهو يقابل الأرباح التى توزع على حملة الأسهم فى مصارف "شولز" وينفق من مال الأساس هذا فى الأمور ذات النفع المشترك لتحسين حالة الأعضاء ويستمر تراكم الأرباح على هذا المال حتى يبلغ هو والمال الاحتياطى الحقيقى الدرجة التى يغنيان فيها بحاجة الأعضاء حتى لا تلجأ المصارف الى الاقتراض من الخارج فتصبح مستقلة استقلالا اقتصاديا تاما وعندها تتصرف فى الأرباح حسب ما تراه عائدا بالنفع المشترك على أعضائها .

ليس من المستحسن ألا يكون هناك سوى المال الاحتياطى العادى لأن هذا المال كون للسحب منه عند تعويض الخسائر فقط فى حين أنه اذا كون ما يسمى مال الأساس يمكن استعماله فى تحسين حقيق كتوسيع بناء المصرف أو تأسيس رأس مال للدفن[2] ينفق منه على المصاريف اللازمة لدفن من يموت من الأعضاء .

والذى شجع " رايفايزن " على التفكير فى إيجاد مال الأساس هو خوفه من أنه فى حالة استقالة عدد من أعضاء المصرف يضعف مركزه المادى والأدبى بسبب سحب هؤلاء الأعضاء أسهمهم وهذه وإن قلت قيمتها ماليا يكون فى سحبها سحب لمسئوليتهم وهذا خطر كبير يزعزع مركز المصرف اذ أن المسئولية المطلقة هى كما بينا العماد الذى عليه بنيت هذه المصارف . من ذلك يرى أنه اذا كان للمصرف مال يمتلكه لم يؤثر فيه استعفاء عدد من الأعضاء لدرجة يخشى عليه منها .

---

(1) Foundation Fund (2) Burial Fund

## ٥ — تضييق منطقة العمل

من نظم مصارف "رايفايزن" أن تكون دائرة أعمال المصرف ضيقة حتى يسهل عليه مراقبة أعضائه وكذلك معرفة الأعضاء بعضهم بعضا ووقوف كل منهم على حالة الآخر المادية والأدبية ومعرفة كيفية تصرفه فى الأموال التى يقرضه المصرف إياها الا فى ظروف خاصة تبيح التجاوز عن ذلك كما اذا كان هناك عدد من القرى متجاورا تجاورا يكفل تضامن أفرادها فى العمل فيعاون بعضهم بعضا على إنشاء مصرف واحد يقوم بالعمل الذى أنشئ من أجله ، لأنه يكون قد توافر حينئذ الغرض الذى اشترط لحصر دائرة أعمال هذه المصارف وهو اتصال الأعضاء اتصالا تاما يكفل تضامنهم فى العمل معا فيما يعود عليهم بالنفع العام .

هذا الاتصال التام بين الأعضاء من أهم الأشياء فى نظم مصارف "رايفايزن" التى فيها تقع المسئولية على كل المتضامنين على السواء اذ من أجلها يهتم كل عضو بأمر المصرف ومعاملة بقية الأعضاء معه ولا يتسنى لهم ذلك الا اذا كان هناك تعارف تام واتصال مستديم بين هؤلاء الأعضاء وهو أمر يتيسر بسهولة اذا كانت دائرة العمل ضيقة بقدر المستطاع .

وفضلا عن أن تضييق منطقة العمل يسهل تعارف الأعضاء بعضهم ببعض فانه أوجد أيضا مزايا أخرى جديرة بالنظر أهمها :

( ا ) إن أعضاء مجلس ادارة المصرف هم من أرباب الثراء وأصحاب المنزلة والجاه فى الجهة التى هم فيها وهم يقومون بإدارة هذا المصرف لشعورهم بأن واجبهم الاجتماعى يقضى عليهم بالقيام بهذه المهمة فهم لا يتعاطون أجرا نظير ذلك ما عدا أمين الصندوق أو السكرتير . وعليه فليس من المستحسن



اتساع نطاق أعمال المصرف حتى لا يكلف هؤلاء عملا يجهدهم ، وهم انما يعملون واجبا اجتماعيا فقط ، وحتى يتمكنوا من اداء مهمتهم على الوجه الأكمل .

(ب) إنه اذا وجد أناس منهم يرضون بقضاء وقت طويل فى القيام بكثير من الأعمال فى مقابل أجر فليس ذلك من المصلحة لأنه يزيد نفقات إدارة المصرف وربما أثر ذلك فيه فرفع فوائد القروض التى يأخذها الأعضاء وهذا ينافى الغرض الأساسى الذى من أجله وجد المصرف .

(ج) اتساع دائرة العمل يستلزم بُعد عدد كبير من الأعضاء عن مركز المصرف فاذا أرادوا قضاء مصالح منه كايداع ما يدخرون أو الاقتراض منه كلفهم ذلك من الوقت والمشقة والنفقات ماليس فى وسع كثير منهم وقد يدعو هذا الى تثبيط همتهم وفى ذلك ما فيه من الضرر على كلا الطرفين .

( د ) أضف الى ذلك أنه قد يترتب عليه تراخى الأعضاء فى حضور الجلسات الادارية والجمعيات العمومية فتسوء إدارة المصرف من عدم اشتراك الأعضاء فى العمل ، ويضيع الغرض من جعل المصرف تعاونيا بسبب أن عددا كبيرا من أعضائه لم يقف على دقائق شؤونه .

( هـ ) وكذلك اذا اتسعت دائرة العمل حتى ضمت جملة قرى وجدت هناك صعوبات فى طريقة تشكيل مجالس الإدارة لأنه إما أن تمثل هذه القرى العديدة فى المجالس فتزداد المصروفات وترتبك الأعمال وإما أن يحرم بعضها التمثيل فيها وذلك مما يدخل فى نفوس أهلها شيئا قد يؤدى الى التنافر .

## ٦ — الاهتمام باختيار الأعضاء

ذكرنا آنفا أن هـذه المصارف القروية كغيرها من جمعيات التعاون دعامتها العظمى انما هي الأشخاص لا الأموال . لذا كان فرضا الاهتمام بقـدر المستطاع بانتخاب هؤلاء الأعضاء حتى يبنى نظامها على أساس متين فلا بد اذن من البحث والتنقيب عن أعضاء مشهورين بالنزاهة وحسن السيرة و باعتدال أخلاقهم والجد فى عملهم والاقتصاد فى معيشتهم والوفاء بوعدهم ، وليس عليهم من الديون ما يشل حركة أعمالهم ، بذلك يسهل عليهم أن يعملوا يدا واحدة لما فيه فائدة الجمعية كما ان اجتماع تلك الأخلاق الفاضلة مما يؤثر أحسن تأثير فى الأعمال الأدبية للجمعية وقد دلت التجارب على أن من الحكمة أن يكون الأعضاء فى أول الأمر قليلين وممن توافرت فيهم الصفات المتقدمة جهد الطاقة حتى يتمكنوا من وضع الأساس على مبادئ خلقية قويمة تكفل النجاح فى العمل المـادى والأدبى .

## ٧ — للإقراض شروط يجب أن تراعى

إن الفوائد التى تؤديها هذه المصارف لأعضائها سواء أكانت فى تدبير الأموال أم شراء اللوازم الزراعية بالجملة ( وهى أقـدر منهم على شرائها بأثمان منخفضة وأصناف جيدة ) أم بيع حاصلاتهم أم التأمين على ماشيتهم ، الى غير ذلك من الأعمال النافعة لهم ، هى فوائد عظيمة يتعذر على كل منهم وحده الحصول عليها ولأجل أن تقوم الجمعية بتلك الأعمال كان من اللازم وضع شروط تكفل قيامها بهـا حق القيام وهى ليست بعائدة على الجمعية وحدها بل هى عائدة على الأعضاء أنفسهم . ومن أهم الشروط التى تتمسك بها الجمعية أنها لا تقرض العضو الا بعد أن تتأكد من الأبواب التى سيصرف فيهـا ذلك القرض . وأنها لا بد أن تكون مما يساعد على الإنتاج كشراء آلات زراعية أو ماشية أو بزور أو سماد أو القيام



ببعض إصلاحات لازمة للا رض كعمل المصارف أو تنظيم الطرق أو غير ذلك الا فى بعض الأحوال الاستثنائية التى قد تقضى على المصرف بأن يقرض العضو مع أنه سيصرف المـال فى أبواب غير منتجة وهـذا يختلف باختلاف الظروف والجهات والعادات فمن ذلك إصلاح مسكن العضو أو القيام بنفقات مأتم عنده أو اضطراره لتسديد دين عليه فى وقت لا يستطيع تسديده فيه ان لم يقترض وكذا حاجته الى القيام بمصروفات ضرورية للعيشة فى وقت يستحسن فيـه الانتظار قليلا وعدم بيع المحصول حتى يرتفع الثمن ، الى غير ذلك من الأمور التى إن لم يلتجئ الفلاح الصغير فيها الى المصرف فربما اضطر الى طرق أبواب المرابين أو بيع محصوله أو ما شبته وقت هبوط الأسعار ولا يخفى سوء عاقبة ذلك . و بعد أن يتحقق المصرف من الأبواب المتقـدمة لا يعطيه القرض الا اذا اقتنع بقدرته على رد ما يقترض وحاجته الى كل المبلغ الذى يطلبه ووجد الضمان كافيا .

أما هـذا الضمان فهو إما شخصى وهو الغالب وذلك بأن يعطى القرض للعضو بضمان شخصين معتمدين و إما برهن عقارى أو بإيداع كمبيالات أو سندات ذات قيمة وفى بعض الأحيان يكتفى بالثقة بالمقترض . وأهم هذه الضمانات الأربعة هو الضمان الشخصى الذى يكفل مراقبة العضو بضامنيه حتى لا يسىء التصرف . وعلى كل حال فان الضمان الخلقى هو الضمان الجوهرى الذى كان "رايفايزن" يهتم به كثيرا والضمان المـادى انمـا هو للحيطة فقط .

إن البحث فى طلب العضو والتحرى عن حالته ليسا فى مصلحة الجمعية وحدها بل هما فى مصلحة العضو أيضا لأن المصارف التعاونية من أهم أغراضها تدريب الأعضاء على الاقتصاد فى الحياة المعيشية فهى لهم كمرشد ناصح يحذرهم من الإنفاق إلا فى الوجوه التى تأتى منها الفائدة كما أنها تضيق عليهم فى الاقتراض حتى لا يلجأوا إليه إلا فى الأحوال الضرورية فهى تناقشهم الحساب حتى تربى فى نفوسهم ملكة التدبير والتبصر فى قضاء حاجاتهم المعيشية .

وكما أنه من المصلحة التحرى عن العضو فكذلك من المصلحة مراقبته حتى يكون للتحرى فائدة فهى تلاحظ كيفية تصرف العضو فى القرض فان أنفقه فى غير موضعه أو تأخر فى تسديد الأقساط التى عليه أنذرته بوجوب رد القرض وربما عرفته بأنه ليس من مصلحة المصرف وجود أمثاله فيه ولا يخفى ما فى ذلك من العظة لبقية الأعضاء وحملهم على التمسك بقوانين المصرف . أما طرق التسديد فقد سهلتها المصارف حتى يتيسر للعضو الدفع بالتقسيط وانما شددت عليه فى دفع الأقساط فى مواعيدها . أما مدة القرض فلا تقل غالبا عن سنة (وقد تكون سنتين أو أكثر) وذلك لطول فترة الإنتاج الزراعية وهذا يضطر الفلاح إلى ألا يسدد مقدار ما اقترضه الا بعد أن يجنى ثمار أتعابه .

## ٨ — الديموقراطية فى ادارة المصارف

يتولى إدارة الأعمال "مجلس إدارة" يدير شؤون المصرف ويعمل بمقتضى قانون مسنون له وبإشراف هيئة تسمى "لجنة المراقبة" وجمعية تسمى "الجمعية العمومية". وهذه الهيئات الثلاث ذات الرقابة الداخلية الدقيقة هى قوام النظام فى هذه المصارف . وهناك رقابة أخرى فوق هذه الهيئات مكملة لأعمالها وهى رقابة "التفتيش" الذى تتولاه هيئة خارجية منظمة تنظيما يزيد دقة أعمال هذه المصارف .

### مجلس الادارة :

يتألف هذا المجلس فى الغالب من خمسة أعضاء بينهم الرئيس ونائب له تنتخبهم الجمعية العمومية بأغلبية الأصوات لمدة أربع سنين [1] وقد تدعو الحال أحيانا إلى زيادة عدد أعضاء المجلس وذلك فيما إذا كان المصرف متسعا نطاق العمل .

(١) يعتزل اثنان أو ثلاثة منهم كل سنتين . ويكون ذلك بالاقتراع فى أول مرة وبالأقدمية بعد ذلك ويجوز اعادة انتخاب من يسقطون .



ويراعى بقدر الامكان تقليل العدد لأن التجربة قد دلت على أن الكثرة توجب ارتباكا فى الأعمال وصعوبة فى التنفيذ ولا سيما فى الأمور المستعجلة .

ومن المستحسن فى تكوين هذا المجلس أن تجتمع فيه العناصر المختلفة الجوهرية فيندمج فيه أرباب المال والجاه والأخلاق والعلم والفلاحة، على شريطة أن يكونوا محبوبين من أهل القرية ذوى خبرة بأحوالهم وحاجاتهم عاملين على مافيه مصلحتهم .

ومما تجدر معرفته أن هؤلاء الأعضاء لا يتقاضون أجرا فهم يعملون بدافع المنفعة العامة والواجب الاجتماعى الذى يفرضه عليهم مركزهم بين أهل القرية والثقة التى يضعها هؤلاء فيهم .

ولا شك أن هذا الفخر الأدبى لا يعادله أجر مع أن أعمالهم فى هذا المجلس لا تقتضى وقتا طويلا ولا تتعبهم كثيرا وقد تكسبهم خبرة فى الشؤون المالية وتجارب فى الأعمال الاقتصادية .

ومما يبرر العمل بلا مقابل فى مجلس الادارة أمران : أولهما أن من الأغراض الأساسية لنظام هذه المصارف أن تقرض أعضاءها بفائدة معتدلة، ولا يتسنى ذلك اذا كثرت النفقات . وثانيهما أنه اذا أبيح لهم أخذ الأجر فربما كان هذا داعيا لإيجاد روح خبيث فى نظام المصارف اذ قد يتنافس الأعضاء فى الحصول على عضوية المجلس ولو كانوا غير أكفاء فينتخبون بعامل المحاباة . وهذا قد يؤدى الى الشك فى نزاهة المنتخبين وفى تصرفهم فى مال المصرف تصرفا خاليا من الغرض لأن عليهم دينا أدبيا يدعوهم الى رد الجميل لمن انتخبوهم . وفى هذا من فساد النظام ما لايخفى .

وينعقد هذا المجلس غالبا مرة فى الشهر على الأقل . ولا يكون انعقاده قانونيا الا اذا حضر أكثر من نصف الأعضاء وبينهم الرئيس أو نائبه . وما يقرر بأغلبية الأصوات يكون نافذا .

وهـذا المجلس هو الممثل الوحيد للمصرف أمام القضاء والجمهور . وأعضـاؤه مسئولون بالتضامن والانفراد — بمقتضى قانون التعاون فى المـانيا — عن المصرف وعما يلحقه من خسارة . والغرض من ذلك بث روح اليقظة والدقة فى العـمل والاهتمام بالأمور لدى القائمين بأعماله حتى لا ينفرد أحدهم فى العـمل أو يتكل على غيره . ولأجل هـذا اشترط أن يكون التوقيع على عقود المصرف من المجلس بثلاثة من أعضائه على الأقل ويكون من بينهـم الرئيس أو نائبه . وعلى المجلس أن يقوم بأعمال المصرف بالحذر الشـديد والدقة حسب قانون التعـاون للبلاد واللائحة الداخلية للصرف وقواعد الجمعية العمومية و لجنة المراقبة والقرارات التى تصدر منهما . وأهم هذه الأعمال هى :

( ١ ) أن يقـدم فى الميعـاد القانونى و بالشكل المعين كل الأوراق المختصة بتسجيل المصرف الى قلم تسجيل جمعيات التعاون وكذلك قائمة بأسمـاء الأعضاء الى المحكمة المختصة بذلك .

( ٢ ) أن يحفظ عنده قائمة بأسماء الأعضاء مطابقة للتى أرسلها للمحكمة . .

( ٣ ) أن يقوم بمـا يكفل إمساك دفاتر المصرف إمساكا محكما .

( ٤ ) أن ينشر فى مدى ستة أشهر من انتهاء السنة المـالية للصرف حسابه الختامى وقائمة بعدد الأعضاء الذين انضموا اليه والذين استعفوا منه والذين بقوا فيه .

( ٥ ) أن يقدم الى الجمعية العمومية التقرير الذى أرسله الاتحاد بنتيجة مراجعته لحساب المصرف .

( ٦ ) أن يبت فى أمر إدخال هيئات كأعضاء فى المصرف أو إخراجها منه ، وذلك فى جلسة تشترك فيها لجنة المراقبة .



( ٧ ) أن يقـرر أمر تدبير المـال اللازم للصرف ، ومنـح القروض وفتـح الحسابات الجارية ومنح قروض على المحاصيل ، وشراء أملاك للصرف ، وشراء حاجات الأعضاء الزراعية بالجملة ، و بيع محاصيلهم كذلك ، وتحديد سعر الفائدة التى يتقاضاها الأعضاء على إيداع أموالهم فى المصرف بشكل مدخرات أو قروض أو حسابات جارية ، وعلى شراء المصرف للحاجات الزراعية لهم بالجملة بعد مشاورة لجنة المراقبـة ، وتحديد سـعر عمولة المصرف على القروض والحسابات الجارية وعلى شرائه الحاجات الزراعية للأعضاء ، وتحديد الأجر لاستعمال العدد والآلات الزراعية وحيوانات " الطلوقة " التى يملكها المصرف . وتحديد المصروفات التى تنفق على الإدارة ؛ والتى يحتاج اليهـا أعضـاء المجلس أو من يوكل عنه كما هو مبين فى القواعد التى وضعتها لجنة المراقبة .

( ٨ ) أن يراقب تصرف الأعضـاء فى القروض ، وأن يحملهم على الاقتصاد والتدبير فى حياتهم والإجادة فى فلاحتهم . وأن يعمل كل ما فى وسعه لقطع دابر المرابى من منطقة المصرف . وأن يبذل ما فى استطاعته من مجهود فى سبيل تحقيق أسمى غرض للجمعية ألا وهو رفع مستوى الأعضاء أدبيا .

( ٩ ) أن يحرر العقـود التى يرتبط بهـا المصرف والاتفاقات التى تعمل مع السكرتير وغيره من الموظفين .

(١٠) أن يراقب مالية المصرف وحساباته . وأن يراعى سرعة توظيف ماليه من الأموال توظيفا مأمونا وأن يتتبع تحصيل الديون .

(١١) أن يجرد موجودات المصرف فى آخر السنة .

(١٢) أن يحضر جدول أعمال الجمعية العمومية .

(١٣) أن يعد الحساب السنوى والحساب الختامى بمقتضى الأوراق التى يقدمها السكرتير له و يعرضهما على لجنة المراقبة فى الوقت المعين .

(١٤) أن ينشر بيانات المصرف فى الجرائد المتفق عليها لذلك .

(١٥) أن يمد رئيس الاتحاد الذى ينتمى اليه المصرف بالبيانات والإيضاحات التى فرضها عليه هذا الاتحاد .

## رئيس المجلس :

هو المدير العام للمصرف و بمقدار همته وحسن إدارته يتقدم المصرف . ولا بد أن يكون ذا مركز اجتماعى سام بين الأعضاء ، ومكانة فى نفوسهم توجب ثقتهم به ، ودراية بحاجات أهل قريته ، وخبرة بالمهمة التى انتخب لها . وواجباته الخاصة هى .

( ١ ) أن يحرص على قيام مجلس الادارة بواجباته خير قيام .

( ٢ ) أن يوقع وحده على أوراق المصرف إلا ما كان منها قرارات فلا بدمن أن يمضيها ثلاثة من أعضاء المجلس كما بينا ، وأن يحفظ ختم المصرف و يدبر أمر حفظ دفاتره وأوراقه .

( ٣ ) أن يراقب دائما مبلغ نقود المصرف وحسابه . وأن يعطى التعليمات اللازمة الخاصة بما ينفقه المصرف حسب اللائحة الداخلية وقرارات المجلس . وأن يكون على بينة تامة من كل أعمال المصرف .

( ٤ ) أن يعقد جلسات فوق العادة لمجلس الإدارة .

( ٥ ) أن يدعو الجمعية العمومية .



( ٦ ) أن يرأس الجمعية العمومية إلا فى ظروف خاصة ستذكر فيما بعد .

( ٧ ) أن يلقى بيانا عاما عن حالة المصرف فى الجمعية العمومية فى آخر السنة .

وما يسرى على رئيس المجلس يسرى على من يشغل محله .

## السكرتير :

هو من يلقب أحيانا بأمين الصندوق أو المحاسب وكان يسميه رايفايزن "روح المصرف" لأهمية مركزه إذ هو يقوم بكل الأعمال التى تجرى فى المصرف وهو يفتح باب حجرته البسيطة يومين أو ثلاثة فى الأسبوع لإنجاز أعماله و ينتخب بواسطة الجمعية العمومية من بين الأعضاء لمدة أربع سنين و يعقد بذلك عقد يصح إلغاؤه بارادته أو بارادة المصرف اذا أعلن أحدهما الآخر برغبته فى ذلك قبل الموعد بثلاثة أشهر . وفى هذا العقد تعين واجباته . و يرشح السكرتير لمركزه مجلس الادارة و لجنة المراقبة بعد أن يقدم الضمان الكافى ليتعهد بأموال وأوراق المصرف . وهو العامل الوحيد من بين أعضاء مجلس الادارة الذى يتقاضى مرتبا متوسطه عشرون جنيها فى السنة . وذلك طبعا يختلف باختلاف حركة المعاملة فى المصرف من كثرة وقلة . وتحدد هذا المرتب لجنة المراقبة بناء على اقتراح مجلس الادارة . وقد جعل هذا المرتب لسببين : أولهما أن السكرتير يصرف وقتا طويلا و يبذل جهدا ليس بالقليل فى إنجاز أعمال المصرف . ثانيهما أن الطبقة التى يأتى منها هذا السكرتير عادة من الطبقات التى تعمل للارتزاق . ويجوز أن يكون السكرتير خارجا عن هيئة مجلس الادارة . والمبرر لذلك هو أن يتمكن أعضاء هذا المجلس من بحث أعماله وتفتيشها ومناقشته الحساب بدون تحيز . ومع ذلك فكثيرا ما يدعوه المجلس فى هذه الحالة لحضور جلساته وأخذ رأيه فى بعض الأمور الهامة .

ويهتم كثيرا بانتخاب السكرتير ، وليس هذا الاهتمام للتأكد من أمانته وكفايته فقط ، بل لأن أعماله لها صلة كبيرة بأعضاء المصرف توجب الاهتمام بحسن سيرته وطرق معاشرته ووداعة أخلاقه ، مما يكسبه ثقة الاعضاء ويشجعهم على استماع نصائحه والاقتباس من خبرته وبث روح الادخار فيهم وإيداع أموالهم فى المصرف. وإقناعهم بمزاياه المادية والأدبية وحث القرويين على الانخراط فى سلكه وبث روح التعاون فى نفوسهم فهو محتك مباشرة بالأعضاء وكثير الاجتماع بهم . وأقرب لمداركهم من أعضاء مجلس الادارة . فلا نبالغ اذا قلنا إن نجاح المصرف يتوقف لدرجة عظيمة على هذا السكرتير ومقدار مهارته ومبلغ الثقة به . وأهم واجباته هى :

( ١ ) إمساك دفاتر وحسابات المصرف حسب ماهو وارد فى العقد المرتبط به مع المصرف .

( ٢ ) السير حسب النصوص الواردة فى هذا العقد فى صرف وتسلم الأموال.

( ٣ ) الاحتفاظ كل الاحتفاظ بالنقود والضمانات وعقود الرهونات والإيصالات ودفاتر الوفورات والصكوك وبالاختصار كل الأوراق التى لها قيمة للمصرف .

( ٤ ) إعداد الحساب الختامى عند انتهاء السنة المالية وتقديمه مع الأوراق الموضحة لذلك الى رئيس المجلس فى الوقت المعين .

## لجنة المراقبة :

الغرض من وجود هذه الهيئة مراقبة أعمال أعضاء مجلس الادارة مراقبة فعلية تضمن حسن إدارة المصرف والسير على مقتضى قانونه ولوائحه وعقود خدمته وقرارات جمعيته العمومية حتى تحدث الطمأنينة فى قلوب أعضائه . ومهمة أعضاء هذه اللجنة كبيرة ومسئوليتهم ليست بالهينة اذ كثيرا ما يترتب على تهاونهم فشل



المصرف . وهذا مما يدعو الى أن يقوموا بواجبهم غير معتمدين على مجرد دقة نظام المصرف أو متكلين على كفاية أعضاء مجلس إدارته ونزاهتهم وتحققهم من أنهم اذا قصروا فى عملهم عرضوا أنفسهم للقاضاة عن الخسائر التى قد تنجم من ذلك التقصير بمقتضى المسئولية التى ألقيت على كاهلهم .

وأعضاء هذه اللجنة ثلاثة أو ستة أو تسعة تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنين ويسقط ثلثهم كل سنة ، ولكن يصح اعادة انتخابهم . وكل الاعتبارات التى تراعى فى انتخاب أعضاء مجلس الادارة تراعى هنا . ويعقدون أربع جلسات فى السنة على الأقل فى مواعيد منتظمة .

ولما كانت أعمالهم بمقتضى وظيفتهم الإشراف على مجلس الادارة وجب عليهم إذن أن يكونوا على بينة من حقائق الأمور الجارية فى المصرف فلهم الحق فى أن يطلبوا تقارير من المجلس يبين فيها أعماله الادارية وحقيقة مركزه المالى فى أى وقت . وواجب عليهم أن يفحصوا كل ما عند المجلس من دفاتر ومستندات ويفتشوا أوراقه وماليته والبضائع التى تحت يده تفتيشا دقيقا متقنا أقله أربع مرات فى السنة . كما أن من واجباتهم فحص حسابات المصرف السنوية وميزانيته وتصرفات مجلس الادارة فى الأرباح والخسائر ليقدموا عن كل ذلك تقريرا وافيا للجمعية العمومية . وكذلك من اختصاصهم أن يدعوا المجلس الى جلسة غير اعتيادية اذا اقتضت الحال ، وأن يوقفوا كل من أساء التصرف فى أعمال المصرف ويقدموا بذلك مذكرة للجمعية العمومية . كما أن لهم أن ينوبوا عن المصرف فى الأمور القضائية التى تكون ضد مجلس الادارة وهم الذين يأذنون بإقراض أعضاء المجلس من مال المصرف اذا طلبوا ذلك ، الى غير ذلك من الأعمال التى وضعت لهذه اللجنة ونيطت بها ، وأهمها :

( ١ ) وضع التعاليم العامة لنفس اللجنة ولمجلس الادارة والسكرتير والقيام بتفسيرها اذا حدث التباس فى فهمها .

( ٢ ) تقرير رفع الدعاوى إلا ما كان مختصا منها بمقاضاة المدينين .

( ٣ ) تقرير أجر السكرتير بناء على اقتراح مجلس الادارة .

( ٤ ) إصدار الأوامر التى بمقتضاها تصرف النفقات التى يتحملها أعضاء اللجنة نفسها أو مجلس الادارة أو مندو بوهم أثناء قيامهم بأعمال المصرف .

( ٥ ) الترخيص لمجلس الادارة بعقد القروض التى تزيد على الحدود أو التى تطول مدة تسديدها أكثر من عشر سنين ، وكذلك الترخيص بشراء المنقولات أو الأراضى التى ستبقى ملكا دائما للمصرف .

( ٦ ) التصريح بالاتفاق مع مجلس الادارة بأن يدخل فى عضوية المصرف شركات تجارية أو جمعيات مسجلة أو هيئات عمومية .

( ٧ ) الفصل فى مسائل الشكاوى المقدمة ضد مجلس الادارة ( الا ما كان منها خاصا بالتقصير فى أداء الواجبات ففى هذه الحالة يكون الفصل للجمعية العمومية ) ولا سيما المتعلق منها بالإدخال أو الإخراج من عضوية المصرف .

( ٨ ) إعلان نتيجة التفتيش على حسابات المصرف الذى قام به الاتحاد وذلك فى الجمعية العمومية . وتوجه اللجنة اهتمامها الخاص عند ما يفتش على أعمال المصرف وعلى ماليته الى النقط الآتية :

( ا ) أن يكون مافى خزينة المصرف من النقود منطبقا على ما هو مبين فى دفاتره .

(ب) أن تكون محاضر جلسات مجلس الادارة مقيدة فى الدفتر الخاص بذلك. وممضاة تبعا لما هو وارد فى اللائحة الداخلية للمصرف . وأن تكون كل القرارات مقيدة كذلك بالضبط ومقدار دخل المصرف وخرجه مؤيدة صحته بالمستندات .



(ج) أن تكون حسابات المصرف قد راجعها السكرتير ورئيس المجلس ، ووجدت موافقة للتصفية الشهرية للحسابات المدونة فى دفتر محضر الجلسات وللنقود التى فى خزانة المصرف .

( د ) أن تكون النقود الزائدة على حاجة المصرف فى أى وقت مودعة فى خزانته أو موظفة بفائدة فى الوقت المناسب والطريق المأمون .

( ه ) أن تكون قرارات الجمعية العمومية قد اتبعت فيما يتعلق بالحد الأقصى لما يقبله المصرف من القروض والأمانات .

( و ) أن تكون القروض التى أعطيت للأعضاء والحسابات الجارية التى فتحت بأسمائهم هى فى كل حالة من الحالات ضمن الحدود التى قررتها الجمعية العمومية . وكذا أن تكون أقساط هذه القروض وثمن الحاجات التى اشتراها الأعضاء من المصرف تدفع فى مواعيدها .

( ز ) أن تكون سندات القروض وعهود الضمانات وطلبات عقد القروض وشراء الحاجات قد حررت طبق القواعد المعمول بها . وأن تكون الضمانات الكافية قد قدمت فى كل الأحوال .

( ح ) أن تكون كل الديون مستوفاة ضماناتها . فان لم يستوف هذا يطالب المجلس بما أقرض أو يقدم الضمان الكافى .

(ط ) أن يكون عقد تعيين السكرتير ومن هناك من مستخدمى المصرف قد تم بالطريقة القانونية والضمانة مستوفاة .

( ى ) أن يكون مجلس الادارة قائما بالأعمال المفروضة عليه من جهة الاعلان بالتغييرات التى تحدث فى تشكيله كهيئة والإبلاغ عن التعديلات التى تدخل على اللائحة الداخلية والاخطار عن قبول أحد فى العضوية أو خروجه منها .

## الجمعية العمومية :

هذه الجمعية هى المرجع الأعلى ولها القول الفصل فى كل شؤون المصرف فهى برلمانه ؛ اذ فيها يشرف الأعضاء على سياسة مصرفهم ويبدون آراءهم بالصراحة التامة والحرية ، وما تقره الأغلبية يكون نافذا . وكما أن العضو فى البرلمان لايناقش مسألة الا اذا ألم بأطرافها كذلك العضو فى هذه الجمعية يجب عليه أن يبنى اقتراحاته وانتقاداته على أشياء واقعة فى المصرف تدل على أنه محيط بما هو جار فيه ، اذ أن له الحق فى أن يطلع على محاضر الجلسات ودفاتر الحسابات ما عدا بعض المسائل الخاصة كحسابات الأمانات التى يودعها الأعضاء وغيرهم فى المصرف .

وتنعقد هذه الجمعية مرتين فى السنة الا فى أحوال استثنائية غير عادية تدعو الى انعقادها بطلب من لجنة المراقبة أو من عُشر عدد الأعضاء للنظر فى أمرهام. وقبل انعقادها يحضر مجلس الادارة برنامجا يتضمن ماسيدور البحث فيه ويكتب بذلك الى الأعضاء قبل الموعد المحدد بأسبوع حتى يتسنى لهم فحص المسائل وتمحيصها قبل الاجتماع .

ونظامها هو النظام التعاونى الديموقراطى الذى لا يجعل للعضو سوى صوت واحد ، كما لا يجيز له أن ينيب غيره ليصوت عنه[1] ، بل يحضر بنفسه ليقوم بهذه المهمة الشخصية ، أو يبدى رأيا فى مسألة تتعلق به .

فى كثير من الأحيان يتهز مجلس الادارة موعد انعقاد الجمعية فيعد فى برنامج الاجتماع إلقاء محاضرات زراعية أو اقتصادية أو اجتماعية يستفيد منها الأعضاء وتكون دافعا لهم إلى حضور الجلسات فتكون ذات فائدة مزدوجة . فهى من

(١) أحيانا يقبل فى عضوية المصرف شركات وجمعيات ، وهاته الهيئات لا تدب لتمثيلها فى الجمعية العمومية إلا أحد أعضاء المصرف فكلفه أن ينوب عنها .



جهة مشجعة على حضور الأعضاء وهى خير من الوسائل التهديدية كتوقيع الغرامات عقابا على من يتخلف بلا عذر شرعى . بينما هى من جهة أخرى مفيدة فى الإكثار من معارف الأعضاء وإكسابهم مزايا اجتماعية . ويمكن تلخيص السلطة المخولة للجمعية العمومية فى أن لها حق النظر والفصل فى المسائل الآتية :

( ١ ) جميع المسائل التى ليس لمجلس الإدارة أو لجنة المراقبة حق فى تقريرها.

( ٢ ) كل ما يقدمه مجلس الإدارة أو لجنة المراقبة أو عشر عدد الأعضاء على الأقل .

( ٣ ) انتخاب أعضاء المجلس واللجنة وعزلهم من وظائفهم ، ومقاضاتهم ، وتعيين من ينوب عن المصرف لمقاضاة أعضاء اللجنة .

( ٤ ) انتخاب السكرتير بناء على اقتراح المجلس واللجنة .

( ٥ ) تحديد الحد الأقصى لمجموع المبالغ التى يقبلها المصرف قروضا وأمانات ، وكذلك الحد الأدنى للمبلغ الذى يقبله أمانة .

( ٦ ) وضع حد تجب مراعاته للقروض التى تمنح للأعضاء بواسطة المجلس وحده ، أو بعد موافقة اللجنة عليها .

( ٧ ) تحديد ميعاد جلسات الجمعية .

( ٨ ) التصديق على الحساب الختامى للصرف ، وتحديد قيمة ما يدفعه العضو فى حالة وقوع خسارة و إخلاء مسئولية أعضاء المجلس والسكرتير فيما يتعلق بسير الأعمال وبالحسابات .

( ٩ ) تحديد غرامة للتغيب عن الجمعية من غير إرسال عذر أو بدون سبب وكذلك لإفشاء أعضاء المجلس أو اللجنة أو السكرتير أسرار المصرف .

(١٠) تعديل اللائحة الداخلية .

(١١) تفسير مواد اللائحة وقرارات الجمعية .

(١٢) فحص الشكاوى المقدمة ضد المجلس واللجنة فيما يختص بسير الأعمال .

(١٣) سماع الشكوى ممن رفض طلب دخولهم فى العضوية وممن فصلوا منها.

(١٤) دخول المصرف فى عضوية جمعيات تعاونية أخرى أو شركات تجارية.

(١٥) التقرير المقدم من الاتحاد بنتيجة تفتيشه لحسابات المصرف .

(١٦) حل وتصفية المصرف .

## ولهلم هاس :

يقترن اسم هاس باسم رايفيزن فى العمل على تقدم حركة التعاون الزراعى فى ألمانيا . كان هاس فى أول الأمر من اتباع رايفيزن والعاملين معه ثم انفصل عنه لاختلاف بينهما على أصلح المبادئ التعاونية التى يجب أن تسير عليها جمعيات التعاون فى القرى وقد أنشأ هاس بعد انفصاله من رايفيزن جمعيات تعاونية أخرى جعلها أقرب فى نظامها إلى جمعيات شولز ثم كان له الفضل بعد ذلك فى تمهيد السبيل لتكوين الاتحاد العام لجمعياته هذه كما سيأتى الكلام عنه .

وبقى هذا الانقسام فى الرأى على أصلح النظم لجمعيات التعاون الزراعية سببا فى التطاحن بين أنصار كل رأى إلى أن تغيرت الظروف والأحوال العامة فى المانيا فكانت سببا فى التقليل من أهمية هذه الاختلافات ثم القضاء عليها نهائيا .

ويحسن أن نأتى هنا على تحليل للأسباب التى دعت إلى الخلاف بين الزعيمين الكبيرين :

هاس Haas

من أكبر رواد التعاون فى ألمانيا

سبق أن ذكرنا أن رايفيزن بدأ جمعياته فى أصقاع ألمانيا حيث كان البؤس وكانت الفاقة على أشدها بين قوم سقطوا فى مخالب المرابين لذلك جعل رايفيزن أول أغراض جمعياته تحسين أحوال أعضاء هذه الجمعيات من الوجهة الخلقية والعمل على تقوية مداركهم كما أسلفنا . كما أنه للأسباب نفسها كان يعلق الأهمية العظمى على وضع ادارة هذه الجمعيات فى أيدى المتنورين فى القرية من القسس والمعلمين والأطباء وكان يعتقد بضرورة وجود سلطة تعاونية عالية تتركز فيها السيطرة التامة على أعمال الجمعيات . كذلك كان رايفيزن يعمل على إنشاء الجمعيات المتنوعة الأغراض إذ كان يعتقد بأن القرية الواحدة لا تقوى على تكوين أكثر من جمعية تعاونية واحدة .

أما هاس فانه بدأ يعمل على تكوين جمعياته بعد أن انقشع كثير من تلك المساوئ الاقتصادية والاجتماعية التى خيمت على ألمانيا فى بدء إنشاء جمعيات رايفيزن . أنشأ هاس جمعياته من أعضاء متنورين نوعا وأحسن حالا من الوجهة الاقتصادية ولهم بعض الدراية بالمعاملات التجارية لذلك لم يعلق هاس الأهمية العظمى على تركيز السلطة العامة فى يد واحدة تاركا لتلك الجمعيات الحرية فى تكوين اتحادات اقليمية مستقلة تنضم بدورها إلى عضوية اتحاد عام . كما أنه أباح المسئولية المحددة وحبّذ وجود رأس مال مسهم وأجاز للأعضاء أخذ الأرباح وجعل أعمال مصارفه التعاونية قاصرة على الإقراض تاركا التصريف والتوريد لجمعيات تعاونية أخرى تختص بذلك .

هذا هو مجمل أسباب الخلاف بين الزعيمين، ويحسن أن نعقب على أهمها بالتفصيل وهى أربعة :

( ١ ) رأى " رايفايزن " اتخاذ المصرف واسطة فى شراء الأشياء الزراعية (وأحيانا المنزلية) اللازمة للأعضاء وبيع محصولاتهم لاعتقاده أن ذلك خير وسيلة

اقتصادية للفلاح لا سيما فى الجهات الفقيرة فى مالها أو رجالها والتى لا تستطيع إنشاء جمعيتين تعاونيتين إحداهما مالية والأخرى تجارية . كما أن ذلك يسهل تحصيل ثمن ما يباع للأعضاء لإلمام المصرف الإلمام كله بأحوالهم المعاشية . وزيادة على ذلك يصبح ما يجنيه المصرف من الربح الناتج من بيع لوازم الاعضاء لهم مساعدا له على القيام بمصاريفه وعلى انماء ماله الاحتياطى وبذلك يمكنه من خفض فائدة الإقراض ومن رفع فائدة الإيداع لأعضائه وقد بينا مزايا ذلك . أضف الى هذا أن توحيد القوى فى هذه الحالة مما يقوى الرابطة بين الفلاحين ويجعلهم يدا واحدة . وهناك نقطة أخرى جديرة بالذكر وهى أنه اذا اقتصر المصرف على عمله المالى وجاء وقت حسن فيه حال الأعضاء وقل اقتراضهم منه لدرجة يخشى عليه منها ، عند ذلك يصبح المصرف مهددا فى حياته ، أما اذا تعددت وظائفه وحدث أن قلت معاملته المالية لتحسن مركز أعضائه المالى ففى الغالب نرى أن معاملته التجارية تزداد لنفس هذا السبب . من ذلك يرى أن المصرف ذا الأعمال المتعددة يكون فى مأمن من تقلبات الأحوال ، اذ يمكنه فى أى وقت أن يستعمل موارده ويبذل جهوده فى العمل الذى ينبغى أن يعمل فيه ، وبذلك يضمن أن يعيش وهو قائم بالخدمة التى يحتاج اليها أعضاؤه والتى من أجلها أنشئ .

كل ذلك لم ينظر اليه "هاس" بعين الرضا التام . وهو وإن وافق "رايفايزن" فى حال ما اذا كانت المصارف صغيرة ، يفضل الفصل بين الأمور المالية والأمور التجارية حيثما يتسع نطاق العمل ، وله فى ذلك أدلة تعضد آراءه منها :

(أ) أن هذه الأعمال تحتاج الى التخصص إذ أصبحت المعاملات المالية عملا قائما بنفسه ومن يديرونه فى دائرة واسعة بمقدرة ونجاح ليسوا دائما تجارا حاذقين .



(ب) اذا جمع بين الأعمال المالية والأعمال التجارية فى جمعية واحدة يخشى أن تمو إحداهما على حساب الأخرى قصدا أو عرضا . هذا فضلا عن أنه اذا انتاب إحداهما نكبة امتد الضرر بطبيعة الحال الى الأخرى .

(ج) أن تضييق دائرة العمل لا يكون من الحكمة الا فى ناحية واحدة وهى أعمال المصرف باقتصارها على قرية واحدة ولكن ذلك لا ينطبق على أحوال البيع والشراء ، فان هذه يستحسن فيها اتساع دائرة عملها لأسباب اقتصادية غير خافية .

(٢) ان اتباع المسئولية المطلقة هو من العمد القويمة التى بنى عليها "رايفايزن" نظامه وقد بينا مزايا هذه المسئولية فى موضع آخر . أما "هاس" فانه لم يتمسك بهذه المسئولية دون سواها مع تقديره لها كل التقدير ، بل أباح المسئولية المحدودة لاعتقاده أن هناك ظروفا يفضل فيها اتباع هذه المسئولية منها[1] :

(أ) أنه فى الجهات التى يكثر فيها أصحاب الأملاك يحسن أن تتبع المسئولية المحدودة اذا نحن أردنا أن نشرك الغنى والفقير فى مصرف واحد ، لأن الغنى كثيرا ما يرفض أن ينتظم فى سلك جماعة تعمل لصالح الفلاح الصغير قبل كل شىء ومسئوليتها مطلقة ، لأنه إذا أفلس المصرف فان الخسارة واقعة لا محالة على رأس القادر على الدفع .

(ب) أن المصارف فى القرى الكبيرة التى بها بعض الصنائع تشتمل عضويتها على كثير ممن يشتغلون بالصناعة والتجارة ومثل هؤلاء يكونون مشتغلين بأمور أكثر تعرضا لأخطار ليست فى الحسبان مما يشتغل به إخوانهم الذين تقتصر أعمالهم على الزراعة ، فضلا عن أن هذه الأمور قد تكون

(١) فى سنة ١٩٣٠ كان عدد مصارف الإقراض التعاونية فى جميع أنحاء ألمانيا ٢٠٤١٠ مصرف تضم الى عضويتها ١٫٧٨٠٫٠٠٠ عضو تقريبا . من هذه المصارف ١٫٨٨٪ ذات مسئولية غير محدودة و ٨٫١١٪ ذات مسئولية محدودة و ١٫٠٠٪ ذات مسئولية مضاعفة بقيمة الأسهم .

خارجة عن دائرة قريتهم و بعيدة عن مراقبتهم ، فليس من الإنصاف اذن وضع نظام مسئوليته مطلقة فى مثل هـذه المصارف إذ أن ذلك يعد إجحافا بحقوق الفلاحين بتعريض أموالهم للخطر .

( ٣ ) أن من مبادئ " رايفايزن " التمسك بالمركزية [1] ولذلك أقام نظام مصارفه الأعلى على أساس مصرف رئيسى واحد له ثلاثة عشر فرعا تعمل فى الأقاليم لخير المصارف القروية المتعددة حولها . أما " هاس " فرأى غير ذلك واستحسن أن تجتمع المصارف القروية القائمة فى كل مقاطعة تحت مصرف اقليمى خاص بها وعدد هذه أربعة وعشرون كل منها مستقل بنفسه . وعلى ذلك قد اتبع هاس مبدأ اللامركزية [2] وحجته فى ذلك أن حرية العمل سواء كانت فى الأمور المالية أو التجارية تكون أوسع لأن ذلك يجعل كل مقاطعة تشكل بما يلائم أحوالها وظروفها الخاصة دون أن تتقيد بقوانين عامة قد لا توافق المنطقة التى تعمل فيها والتى هى أدرى بشؤونها المحلية من جمعية بعيدة عنها تسن قوانين وتضع نظامات قد تظن أنها توافق كل الجمعيات التى تحت اشرافها والتى تتأثر بظروف مختلفة ما بين طبيعية وغير طبيعية .

( ٤ ) أن أبغض الأشياء عند "رايفايزن" هو النظر الى الحكومة قصد المعونة المالية وقد نجح فى إدخال هذا الروح فى نظام مصارفه . ولكن "هاس" لم يرباسا من قبول مساعدة الحكومة لمصارفه . وسنرى ذلك عند ما نتكلم فى موضوع " المصارف المركزية " .

الآن وقد أتينا على ملخص ما يمكن أن يقال فى هذا الفصل عن تنظيم الإقراض التعاونى فى ألمانيا بقى علينا أن نختم بحثنا بشرح ما وصل إليه هـذا التنظيم من التدرج من المرتبة الأولية فى نظم التعاون إلى المرتبة العليا فيه وهو موضوع الفصل التالى :

(1) Centralisation. (2) Decentralisation



# الفصل الثامن

## الاقراض التعاونى فى ألمانيا (تابع)

### المرتبة العليا فى تنظيم التعاون فى الاقراض

إن بلدا كألمانيا نشأ فيه التعاون فى الإقراض فأينع وأثمر وصار نموذجا تقتدى به البلاد الأخرى ليس غريبا عليه أن يتدرج فيه التنظيم التعاونى من المرتبة الأولية حيث وصلت المصارف التعاونية كما بينا إلى المرتبة العليا التى سنتكلم عليها الآن .

ومهما بلغ النظام التعاونى فى المرتبة العليا من الرفعة فان الفضل يرجع إلى النظام الأولى الذى شيدت عليه المصارف المنتشرة فى أنحاء البلاد والتى هى أساس الحركة وعليها مدار هذا النظام البديع من أوله إلى آخره .

لما ارتقت المصارف التعاونية ووصلت إلى درجة عالية من الكمال كونت من بينها هيئات عليا بعضها خاص بالشؤون الادارية والبعض بالأعمال المالية وبعض بالأمور التجارية وهذه الهيئات يقوم كل منها بدوره بالعمل لما فيه خير هذه المصارف وغيرها من الجمعيات التعاونية .

وينقسم بحثنا فى هذا الموضوع إلى ما يلى :

( ١ ) المصارف التعاونية المركزية .

( ٢ ) الاتحادات التعاونية .

(٣) الأطوار التى مرت بها المصارف المركزية والاتحادات التعاونية فى ألمانيا .

(٤) الاتحاد التعاونى العام .

(٥) الحكومة الألمانية والتعاون .

(٦) إحصاءات عامة عن حركة التعاون الزراعى فى ألمانيا .

## ١ — المصارف التعاونية المركزية

السبب الجوهرى الذى دعا إلى إنشاء هذه المصارف هو عدم وصول المصارف التعاونية القروية إلى الدرجة التى فيها تكتفى بمواردها المالية فتفى بحاجات أعضائها فى كل الأوقات . لأن هذه المصارف قد تعرض لها أوقات أثناء السنة يحتاج فيها الكثير من الأعضاء إلى السحب من خزائنها فلا تجد من المال ما تسد به حاجاتهم ، كما تأتى أوقات أخرى تمتلىء فيها خزائنها بالمال الزائد على حاجات الأعضاء فى موسم بيع المحصولات . وكذلك المصارف الحديثة العهد أو غير الثابتة المركز فانها كثيرا ما تحتاج إلى المال وفى الوقت عينه يكون هذا المال موفورا لدى المصارف القديمة أو المتينة الدعائم ، وكل من الطرفين يود لو تعامل مع الآخر لما لكل منهما من المصلحة فى ذلك ، ولكن عدم الصلة بينهما حرم كلا منهما من هذه المزايا وأفسح المجال للعاملة مع المصارف العادية وأرباب الأموال الذين تتنافى مصلحتهم مع مصالح التعاونيين ، فكان من الحكمة إذن العمل لإيجاد هيئات مركزية ذات مبادئ ونظم تناسب مبادئها ونظمها وهذا هو ما حدا بالمصارف القروية إلى إنشاء المصارف المركزية .



مما تقدم يعلم أن لهذه المصارف المركزية وظيفتين :

الأولى — تكوين واسطة اتصال بين المصارف القروية والأسواق المالية فتحصل على القروض اللازمة لها عند الاقتضاء، كما أنها عند الحاجة تدبر الطريق المأمون لاستخدام الأموال الزائدة لديها على الحاجة .

الثانية — وهى الأهم ، إيجاد الصلة و إحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها و بعض حتى لا يفتقر بعضها الى المال فى حين أنه موفور لدى الآخر منها . و إحداث هذا التوازن يكون عن طريق الحساب الجارى بين المصارف القروية والمصارف المركزية .

إن رأى " رايفايزن " فى هذا الموضوع — موضوع إحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها و بعض — أقرب إلى الصواب من رأى "هاس" إذ أن مصارفه الاقليمية لم تكن إلا أفرعا لمصرف رئيسى : " مصرف الإقراض الزراعى المركزى" [1] ببرلين ، وهو أقدر فى الحقيقة على توزيع المال كما يجب بين الأقاليم المختلفة من مصارف " هاس " الاقليمية المستقلة التى يعمل كل منها على حدة فى إقليم ولا صلة بينه و بين الآخرين. ذلك لأن توافر المال لدى بعض هذه المصارف وعدم توافره فى الوقت عينه لدى البعض الآخر فى إقليم واحد لا يحصل دائما كما هو الشأن فى المصارف الواقعة فى أقاليم مختلفة، فان الأقاليم وخصوصا فى البلاد الواسعة الأرجاء تزرع محصولات مختلفة حسب المناخ وتربة الأرض وحالة أهلها المعيشية ، فاذا أصيب أحد هذه الأقاليم بكارثة جوية أو آفة سماوية قضت على المحصول ، أو اذا هبطت أسعار حاصلاته لدرجة تركت أهله معوزين، فقد يتيسر للأقاليم الأخرى مد يد المساعدة له . وحتى إن لم يحدث شىء

(1) Agricultural Central Loan Bank

من هـذه المصائب فإن:الأقاليم يتيسر لها مساعدة بعضها بعضا لأن ايرادات محصولاتها المتعددة تأتى فى أوقات مختلفة تسمح فيها بهذه المساعدة .

من أجل هـذا كانت المصارف الاقليمية المستقلة غير كافية وحدها لإحداث التوازن المـالى اللازم بين المصارف القروية فمثلا فى ألمـانيا جمعيات فلاحى الجنوب الغربى كثيرا ما يتوافر لديهم المـال فى أوقات يكون فيهـا اخوانهم فى الشمال الشرقى فى شدة الحاجة اليه. هذا دليل كاف على رجحان نظام "رايفايزن" لإحداث التوازن المذكور وكذلك على وجوب إيجاد مصرف رئيسى فوق مصارف " هاس " الاقليمية يكون منهـا بمثابة المصارف الاقليمية هـذه من المصارف القروية . وفعلا كان ذلك كما سيأتى بعد عند الكلام عن " المعهد التعاونى العـام للإقراض التعاونى " .

ذكرنا أن المصارف الإقليمية تقدّم القروض للمصارف القروية التابعة لها بطريق الحساب الجارى وتختلف فى تعيين الحد الأقصى لهذه المصارف القروية حسب مسئوليتهـا ( مسئولية المصارف القروية ) فان كانت مطلقة تقدّر قيمـة أملاك الأعضاء وكذلك يستوثق من سمعة المصرف نفسه من تقرير مراجعة حساباته الأخيرة وبعد ذلك يوضع هناك حد أقصى لمـا يقرض مثلا ١٠ أو ٢٠ فى المـائة أو أكثر من مجموع قيمة أملاك الأعضاء المذكورة . وان كانت المسئولية محدودة تعطى القروض لغاية ٦٠ أو ٧٠ فى المـاية من مجموع قيمة ضمانها مادامت هناك أملاك كافية لسد هذا الضمان .

ورأس مال هذه المصـارف مجزأ الى أسهم تتراوح قيمتهـا بين نصف الجنيه وسبعين جنيها والأعضاء فيها ( وهم يتكوّنون من مصارف قروية وجمعيات تعاونية وهذان هما الأغلبية الكبرى وبعض جماعات زراعية وأفراد من مجالس الادارة وبلجان المراقبة ) لا يسألون عن ديونها الا بمقدار قيمة أسهمهم .

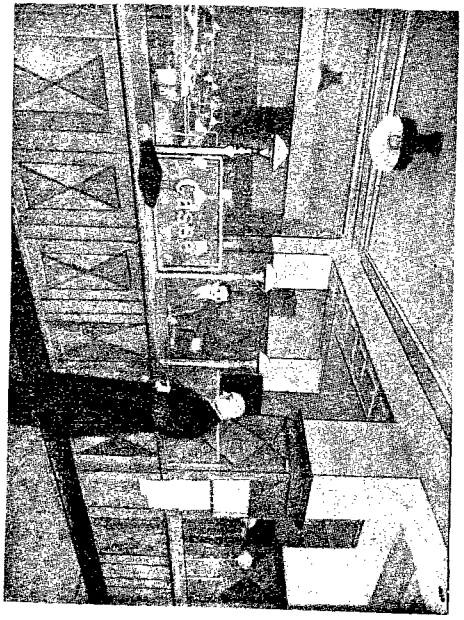

الفرع فى المصرف التعاونى الرئيسى برلين

والأرباح التى تحصل عليها هذه المصارف من الفرق بين سعرى فائدتى الإقراض والاقتراض يوزع جزء منها على حملة الأسهم ويضاف الجزء الأكبر الى المال الاحتياطى . ولاتشرف المصارف الاقليمية على حسابات المصارف القروية ولا تفتش عليها بل تترك كل ذلك للاتحادات التى هذا شأنها [1] ولكن هناك صلة وتفاهما بين الاتحادات والمصارف المركزية تطمئن الأخيرة على مصلحتها فمثلا فى نظام "رايفايزن" رئيس الاتحاد العام هو أيضا رئيس للمصرف الرئيسى وينتخب فى جلسة عمومية مشتركة من الهيئتين . وكذلك فى الأقاليم حيث رئيس الاتحاد المحلى هو أيضا رئيس الفرع المحلى للمصرف الرئيسى . وهذه هى الحال أيضا مع الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة . وهذا الروح بل هذه الخطة نفسها متبعة فى نظام "هاس" . كل ذلك سعيا وراء ضبط العمل حفظا للصالح التعاونية .

ولما رأت المصارف المركزية أن الغالبية العظمى من أموالها انما هى ودائع الأعضاء وان ما يقترض من الأسواق المالية ليس الا النزر القليل ، اقتصرت وظيفتها الرئيسية أو كادت ، على احداث التوازن المالى بين الجمعيات التابعة لها وتغافلت عن المهمة الثانية التى كانت تقول بها فى بدء انشائها وهى جلب المال من المصادر الخارجية .

مما بينا يرى أن هناك ثلاث حلقات لسلسلة الإقراض التعاونى : الأولى "المصارف القروية" ، الثانية "المصارف الاقليمية" ، الثالثة "المصارف الرئيسية" .

---

(١) ليس مما يرغب فيه أن يشرف المصرف المركزى على أعمال المصارف المحلية . نعم يجب أن يهتم بشؤونها ولكنها اذا أدركت أنها تحت إشرافه ، فاما أن تتقمه من ذلك وإما أن تصبح معتمدة عليه اعتمادا أكثر من اللازم . والنتيجة فى الحالتين سيئة . هذه المصارف المحلية يجب أن تكون مستقلة ، والاشراف الوحيد الذى يمكن اعتباره سليما هو اشراف مراجعى الحسابات والأعضاء . وطبيعى أنه لابد للمصرف المركزى قبل تقديم المال اللازم للمصارف المحلية من أن يقوم بعمل تحريات عن شؤونها ومعاملاتها ، وفى قدرته على رفض تقديم هذا المال اذا تبين سوء حا ما يمهد سبيل التأثير الحسن فى ادارة المصارف المحلية .

## ٢ — الاتحادات التعاونية

عند ما تتألف جمعية تعاونية من أى نوع فى القرى تجد نفسها مدفوعة بالمصلحة والروح التعاونية الى الالتحاق بثلاث هيئات تعاونيـة كبيرة هى مصرف مركزى و جمعية للاتجار بالجملة واتحاد . فالأولى لمزايا مالية سبق شرحها . والثانيـة لمزايا تجـارية . سنبينها فى فصل تال . والثالثة لمزايا ادارية فنية اجتماعية سيأتى الكلام عليها هنا .

وهذا التضافر بين الجمعيات التعاونية فى ألمـانيا على اختلاف أشكالها لم يقف عند هـذا الحد بل تعداه بدافع التدرج فى سلم الرقى فتساندت الاتحـادات المحلية ووحدت قواها تحت اتحادين عامين أوجدهما الزعيمان "رايفايزن" و "هاس" ، ثم اندمجا منذ سنة ١٩٣٠ كما سيأتى الكلام عنه .

وكما احتدم النزاع بين الزعيمين فى الأمور المـالية والتجارية حول المركزية و "اللامركزية" اشتد أيضا فى الشؤون الادارية فرأى "رايفايزن" وجوب الجمع بين كل الجمعيات التعاونية وانضمامها تحت اتحاد واحد كبير ، ورأى "هاس" أن الأفضل أن تجتمع كل الجمعيات التعاونية فى مقاطعة واحدة فقط وتنضم الى اتحاد محلى ثم تنضم هذه الاتحادات المتفرقة فى المقاطعات الى اتحاد واحد .

وقد كان الفوز لهاس لمـا فى نظامه من الضمان الذى يكفل تمام الحرية للجمعيات فلا تكون مقيدة بقوانين يضعها اتحاد عام بعيد عنها غير خبير بشؤونها المحلية . بعـد ذلك انتشرت الاتحـادات المحلية فى المقاطعات فاجتمع ما فى كل منها من الجمعيات التعاونية الزراعية المختلفة وانضم الى اتحاد محلى يجمع شملها و يعمل لمصلحتها وفوق هاته الاتحادات المحلية الاتحـادان العامان "لرايفايزن" و "هاس" اللذان اندمجا سنة ١٩٣٠ وكونا اتحادا واحدا كما سيأتى الكلام عنه :



### الاتحادات المحلية :

ترمى هـذه الاتحادات الى ترقيـة شؤون التعاون والسهر على مصلحة الجمعيات المنتمية اليها من وجوه مختلفة . ولا شك أن الفوائد التى عادت على الجمعيات التعاونية من وراء هذه الاتحادات جزيلة فانها نظمت أعمالها وضبطت حساباتها وأرشدتها الى ما فيـه فلاحها ودافعت عن مصالحها . كل ذلك على أيدى إخصائيين ثقات يعملون لاصلاح الجمعيات وتوطيد دعائمها كما أنها كانت الواسطة فى نشر تعاليم التعاون الصحيح فى القرى وتمهيـد السبل لإنشاء جمعيات تعاونية بنشر الدعوة بواسطة مندوبين يلقون المحاضرات و يعقدون الاجتماعات التى بها تستنير أذهان الأهالى و يساعدونهم فى إجراء مايلزم لهم قضائيا وإداريا . كذلك عملت الاتحادات لإنشاء مصارف مركزية و جمعيات للاتجار بالجملة لفائدة الجمعيات التى تحت إشرافها كما أنها تقـوم بنشر الجرائد التعاونية وطبع الكتب والرسائل النافعة للتعاونيين ووضع نماذج لقوانين ولوائح جمعياتها و إصدار تقارير و إحصائيات عنها . أضف الى هذا ما قام به بعض الاتحادات من تذليل الطرق لجمعياتها فى التأمين على الحياة وضد الحريق وعلى حياة المـاشية وضد الآفات التى تصيب الزراعة فعقدت اتفاقات مع شركات التأمين تضمن للجمعيات النفع من ورائها .

كل ماتقدم عبارة عن الفوائد المـادية للاتحادات . أما الفوائد الأدبية فكانت العون الكبير فى تقدم القرى اجتماعيا فقد أنشأت الأندية ودور الكتب وقاعات المطالعة كما كانت وسيلة لإلقاء المحاضرات العلمية والاجتماعية الى غير ذلك مما يعود على أهالى كل قرية بالتقدم والرقى الأدبى .

كل هذه الجهود تستوجب طبعا استخدام عدد من الرجال ليقوموا بمهمة التفتيش ومراجعة الحسابات والتعليم و بث الدعوة وغير ذلك من الأعمال التى

ذكرناها ، وقد يعظم أعمال بعض الاتحادات و يتسع نطاقها لدرجة تدعو الى تعيين فنيين واخصائيين يتنقلون بين الجمعيات العديدة لارشاد أعضائها .

وقد جرت العادة بأن يشرف الاتحاد على جمعيات التعاون الداخلة فى مقاطعته ولكنه أحيانا قد يشرف على جمعيات خارجة عنها فى أحوال خاصة فنية كالاتحادات التى تشرف على معامل الزبدة والجبن مثلا وأمثال هذه الاتحادات الخاصة تفيد كثيرا الجمعيات التى تشرف عليها وذلك لأنها ترسل لها خبراء مارسوا هذا العمل طويلا فكانوا خير مرشدين فنيين فضلا عن علمهم التام بفحص الحسابات .

ولما كان أهم أعمال هذه الاتحادات فحص حسابات جمعيات التعاون بواسطة مراجعين اخصائيين يقدمون التقارير الوافية عنها حظر عليها القانون الذى وكل اليها هذه المهمة أن تشتغل مع الجمعيات فى الأمور المالية أو التجارية حتى لاتكون عرضة للقدح فى نزاهتها .

وقد يكبر بعض الاتحادات و يكثر عدد الجمعيات المنتمية اليها لدرجة يخشى معها على هذه الجمعيات ألا تمثل فيها حق التمثيل فلا يسمع صوت ممثليها فى اجتماعاتها وهذا عيب فى الحكم الديموقراطى يجب تلافيه . نضرب لذلك مثلا هو "اتحاد بشاريا الزراعى بميونيخ" [1] وهو أكبر اتحاد فى ألمانيا ، وعدد جمعياته ٣٣٠٠ ، كثيرا ما يتغيب ممثلو هذه الجمعيات فى الاجتماعات العمومية لهذا الاتحاد حتى يندر أن يزيد عدد الحاضرين على ١٠٠٠ . هذا الاهمال لا شك غير مساعد على الأخذ بيد الاتحاد فى أعماله . من أجل ذلك فكر القائمون بالأمر فى تكوين فروع للاتحاد [2] . هذه الفروع وعددها سبعة وزعت بينها الجمعيات توزيعا جغرافيا يضمن تمثيل عدد كبير من الجمعيات المتباينة فى الاتحاد .

(١) The Bavarian Agricultural Union at Munich

(٢) تسمى Sub-Unions



أما إدارة الاتحادات فتقوم على مبدأ دستورى فأعضاؤها هى الجمعيات التعاونية التى فى مقاطعتها ولكن يختلف بعضها عن بعض فى تفاصيل تنظيمها وأكثرها تديره هيئات ثلاث كما هى الحال فى الجمعيات التعاونية ، مجلس إدارة ولجنة مراقبة وجمعية عمومية . وتندب الجمعيات مندوبيها ليمثلوها فى الجمعية العمومية وفيها ينتخب الرئيس والهيئات الادارية وكذلك يبت فى شؤون الجمعيات . . أما موارد هذه الاتحادات فتحصل عليها من ثلاث جهات :

(١) اشتراك سنوى ثابت من كل جمعية بصرف النظر عن كبرها وصغرها .

(٢) جعل نسبى على حركة المعاملة فى كل جمعية وأحيانا على ربحها الصافى أيضا .

(٣) ما تتعاطاه من أجر لمراجعة حسابات الجمعيات .

وقد كانت اتحادات "هاس" تأخذ إعانة مالية سنويا من الحكومة إلا أنها حبست منذ قيام الحرب العظمى .

## التفتيش :

نظام التفتيش ليس خاصا بالمصارف وحدها بل يسرى على كل جمعيات التعاون فى ألمانيا . والفضل الأكبر فيه عائد إلى "شولز" فهو أول من فكر فيه واستخرج بنظره البعيد مزايا فحص حسابات المصرف مرة كل ثلاث سنوات . ولما بدأت فوائد هذا النظام تظهر للجمهور كان هذا من البواعث التى جعلت مصارف "رايفايزن" تحذو حذوه وتبعتها الجمعيات التعاونية الأخرى على اختلاف أنواعها حتى إن الحكومة الألمانية لما أصدرت قانون التعاون فى سنة ١٨٨٩ [1] كان من أوائل بنوده وجوب القيام بتفتيش كل جمعيات التعاون مرة كل سنتين على

(١) انظر هامش صفحة ٢٠٩

الأقل . وقد نيطت هذه المهمة بالاتحادات المنتمية اليها هـذه الجمعيات [١] . وقصرت مهمة الاتحادات على فحص أعمال جمعياتها والعمل لما فيه مصلحتها بدون أن تشتغل بالمسائل المالية أو التجارية لحسابها حتى تكون بعيدة عن الأغراض المادية .

وإنما نيطت مهمة التفتيش بالاتحادات [٢] لأن المفتشين الذين تندبهم هم من موظفيها الذين درّبتهم على الشؤون المالية ومرنتهم على درس النظم التعاونية فمارسوا العمل تحت إشرافها وجربتهم فى كثير من أعمالها التى لها ارتباط بالمسائل الزراعية وتحققت حسن أخلاقهم فهم خير من تسند اليهم هـذه المهمة . وقد ظهرت النتائج الحسنة التى ترتبت على هذا الاختيار .

إن مهمة هـذا المفتش لا تقتصر على تأدية واجبه المفروض عليه قانونا من اطلاعه بواسطة مجلس الادارة على الدفاتر والحسابات وجرد المال الذى فى خزانة المصرف وأوراقه المالية والبضائع التى تحت يده . وبالاختصار من فحصه الدقيق لكل أعمال المصرف ، وكتابة التقرير عن ذلك . بل له مهمة أدبية لا تقل عن الأولى فهو باعتباره عضوا عاملا فى الحركة التعاونية ومتشبعا بمبادئها لا يدع فرصة وجوده بين أعضاء الجمعيات التعاونية تمر دون أن يحث الأهالى من تلقاء نفسه على العمل بتعاليم التعاون الذى يؤدى إلى رقيهم اقتصاديا واجتماعيا . وكثيرا ما تنتفع الجمعيات بنصائحه فى مرافقها الزراعية فى شراء الأسمدة والآلات الزراعية وبيع المحصولات ومعرفة أحسن الأسواق وأحدث الأساليب والمبتكرات الزراعية

(١) أما الجمعيات التعاونية التى لا تنضم الى اتحاد (وهذه قليلة العدد) فتطلب من الحكمة الجزئية أن تعين خبيرا يقوم بهذا التفتيش على نفقاتها .

(٢) ذلك بمقتضى رخصة يأخذها الاتحاد من الحكومة ، وتسحب منه إذا أهمل فى أداء واجبه التفتيشى أو خالف مواد القانون .



العلمية . فهو — وإن كان واحدا منهم — أوسع معرفة وأكثر تجارب وأطول تمرينا وأبعد نظرا فى الشؤون الزراعية الاقتصادية .

إن أعمال هؤلاء المفتشين لا تنتهى بتقديم تقاريرهم إلى لجنة إدارة المصارف وإلى قلم تسجيل جمعيات التعاون وإلى الاتحاد حسب القانون بل هم يوعزون إلى الاتحاد بحث الجمعيات على تنفيذ ما أشاروا به من طرق الاصلاح بالحسنى فان لم يجد ذلك نفعا استعمل التهديد باخراجها من عضوية الاتحاد ولا يخفى ما فى ذلك من العار وسوء السمعة ومن الحرمان من مزايا معاملة المصرف المركزى وانتفاعها بارشادات المفتشين وزعزعة ثقة أعضائها بها إلى غير ذلك مما قد يؤدى إلى انحلال الجمعية .

هذه الأغراض الشريفة التى ترمى إلى اعلاء شأن الجمعيات التعاونية جعلت الجمعيات تدرك حسن فائدة هذا التفتيش على هـذه الطريقة فقبلته بكل ارتياح ولم ترَ فى هذا ما يحط من كرامتها فاستفادت هى وأعضاؤها من المفتشين الغيورين على مصلحتها ماديا وأدبيا .

إن التفتيش على هذا النظام لا يقصد به التدخل فى شؤون الجمعية الداخلية فان ذلك من اختصاص الهيئات الادارية التى سبق الكلام عليها . وإنما يقصد به أن يكون مكملا ومتمما لأعمال هذه الهيئات ومغريا لهم بتنفيذ ما هم مكلفون به ، وقد دعت الحاجة إليه لأن المبادئ العالية التى هى سر النظام التعاونى لا تفى بها القوانين المسنونة دون أن تجد كفيلا بتنفيذها من هيئة ذات علم وخبرة ونزاهة وأحيانا لا تتوافر هذه الشروط فى القرى وإذا وجدت لا تكون على الوجه المرضى تماما فربما يحدث تساهل فى تنفيذ تلك القوانين التى تحتاج إلى قوة عزيمة وبعد نظر فتقع المصارف فى مآزق مالية . أضف إلى ذلك أن نصائح هيئة خارجة

عن دائرتهم ولها خبرة وتجارب بمثل أعمالهم فى جهات أخرى ، تكون ثمينة نافعة لا سيما إذا كان مصدرها قلبا يتقد غيرة واخلاصا على تقدمها وسعادتها .

ومدة التفتيش تستغرق من يوم إلى أسبوع حسب اتساع دائرة أعمال الجمعية ، ومصاريفه تبلغ جنيها فى اليوم . وأما الأصول التى يجب أن يسير عليها فنلخصها فيما يأتى :

## واجبات المفتشين :

( ١ ) عمل قائمة بالنقود والسندات والبضائع التى تحت يد المصرف .

( ٢ ) فحص نظام امساك الدفاتر من جهة وفائها بالغاية ومطابقتها للتعاليم .

( ٣ ) فحص الحسابات والحساب الختامى ومطابقتها للدفاتر وللتقرير السنوى .

( ٤ ) التحقق من أن التوصيات التى أوصيت بها الجمعية فى التفتيش السابق قد عمل بها .

( ٥ ) فحص قائمة أسماء المدينين والضامنين .

( ٦ ) مراجعة الحسابات للتحقق من صحتها بمقارنتها بما هو مقيد فى دفاتر الأعضاء الشخصية بعد ما ترد للمصرف .

( ٧ ) فحص كل الحسابات بمساعدة أعضاء هيئات المصرف الادارية بما فيها حساب القروض والحساب الجارى وحساب البضائع .

( ٨ ) اختبار سهولة إحالة موجودات المصرف إلى نقود ، والتحقق من أن أصول الميزانية هى "أصول حرة"[1] .

(1) Liquid Assets



( ٩ ) فحص سير أعمال المجلس واللجنة والجمعية العمومية . والتحقق من انطباقها على ما هو مدون فى القانون واللائحة الداخلية وقرارات الجمعية العمومية .

(١٠) عقد اجتماع مع هيئات الادارة عقب الانتهاء من التفتيش للمناقشة بالتفصيل فى نتائج التفتيش والتقرير عنه .

## واجبات الاتحادات :

( ١ ) وضع التقارير بنتيجة التفتيش وتحضير الخطابات الخاصة بنصيحة الجمعيات بناء على نتائج هذا التفتيش ، ومراعاة أن هذه النصائح يؤخذ بها و يعمل بمقتضاها .

( ٢ ) الأمر بالإكثار من التفتيش على الجمعيات السيئة الحال ، ووضع التقارير الكتابية عن حقيقة مركزها و إرسالها إلى هيئاتها الادارية .

( ٣ ) إذا استمر سوء نظام أى جمعية ينذر الاتحاد هذه الجمعية بفصلها من عضويته و إذا دعا الحال يقترح فصلها فعلا على الهيئة المختصة بذلك فى إدارته .

## ٣ — الأطوار التى مرت بها المصارف المركزية والاتحادات التعاونية فى ألمانيا

كانت أول محاولة لتكوين مصرف رئيسى للمصارف القروية فى سنة ١٨٧٢ حيث اشترك اثنا عشر مصرفا قرويا فى تكوين " المصرف الزراعى التعاونى فى اقليم الراين " الا أن تكوين هذا المصرف بجمعية تعاونية ذات مسئولية غير محدودة كان مخالفا لنصوص القانون باعتباره مصرفا مركزيا وعلى ذلك تقرر حله .

أنشئ بعد ذلك فى سنة ١٨٧٦ " مصرف الإقراض الزراعى المركزى " (١) بشكل شركة مساهمة .

وبقى هذا المصرف يدعى بهذا الاسم لغاية ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ حيث أصبح يدعى بعد ذلك باسم مصرف " رايفيزين الألمانى " (٢)

ثم كانت حركة الاندماج بين الهيئات العامة لمصارف " رايفيزين " و " هاس " فى سنة ١٩٣٠ وكان من نتائجها انحلال هذا المصرف انحلالا نهائيا .

وفى سنة ١٨٧٧ أنشأ رايفيزين " الاتحاد العام للجمعيات التعاونية القروية " بمدينة نويفيد (٣) ثم تقرر نقل مركزه الى برلين فى سنة ١٩١٠ وبعد أن تغير اسم هذا الاتحاد مرات عديدة أصبح يدعى منذ سنة ١٩١٧ باسم " الاتحاد العام لجمعيات رايفيزن " (٤) .

ثم انتهى الأمر بانحلال هذا الاتحاد أيضا فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ حيث اندمج مع الاتحاد العام لجمعيات "هاس" كما سيأتى الكلام عنه .

وكما كانت مصارف رايفيزن تكون لنفسها مصارفها المركزية واتحاداتها العامة كذلك كانت تعمل جمعيات هاس على تكوين مثل هذه الاتحادات .

ففى سنة ١٨٧٣ أقدمت جمعيات التوريد الزراعى بمقاطعة هاسيا (٥) على تكوين اتحاد عام تحت ادارة ولهلم هاس وتبع انشاء هذا الاتحاد ، اتحاد آخر لجمعيات الإقراض الزراعى كونه ٣٠ مصرفا فى مقاطعة هاسيا فى يناير سنة ١٨٧٩ ثم امتدت أعمال هذا الاتحاد فى شهر أكتوبر من السنة نفسها الى مقاطعات بادن (٦) وناسو (٧) ووستفاليا (٨) وقد أطلق على هذا الاتحاد فيما بعد اسم " اتحاد

(١) Landwirtschaftliche Zentraldarlehenskasse für Deutschland A.G.
(٢) Deutsche Raiffeisenbank
(٣) Neuwied
(٤) Generalverbender Deutschen Raiffeisengenossenschaften.
(٥) Hassia (٦) Baden (٧) Nassau (٨) Westphalia



الجنوب الغربى " وانتشرت بعد ذلك حركة تكوين الاتحادات الاقليمية فى جميع أنحاء ألمانيا .

ثم بدأت حركة الاندماج بين الاتحادات المختلفة فى مقاطعة هاسيا السالفة الذكر إذ اندمج اتحاد جمعيات التوريد مع اتحاد مصارف الإقراض ثم اندمج الاثنان مع اتحاد جمعيات الألبان وتكون من الجميع اتحاد واحد أصبح يدعى : "اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية فى شرق وغرب بروسيا" .

ولم يكن لهذه الاتحادات الاقليمية اتحاد عام خاص بها تنضم الى عضويته ، الا أن كثيرا منها انضم فى بادئ الأمر الى اتحاد شولز ديلتش العام لجمعيات الإقراض فى المدن . وكان لهذا الاتحاد يد فى تكوين كثير من جمعيات الألبان وجمعيات التوريد التعاونية الأخرى .

ابتدأت تختمر منذ ذلك الوقت فكرة انشاء اتحاد عام يجمع مختلف هذه الجمعيات التعاونية سواء كانت للإقراض أو للتوريد أو للتصريف أو لصناعة الألبان وجاءت الفرصة المناسبة فى سنة ١٨٨٣ بانعقاد المعرض الدولى للماشية فى مدينة هامبورج فاستقر رأى كثير من هذه الاتحادات الاقليمية على انشاء اتحاد عام أسموه أولا " الجمعية الألمانية العامة لجمعيات التعاون الزراعى " ثم استبدل هذا الاسم فى سنة ١٩٠٣ باسم " الاتحاد الامبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية " (١) وقد بدأ هذا الاتحاد أعماله فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٣ حيث جعل مركزه الرئيسى بمدينة دارمستات (٢) ثم نقل مركزه الى مدينة أوفنباخ (٣) ولم يبق هناك طويلا حتى عاد ثانية الى مدينة دارمستات لغاية سنة ١٩١٣ حيث تقرر نقله الى برلين .

(١) Reichverband den Deutchen Landwirtschaftlischen Genossenschaften
(٢) Darmstadt
(٣) Offenbach

وكان الفضل فى لم شمل كل أنواع جمعيات التعاون الزراعى تحت لواء واحد راجعا الى ولهلم هاس الذى كان رئيسا للاتحاد فى مبدأ عهده ومستشارا عاما له .

ثم كانت سنة ١٩٣٠ حيث اندمج هذا الاتحاد مع اتحاد رايفيزن فى ١٣ فبراير وتكون منهما اتحاد واحد أصبح يدعى " الاتحاد الامبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية — رايفيزن "[1] .

## ٤ — الاتحاد التعاونى العام

تأسس هذا الاتحاد فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ باندماج اتحاد رايفيزن وهاس كما سبقت الإشارة الى ذلك .

### العضوية :

ويضم الاتحاد الى عضويته بحسب احصاءات آخر سنة ١٩٣١ : ٢٨ اتحادا اقليميا وسبع جمعيات تعاونية مركزية رئيسية . وتضم هذه الاتحادات الاقليمية والجمعيات المركزية الى عضويتها ٣٦,٤٧٦ هيئة تعاونية تنقسم بحسب أغراضها على الوجه الآتى :

| | |
|---|---|
| ١٠٤ | هيئات اقليمية تعاونية . |
| ١٩٧١٨ | مصارف تعاونية محلية . |
| ٣٧٨٤ | جمعيات تعاونية زراعية للتوريد والتصريف . |
| ٣٧٠٦ | جمعيات تعاونية للألبان . |
| ٩١٠١ | جمعيات مختلفة . |

(1) Reichsverband den Deutschen Landwirtschaftlischen Genossenschaften Raiffeisen



ويقدر عدد أعضاء هذه الجمعيات بمختلف أنواعها بنحو أربعة ملايين ويقدر هذا العدد بما يقرب من ٩٠ ٪ من مجموع أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية بكافة أنواعها فى جميع أنحاء ألمانيا .

وتنقسم الهيئات التعاونية الاقليمية وعددها ١٠٤ كما تقدم الى ما يأتى :

| | |
|---|---|
| ٢٩ | مصارف تعاونية اقليمية . |
| ٢٨ | جمعيات تعاونية اقليمية للتوريد . |
| ٨ | جمعيات ألبان تعاونية اقليمية . |
| ١٤ | جمعيات تعاونية اقليمية للمواشى . |
| ١٧ | جمعيات تعاونية اقليمية للبيض . |
| ٥ | جمعيات تعاونية اقليمية لتوليد الكهرباء . |
| ٣ | جمعيات تعاونية اقليمية للخضر والفاكهة . |
| ١٠٤ | |

أما السبع الجمعيات التعاونية المركزية الرئيسية المنضمة رأسا الى عضوية الاتحاد فهى :

( ١ ) الجمعية التعاونية المركزية لمراجعة حسابات الهيئات التعاونية الزراعية .

( ٢ ) الوكالة التعاونية العامة للتصريف والتوريد للجمعيات التعاونية الزراعية .

( ٣ ) الجمعية التعاونية الزراعية العامة لتوريد البوتاس .

( ٤ ) الجمعية التعاونية العامة لتوريد الآلات الزراعية .

( ٥ ) الوكالة التعاونية العامة لبيع المواشى .

( ٦ ) الجمعية التعاونية العامة للتأمين ضد الحريق والمخاطر الأخرى .

( ٧ ) الجمعية التعاونية العامة للتأمين على الحياة .

## الغرض من الاتحاد :

والغرض من الاتحاد كما ينص عليه نظامه هو :

( ١ ) حماية وتمثيل المصالح المشتركة للجمعيات التعاونية فى الأمور التشريعية والحكومية .

( ٢ ) توسيع نطاق أعمال الجمعيات التعاونية فى جميع الفروع والعمل على الوصول بها الى حد الكمال .

( ٣ ) تقديم النصائح والارشادات الى الجمعيات التعاونية فى جميع المسائل التعاونية والقانونية والاقتصادية .

( ٤ ) استعمال حقه فى القيام بأعمال مراجعة الحسابات للجمعيات التعاونية.

( ٥ ) تكوين وتعضيد المعاهد التى تقوم بتمرين الموظفين التعاونيين وعلى الأخص المراجعين .

( ٦ ) جمع ودراسة ونشر الاحصاءات التعاونية .

( ٧ ) حماية مصالح أعضائه ضد كل منافسة غير مشروعة .

( ٨ ) حماية ونشر المبادئ التعاونية .

( ٩ ) رفع شأن الحياة الأهلية العامة من الوجهات الاقتصادية والخلقية والروحية.



## ادارة الاتحاد :

هيئات الاتحاد الادارية هى :

( ١ ) الرياسة .

( ٣ ) مجلس الادارة .

( ٣ ) اللجنة العامة .

( ٤ ) المؤتمر التعاونى (الجمعية العمومية) .

وسنأتى على شرح مهمة كل هيئة من هذه الهيئات . وعدا ما تقدم فان الاتحاد يعتمد على لجان فنية تتفرع من الهيئات التى تقدم ذكرها . وتختص كل منها بعمل خاص مهمتها البحث والتقرير عنه الى هيئات الاتحاد وهذه اللجان هى :

( ١ ) لجنة التمويل والإقراض التعاونى .

( ٢ ) لجنة التوريد والبيع التعاونى .

( ٣ ) لجنة صناعة الألبان .

( ٤ ) لجنة زراعة الكروم .

( ٥ ) لجنة توليد الكهرباء .

( ٦ ) لجنة تصريف البيض .

( ٧ ) لجنة تصريف الخضر والفاكهة .

( ٨ ) لجنة المراجعة .

وتقوم المصارف التعاونية الاقليمية وعددها ٢٩ كما سبق الاشارة لذلك بجميع الأعمال المصرفية اللازمة للمصارف المحلية وهى تتعامل بدورها مع "المعهد الألمانى العام للإقراض التعاونى" وهو مصرف حكومى ويعتبر كمصرف عام لهذه المصارف جميعها كما سيأتى الكلام عنه .

والآن نأتى على شرح مهمة كل من الهيئات الادارية للاتحاد :

## ١ — الرياسة :

ينتخب المؤتمر الرئيس ونائبيه لمدة خمس سنين ويمثل الرئيس الاتحاد أمام القضاء وغيره وهو المسئول عن أعماله بصفة عامة ويعمل وفاق قانونه ولوائحه .

## ٢ — مجلس الادارة :

يتألف هذا المجلس من الرئيس ونائبيه وسبعة أعضاء من اللجنة العامة ينتخبون لمدة خمس سنين وتعقد اجتماعاته كلما أراد الرئيس وهذا المجلس بمثابة هيئة منتخبة من " اللجنة العامة " ومهمته :

( ١ ) تحضير جدول أعمال المؤتمر .

( ٢ ) البت فى المسائل الادارية التى أحالها عليه المؤتمر أو اللجنة العامة .

( ٣ ) درس الحساب الختامى السنوى واعداد الميزانية السنوية وتقديمها للجنة العامة .

( ٤ ) تقدير المصاريف التى لم تقدر قبلا .

( ٥ ) التصديق على العهود التى يرتبط بها الاتحاد وعلى عقود الخدمة التى يعقدها مع كبار موظفيه .

( ٦ ) تقديم الاقتراحات الخاصة بفصل الأعضاء للجنة العامة .



## ٣ — اللجنة العامة :

تتألف هذه اللجنة من الرئيس ومديرى الاتحادات الاقليمية والجمعيات التعاونية المركزية الرئيسية ( ٣٥ اتحادا وجمعية ) .

وتقوم هذه اللجنة بعمل لجنة استشارية دائمة تعاون الرئيس فى ادارة الاتحاد وتعقد على الأقل مرتين فى السنة أو اذا طلب الاجتماع عشرة من أعضائها ومهمتها :

( ١ ) النظر فى الأمور المهمة التى تخص التعاون وتقدمها للمؤتمر .

( ٢ ) تنفيذ قرارات المؤتمر .

( ٣ ) مراجعة الحساب الختامى السنوى والميزانية والتصديق عليهما .

( ٤ ) تحديد قيمة ما يدفع لعضوية الاتحاد كاشتراكات سنوية وقيمة مرتب الرئيس ونائبيه .

( ٥ ) البت فى الشكاوى المقدمة ضد مجلس الادارة والرئيس .

( ٦ ) انتخاب لجان خاصة لأعمال مختلفة كما سبقت الإشارة الى ذلك .

## ٤ — المؤتمر :

وهو المرجع الأعلى وله القول الفصل فى كل الأمور ويعقد كل سنة فى بلد بها اتحاد اقليمى للاتحاد العام ويحضره مندوبو الاتحادات المحلية والجمعيات التعاونية — مركزية ومحلية ، مالية وتجارية — التابعة له وفيه تعرض على بساط البحث جميع الشؤون التى تهم الاتحاد وجمعياته فيقرر القواعد العامة التى يسير عليها الاتحاد ويبت فى الأمور المتعلقة بهيئات ادارته وبتعديل قوانينه .

## أعمال الاتحاد :

اتسع نطاق أعمال هذا الاتحاد اتساعا عظيما خصوصا بعد أن اندمج فيه كل من اتحادى رايفيزن وهاس فى سنة ١٩٣٠ وقد أصبح يجمع بين أحضانه منذ ذلك التاريخ مايقرب من ٩٠ ٪ من مصارف الإقراض والجمعيات التعاونية الزراعية بكافة أنواعها . ويكفى القاء نظرة على ماسبق ذكره من أغراض الاتحاد والهيئات المشتركة فى عضويته وعدد أعضاء هذه الهيئات واللجان الفنية المتفرعة من هيئاته الادارية لتبين الأهمية العظمى لهذا الاتحاد فى خدمة مصالح أعضائه الاقتصادية والاجتماعية .

على أنه مهما عظم نفوذ هذا الاتحاد وعلت كلمته فليس ذلك فقط بفضل نظمه الخاصة وما قام به من الأعمال الجليلة لفائدة أعضائه ، بل يعود الفضل فى ذلك أيضا الى سهره على مصالح التعاونيين وعنايته التامة بأمورهم . تلك العناية التى ورثها هذا الاتحاد عن سابقيه وكان لها أثر فعال فى اصدار القوانين المتعلقة بالمصالح الزراعية عموما وبالتعاونية خصوصا وتأثير بين فى تحسين وترقية المرافق التعاونية الزراعية المختلفة وفى نشر التعليم الزراعى وجمع الاحصائيات وادخال النظم الحديثة فى القرى كنظام المصارف والتأمين وغيرهما مما ساعد على تحسين حالة القرويين اقتصاديا واجتماعيا . كل ذلك مما يدل على أن أعمال هذا الاتحاد الجليلة ليست مقصورة على تحقيق المزايا الذاتية التى يتمتع بها أعضاؤه بل تتعداها الى ترقية المرافق الزراعية ورفع مستوى الحياة القروية . وفى المؤتمرات السنوية يتهز الفرصة لإشهار الأمور الخطيرة .

وفى انعقاد المؤتمرات مجال للبحث فى الأمور ذات الأهمية للتعاونيين فيقررون مايرون صالحا لهم من القواعد الحديثة والنظم القويمة التى تساعد على ترقية شؤون جمعياتهم المختلفة وحين نعلم أن ماتقره المؤتمرات تنفذه "اللجنة العامة" بطريق



الارشاد والاقناع على الجمعيات المنتمية للاتحاد — وهذه اللجنة ليست الا مجموع رؤساء الاتحادات المحلية والجمعيات المركزية — ندرك سهولة الأخذ بآراء قادة التعاونيين وتطبيقها على الجمعيات المتباينة ومما يذيع هذه الآراء بين التعاونيين ويحضهم على الأخذ بها والعمل بمقتضاها جرائد ونشرات الاتحاد والاتحادات الاقليمية التى تعمل لتفهيم الجمعيات وأعضائها .

## مجلة الاتحاد وكتابه السنوى :

للاتحاد مجلة نصف شهرية هى لسان حاله تسمى "المجلة الألمانية التعاونية الزراعية" يطبع منها عشرات الألوف من النسخ وتوزع بلا مقابل على الجمعيات والهيئات المنتخبة للاتحاد وتحوى هذه المجلة عدا الاعلانات والحسابات الختامية للجمعيات مقالات مشوقة فى التعاون الزراعى وفروعه المتعددة ففيها كلام على المصارف وعلى معامل الألبان وجمعيات التأمين التعاونية وجمعيات تصريف المحاصيل الزراعية والمواشى وغيرها وعلى التشريع الخاص بالتعاون وأحكام القانون الصادرة على الجمعيات التعاونية وعلى الضرائب الماسة بالزراعة وبالاختصار تأتى على وصف الحركة بأكملها وما يزيد الريف وأهله سعادة .

ويصدر كتاب سنوى للاتحاد آخر كل سنة شاملا التقرير السنوى المقدم من الرئيس ووصف المؤتمر السنوى وما دار فيه فضلا عن الاحصائيات الوافية للجمعيات العديدة المنتمية للاتحاد .

## نشر الدعوة والتعليم :

ويقوم الاتحاد فى الوقت نفسه بحركة واسعة النطاق فى سبيل نشر الدعوة التعاونية وبث روح التعاون بواسطة التعليم .

وقد تأسس فى سنة ١٩٠٤ معهد للتعاون بمجهود اتحاد هاس الذى كان يطلق عليه اسم "الاتحاد الامبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية" لغاية سنة ١٩٣٠ وقد بدأ هذا المعهد فى مدينة "دارمستات" حيث كان مقر الاتحاد التعاونى نفسه فى تلك السنة كما سبق الكلام عن ذلك فى حينه . أما الآن فقد أصبح مقر هذا المعهد فى برلين كما أصبح تابعا "للاتحاد الأمبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية — رايفيزن" وهو الاتحاد الذى تأسس فى سنة ١٩٣٠ باندماج اتحادى هاس ورايفيزن .

والغرض من هذا المعهد هو تخريج موظفين مهرة مدربين لهم المام بالأصول التعاونية .

ويتضمن منهج هذا المعهد الذى تمتد سنته المكتبية من أكتوبر الى مارس المواد الآتية :

( ١ ) المبادئ العامة للتعاون الزراعى ... ... ... ... ... ( ٩٨ ساعة )

( ٢ ) ادارة الجمعيات وامساك دفاترها وطرق مراسلاتها ... ( ٩٨ « )

( ٣ ) جمعيات الاقراض — نظامهاوادارتها ... ... ... ... ( ٢٠ « )

( ٤ ) مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية ... ... ... ... ( ١١ « )

( ٥ ) قانون التعاون ... ... ... ... ... ... ... ... ( ١٠٠ « )

( ٦ ) جمعيات البيع والشراء — نظامها وادارتها ... ... ... ( ١١ « )

( ٧ ) جمعيات الألبان — نظامها وادارتها ... ... ... ... ( ٣٠ « )

( ٨ ) جمعيات شتى — نظامها وادارتها ... ... ... ... ... ( ٣ ساعات)

( ٩ ) الأعمال الزراعية التجارية ... ... ... .. ... ... ( ٣٠ ساعة )



(١٠) المحاصيل الزراعية ... ... ... ... ... ... ... ... ... ( ٤١ ساعة )

(١١) نظام وأعمال المصارف ... ... ... ... ... ... ... ... ( ٢٥ « )

(١٢) القانون التجارى العام وعلاقاته بالجمعيات التعاونية الزراعية ( ٧٢ « )

(١٣) الحساب التجارى للجمعيات التعاونية ... ... ... ... ( ٤٠ « )

(١٤) دروس عملية فى التعاون ... ... ... ... ... ... ... ( ٨ ساعات)

(١٥) محاضرات فى سعادة الحياة الاجتماعية فى الريف ... ( ساعتين )

والذين يقومون بالتدريس فى هذا المعهد هم رجال تعاونيون ذوو تضلع فى مادتهم وخبرة فى عملهم . وهذا التعليم ليس مقصورا على تلق الدروس بل كثيرا مايؤخذ الطلبة الى الجمعيات التعاونية المختلفة للتمرين العملى .

وعند مايتم الطلبة مدتهم الدراسية يرشح الاتحاد الأكفاء منهم للوظائف الخالية فى الاتحادات المحلية والجمعيات المركزية المنتمية اليه . وهذا مما يشجع الطلبة على العمل أثناء دراستهم .

وينظم الاتحاد زيادة على ذلك محاضرات فى موضوعات تعاونية معينة يحضرها عدد كبير من موظفى الجمعيات التعاونية وغيرهم لزيادة معلوماتهم ويلقى هذه المحاضرات فريق من كبار رجال التعاون ويستمر بعض هذه المحاضرات أسبوعا وبعضها أقل أو أكثر حسب أهمية الموضوع واتساعه وتلق المحاضرات عادة فى الصباح وبعد الظهر يفتح البحث فيها .

وفوق ذلك فان الاتحادات الإقليمية والجمعيات المركزية تنظم فصولا لتعليم امساك الدفاتر والمبادئ التعاونية . وقد بلغ عدد هذه الفصول فى سنة ١٩٢٩ ٢٦٦ فصلا وعدد أيام الدراسة ٧٧٣ يوما ومجموع طلبتها ١٥٥٢٢ طالبا .

## ٥ — الحكومة الألمانية والتعاون

رأت الحكومة البروسية فى سنة ١٨٩٥ أن المصارف التعاونية مع ما وصلت اليه من الرقى لم تبلغ درجة الكمال لتوصل الفلاح الصغير الذى تعمل لمصلحته للمنزلة السامية التى وصل اليها الفلاح الكبير من التسهيل فى المعاملات المصرفية فمدت يدها لمساعدة الأول وأنشأت "المصرف البروسى التعاونى العام" وجعلت مقره برلين ومؤلته برأس مال يزيد على مليونى جنيه . وكانت عمليات هذا المصرف قاصرة على مملكة بروسيا ثم أخذت تعم باقى ممالك حكومة ألمانيا ولهذا تغير اسم المصرف فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وأصبح يدعى "المعهد الألمانى العام للإقراض التعاونى" [١] وللمصرف فرع فى مدينة فرانكفورت .

وقد أصبح هذا المصرف منذ سنة ١٩٣٠ أى بعد حدوث الاندماج بين اتحادات رايفيزن وهاس وانجلال "مصرف رايفيزن الألمانى" بمثابة المصرف التعاونى العام لجميع أنحاء المانيا وهو يتعامل مع المصارف التعاونية الاقليمية والجمعيات التعاونية المركزية بمختلف أنواعها مثل الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية وجمعيات التعاون المترلى . وقد بلغ مجموع القروض التى قدمها البنك لغاية سنة ١٩٣٠ لمختلف الهيئات ما يربى على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وقد بلغت رءوس أموال المصرف فى نفس السنة نحو ١٠,٤٠٠,٠٠٠ جنيه منها ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه اكتتبت بها حكومة الريخ (أى الحكومة المركزية لجميع حكومات ألمانيا) و ١,٦٥٠,٠٠٠ جنيه اكتتبت بها الجمعيات التعاونية المركزية المختلفة .

(١) Deutche Zentralgenossenschaftskasse "Central Co-operative Credit Institute of Germany"



أما احتياطى المصرف فى سنة ١٩٣٠ فقد بلغ ٨٦٠,٠٠٠ جنيه والودائع ٧,٦٥٠,٠٠٠ جنيه .

و يتقاضى المصرف فائدة قدرها ٣,٥ ٪ للقروض التى يقرضها بواسطة الحساب الجارى و ٤ ٪ للكمبيالات .

و يمتاز هذا المصرف الحكومى بعملين جليلين ليس القيام بهما فى وسع مصرف آخر يقترض أمواله بفوائد أكبر مما يقترض بها هذا المصرف (إذ أنه يدفع ٣ ٪ فقط فائدة لأمواله) وهذا العملان هما :

( ١ ) أن ينقذ الهيئات التعاونية من تقلبات الأسواق المالية فان فائدته ثابتة لا تتغير وهى فى جميع الأوقات أقل مما فى الأسواق المالية .

( ٢ ) أن يقرض القروض بطريقة لا تهدد مالية المقترضين فهو يطيل آجال القروض من جهة فى حين أنه يجعل الوفاء أقساطا لا توقع المقترضين فى ارتباكات مالية . وللهيئات التعاونية التى تتعامل مع هذا المصرف حساب جار محدود لا تتعداه الا فى ظروف خاصة وهى قبول كمبيالات منها لأن آجالها قصيرة من جهة فهى لا تزيد على ثلاثة أشهر ومن جهة أخرى فان المبالغ مضمونة بواسطتها والسبب فى تحديد الحساب الجارى هو حسن الضبط فى حساب المصرف بتوزيع أمواله توزيعا يسهل عليه التصرف التام فيها و يضمن له العدالة فى معاملاته مع الجميع على السواء .

## ٦ — احصاءات عامة عن حركة التعاون الزراعى فى ألمانيا

### ١ — جدول يبين تقدم مصاريف الاقراض والجمعيات التعاونية الزراعية فى المانيا فى السنين المختلفة

| السنة | مصارف الاقراض | جمعيات التوريد والتصريف | جمعيات الألبان | جمعيات تعاونية زراعية أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٩٠ | ١٧٢٩ | ٥٣٧ | ٦٣٩ | ١٠١ | ٣٠٠٦ |
| ١٨٩٥ | ٤٨٧٢ | ٨٦٩ | ١٢٢٢ | ٢٠٧ | ٧١٧٠ |
| ١٩٠٠ | ٩٧٩٣ | ١١١٥ | ١٩١٧ | ٨١١ | ١٣٦٣٦ |
| ١٩٠٥ | ١٣١٨١ | ١٨٦٧ | ٢٨٣٢ | ١٤٤٣ | ١٩٣٢٣ |
| ١٩١٠ | ١٥٥١٧ | ٢٢٨٠ | ٣٣٣٣ | ٢٧١٥ | ٢٣٨٤٥ |
| ١٩١٥ | ١٧٧٧٧ | ٢٨٤٢ | ٣٥١٤ | ٤٣٤٢ | ٢٨٥٥٥ |
| ١٩٢٠ | ١٨٣٥١ | ٣٧١٧ | ٣٣٠٤ | ٦١٦٩ | ٣١٥٢١ |
| ١٩٢٣ | ١٩٥٤١ | ٤٧٥٠ | ٣٤٧٥ | ٩٨٨٦ | ٣٧٦٥٣ |
| ١٩٢٤ | ١٩٧٦٧ | ٤٨٣٤ | ٣٥٤٩ | ١٠٣٤٤ | ٣٨٥٩٢ |
| ١٩٢٥ | ٢٠٢١٨ | ٤٨٦٧ | ٣٥٩٩ | ١٠٥٨٦ | ٣٩٢٧٠ |
| ١٩٢٦ | ٢٠٩٢١ | ٤٨٢٦ | ٣٧٣٩ | ١٠٦٥٢ | ٤٠١٣٨ |
| ١٩٢٧ | ٢٠٨٤٧ | ٤٦٦٢ | ٣٨٧٨ | ١٠٦١٩ | ٤٠٠٠٦ |
| ١٩٢٨ | ٢٠٧٥٥ | ٤٥٤٠ | ٤٠٩٥ | ١٠٧٠٥ | ٥٠٠٩٥ |
| ١٩٢٩ | ٢٠٥٩٢ | ٤٦٧١ | ٤٣٣٨ | ١٠٧٩٥ | ٤٠٣٩٦ |
| ١٩٣٠ | ٢٠٤١٠ | ٤٥٨٨ | ٤٥٨٧ | ١١١٣٠ | ٤٠٨٤٥ |



### ٢ — مصاريف الإقراض والجمعيات التعاونية الزراعية مقسمة حسب نوع المسئولية بالنسبة المئوية

| السنة | نسبة مئوية | | |
|---|---|---|---|
| | مسئولية غير محدودة | مسئولية محدودة | مسئولية مضاعفة |
| ١٨٩٧ | ٨٩ر٣ | ١٠ر٠ | ٧ر |
| ١٩١٠ | ٧٨ر٣ | ٢١ر٣ | ٤ر |
| ١٩١٣ | ٧٥ر٦ | ٢٤ر٠ | ٤ر |
| ١٩٢٠ | ٦٧ر٤ | ٣٢ر٣ | ٣ر |
| ١٩٢٣ | ٥٩ر٦ | ٤٠ر١ | ٣ر |
| ١٩٢٥ | ٥٨ر٩ | ٤٠ر٨ | ٣ر |
| ١٩٢٧ | ٥٨ر١ | ٤١ر٦ | ٣ر |
| ١٩٢٨ | ٥٧ر٩ | ٤١ر٨ | ٣ر |
| ١٩٢٩ | ٥٧ر٤ | ٤٢ر٣ | ٣ر |
| ١٩٣٠ | ٥٦ر٦ | ٤٣ر٣ | ١ر |

#### سنة ١٩٣٠

| أنواع الجمعيات | مسئولية غير محدودة | مسئولية محدودة | مسئولية مضاعفة |
|---|---|---|---|
| مصارف إقراض ... ... ... | ١ر٨٨ | ١١ر٨ | ١ر |
| جمعيات توريد وتصريف ... ... | ٢٧ر٧ | ٧٢ر٣ | ١ر |
| جمعيات ألبان ... ... ... ... | ٥٧ر٣ | ٤١ر٣ | ٤ر |
| جمعيات أخرى ... ... ... ... | ١٠ر٥ | ٨٩ر٤ | ١ر |

# الفصل التاسع

## جمعيات الاقراض التعاونية الارلندية

اختلف قادة الرأى فى التعاون الزراعى فى وجوب بناء عملهم على أساس المصارف التعاونية فرأى بعضهم ، وهم من فريق المعجبين بتطورات الحركة التعاونية فى ألمانيا ، أن أول حجر فى البناء التعاونى بين الفلاحين يجب أن يكون المصرف التعاونى ، وله فى رأيه أكبر معضد من النتيجة الحسنة لتأثير مصارف "رايفايزن" فى تقدم الحركة التعاونية فى ألمانيا من كل وجوهها . ورأى البعض ، وهم ممن استرعاهم نظام الحركة فى الدانمارك وتقدمها ، أنه لنجاح هذه الحركة لا يتعين البدء بإنشاء المصارف التعاونية .

رأىُ كل من هذين الفريقين معضد من تجارب عملية فى بلاد مختلفة الا أن هناك عوامل يجب أن تراعى واعتبارات لا يصح أن يغفل عنها اذا أريد تطبيق أحد المذهبين على أية أمة . وأهم هذه الاعتبارات طبيعة الناس وعاداتهم وما لديهم من المنشآت التى تسهل عليهم اقتراض ما يحتاجون اليه من المال ، ولكل بلاد وأهلها حاجات خاصة بهم تجعلهم يطبقون المبادئ التعاونية على أعمال خاصة ويبدءونها بأنواع معينة وبشكل يختلف بعض الاختلاف عما هو عليه فى البلدان الأخرى .



فى إرلندا لم تبدأ هذه المصارف الا فى سنة ١٨٩٥ بعد أن أنشئ ما يزيد على أربعين "جمعية للزبدة" وما يقرب من عشر "جمعيات زراعية للتوريد" . ومن ذلك يرى أن إنشاء مصارف التعاون فى تلك البلاد لم يكن الأساس الذى بنيت عليه الحركة هناك .

على أن هذه المصارف أخذت فى الانتشار بعد إنشاء أولها ثم بدأت حركتها فى التأخر منذ بضع سنين لأسباب سيأتى الكلام عليها .

كل مصارف التعاون القروية فى إرلندا منظمة على مثال مصارف "رايفايزن" الألمانية التى شرحناها بالتفصيل فى الفصل السابق ، ولكن هناك اختلافات بينهما دعا اليها اختلاف الأحوال فى القطرين ، وسنبين أهمها فيما بعد . كما أن همة الألمان فى التقدم القومى من كل وجوهه ، وما هو معروف عنهم من دقة العمل وما هم مشهورون به من ضبط نظمهم والولاء التام لها من حيث المبدأ والتعاليم ، وما وهبهم الله من رجال نبغوا فى الأمور المالية فتفننوا فى نظمها ورفعوا مستواها ، كل ذلك جعل لألمانيا فى هذه المصارف التعاونية المنزلة العليا التى لم تصل اليها إرلندا ولا سواها من البلدان . أما موارد هذه المصارف فى إرلندا فهى :

( ١ ) المال المقترض من المصارف العادية على مسئولية مجلس الادارة ، ولا يخفى ما فى ذلك من المخالفة للمبادئ التعاونية اذ أن " المسئولية المطلقة " تقضى بالتضامن المتبادل بين الأعضاء فتوجب أن يكون كل منهم مسئولا أمام الدائنين عن تسديد ديون المصرف ولو أدى ذلك الى بيع كل ما يمتلكه ، اذن فلا معنى لإلقاء المسئولية على مجلس الادارة فقط ، اذ أن فى ذلك فضلا عن مخالفته مبادئ

التعاون خطرين : أولها أن هذا العمل يستوجب بقاء أعضاء مجلس الادارة مدة طويلة أو تجديد مدة انتخابهم حتى وان كانوا غير أكفاء ، و بذلك ينفردون بالعمل فتضيع الميزة العظمى من إشراك كل الأعضاء فيه . وثانيهما أنه يجعل الأعضاء لا يهتمون كثيرا بشأن المصرف اذ أن المسئولية ليست واقعة الا على أعضاء مجلس الادارة وقد بينا فى الفصل السابق وجه الأهمية فى اشراك كل الأعضاء فى دقائق أعمال مصرفهم .

( ٢ ) المساعدة المالية التى تقدمها الحكومة قرضا لمدة غير معينة و بفائدة قليلة . هذا المورد لا يتفق مع صميم المبادئ التعاونية التى يعمل المصرف لنشرها فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد فى أى وقت تقع فيه الحكومة فى أزمة مالية أو لأى سبب يتراءى لها حقا كان أو غير حق . فالمصرف اذن يصير تحت رحمة الحكومة بعد أن ثبطت همم الأعضاء فى تكوين رأس مال مصرفهم، ولا يخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد علمتنا التجارب التى حدثت مدة الحرب العظمى أن المصارف التى اعتمدت فى ماليتها على قروض الحكومة كأنها بنت أساسها على الماء . لأن الحكومة فى بدء الحرب أخذت تسحب أموالها تاركة هذه المصارف على باب الافلاس .

( ٣ ) الودائع التى يودعها أهل القرية من أعضاء وغير أعضاء فى خزانة المصرف . وهذا المورد هو الذى يجب أن يشجع لأنه هو المحور الذى ينبغى أن تدور عليه حركة المصرف المالية والذى لا يصح أن يتكل الا عليه . وقد ألمعنا الى أن المصارف التى اعتمدت قبل الحرب على المساعدة الخارجية فوجئت



بالخطر عند بدء الحرب لدرجة أن قضى على حياة أغلبها فى حين أن المصارف التى اعتمدت على نفسها وعلى ما أودعت من الودائع استمرت فى عملها الجليل الذى أوجدت من أجله وكانت بذلك خير عضد لأعضائها فى ذلك الوقت العصيب .

هذه هى موارد المصارف التعاونية فى تلك البلاد . ومن الجدول الآتى يرى أن هذه المصارف فى أول أمرها كانت مصارف إقراض أكثر منها مصارف توفير، بعكس الحال فى ألمانيا[1] ولكنها بدأت فى سنة ١٩١٣ تعكس نظريتها الأولى، ومما ساعدها على ذلك قيام الحرب العظمى اذ أخذت الحكومة تسحب قروضها منها تدريجيا تاركة اياها معتمدة على ما تقترضه من المصارف العادية وما يودعه أعضاؤها خزاناتها [2] .

---

(١) لما أدخل نظام مصارف رايفايزن فى ارلندا كان فلاحو تلك البلاد فى حالة بؤس لخلو أيديهم من جهة ، واثراكم المديون عليهم من جهة أخرى ؛ فكان أول عمل قامت به المصارف التعاونية هو إقراض الفلاح . وأهملت نظرية التوفير بالضرورة فانعكست قاعدة هذه المصارف التى تقضى عليها أن تكون مصارف توفير أولا ، ثم مصارف إقراض بعد ذلك ، ومما جعل هذه المصارف تتمادى فى خطئها فى ارلندا أن أمدتها الحكومة بمبالغ أقرضتها اياها بفائدة قليلة . وهكذا تؤثر الظروف المحلية فى البلاد المختلفة فى قاعدة العمل وتقلبات الحركة فى النظم التعاونية .

(٢) راجع البحث العام عن الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣١ (ص ٣٨٠)

| السنة | عدد المصارف | عدد الأعضاء | مجموع رأس المال | | عدد السلف | قيمة السلف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | جنيه | | جنيه |
| ١٩٠٢ | ١٤٥ | ٥٫٥٩٧ | رأس المال المقترض | ١٣٫٩٥٦ | ١٣٫٩٥٦ | ٣٫٢٤١ | ١٥٫٤٤٧ |
| | | | الودائع ... ... | — | | | |
| ١٩١٠ | ٢٣٧ | ١٩٫١٩٠ | رأس المال المقترض | ٣٠٫٨٠٧ | ٥٥٫٨٨٤ | ٨٫٦١٨ | ٥٥٫٨٥٥ |
| | | | الودائع ... ... | ٢٥٫٠٧٧ | | | |
| ١٩١٢ | ٢٣٤ | ٢٠٫٠٤٤ | رأس المال المقترض | ٣١٫٧٣٨ | ٦٢٫٢٠٦ | ٨٫٥٢٢ | ٥٨٫٢٤٤ |
| | | | الودائع ... ... | ٣٠٫٤٦٨ | | | |
| ١٩١٤ | ٢٣٣ | ٢٠٫٣٤٠ | رأس المال المقترض | ٢٢٫٥٣٤ | ٥٦٫٢٧٢ | ٧٫٣٥٢ | ٥٢٫٩٢٧ |
| | | | الودائع ... ... | ٣٣٫٧٣٨ | | | |
| ١٩١٦ | ٢٢٤ | ١٧٫٩٩٣ | رأس المال المقترض | ١٠٫٠٢٩ | ٤٩٫٤٦٠ | ٥٫٠٢٨ | ٤١٫٢٨١ |
| | | | الودائع ... ... | ٣٩٫٤٣١ | | | |
| ١٩١٨ | ١٣٨ | ١٫٥٨٨١ | رأس المال المقترض | ٧٫٩٦٨ | ٥٦٫٦٤٤ | ٣٫٦٤٠ | ٣٣٫٤٥٣ |
| | | | الودائع ... ... | ٤٨٫٦٧٦ | | | |
| ١٩٢٠ | ١٢٤ | ١٥٫٢٦٣ | رأس المال المقترض | ٤٫٥٢٢ | ٦٤٫٦٠٠ | ٢٫٥٣٥ | ٣٠٫٣٦٢ |
| | | | الودائع ... ... | ٦٠٫٠٧٨ | | | |
| ١٩٢٩ | ٩٩ | ١١٫٦٢٩ | رأس المال المقترض | ٦٣٫٩٨٣ | ١١١٫٣٧٢ | ٢٫٣٩٦ | ٣٠٫٩٣٦ |
| | | | الودائع ... ... | ٤٧٫٣٨٩ | | | |

هـذا الجدول الذى به احصاءات هذه المصارف فى سنين متعددة ينير لنا الطريق فى بحثنا فى بعض نقط هامة . فعدد هذه المصارف وعدد أعضائها وعدد القروض التى تعطى للأعضاء ومبلغ قيمتها ، كل ذلك آخذ فى النقصان منـذ سنة ١٩١٠ فما الذى يدل عليه ذلك ؟



يدل ذلك على أحد شيئين ، إما أن هذه المصارف لا حاجة اليها الآن ، وقد قامت بمأموريتها فى نشأتها اذ كان "الجمبينيون"[1] فى عزهم ، فأزلتهم عن صولتهم وفى نفس الوقت قامت الجمعيات التعاونية المختلفة فشدت أزر الفلاح وجاءته بخير أغناه عن الحاجة الى الاقتراض الآن . واما أن هناك خللا حل بنظامها فجعلها تتدهور تدريجا .

إن لهاتين النظريتين تأثيرا فى الحالة التى آلت اليها هذه المصارف . نعم إن حالة الفلاح تحسنت الآن كثيرا عما مضى بسبب تنظيم أعماله تنظيما تعاونيا ربح كثيرا من ورائه ، ومما يدل على ذلك أن ودائعه فى هـذه المصارف أخذت فى الازدياد نسبيا . ولكن هناك خللا فى نظام هذه المصارف ظهر على الأخص عندما ارتفع رأس مالها . و يمكننا أن نحصر هذا الخلل فى نقطتين مهمتين :

( ١ ) ان القانون الذى تسجل بموجبه هـذه المصارف فى إرلندا يحتم عليها الاتجار بأموالها ولا يخفى أن هذا مقيد لأعمالها وخصوصا عندما ترى أن فى خزائنها مالا أكثر مما يحتاج إليه الأعضاء للاقتراض منه كما يشهد بذلك الاحصاء . ولو كانت لهـذه المصارف حرية الاتجار كما لمصارف " رايفايزن " فى ألمانيا لا كتسبت كثيرا من و راء شرائها لوازم أعضائها الزراعية ، ولعاد ذلك عليهم بالخير والمنفعة .

( ٢ ) ان عدم وجود مصرف تعاونى مركزى لهذه الجمعيات معرقل لأعمالها ، فكثيرا ما يحصل أن يكون لدى بعض الجمعيات من الأموال ما يزيد على حاجتها فى وقت يكون فيه البعض الآخر منها فى حاجة إلى هذه الأموال . ولو كان هناك مصرف مركزى لهـذه المصارف القروية لكان واسطة فى توزيع الأموال حيث يكون عليها الطلب . ومن نلوم فى ذلك غير الجمعية التنظيمية ؟ ولكن الحقيقة

(١) هذا الاسم "Gombeen Men" يطلق على فئة من الناس يشتغلون بالتجارة والربا فى آن واحد و يعيشون فى ارلندا بين الفلاحين . وقد سبق أن شرحنا أعمالهم الخبيثة فى الفصل السادس .

أن هـذه الجمعية ليست قادرة الآن لقلة مواردها المـالية على القيام بنشر الدعوة اللازمة لذلك و بتنظيم الجهود الكافية للعمل لإيجاد مصرف مركزى قوى يصلح لأن يكون عمادا قويا لهذه المصارف الموزعة فى البلاد .

إن القول بأن هذه المصارف قد قامت بمهمتها ، وأن لا حاجة الآن بالفلاح الأرلنـدى إلى الاقتراض ليس قولا حكيما . نعم إن هذا القول صحيح من جهـة كما بينـا ، ولكن أمام الفلاح الارلندى أبوابا كثيرة ومشروعات زراعية هامة لو أنه دخل فيها لأخرج منها ثروة عظيمة له ولأمته . إن الذى يزرع من أراضى إرلندا مقـدار قليل ، أما الأغلبية العظمى منها فمراع ترعاها المـاشية . فلو عمل الفـلاح الارلندى لاستغلال هـذه الأراضى على نظام يخرج منها أكثر ما يمكنه من الخيرات كما بين "البروفسور وبرلى"[1] لاحتاج الى كثير من القروض المـالية ينفقها فى هذا السبيل . ولا يخفى ما يعود من وراء ذلك من الفائدة . إن أراضى إرلندا تحتاج إلى أموال كثيرة لشراء آلات زراعية ومواش وأسمدة ، ولبناء بيوت للفلاحين ، ولعمل إصلاحات كثيرة إذا كان الارلنديون يودون أن تكون وديانهم مزارع وتلالهم غابات وذلك لأن أغلبها الآن مراع يرعاها أقل ما يمكن من المواشى والأغنام . عند ذلك تكثر خيرات البلاد وتتعدد أنواع الأعمال فيهـا ، فيجد الارلنديون ببلادهم عمـلا يدعوهم إلى القيام به بدل تركهم بلادهم خربة قاصدين أمريكا أو غيرها سعيا وراء عمل أو مرتزق .

ربمـا كانت الاضطرابات السياسية المتتالية وما يترتب عليها من ارتباك الأمور الاقتصادية سببا من الأسباب التى تجعل الارلنديين غير قادرين على مثل الأعمال التى أشرنا إليهـا ، حتى إذا هدأت الأحوال واستتب السلم فى البلاد رأى الفلاح

(١) راجع الفصل الثانى .



الارلندى أن سعادته وسعادة بلاده تتوقفان قبل كل شىء على عمله فى إنماء الثروة التى تكنهـا الأراضى الارلندية وعند ذلك يقـدم على العمـل ويجد فى مصارفه التعاونية خير عضد له .

اننا إذا رجعنـا إلى جدول الاحصاءات ثانية وجدنا أنه بالرغم من أن حركة هـذه المصارف آخذة فى النقصان إجمـالا فإنه لم تزل هناك حاجة إليها بدليل أن ٢,٣٩٦ عضوا فى آخر سنة ١٩٢٩ اقترضوا ما جملته ٣٠,٩٣٦ جنيهـا ، أعنى أن متوسط ما اقترضه كل من هؤلاء الأعضاء نحو ١٢ جنيها . وبديهى أن كثيرا منهم اقترض أكثر من ذلك ، وكثيرا اقترض مبالغ لاتزيد على خمسة جنيهات . ان مثل هذه المبالغ مع قلتهـا كبيرة فى نظر الفلاح خصوصا فى وقت أزمة هو مضطر فيها إليها ، أو فى وقت ليس لديه فيه من المـال ما يزيد على حاجته وأمامه فرصة يشترى فيها بثمن رخيص الجيد من المواشى أو العلف أو غيره من الحاجيات الزراعية . فلو كان عضوا فى أحد هذه المصارف التعاونية لأغناه ذلك عن الالتجاء إلى غيره ، ولكسب من وراء ذلك ما لايخفى . كل ذلك يبرهن على أن المزايا المـادية التى يجنيها الفلاح الارلندى حتى الآن من وراء هذه المصارف لا يستهان بها . زد على ذلك المزايا الأدبية التى فصلناها فى موضع آخر . ومن يعرف ماقامت به هذه المصارف وما لم يزل يقوم به بعضها فى الجهات الزراعية الفقيرة الواقعة فى غربى إرلندا يقدر مكانها فى النظام الزراعى فى تلك البلاد . و إنا نخص بالذكر مصرف قرية "تمبلكرون[1]" الواقعة بالقرب من "دنلو[2]" فى غرب مـديرية "دونيجال[3]" .

(١) Templecrone

(٢) Dungloe

(٣) Donegal راجع كتابى "مصرى فى إرلندا" ص ١٥٦

"تمپلكرون" قرية صغيرة واقعة بين جبال شاهقة فى شمال غربى إرلندا و بين المحيط الاطلانطيق ، منطقة أرضها صخرية وجوها ممطر و بردها قارس و ريحها شديدة ، وأهلها إرلنديون من العنصر القديم الذى هجر فى القرون الغابرة موطنه فى الجهات الخصبة المترية الواقعة فى شرقى إرلندا وأواسطها عندما طردهم الانجليز المحتلون من أملاكهم واستولوا عليها . فلم يجدوا ملجأ غير جبال الغرب حيث لا ثروة ولا هناء .

نزل بعض هؤلاء المهاجرين من الجبال وأوجدوا قرية "تمپلكرون" مشرفة على البحر ليتعيشوا من صيد الأسماك ، وقطعوا من "جرانيت" الجبال حجارة سنوا لأنفسهم بها بيوتا على قدر حالهم ، و زرعوا قطع الأرض الصغيرة التى توجد بين الصخور بجوار بيوتهم . فكان معاشهم من صيد البحر ، ومما يخرجون من بطون الأرض التى يزرعونها بطاطس وشوفانا[1] ليتغذوا منها ، وكذلك من ألبان ولحوم ما يقتنون من الأبقار والخنازير . فإذا جاء فصل الحصاد هجروا أولادهم و بناتهم و بيوتهم ورحلوا إلى المزارع الغنية فى الجهات الأخرى من إرلندا أوفى اسكتلندا ابتغاء كسب بعض المال الذى يرجعون به فى آخر موسم الحصاد إلى بلادهم .

بعد أن عمرت هذه القرية أتاها "الجمبين" وعمل ماعمل مما أتينا عليه فى الفصل السادس حتى صار الفلاح مثقلا بالديون فى كل وقت . هذه حال أباها نفر غير قليل من الأهالى وفضلوا المهاجرة إلى بلاد أسعد حالا من بلادهم . ومن بين هؤلاء رجل اسمه "پاتريك جالاهار"[2] ترك موطنه ليشتغل فى أحد مناجم الفحم فى انجلترا، وهناك سمع من العمال عن شيء اسمه "النظام التعاونى" ، و رأى ماقام به من الخدمات الجليلة لهم فحرك ذلك فى نفسه روح البحث فى هذا النظام . ولما تحقق أن ما قام به "التعاون" من الخدمات للزراع لا يقل عما قام به للعمال لم

Oats (١)  Patrick Gallagher (٢)



يطق البقاء فى انجلترا ، وفضل الرجوع إلى بلاده لتطبيق تعاليم هذا النظام على أهل قريته وهو موقن أن فى ذلك خلاصهم مما هم فيه من الفقر والدين .

رجع "جالاهار" وهو يتقد إخلاصا وثقة وأفضى إلى أهله بحقيقة الأمر الذى شغله ، وأشركهم معه فى مهمته ، ولم يمض وقت طويل حتى اقتنع أهل قرية "تمپلكرون" بمبادئ هذا النظام ومراميه ، وترتب على ذلك إنشاء "مصرف تعاونى" فى سنة ١٩٠٣ كان فاتحة خير و بركة على حياة القرية إذ بعد ثلاث سنين أنشئت "جمعية تعاونية زراعية" . فقام الأول لأهالى القرية بمهمة حفظ المدخرات وتقديم القروض ، وقامت الثانية لهم بتوريد كل ما يحتاجون إليه من لوازم زراعية ومنزلية ، وكذلك ببيع ما عندهم مما ينتجون فى مزارعهم. ونحن نعلم أعمال ومزايا هاتين الهيئتين التعاونيتين فلا داعى للخوض فيهما . ومركز هاتين الجمعيتين يظهر من الجدولين الآتيين :

| عدد أعضاء المصرف (١) | رأس المال المقترض | الودائع | عدد السلف | قيمة السلف | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | | جنيه | جنيه |
| ١٧٣ | ٥٠ | ١٣٥ | ٣٠ | ١٦٧ | ٦٠ |

| عدد أعضاء الجمعية الزراعية (٢) | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض والودائع | ثمن ما بيع أثناء السنة | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٨٠٠ | ١٨٣٩ | ٢٧ر٢٩٢ | ٨٠ر٩٥٧ | ٣ر٤٧٨ |

و إذا علمنا أن هاتين الجمعيتين تخدمان جهة من أفقر الجهات لا يزيد عدد سكانها على ٢٠٠٠ نسمة استطعنا أن نقدر مدى الخدمات الجليلة التى تقومان بها.

(١) تقرير جماعة التنظيم الزراعى الأرلندية الصادر فى سنة ١٩٢٢ صفحة ٩٤ — ٩٥
(٢) البحث العام فى الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣١ صفحة ٢١٥

لم يقف " جالاهار " رجل " تمپلكرون " الهمام عند ذلك . بل دفعته عزة نفسه وشممه إلى أبعد من ذلك عند ما رأى أنه من العار على قريته أن تخدم بناتها فى المزارع الأجنبية وقت الحصاد . فعمل على إيجاد عمل لهن فى قريتهن . وبعد التشاور فى الأمر مع من حوله قر قرارهم على أن ينشئوا مصنعا تعاونيا [1] لغزل الصوف وجعله جوارب وقفازات وجاكتات للسيدات على الطريقة الحديثة و يبيعوا هذه البضائع فى داخل إرلندا وخارجها .

وهذا المصنع يشغل الآن بناء جديدا صحيا يعمل فيه ما يزيد على ١٦٠ بنتا يراعى فيه تناسب ساعات العمل والوسائل التى تتوافر فيها صحة البنات وأجورهن الأسبوعية بحيث أصبح هؤلاء البنات فى حالة سارة من كل الوجوه . ومما يجدر ذكره أن أصحاب هذا المصنع هم البنات أنفسهن اللاتى يشتغلن فيه بمعنى أنهن جمعن من بينهن تحت قيادة "جالاهار" جزءا من المال الذى بدأن به المصنع وما احتجن إليه زيادة على ذلك اقترضنه من المصارف تحت مسئوليتهن بصفتهن جمعية تعاونية و بمساعدة الجمعية التنظيمية الرئيسية فى دبلن . وما يربحه المصنع فى آخر السنة يسد منه جزء من القرض و يحفظ جزء كمال احتياطى ، وتأخذ البنات جزءا يشترين به فى غالب الأحيان أسهما جديدة فى مصنعهن . هذا ولا شك عمل اقتصادى قويم نظم جهد الأهالى الانتاجى وزاد ثروتهم . ولا يخفى تأثير هذا العمل التعاونى فى حالة القرية الاجتماعية . فطرق القرية تحسنت وأنيرت ليلا بالكهرباء بقوة مصنع الغزل ، و بيوتها نظمت ، وأطفالها تعلمت ؛ وحياة أهلها تطورت حتى صارت حياة محترمة . كل ذلك بفضل الجهد التعاونى الذى ابتدأ فى قرية "تمپلكرون" بشكل مصرف صغير كان الدور الأول للبناء التعاونى دورا متين الدعائم شيدت عليه أدوار تعاونية أخرى كانت سببا فى تمدين القرية والنهوض بأهلها .

(١) راجع كتابى " مصرى فى ارلندا " صفحة ١٦٣



# الفصل العاشر

## جمعيات البيض والدجاج ، جمعيات تربية النحل ، جمعيات الكتان

### جمعيات البيض والدجاج

ارلندا ككل قطر زراعى بها أقسام رئيسية فى الشؤون الزراعية استرعت اهتمام المصلحين بشكل خاص ، منها صناعة الزبدة والاتجار بها وشراء لوازم الفلاحين الزراعية والمنزلية ، وهذا ما حدا القائمين بالنهضة التعاونية الى تنظيم هذه الأعمال والى إنشاء جمعيات لها .

وهناك أقسام ثانوية كتربية الدجاج وإنتاج البيض وزرع أشجار الفاكهة وتنظيم إنتاج النحل وتجارة العسل الى غير ذلك مما يشتغل به الفلاح بجانب عمله الرئيسى أو تتعهده ربة البيت . وهذه الأعمال وان كانت ثانوية فى ذاتها ، ذات أهمية فى مجموعها لأنها تساعد الفلاح فى معاشه وتزيد فى ثروة البلاد ولذلك وجهت الجمعية التعاونية الرئيسية بعض جهودها للأخذ بيد هذه الصناعات الصغيرة والنهوض بها ، وليس ذلك بالهين فانه يحتاج الى إصلاحات من الوجهتين الفنية والتجارية .

قبل أن تمد الحركة التعاونية يدها لترقية صناعة تربية الدجاج وإنتاج البيض كانت هذه الصناعة مهملة لا نظام لها ، حتى إن السوق الانجليزية وهى السوق الطبيعية لهذه المحصولات الزراعية الارلندية كانت فى أيدى الأجانب من دانماركيين

وروس وغيرهم فكانت تجارة هؤلاء فى البيض والدجاج رائجة بعكس الحال فيما ينتج من هذه المنتجات من إرلندا فقد كان الكساد مخيما عليها حتى إنه كان يكفى للابتعاد عنها أنها إرلندية وذلك لأسباب كثيرة أهمها :

( ١ ) أن البيض يرسل للسوق مختلطا غير موحد النوع والجودة ما بين كبير وصغير وقديم وحديث .

( ٢ ) لفه وتعبئته بطريقة عقيمة لا تكفل وصوله الى الأسواق سالما .

( ٣ ) عدم معرفة تاريخ إنتاجه لضمان "طزاجته" .

( ٤ ) قلة العناية بنظافته .

و إن المسئولية الحقيقية لتقع فى مثل هذا التقصير على امرأة الفلاح التى توكل اليها أمثال هذه الأعمال ، فهى لا تعنى بها العناية الجديرة بها كمورد ثروة لا يستهان به . فانه ليشاهد أن الدجاجة تدور فى المزارع والمراعى تلتقط منها ما تجده . فتغذيتها أمر مهمل . كما أنها تبيض حيثما تشاء ، فتارة فى السياج وطورا فى أكوام السباخ ، حتى اذا ما جاء المشترى وهو تاجر يدور فى القرى ومعه بعض لوازم منزلية من شاى وسكر وصابون وغير ذلك يبيعها الفلاحين ويشترى منهم على طريقة المبادلة ما لديهم من مقادير صغيرة من المنتجات الزراعية كالبيض والفراخ والزبدة ونحوها ، بحثت صاحبة البيت عما باض دجاجها فى الأماكن القذرة القريبة والبعيدة وأعطته إياه . وفى ذلك خسارة من جهتين فانها تبيع البيض بأبخس الثمن فى حين أنها تشترى لوازمها المنزلية بأعلاه .

ولما قامت الجمعية الرئيسية للتعاونيين بتنظيم هذا العمل الزراعى وجعلت نصب عينيها هذين الأمرين الأساسيين : الاهتمام بإنتاج البيض ، و إرساله الى الأسواق المناسبة بطريقة منتظمة . ولأجل ذلك حثت الفلاحين على إنشاء جمعيات



تعاونية لهذه الغاية منذ سنة ١٨٩٨ فأخذت هذه الجمعيات فى الانتشار واتبعت الطريقة التى تتبع فى صناعة الزبدة فيأتى الفلاحون اليها بما عندهم من البيض ويأخذون ثمنه حسب الوزن لا حسب العدد . هذه الطريقة كانت درسا عمليا للفلاح علمته أن قيمة البيض تتبع الوزن لا العدد ومن هذا فكروا فى انتخاب النوع الجيد من الدجاج الذى يبيض العدد الأكثر من النوع الكبير الحجم وشجعهم على ذلك ما قامت به هذه الجمعيات من الإشراف على تربية الدجاج وايجاد نماذج عملية فى زرائب لها تمد الفلاح بما يحتاج اليه من الدجاج المنتخب وحضه على عمل الاحصاءات لكل دجاجة عنده ، حتى يتيسر له اقتناء ما يعود عليه بالنتاج الأكثر وذبح ما سواه اذ تتساوى نفقات الدجاجة الجيدة وغيرها [1] وتلك طريقة تشبه ما استعملته جمعيات معامل الزبدة المتقدمة فى انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة .

وكما اشتغلت الجمعيات بتحسين أنواع الدجاج كذلك اهتمت بطرق تغذيتها على الأساليب العلمية وبذلك أمكن أن تنتج طول السنة مقادير من البيض متناسبة باستمرار ، بعكس ما كانت عليه قبل ذلك . فان البيض الطازج كان فى الشتاء قليلا فكان غالى الثمن مما حرم الفلاح الارلندى من المكاسب التى تأتى من وراء ذلك وهذه خسارة عظيمة عليه . ويلاحظ أن مثل هذه الطريقة اتبعت لتغذية الأبقار مدة الشتاء تغذية تكفل إنتاج اللبن فى الشتاء مثله فى الصيف . كذلك أبانت الجمعيات أهمية الاعتناء بتخصيص أماكن نظيفة يبيت فيها الدجاج حتى تتوافر الشروط الصحية ويعتاد الدجاج البيض فيها فلا يخشى على البيض من التلوث أو الضياع .

---

(١) يظهر أنه كان يفوت الفلاح أن فى قدرته اذا اتبع هذه الخطة أن يضاعف عدد البيض بدون أن يزيد عدد دجاجه أو مصروفاته .

قد بينا من قبل أن تقدم هذه الصناعة يحتاج الى إصلاح من الوجهتين الفنية والتجارية والآن وقد فصلنا الاصلاحات التى عملت من الوجهة الأولى نشرح كيفية التقدم من الوجهة الثانية ولكن نبين قبل ذلك أن من العوامل التى حثت الجمعية الرئيسية للتعاونيين على بذل جهودها فى عمل هذا الاصلاح من هذه الوجهة ما قام به تجار البيض فى الأسواق الانجليزية والاسكتلندية من إنذار المصدرين للبيض الارلندى بأنهم يقطعون العلاقات التجارية معهم اذا لم يكن البيض طازجا نظيفا ومعبأ فى صناديق محكمة لا تردّ [1] ومستوفيا جميع الشروط الفنية التى تتبع فى التصدير كما هى الحال عند غيرهم من تجار البلاد الراقية .

من أجل ذلك استخدمت الجمعية الرئيسية للتعاونيين دانماركيا فنيا فى تربية الدجاج وانتاج البيض وتصديره وفاق الأصول الحديثة ليكون مرشدا للجمعيات التعاونية فى ترقية هذه الصناعة وكانت نتائج هذا العمل داعية الى الاعجاب فلم يمض الا القليل من الوقت حتى أصبح من العسير تمييز البيض الارلندى من الدانماركى فى الأسواق ولولا وجود الطابع ( ماركة ) لما علم من أى المصدرين هو .

وعملت هذه الجمعية الرئيسية طابعا مخصوصا سلمته " للجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وأباحت لها أن تصرح باستعماله لكل جمعية تنتمى اليها وتقبل التزام شروطها وتفتيش مفتشيها وهذه "العلامة" الموثوق بها تجعل للبيض قيمة عالية فى الأسواق نظرا لما فيها من الضمان الكافى باتباع جميع التعليمات اللازمة لاستيفاء الشروط المطلوبة . وهذه " الجمعية للاتجار بالجملة " تعمل كوسيط للجمعيات

(١) يشترط المصدرون أحيانا رد الصناديق المعبأة فيها البضائع وهذه مضايقة للتجار المستوردين ، فالاعفاء من رد الصناديق يكون اذن ميزة .



التعاونية فتقوم لها بتسويق البيض فى أروج الأسواق والمخابرة مع تجاره ومع الجمعيات التعاونية المصدرة له فى كل ما يتعلق بهذه التجارة .

بهذه الأعمال تقدمت هذه التجارة فى البلاد شوطا بعيدا وانتشرت الجمعيات التعاونية المشتغلة بها . ولما كانت توجد جمعيات تعاونية من نوع آخر تضيف الى أعمالها هذه التجارة صار من الخطأ أن يعتبر عدد جمعيات البيض مع اتساع تجارتها [1] مقياسا صحيحا لمبلغ تقدم تجارة البيض الارلندى ، فقد اشتغلت بهذه التجارة معامل الزبدة والجمعيات الزراعية لشراء لوازم الفلاحين وبيع محصولاتهم

| السنة | عدد الجمعيات | عدد المساهمين | رأس المال المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٩٠٢ | ٣١ | ٥ر٩٠٦ | ٧٧٨ | ٦٥٤ | ١٥ر٢٢١ | ٠٦١ |
| ١٩٢٠ | ١٠ | ٣ر٢٤٠ | ١ر٨٠٦ | ٦ر٤٠٧ | ٢٥٣ر٤٦٢ | ١٧ر٦٠٤ |
| ١٩٢٩ | ٥ | ٢ر٠٧٥ | ١ر٥٦٤ | ٤ر٣٦٢ | ١٠٠ر٢٢٦ | ٦ر٥٤٥ |

وقد رأت جمعيات البيض التعاونية بعد طول التجربة أن من مصلحتها توسيع نطاقها وأن تضيف الى أعمالها أعمالا أخرى ، كشراء لوازم الأعضاء من زراعية ومنزلية ، فتستطيع أن تعين المديرين الأكفاء للقيام بأعمالها الكثيرة خير قيام ، وهذا هو السبب فى تناقص عدد الجمعيات التعاونية التى تقتصر على تربية الدجاج وإنتاج البيض .

وكما اهتمت هذه الجمعيات بالاصلاحات المتقدمة لانتاج البيض الجيد وتصديره اهتمت كذلك بإنتاج الدجاج الجيد لتسمينه ثم ذبحه وتصديره ، فقد رأت ان

(١) راجع "البحث العام فى الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣١" ص (٣٩٢) .

دجاج البلاد لا يصلح لمنافسة الدجاج الدانماركى فى الأسواق لأن هذا مستوف كل الشروط التى يصح بها أن يختار ليكون غذاء فى حين أن الآخر لم يكن من النوع الصالح لذلك . والكثير منه كان يشتريه حيا فلاحو انجلترا وخصوصا مديرية "سسكس" لتسمينه على الطريقة الحديثة وبيعه مذبوحا منظفا بمكاسب ليست قليلة . ولا يخفى ما فى ذلك من حرمان الفلاح الارلندى من مكسب كان محققا أن يصيبه لو اعتنى بهذا الأمر .

ولما قامت هذه الجمعيات بهذه المهمة أخذت تحث الأعضاء على اقتناء أنواع خاصة من دجاج يراعى فى اختيارها كبر الحجم وسرعة النمو والتسمين مع جودة صنف اللحم وغزارته الأمر الذى من أجله أحضرت الجمعيات نماذج من هذه الأنواع فى حظائرها تمد منها أعضاءها بما يطلبونه من الدجاج المنتخب بأثمان معتدلة . فكان لذلك أحسن أثر فى تحسين نوع الدجاج فى الجهات المختلفة . كما أنها أرشدتهم الى الطرق الحديثة لتغذية الدجاج وتسمينه حتى يصلح للذبح وبعدئذ تقوم هى بذبحه وتنظيفه وتجهيزه لإرساله لهم لبيعه فى الأسواق .

وقامت الجمعية الرئيسية للتعاونيين بقسط وافر من الارشاد فوزعت نشرات على الجمعيات تبين فيها أهمية اقتناء أنسب الدجاج نوعا لهذا الغرض وأفضلية تسمينه وذبحه فى بلادهم بدلا من بيعه فى انجلترا حيا غير مسمن ، مما يعود عليهم بكثير الفوائد . وعلى الرغم من كل هذه الجهود التى قامت بها الحركة التعاونية من الوجهتين العلمية والعملية لم تصل هذه التجارة الزراعية للآن الى الدرجة التى هى جديرة بها .

* * *



## جمعيات تربية النحل

ربما كان اقتناء النحل وإنتاج العسل أسهل الأعمال التى يقوم بها الفلاح بجانب أعماله الرئيسية مع اصابته منها أرباحا ليست قليلة . واذا امتدت هذه الصناعة الثانوية للفلاح وعمت الأرياف على نظام يكفل لها الاقتصاد فى النفقات والإتقان فى العمل فلا نبالغ اذا قلنا إنها تصير تجارة كبيرة تزيد فى ثروة البلاد .

إن الكمية التى تنتجها إرلندا من العسل قليلة . وهذا القليل لا ينتفع به حق الانتفاع على الرغم من كثرة طلب العسل وارتفاع ثمنه . فما هو ياترى السبب فى تأخر هذه التجارة مع الاحتياج اليها ؟

هناك ثلاثة أسباب جوهرية لذلك :

( ١ ) عدم الوقوف على التعاليم الحديثة القويمة التى يقدر الفلاح باتباعها على اقتناء النحل وجنى العسل بنظام يضمن له إنتاجا كبيرا وربحا وفيرا .

( ٢ ) علو أثمان خلايا النحل الحديثة والمعدات واللوازم الضرورية لإنتاج العسل .

( ٣ ) انخفاض ثمن العسل عند بيعه بالطريقة العادية التى تضمن أكثر الربح للتاجر لا الفلاح .

كل ذلك لم يشجع الفلاح على الاهتمام بهذه المهنة وتركها وشأنها بدون اكتراث تجرى على النظام البالى القديم فاذا أتت بشىء من العسل قنع به و إلا فلا يهتم بأمرها .

فكر بعض الزراع المستنيرين فى انتشال هذه الحرفة المهملة من حالة الانحطاط التى هى فيها وتنظيمها على حسب تعاليم الحركة التعاونية معتقدين أنه اذا لم يفد

هـذا التطبيق فهم على كل حال غير خاسرين . ولم يمض زمن طويل حتى أنشئ عدد من الجمعيات التعاونية خصيصا لذلك .

كما أن بعض الجمعيات الأخرى أضافت الى أعمالها مهنة إنتاج العسل . هذه الجمعيات وتلك ، بصفتها تعاونية ، كانت أعضاء فى الجمعية التنظيمية وفى الجمعية المركزية للاتجار بالجملة . فاستفادت من الجمعية التنظيمية أنها استمدت من منظميها وجرائدها نصائح وارشادات خاصة باقتناء النحل واستخراج العسل حتى صارت على بينة من أحدث الطرق وأحسن النظم . أما الجمعية المركزية للاتجار بالجملة ، وكانت قد فتحت فيها قسما خاصا لكل ما يلزم للنحل والنحالين ، فقد أفادت الجمعيات من وجهتين : الأولى شراء كل ما يلزم لها من عدد وآلات ولوازم من نوع مضمون وبثمن معقول وذلك على النظام التعاونى الذى سبق أن شرحناه ، والثانية بيع عسلها بالجملة . ولايخفى ما فى ذلك من جنى الفلاح ثمار أعماله كاملة بدل أن يشاركه التجار فيها .

كانت نتيجة ذلك أن نزل ثمن عدد ولوازم هذه التجارة للفلاح نحو ٤٠ ٪ وارتفع ثمن العسل ٨٠ ٪ هذا عدا استنارة أذهان الفلاحين وتعلمهم الطرق الحديثة لهذه الصناعة واقتناعهم بأن الطرق العلمية الحديثة أفضل بكثير من كل الوجوه من الطرق القديمة العقيمة التى مع تأخرها وقذارتها لاتأتى بمثل الأرباح التى تأتى بها النظم الحديثة ، و بإيجاد علاقة فنية بين كل الفلاحين الذين يهمهم تقدم هذه الصناعة بواسطة الجريدة الأسبوعية للتعاونيين أمكنهم أن يقفوا على نتيجة تجارب غيرهم والصعوبات التى يلاقونها وكيفية التغلب عليها ، وتيسر لهم أن يستفيدوا بآراء الاخصائيين ونصائحهم فى علم النحل وتجارة العسل . و بذلك تقدمت هذه التجارة بشكل لم يعهد من قبل .



من ذلك يرى أن الصعوبات التى كانت تلاقيها هذه الحرفة والمشتغلون بها قد زالت بفضل تطبيق النظام التعاونى عليها — ذلك النظام الذى كان واسطة فى حث الفلاح على تربية النحل على الطريقة العلمية الحديثة وعلى الاتجار بالعسل على نظام يكفل له الربح الوفير .

بعد ما أنشئ عدد من هذه الجمعيات وجد أن الأفضل أن تكون أعمالها مندمجة ضمن أعمال جمعيات تشتغل بأشياء أخرى حتى يتسع نطاقها ، وكان هذا هو السبب فى انفضاض كثير من الجمعيات القائمة بذاتها تعمل لتربية النحل وانتاج العسل فحسب ، وصارت الأعمال السابقة الذكر تقوم بها جمعيات ذات أعمال متعددة .

## جمعيات الكتان

يعلم القراء ما لشمالى ارلندا من الشهرة فى صناعة التيل التى هى ولا شك أكبر موارد الثروة لهذا الجزء من البلاد . وصناعة لها مثل هذه الأهمية يجب أن يحافظ عليها ويسهر على مصالحها و يدفع عنها أى خطر يحدق بها . ومنذ ربع قرن ظهر فى أفق هذه الصناعة سحاب ينذرها بوقت عصيب اذ أن زراعة الكتان الذى هو المادة الأولية لمعامل التيل قد أخذت فى النقصان فى ارلندا ، وسبب ذلك أن الثمن الذى يتقاضاه الزراع لكتانهم لم يشجعهم على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول وذلك نتيجة جملة عوامل أهمها :

( ١ ) ان الممالك الأوروبية تنافس الارلنديين منافسة شديدة فى أسواق الكتان فى ارلندا نفسها وتفوز عليهم وذلك بفضل ما لديها من حسن التعليم الفنى الذى يعمل دائما على تحسين زراعة الكتان من كل الوجوه حتى أن ما تقدمه من الكتان فى الأسواق الارلندية أحسن بكثير من الكتان الارلندى .

( ٢ ) ان الفلاح الارلندى لم يهتم بانتقاء أنقى بزور الكتان ، ولا يخفى تأثير ذلك فى المحصول من جهة كميته وجودته . واليك ما جاء فى تقرير " لجنة صناعة التيل " التى عينتها مصلحة التعليم الزراعى والفنى بارلندا :

" ان نوع البزور عامل عظيم فى تقرير جودة محصول الكتان . و بالرغم من ذلك هناك أنواع متعددة من تلك البزور تأتى من الروسيا وهولندا . وانه يشك فى غالب الأحيان فى صلاحية هذه البزور لانتاج تيلة من الدرجة الأولى [1] التى هى المقصودة بالذات من زراعة الكتان فى ارلندا " .

لم يقتصر الفلاح الارلندى على شرائه غير النوع المقصود من البزور ، بمعنى أنه لم ينتق النوع الذى خصص لانتاج التيلة الجيدة فحسب ، بل كان يشتريه من درجة منحطة أيضا و بثمن عال من التجار المحليين الذين لاتهمهم نتيجة محصول الكتان فى ارلندا ماداموا قد حصلوا على أكبر ربح يستطيعون الحصول عليه .

أما تسويق الكتان فكان الفلاح يتبع فيه طريقة قديمة عقيمة اذ كان يبيع محصوله لأصحاب المعامل بنفسه . فكان فى أكثر الأحيان يغلب على أمره ولا سيما فى الجهات البعيدة عن المدن حيث يتفق اصحاب المعامل فيما بينهم على الثمن الذى يدفعونه للفلاحين ولا يجد الفلاح مناصا من بيع محصوله لهم مهما بخس الثمن .

كل هذه الأمور ، من زرع الكتان الى بيعه ، عملت على عدم اهتمام الفلاح بشأن هذا المحصول الحيوى فأهمله غير مبال بسوء عاقبة ذلك مادام لا يأخذ نصيبه كاملا من الثروة التى يعمل لاخراجها من الأرض ومن عرق جبينه .

(١) يوجد نوعان من بزور الكتان ، واحد انتقى ورقى خصيصا لينتج تيلة جيدة وآخر لينتج زيتا جيدا على أن الباحثين لا يزالون مجدين فى استنباط نوع ثالث يجمع بين الغرضين .



حمل حرج هذا الموقف الهيئات المختلفة ذات المصالح التى لها علاقة بهذا الموضوع مباشرة أو بالواسطة على التفكير فى الوسائل التى قد تحل بها هذه العقدة وفعلا عقدت اجتماعات عديدة لبحث الموضوع من وجوهه المختلفة .

لم تفت أهمية هذا الأمر قادة التعاون و رجال الحكومة فاتفقوا فيما بينهم على ان يعملوا سويا لما فيه مصلحة هذه الصناعة ، لأنهم أحسوا بضرورة انقاذها والا ضاعت من ارلندا . ولا تخفى الخسارة الجسيمة التى تنزل بالبلاد بسبب ذلك .

كانت مهمة جمعية التنظيم التعاونية تطبيق التعاليم التعاونية على طرق تحضير الكتان وتسويقه ، فلم تأل جهدا فى العمل على نشر مبادئ التعاون بين زراع هذا المحصول وتنظيمهم على نظمها بهمة ونشاط لدرجة أنه أنشئت فى مدى سنة واحدة ( وكانت سنة ١٩٠٠ ) أربع " جمعيات تعاونية للكتان " تعددت بعد ذلك وكبرت حتى صار شأنها فى سنة ١٩٢٠ كما هو مبين فى الاحصاء الآتى [1] :

| السنة | عدد الجمعيات | عدد المساهمين | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٩٠٢ | ٤ | ٥٤ | ٢٥ | ١١٠ | ٥٧٤ | ٣٨ |
| ١٩٢٠ | ٣٧ | ٣٫٥٠٤ | ٣٤٫٣٦٣ | ٣٤٫٧٢٣ | ٣٤٫١٢٦ | ٨٫٨٢٢ |

حصرت هذه الجمعيات قواها فى أربع نقط :

( ١ ) شراء بزور مضمونة من أحسن الأسواق مباشرة .

(١) التقرير السنوى سنة ١٩٢٢ لجمعية التنظيم الزراعى الإرلندية ص ١١٩ غير أنه أخذت هذه الحركة بعد ذلك لأسباب لا محل لذكرها هنا تضعف تدريجا .

(٢) إنتاج أحسن الكتان نوعا وذلك باتباع أحدث الطرق وأحسنها لإنتاجه تحت مباشرة اخصائى تستخدمه هـذه الجمعيات متحدة بعضها مع بعض وتتبع نصائحه .

(٣) تحويل قش الكتان الى ألياف على الطريقة الحديثة . وذلك بواسطة عدد خاصة لذلك[1] تشترى لتعمل هذا العمل بنفقات قليلة .

(٤) بيع محصول الجمعية جملة بواسطة "عميل" لها فى السوق العامة .

أما مصلحة الزراعة فقصرت مهمتها على تحسين طريقة زرع الكتان التى هى فى الحقيقة من اختصاصها وهى أقدر على هذا التحسين العلمى من أى هيئة أخرى .

لم يمض على ذلك طويل وقت حتى أرسلت هذه المصلحة الى بلجيكا وهولندا لدرس طرق زرع الكتان وتحضيره للأسواق بعثة تمثل زراع الكتان وأصحاب معامل التيل . ولا يخفى ما كسبه أعضاء هـذه البعثة من المعلومات والتجارب العملية فى هـذا الموضوع ، وقد برهنت على بعد نظر القائمين بارسالها لما جنوه من ورائها من المزايا العديدة .

هـذه الصناعة كما بينا مقصورة على شمالى إرلندا ولكن ليس هناك سبب جوهرى لذلك . ولذا عملت الجمعية الرئيسية على نشرها فى أنحاء البلاد .

من الصعوبات التى تلاقيها هذه الجمعيات أنها لاتجد عملا لها فى بعض فصول السنة . ولذلك تنصح الجمعية التنظيمية أن تضم أعمال هـذه الجمعيات اذا أمكن الى الجمعيات الزراعية فتصبح فرعا من أعمالها . وبهذا تستمر فى العمل طول السنة . ويمكنها أن تستعمل قوة الآلات التى لديها لأمور أخرى مثل طحن الغلال وغير ذلك بكل اقتصاد . أما اذا كان هناك معمل زبدة فيشتغل الكل بقوة بخارية واحدة .

(1) Scutching Mills.



# الفصل الحادى عشر

## جمعيات اللحوم ، جمعيات صيد الأسماك

### جمعيات اللحوم

إرلندا بلاد زراعية واسعة المروج وافرة المراعى ، وقد مكنها ذلك من انتاج عدد عظيم من الماشية والأغنام والخنازير لا يقل قيمة ما تصدره منها سنويا الى بريطانيا عن خمسين مليون جنيه[1] . وهذه ولا شك تجارة عظيمة بل هى أكبر تجارة فى البلاد . على أنها رغما من ذلك لم تشغل المكان اللائق بها فى الحركة التعاونية لأن تنظيم هذه التجارة العظيمة على المبدأ التعاونى يحتاج الى عناء كبير ورأس مال عظيم ومسئولية ليست بالهينة . وهذا ماحدا الى إرجاء تنظيمها حتى يتدرب التعاونيون على ما هو أسهل وأصغر منها ، ويتعلموا كيف يتغلبون على الصعوبات التى تقابلهم فى أعمالهم التعاونية . وسيرى القارئ صواب رأيهم عند مايطلع على مبلغ اتساع جمعيات التعاون فى تجارة اللحوم ودقة نظمها ويقارن ذلك بالجمعيات التعاونية الأخرى التى ابتدأ بها التعاونيون ، ويقتنع بالأسباب التى من أجلها أجلوا إنشاء هذه الجمعيات ريثما تعم التعاليم التعاونية البلاد ، ويثق الفلاح الارلندى من الدروس التعاونية علميا وعمليا مايؤهله للقيام بالأعمال الكبيرة طبقا للنظام التعاونى ، إذ لا نبالغ اذا قلنا انه مامن عمل زراعى كبير أوصغير الا أمكن سير التعاليم التعاونية به بما يعود على الفلاحين بمزايا جليلة .

(١) هذا قبل أن أصابت صادرات إرلندا الى بريطانيا خسارة فادحة خصوصا منذسنة ١٩٣٤ حيث أشهر كل من القطرين حربا اقتصادية على الآخر تبعا للنضال السياسى القائم بينهما .

ويحسن بنا قبل أن ندخل فى الموضوع أن نصف الحالة السيئة التى كانت تسير عليها هـذه التجارة الزراعية ومقدار الإجحاف الذى كان يصيب الفلاحين المشتغلين بها قبل أن يتقدم التعاون ويكون من شأنه ماسنرى :

أولا — كانت كل المواشى الارلندية ترسل الى بريطانيا غير مسمنة فتسمن فى انجلترا أو فى اسكتلندا ثم تذبح هناك وتباع فى الأسواق ، وفى ذلك ضرران اقتصاديان على إرلندا :

(ا) تنقص قيمة المواشى فى طريقها من مراعى إرلندا الى مزارع بريطانيا بما لا يقل عن جنيهين فى كل رأس من البقر ، وهذه الخسارة واقعة على رأس الفلاح الارلندى .

(ب) من يعرف الزراعة ومكاسبها يوقن أن معظم المكاسب من المواشى انما تأتى فى الفترة الاخيرة من تسمينها ، أى فترة إعدادها للذبح بعد تمام نموها . وهذه الفترة المربحة تمضيها المواشى الارلندية فى بريطانيا ومكاسبها الوفيرة عائدة على فلاحى تلك البلاد .

ثانيا — إن عدم تسمين المواشى فى إرلندا قد أضر بالزراعة الارلندية وزاد فى صيرورة المزارع إلى مراعى . ولا شك أن فى ذلك خسارة جسيمة على البلاد فقد قلت الثروة التى تخرج من الأراضى وضاقت أبواب الرزق فى وجوه أهلها حتى اضطر الفلاحون الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها سعيا وراء الرزق . واذا أراد القارئ أن يعلم السبب الأصلى فى قلة فلاحة الأراضى الارلندية فليرجع الى الفصل الثانى ويتتبع الحوادث التاريخية هناك .

ثالثا — ان طريقة بيع الفلاح الارلندى مواشيه عقيمة جدا اذ يأخذها الى أقرب سوق وهناك يقابل التجار والوسطاء فيقع فى أيديهم ولا حول له ولا قوة . فان لم يقبل الثمن الذى يعرضونه عليه لم يبق له من سبيل يسلكه الا أن يرجع



ليعود بها فى موعد السوق الآتى وهو لا شك مصادف يومئذ ما صادف فى المرة الأولى . من ذلك يرى أنه مضطر الى قبول الثمن الذى يفرضه التاجر ثمنا لمواشيه . وهيهات أن يطمع فى شفقة التجار فقد اتفقوا فيما بينهم أن يمكروا بالفلاح فلايشتروا المواشى بالوزن بل بالرأس . ولا يخفى ما فى هذه الطريقة القاسية من الإجحاف بحقوق الفلاح ، ومن هذا أنهم فى أثناء مساومة واحد منهم مع الفلاح لايتدخل تاجر آخر بينهما وذلك ليمتنع التنافس الذى يفضى بالضرورة الى اعلاء الثمن وقلة ربح التاجر .

رابعا — ان المكاسب الكثيرة التى تنتج من الأعمال العديدة التى تعقب ذبح الملايين من المواشى الارلندية فى بريطانيا يأخذها الانجليز والاسكتلنديون . وهنا نذكر أهم هذه الأعمال :

(ا) اشتغال عدد كبير من العمال فى أعمال تتدرج فى مراتب المهارة من عمل بسيط فى المذابح الى عمل يحتاج الى معرفة كيماوية وخبرة صناعية .

(ب) صناعة حفظ اللحوم فى العلب اذ يستعملون البقايا التى لم تصرّف وتصلح للطعام سواء أكانت ألسنة أم قلوبا أم غيرها على طريقة فنية ويحفظونها فى علب تختم بالدقة حتى لا تفسد بدخول الهواء اليها . وتشاهد هذه العلب عند "البدالين" وعليها إقبال عظيم . وكذا عمل المنبار المحشو باللحم والدهن المفروم .

(ج) صناعة الغراء من حوافر المواشى ، والأسمدة من العظام والدم .

(د) صناعة الصابون من البقايا الشحمية .

ه) أعمال الدباغة وما يتبعها من صناعة الجلود . وتتعداها بالطبع الى رواج صناعة الأحذية والسروج وغيرها فى البلاد .

خامسا — عند ظهور بعض الأمراض بارلندا لا يسمح قانونا بتصدير مواش حية الى بريطانيا، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الخسارة الجسيمة على إرلندا، أما اذا ذبحت المواشى بهـا فان البلاد لا تخسر شـيئا لأنها تخرج منها يومئذ لحما معدا للسوق . وكذلك الأمر وقت إضراب العمال أو هبوط الأسعار فانه يمكن أن يخزن اللحم فى المخـازن المثلجة المعدة لذلك حتى تنقشع الأزمة فيرسل اللحم الى الأسواق دون أن يلحقه ضرر أو أن يمس أصحابه خسارة .

هكذا كانت حال الفـلاح الارلندى فى تجارة المواشى . فلمـا توطدت دعائم الحركة التعاونية فى البلاد أخذ زعماؤها فى التفكير فى العمل على تطبيق تعاليمها على هـذه التجارة . فقر رأيهم على أن تنشأ مذابح تعاونية فى الأقاليم يشترك فى كل منها فلاحو الناحية القائمة فيهـا فيرسلون مواشيهم اليهـا ويكفون عن بيعها فى الأسواق حية .

وقد اهتمت الجمعية التنظيمية بدرس الموضوع فأرسلت مندو بين الى أمريكا، حيث وصل هـذا العمل الى درجة عاليـة ، للوقوف على دقائق تنظيم المذابح وصناعة تمليح لحم الخنزير وتجارة اللحوم . وفى سنة ١٩٠٩ أنشئ أول معمل تعاونى للحوم فى بلدة "رسكرى"[1] واختص هذا المعمل بلحم الخنزير . أما رأس ماله فقد اشترك فيه عدد كبير من فلاحى الناحية . ولمـا لم يكن ذلك كافيا اشترك معهم عدد ممن يهمهم تقدم الحركة التعاونية فى إرانـدا إجمالا وأكملوا المبلغ اللازم . ولمـا بدءوا فى العمل صادفتهم صعو بتان . ومن الغريب أن هاتين الصعو بتين لم تأتيا من الخارج بل من الداخل :

الصعو بة الأولى — لا يخفى أن نجاح هذا المعمل يتوقف على استمرار ورود الخنازير اليه حتى لا يعطل يوما . فاذا أغرى الفلاحين المشتركين رفع الثمن مؤقتا

(1) Roscrea



فباعوا بعض خنازيرهم فى الأسواق فلا شك أن هذا يقوى مركز التجار و يضعف مركز التعاونيين . واذا استمرت الحال على ذلك يخرب المعمل و يعود الفلاحون الى ما كانوا فيه من ظلم التجار . فللتخلص من هذه الصعو بة رأى المعمل أن يضع قانونا للأعضاء يحتم ألا يبيع العضو شيئا من خنازيره حتى يكتفى المعمل أولا . ومن يخالف ذلك يغرم نصف جنيه عن كل رأس تباع فى الأسواق .

الصعو بة الثانية — أن الطريقة المتبعة فى الأسواق هى أن يدفع الثمن كاملا نقدا للفلاح . ولذا كان ينتظر العضو مثل هذه المعاملة من جمعيته ولكن هذا لم يكن يتسنى لسببين : أولهما أن ذلك يحتاج الى حبس مبلغ كبير فى خزانة الجمعية للدفع منـه . ثانيا أن الجمعية لا يمكنها دفع الثمن السائد فى الأسواق لأنه سريع التغير فضلا عن أن عليها نفقات كثيرة لا بد أن تسد فى وقتها . ولذا رأت لجنة المعمل أن يحجز جزء من ثمن الخنازير حتى يباع اللحم مملحا . و بعدها يدفع الباقى .

أما الأر باح فى آخر السنة فتوزع حسب المبدأ التعاونى المعروف .

استمرت هذه الجمعية فى تقدم على هـذا النظام ، وتحقق الفلاح أن مصلحته تقضى بتعضيده إياها بكل قواه لمـا رأى من المزايا التى عادت عليه من الاشتراك فيها فاتسع نطاق عملها سـنة بعد أخرى الى أن وصلت الى المركز الذى هى فيه الآن وهاك الاحصاء[1] :

| عدد الأعضاء | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة | الربح الصافى | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|---|
| جنيـه | جنيـه | جنيـه | جنيـه | جنيـه | جنيـه |
| ٣ر٨٠٠ | ١٢ر٨٠١ | ١٠ر٨٦٤ | ٣٢٩ر٨٤٨ | ٢ر٧٦٢ | ٣ر٧١٨ |

(1) التقرير السنوى للجمعية التنظيمية الصادر سنة ١٩٢١ ص ١١٢

ولما حازت الجمعية ثقة الفلاحين وثبت مركزها تقدمت تقدما محسوسا شجع الفلاحين فى الجهات الأخرى على أن يحذوا حذوها فلم يمض طويل وقت حتى أنشئت جمعية أخرى على نمطها فى بلدة وكسفورد[1] على أن هذه الجمعية لم تختص بصنف الخنازير وحده بل اشتغلت بالمواشى جميعها . وقد برهنت هذه الجمعية كأختها على أن مثل هذه المعامل لا تقتصر فائدتها على الفلاح الصغير بل تتعداها إلى الكبير ، وأن اشتراكهما فى العمل يعود بالنفع على كل منهما .

من النتائج التى أتت بها هذه المعامل التعاونية أنها بدفعها الثمن حسب الوزن وكذا حسب نوع اللحم ودرجة سمنه شجعت الفلاح على تحسين نوع مواشيه والإكثار من زرع أرضه ليتمكن من انتاج محاصيل يسمن هذه المواشى عليها قبل إرسالها إلى معمله .

أما تقدم معمل وكسفورد فيظهر من الاحصاء الآتى[2] :

| عدد الأعضاء (٢) | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة | الربح الصافى | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٢٧٢ر٢ | ٩٩٥ر٢٠ | ٣٦٨ر١١ | ٣٦٠ر٣٨٣ | ٣٣٩ر٢ | ١٤٠ر٧ |

كان هذا النجاح الباهر مغريا للجهات الأخرى بأن تنشئ مثل هذه المعامل ففى سنة ١٩٢٠ شرع فلاحو "ووترفورد"[3] فى تأسيس معمل لهم . فعقدوا

(١) Wexford

(٢) التقرير السنوى للجمعية التنظيمية الصادر سنة ١٩٢١ صفحة ١١٤

(٣) Waterford



اجتماعا فى بلدهم حضره ممثلو جمعيتى "وكسفورد" و "رسكرى" وقد أسعد الحظ الكاتب فحضر هذا الاجتماع وسره اشتراك الفلاحين أنفسهم فى دقائق أعمالهم الزراعية التجارية ، وأخذهم بيد المشروعات التى تعود عليهم جميعا بالمنفعة . وتعاونهم لا يقتصر على تعاون فلاح وفلاح بل تعاون بين جمعية زراعية و جمعية زراعية . ولو علم المصريون مقدار مساعدة جمعيتى "رسكرى" و "وكسفورد" لهذه الجمعية الجديدة ، لعجبوا من متانة الرابطة التى تربط التعاونيين بعضهم ببعض فى تلك البلاد . فان الجمعيتين القديمتين قد أباحتا للجمعية الجديدة كل تجاربهما ودقائق أعمالها التجارية وكذا إرشادات رجالها ونصائح مستخدميهما . وقبل أن ينفض الاجتماع اتفق الحاضرون وكان عددهم نحو المائتين على أن تنشأ الجمعية برأس مال قدره مائتا ألف جنيه . ويبذل الحاضرون كل جهدهم لجمع رأس المال والعمل على تحقيق هذا المشروع .

قامت الجمعية المنظمة بواجبها فى ذلك أيضا وشجعت المشروع بكل ما فى وسعها تارة بالكتابة فى جرائدها ، وأخرى بالقاء خطب بين فلاحى الجهة ، وثالثة بإرسال منظميها ليفهموا الفلاحين المزايا العائدة عليهم من وراء ذلك . واستمر ذلك مدة أمكنهم فى أثنائها جمع مبلغ مائة ألف جنيه وكان الإقبال على الاشتراك مستمرا حتى جاءت فى سنة ١٩٢١ الفظائع السياسية التى بيناها فى الفصل الرابع وترتب عليها إحراق عدد كبير من معامل الزبدة التعاونية . فدخل الرعب فى نفوس الفلاحين إذ صارت أموالهم عرضة للعبث . فتوقف العمل وقتا وأخيرا أمكن تأسيس هذه الجمعية فأصبح بذلك عدد هذه الجمعيات ثلاثا .

والجدول الآتى يبين مقدار تقدم هذه الجمعيات الثلاث المذكورة لغاية سنة ١٩٢٩[1] :

(١) البحث العام فى الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣١

| السنة | عدد الجمعيات | عدد الأعضاء | رأس المال المسهم المدفوع | القروض | الاحتياطى | الأعمال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٩١٣ | ٢ | ٦٫١٨٨ | ٢٠٫٣٣٨ | ١١٫٩٠٤ | — | ١٢٢٫٨٨٤ |
| ١٩٢٠ | ٢ | ٧٫١٣٥ | ٣٩٫٩٠٧ | ١٢٫٤١٩ | ١٫١٢٣ | ٦٦٨٫٠٢٣ |
| ١٩٢٩ | ٣ | ١٢٫٩١٢ | ١١٧٫٢٧٢ | ٦٢٫٤٢٦ | ٦٫٧٢٠ | ٧٠٢٫١١٤ |

ولما عمت الحركة البلاد وتعددت الجمعيات التى من هذا النوع أمكنهم أن ينشئوا لهم جمعية مركزية خاصة تقوم بالأعمال الآتية :

( ا ) صنع ما يسمونه المنتجات الثانوية [1] مثل الأسمدة الكيماوية من بقايا العظام ومثل غيرها من المواد التى يحسن اقتصاديا أن تصنع فى محل واحد بدل تعدد صنعها فى معامل مختلفة .

(ب) تنظيم بيع اللحوم فى البلاد الأجنبية بالنيابة عن الجمعيات .

( ج ) عمل اتفاقات مع السكك الحديدية لتخفيض أجور النقل .

( د ) القيام ببناء مخزن كبير مثلج لحفظ اللحوم فيه بدل قيام كل معمل ببناء مخزن خصيص له .

* * *

(1) By-products



## جمعيات صيد الأسماك

صيد الأسماك والاتجار بها يجب أن يكونا من أهم أعمال إرلندا لما لهذه الجزيرة من الموقع الطبيعى الممتاز . ومع ذلك نجد أن هذين العملين أقل أعمالها توسعا ورقيا . ولذلك أسباب جذورها ثابتة فى التاريخ الارلندى .

ذكرنا أن أقل الأراضى الأرلندية خصوبة وأكثرها تعرضا للبرد القارس والرياح الشديدة هى الأراضى الواقعة غربى الجزيرة . هناك الجبال شاهقة والصخور عظيمة والزراعة صعبة والحياة خشنة . فلا عجب ، والارلنديون قوم مغلوبون ، أن يفروا من وجوه الانجليز الى تلك الجهات التى لا يرغب فيها مبتغى الثراء والخصب ، ويتركوا بيوتهم وأراضيهم ومزارعهم ومراعيهم يمرح فيها الانجليز وينعمون فرارا من الاضطهاد والظلم . من ذلك الحين احتشد الارلنديون فى هذا الجزء الغربى وخصوصا القريب من ساحل البحر ، ولذا كان العنصر الارلندى الأصلى سائدا فى هذه الأنحاء ، لغته هى الارلندية القديمة . ونظرا لأن الأراضى الزراعية قليلة فى تلك الجهات فقد انصرف الأهالى إلى صيد الأسماك للارتزاق . على أن القرون مرت وتقدمت البلاد وكثرت الثروة ، وهذه الجهات الغربية تكاد تكون باقية على ما كانت عليه ، كأنها فى معزل عن الدنيا . فلا الطبيعة براحة ولا التمدين الانجليزى بمكترث . وكذلك بقيت تجارة الأسماك على حالتها الأولى من التأخر . على أنه ربما يحسن بنا أن نفصل ما أجملنا ونقسم نتيجة هذا السبب التاريخى إلى أربعة أقسام :

( ١ ) الحاجة إلى رأس مال ليرق وينشط هذه التجارة ، وهذا غير ميسور لأهل الغرب فى إرلندا لقلة ذات يدهم .

( ٢ ) إهمال أمر المواصلات فى تلك الجهات فلا المرافئ ولا السكك الحديدية ولا الطرق فى حالة مرضية .

( ٣ ) عدم وجود التسهيلات اللازمة لوجود أسواق للأسماك فى داخل البلاد وفى خارجها .

( ٤ ) عدم تنظيم هذه التجارة لجهل الأهالى وتأخرهم .

لهذه الأسباب كانت حال السماكين وصناعتهم وتجارتهم فى غربى إرلندا غير منظمة ولا متقدّمة وفضلا عن هذا فقد كانت للتجار يد عاملة على دوام سوء حال السماك فقد كان لفقره يشترى كل أدواته ولوازمه من عدد وشباك وملح و براميل من التجار بالقطاعى بأثمان عالية . و إذا ما أتى بصيده من البحر لم يجد أمامه إلا سوقا واحدة هو مضطر الى البيع فيها لتجار يملون عليه أثمانا بخسة لا مفر له من قبولها مهما قلت لعدم قدرته على إرسال سمكه إلى سوق أخرى ولخوفه من الخسارة التى تلحقه إذا بقى السمك طويلا على الساحل . ولا يخفى ظلم التجار فى هذه الظروف وحيلهم فى الاتفاق فيما بينهم على تخفيض الأثمان ما أمكن .

## تاريخ الحركة التعاونية فى هذه التجارة :

فى "خليج جولواى"[1] غربى إرلندا ثلاث جزر صغيرة اسمها "جزائر أران"[2] أهلها يعيشون على صيد الأسماك وحالتهم كما وصفنا . وقد راع قس هذه الجزائر ما هى فيه من شظف العيش فأخذ يفكر فى خير الوسائل لتحرير هؤلاء الناس من الظلم الذى يلاقونه فى صناعتهم فرأى أن السماكين اذا عملوا على تعاليم المبدأ التعاونى كان ذلك خيرا لهم ، وفعلا شاورهم فى الأمر وتخابر مع الجمعية التعاونية التنظيمية فى دبلن ، ولم يمض طويل وقت حتى أنشئت " جمعية التعاون لصيد الأسماك بجزر أران " فى سنة ١٩١٥ فكانت أول جمعية من نوعها فى إرلندا .

---

(١) Galway Bay

(٢) Aran Isles



وقد جمع هؤلاء الصيادون المنظمون فيما بينهم مالا كافيا فى خزانة جمعيتهم اشتروا به قوارب كبيرة تخوض البحار ، وعملوا على فتح محل كبير لتمليح الأسماك وآخر ليحفظ به السمك مثلجا مدة طويلة مع بقائه طازجا . وقد تمكنوا من تحسين طرق المواصلات وايجاد الاسواق الخارجية التى تضمن ثمنا طيبا لأسماكهم . كذلك قد أمكنهم أن يشتروا كل ماهم محتاجون اليه من عدد ولوازم بأثمان معتدلة وأن يستبدلوا طريقة الشراء بالقطاعى التى كانوا عليها أمس بالشراء بالجملة . وعلى أثر هذا الجهد تقدّمت جمعيتهم ويمكن إرجاع سر هذا التقدم الى ثلاثة أمور :

( ١ ) قدرة وأمانة القائمين بادارة الجمعية فإنهم بحسن إدارتهم و إخلاصهم فى عملهم اكتسبوا احترام كل الأعضاء وثقتهم . وكان هذا عاملا كبيرا فى جمع شملهم وتوحيد قواهم وجعلهم يدا واحدة .

( ٢ ) تمام علم رؤساء العمل بدقائق الأمور المعهودة اليهم سواء أكان ذلك فى صناعة الصيد فى البحر أم فى تحضير السمك وتمليحه وتعبئته للأسواق أو فى انتقاء أحسن الأسواق وأربحها .

( ٣ ) وضع قانون محكم للجمعية وسير الأعضاء بمقتضاه سيرا يضمن إحضار كل السمك الذى يصطادونه الى مركز الجمعية مهما أغراهم التجار المحليون بأثمان عالية ، اذ أن فى هذا الاخلاص للجمعية والاحترام لقوانينها التى اتفق الكل عليها قوة لمركزها ورفعا لشأنها . ولاشك أن الفائدة من ذلك راجعة الى الافراد وحدهم .

بموجب هذا النظام ترجع المراكب بصيدها الى الجمعية ويتقاضى الأعضاء الثمن السائد نقدا ثم تعمل الجمعية على فرز هذا السمك فمنه مايباع فى السوق المحلية ومنه مايعبأ طازجا أو مملحا فى براميل أو علب ويجهز للأسواق النائية فيباع فيها بأثمان

عالية . وبهذه المناسبة نذكر أن لهذه الجمعية "ماركة مسجلة" باسم "شامرك"[1] لنوعين مخصوصين من السمك المملح المعروف بالهرنج والماكرل[2] مشهورة فى بعض مدن أمريكا . أما الأرباح التى تصيبها هذه الجمعية فتوزع حسب المبدأ التعاونى الذى سبق شرحه ، وإحصاؤها كما هو مبين فى الجدول [3] :

| عدد الأعضاء | رأس المال المسهم المدفوع | رأس المال المقترض | حركة المعاملة أثناء السنة | الربح الصافى | المال الاحتياطى |
|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٨٩ | ١٤٩ | ٦٠٣ | ٣٦٫٧٤٨ | ٧٠٩ | ١٫٠٢٨ |

هذه هى حكاية أول جمعية من هذا القبيل فى ارلندا . واذا لاحظنا أن تجارتها فى أول سنة كانت ٧٦٠ جنيها وأنها أصبحت كما ذكرنا ، وأن الثمن الذى يتقاضاه السماكون لصيدهم من الجمعية ضعف ما كانوا يتقاضونه من التجار المحليين نعرف مقدار الخدمات الجليلة التى قام بها النظام التعاونى فى هـذا المصنع . وقد بلغ صيت هذه الجمعية مدى بعيدا شجع كثيرا من أهل الساحل الغربى على أن يقوموا بمثل هذا العمل ، لذلك تألفت بعدها خمس جمعيات أخرى .

الا أنه يسوءنا أن نسمع أنه فى السنين الأخيرة قد أصاب هذه الجمعيات ماعرقل أعمالها فالاضطرابات السياسية والأعمال الحربية ، وكذا حريق حدث فى مخزن أكبرها قدمر بعض قواربها ، كل ذلك أثر تأثيرا بينا فى أعمال هذه الجمعيات ، فسبب القضاء عليها .

(١) Shamrock (٢) Herring and Mackerel

(٣) التقرير السنوى لجمعية التنظيمية الصادر سنة ١٩٢٠ (ص ١٠٤)



# الفصل الثانى عشر

## مصارف الرهن العقارى التعاونية وجمعيات الفلاحة التعاونية

الاقراض فى الزراعة أو الاعتماد الزراعى[1] يدخل تحته نوعان : أحدهما إقراض مبالغ كبيرة لمدة طويلة بقصد شراء أرض أو اعدادها للزراعة بتنظيم طرق ريها وصرفها الى غير ذلك من المعـدات الأولية الضرورية لعمليات الفلاحة كبناء العزب وشراء المـاشية والعدد والآلات اللازمة للزارع ، أو عمل إصلاحات كبيرة بها تحتاج الى نفقات عظيمة . كل ذلك يحتاج الى أموال ليست قليلة فى بدء الأمر تسمى برأس المـال المبدئى [2] .

وأما النوع الثانى من الاقراض فى الزراعة فهو إقراض مبالغ صغيرة لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة بقصد معاونة الفلاح على القيام بأعمـاله الزراعية فى مدى السنة عند ما يحتاج الى شىء من المـال أثناء فترة الإنتاج ، للإنفاق منه على زراعته فى شراء الأسمدة والبزور والعلف وغيرها . وهذا المـال هو ما يسمى "برأس المـال العامل" [3] . وهـذا النوع الثانى قد حلت مشـكلته بابتداع نظم التسليف الشخصى أو القصير الأجل [4] . وهى النظم التى أنشأها "رايفايزن" وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

أما النوع الأول فقد توفق اليه بايجاد نظام "التسليف بالرهن" أو "التسليف الطويل الأجل" [5] وهـذا هو "الرهن العقارى" . وقد نعرفه بأنه وضع عقار

(١) Agricultural Credit (٢) Initial Capital (٣) Working Capital

(٤) Personal or Short-term Credit (٥) Mortgage or Long-term Credit

يمتلكه المدين بواسطة التسجيل تأمينا على وفاء دينه للدائن ، و بمقتضى هذا الرهن يحبس العقار حتى يسـد الدين و يعطى الحق للدائن قانونا فى أن يطلب بيع المرهون اذا لم يقم المدين بوفاء عهده حسب الاتفاق .

والرهن العقارى منتشر فى أنحاء المعمورة وله محاسن ومساوئ تختلف باختلاف استعماله ، فان عمل به من يفهمون الاقتصاد فى الحيـاة ، و يفقهون التدبير فى المعـاش ، و يعملون بروية وحسن ادارة ، بحيث لا يلتمسونه الا لتصريفه فى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ، ولا يقبلونه حتى تكون الشروط التى بمقتضاها يرهنون عقارهم معتدلة ، أمكنهم أن يستفيدوا منه كل الاستفادة . والا أصبح الرهن حملا ثقيلا على الملك يزداد سنة عن سنة حتى يأتى وقت لا يستطيع المـالك فيه تحمله ، فتنتقل الملكية من يد المدين الى يد الدائن .

ذكرنا أنه لا يصح أن يعمد الانسان الى الرهن العقارى الا ليوجه المـال الى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ليسهل عند ذاك سد الدين من زيادة دخل الأرض بما أصابها من الاصلاح . أما الشروط التى ينبغى أن تتوافر قبل أن يقدم المـالك على رهن ملكه فأهمها اعتدال سـعر الفائدة وقلة نفقات عقد الرهن ، وتناسب طريقة التسديد بحيث يكون ذلك بالتقسيط على مدة طو يلة يدفع فى أثنائها الفائدة زائدا عليها جزء من أصل الدين فى أوقات معينة ، مع إمكان سد الدين كله أو جزء كبير منه فى أى وقت ، وكذا اطالة أمد الدين اذا لزم الأمر ، ووجود نسـبة معتدلة بين قيمة الدين وقيمة العقار حتى لا يتحمل المـالك دفع أقساط أكثر مما يستطيع ، وتقدير ثمن الأرض على حسب قيمتها الزراعية فقط .

هذه شروط ترمى ولا شك الى جعل مصلحة المدين فوق كل اعتبار ، ولذلك لا ينظر اليها المـاليون بعين الرضاء التام ، وفضلا عن ذلك فانه اذا ساءت حالة السوق المـالية يجد أصحاب الأملاك صعوبة فى رهن عقارهم والحصـول على



الأموال التى يضطرون اليها . لذلك توجهت أنظار أصحـاب الأملاك الى ايجاد جمعيات تسد هـذه الحاجة وتوفق بين مصـالح المقترضين والمقرضين ، تضمن للمقترضين الاقتراض بالشروط المذكورة ، وتحافظ على مصالح المقرضين . وهذه المحافظة لا بد منها ، اذ أن أعضاء هـذه الجمعيات مسئولون بالتضامن عن كل ما يلحق بالمقرضين من خسارة . زد على ذلك أنه من مصلحة هذه الجمعيات ومن مصلحة أعضائها الذين تعمل لهم أن تعظم الثقة بهـا ، ولا يتسنى ذلك الا اذا روعيت مصالح المقرضين .

هذه الجمعيات هى جمعيات ذات صبغة تعاونية ، يرجع الفضل فى إنشائها كما هى الحال أيضا فى نظام "رايفايزن" الى دقة نظم الألمـان وعلو كعبهم فى الأمور المـالية [١] . ففى عهد " فردريك الأعظم " حل بألمـانيا وقت عصيب عقب " حرب السنين السبع " التى انتهت فى سـنة ١٧٦٧ ، عم فيه الخراب وخلت الجيوب ، ولم يبق فى حوزة الأهالى سوى أراضيهم الزراعية . هنالك رأى أحد التجار واسمه "بيرنج" [٢] أنه ما دامت الأراضى فى أيدى أصحابها فهناك أمل فى إخراج الثروة الكامنة فى بطونها وانتفاعهم بها . لكن هذا يحتاج الى أموال تنفق فى هـذه السبيل حتى تصبح هـذه الثروة متداولة . ففكر التاجر الألمـانى فى هذا الأمر ، وابتدع نظاما به يحصل الأهالى على الأموال اللازمة لفلاحة الأراضى وإصـلاح البلاد ، ثم قدمه الى الملك فرحب به وشرع فى تنفيذه . فانشئت المصارف التى سميت "لاندشافتن" [٣] أى مصارف الرهن العقارى التعاونية .

هذه المصارف هى جمعيات ذات نظام مخصوص ، لا رأس مال لهـا ، ولا ربح تبغيه ، بل هى مؤلفة من ملاك يبغون اقتراض أموال من مصادر خارجية .

---

(١) راجع ص ١٠٠ من كتاب "Co-peration for Farmers" by L. Smith-Gordon

(٢) Büring

(٣) Landschaften or Agricultural Co-operative Mortgage Credit Societies.

على مسئوليتهم جميعا[1] لينفقوها على إصلاح مالديهم من المزارع ، أو على توسيع نطاقها ، وذلك باصدار سندات مالية [2] مضمونة برهن أملاكهم الزراعية جميعا كلها أو بعضها ، بحيث يسهل تداول هذه السندات بين الناس وبيعها فى أى وقت كان ، وبذا يحصل هؤلاء الملاك بتعاونهم بهذه الطريقة على المال اللازم لهم بشروط تضمن مصالحهم وتحقق رغباتهم .

## عضوية هذه المصارف :

يشترط أن يكون المقدم للعضوية مالكا لأرض زراعية فى الجهة التى فيها المصرف . ويقبل عضوا بعد رهن عقاره كله أو بعضه للمصرف . وعليه أن يقدم طلب عقد السلفة مصحوبا ببيانات عن مساحة أرضه وما يدفعه من الضرائب عليها . وبعد تحرى المصرف صحة الملكية ، وتقدير قيمة الأرض ، يصرف له القرض بحيث لا يزيد عن ٢/٣ قيمة العقار .

## السندات التى تصدرها هذه المصارف ومبلغ ثقة الجمهور بها :

بلغت قيمة السندات التى أصدرتها هذه المصارف فى ألمانيا وصارت متداولة بين الناس مبلغا عظيما يعد بالمئات من ملايين الجنيهات . وأصبحت ثقة الأهالى بها عظيمة حتى أنها لا تقل فى ذلك عن سندات الحكومة . ولذا اعتدل سعرها فى الأسواق المالية فكان الإقبال عليها كثيرا ، وذلك لأسباب أهمها :

( ١ ) نظام هذه المصارف صار معروفا لدى الخاصة والعامة فتحقق الناس أنها لا تبغى ربحا ، ولذا فهى بعيدة عن المضاربات التى تؤول بكثير من الشركات الى الخراب . وفوق ذلك فإنها دقيقة النظام حسنة الادارة .

(1) Collective Guarantee (2) Bonds



( ٢ ) القروض التى تقترضها هذه المصارف مضمونة برهن أراضى أعضائها الزراعية . ولا يخفى أن قيمة الأراضى لا تتغير كثيرا كالأشياء الأخرى . واذا ارتفع ثمنها أو انخفض من سنة الى سنة فان قيمتها الحقيقية ثابتة فى جملتها ، وذلك لأن المحاصيل الزراعية من لوازم النوع الانسانى الضرورية ، ولا غناء له عنها . زد على ذلك أن مبلغ هذه القروض لا يزيد عن ٢/٣ قيمة العقار الذى فى حيازة المصارف .

( ٣ ) تقوم الحكومة ، بالرغم من شدة ضبط أعمال هذه المصارف الداخلية وقيام المراقبة الدقيقة على تصرفاتها بواسطة لجانها المختلفة ، بالإشراف عليها حتى تتحقق من أن هناك فى أى وقت عقود رهن عقارى تحت أيديها تعادل قيمة السندات المتداولة بين الناس تأمينا على وفائها ، وذلك حفظا لمصالح الشعب .

## استهلاك القروض :

مدة استهلاك القروض[1] مختلفة ، على أن متوسطها خمسون سنة . ويدفع المدين لخزانة المصرف مبلغا سنويا يتضمن جزءا من أصل الدين مع الفائدة المستحقة زائدا شيئا لتسديد نفقات المصرف ، ويبلغ كل ذلك فى المتوسط ٥٪ ، وله أن يزيد على ذلك ، كما له أن يسد الدين بأكمله اذا شاء . وما يدفعه سنويا يقيد لحسابه فى دفاتر المصرف . ومتى بلغ المستهلك من الدين جزءا صالحا منه ، يحرر بقيمته جزء مقابل له من العقار المرهون . ويستمر الدفع والتحرير حتى تنتهى مدة الاستهلاك ، وعندها تسحب السندات ويدفع ثمنها نقدا ، وبذا تحرر الأراضى من الرهن .

(1) Period of Redemption

## المصرف لا يعامل بالنقد بل بالسندات :

هذه المصارف تختلف عن غيرها فى أنها لا تدفع السلف نقدا ، بل يأخذ المقترض سندات بدلا من ذلك ، و يبيعها فى السوق بالسعر السائد كما هى الحال فى سندات الشركات الاعتيادية ، وكذلك اذا أراد سداد دينه كان ذلك بتقديمه للمصرف سندات من نفس السلسلة [١] التى أخذ منها ، يشتريها من السوق المالية [٢] . ولا شك أن المدين يتعرض فى بيع وشراء هـذه السندات الى الربح أو الخسارة كما هو الحال فى سائر السندات المالية . على أن التجارب أثبتت تماسك سوق هـذه السندات الى درجة عظيمة ، وهذا مما دعا الى الثقة بها والإقدام عليها .

*
* *

هذا موجز عن هذه المصارف العقارية فى ألمانيا . و يتذكر القارئ أنه عند ما فسرنا مصارف " رايفايزن " فى تلك البلاد ، بينا مبلغ انتشارها داخل البلاد وخارجها . أما المصارف العقارية فليست حالها كذلك ، فانها لم تنتشر حتى فى ألمانيا نفسها حيث لم يصل عددها الى الثلاثين ، بل لم يعمل بنظامها فى كثير من الأقطار الاخرى . وذلك لأسباب أهمها :

(١) السندات قد تبلغ قيمتها الأسمية ٥٠٠ جنيه ، ومبين عليها سعر فائدتها و يتراوح ذلك ما بين ٣ ½ ٪ و ٥ ٪ حسب السوق المالية ، وتصدر فى سلاسل (in series) كل سلسلة منها مضمونة بالرهن الجمعى (Collective pledge) لكل الممتلكات التى اكتتب فى سبيلها ضمن هذه السلسلة . وقد حل هـذا النظام ، وهو أبسط وأسلم ، محل النظام القديم الذى كانت السندات تضمن على مقتضاه برهن "تكليف" الفرد الذى صدرت السندات عليه . وكل سلسلة مخصوصة بمبلغ معين ومؤرخة ، وهى قابلة للاستهلاك فى وقت معين وتختلف مدة الاستهلاك ، على أن متوسطها خمسون سنة .

(٢) كثير من هذه المصارف خصصت محلا فيها لبيع وشراء هذه السندات ، وذلك تسهيلا لمعاملة أعضائها .



(١) الأصل فى إيجاد هذه المصارف هو مساعدة أصحاب الأراضى للحصول على المال ليستغلوا أرضهم . ولا يخفى أن عدد من يمتلكون الأراضى قليل بالنسبة لمجموع الشعب .

(٢) ان مصرفا واحدا من هـذه المصارف يكفى لتمويل عدد من الملاك يمتلكون مساحات واسعة .

(٣) ان نظامها ليس بالسهل ، وإدارة أعمالها كثيرا ما تربك الفلاح ، والمعاملة بسنداتها فى الاسواق المالية تحتاج الى خبرة وحسن تصرف لا تتوافر فى أغلب الأحيان فى الفلاحين . كل ذلك كان سببا فى تباعد الفلاح عنها تباعدا أدى الى عدم انتشارها . ومما يبرهن على ذلك أن المصارف الموجودة الآن موكول أمرها الى نفر قليل من أعضائها يديرونها بدون اشتراك أغلبية الأعضاء فى أعمالها ، ذلك الاشتراك الذى امتازت به مصارف " رايفايزن " وكان سببا فى انتشارها وتقدم أعضائها اقتصاديا وأدبيا .

(٤) ان المبالغ الكبيرة التى يقترضها أعضاء هـذه المصارف لآجال طويلة ، هى لأغراض لا يقـدرها صغار الفلاحين قصيرو النظر حق قدرها . مثلا حفر المصارف اللازمة لإصلاح تربة الأرض لا يفكر فيه صغار الملاك ، بل انهم يفكرون فيما هو أهم من ذلك مثل شراء بذور أو أسمدة أو غيرها مما يعود عليهم بالربح العاجل المباشر .

(٥) فى بعض الأقطار مثل اسكندنيفيا ، وارلندا قبل الحرب العظمى ، قامت الحكومة بأعمال تشابه أعمال هذه المصارف . فكان ذلك بداهة سببا كافيا لعدم لزومها .

*
* *

الآن وقد بينا بالإيجاز الأصل فى فكرة هذه المصارف ، وكذا قوام نظامها ، نرجع الى ارلندا لنرى كيف اقتبست هذا النظام وطبقته على حياتها الزراعية :

مسألة ملكية الأراضى الزراعية الارلنـدية كانت ولا تزال أهم المسـائل التى تقابل الاقتصاديين الارلنديين ، اذ أن الزراعة فى تلك البلاد هى عماد الثروة ، وعليها تتوقف سعادة الشعب ، ولكن حكام ارلنـدا اتبعوا فى السنين المـاضية سياسة سبق شرحها ، أملاها عليهم الحكم الانجليزى الاستعمارى ، سياسة أفضت إلى خراب البلاد وشقاء أهلها .

ولمـا رأت الحكومة الانجليزية سوء نتيجة هذه السياسة ، وشدة قيام الارلنديين فى وجهها مطالبين بارجاع ملكية الأراضى الارلندية الى الارلنديين بدل بقـائها فى أيدى مغتصبيها من انجليز واسكتلنديين عمدت أخيرا على تحقيق رغبات الأهالى وسنت قوانين بمقتضاها انتقلت بالتدريج ملكية أراض بلغت مساحتها نحو تسعة ملايين فدان . ثم جاءت الحرب الأوروبية العظمى فأوقفت العمل ، ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضى لم تنتقل ملكيتها بعد . على أن ذلك الوقوف الوقتى أغضب ذلك الجزء الكبير من الفلاحين الذين يفلحون هذه المساحات الشاسعة ، ويدفعون عليها ايجارا أعلى مما يدفعه مواطنوهم من الأقساط التى فرضت عليهم تبعا للقانون الذى صيرهم ملاكا لأرض كانوا يفلحونها قبلا مستأجرين .

بينما كانت مسألة نقل الأراضى فى مجرى التسوية ، قامت مسألة أخرى من الأهمية بمكان ، ألا وهى مسألة الأجير فى المزارع . فقد مرت على هذا الأجير أعوام ، وهو لا يتقاضى الا أقل ما يمكن من الأجر ، وقل ما شئت عن بؤس حالته المعيشية من قوت وملبس ومسكن . بعد طول سبات استيقظ هذا الأجير ونهض مطالبا كغيره بحقوقه . وقد أصغت له المجالس المحلية قبل الحرب بعض الإصغاء ، فبنت له مساكن صغيرة فى الأرياف ، وخصصت لكل مسكن منها



قطعة أرض صغيرة يحصل منها على غذائه مما يربيه عليها من نبات وحيوان . على أن ذلك العمل وإن خفف عن هذه الفئة بعض أثقال حياتها ، لم يصلح حالهم كما يجب .

هـــذا التذمر بين طائفـة الأجراء[1] مضافا اليه تذمر فريق الفلاحين المستأجرين[2] أثار غضب السواد الأعظم من المشـتغلين بالزراعة إثارة رفعت أصواتهم مطالبين بإتمـام العمل الذى عطلته الحرب ، وهو تقسيم الأراضى بين الارلنديين حتى يعطى بعض الأرض لمن ليس له أرض ، فتصبح ارلندا قطرا تنتشر فيه الملكيات الزراعية الصغرى ويقوم أصحابها بزراعتها .

وقد أخذ هذا الغضب أحيانا شكل ثورة فى بعض الجهات ، اعتدى فيها على كبار الملاك واغتصبت فيها محاصيلهم ومواشيهم ، وكادت تصبح الحالة فوضى . وهذا ولا شك اضطراب اقتصادى اجتماعى لا يمكن أن تسكت عنه حكومة موقرة بأى حال من الأحوال . ولكن الحكومة الانجليزية صاحبة السيطرة على الأمور كانت فى ذلك الوقت متزعزعة الأركان فى إرلنـدا ، غير قادرة على حكم البلاد سياسيا ، ولا على قهرها حربيا . فظلت الأمور كذلك حتى جاءت سنة ١٩١٨ وصممت إرلندا بواسطة الانتخاب العام على إنشاء " جمهورية إرلندية " تقاوم بكل ما فيها من حول وقوة الحكم الانجليزى فى البلاد حتى تحررها تماما ، فتصبح إرلندا بلادا مستقلة .

شكلت هـذه الحكومة علنا رغم معارضة انجلترا معارضة كانت فى أول الأمر بسيطة لاستهانتهم بفكرة " جمهورية إرلندية " . ثم اشتدت المعارضة ، وانقلبت الى نضال حربى بين دولة انجلترا " وجمهورية إرلندا " لما تكونت الجمهورية وصار لها وجود فعلى ومركز قوى .

---

(١) Agricultural labourers

(٢) Tenant farmers

كان " لجمهورية إرلندا " سياستان إحداهما سلبية والأخرى إيجابية . الأولى مقاومة الحكم الانجليزى فى إرلندا و إضعافه والتخلص منه بكل وسيلة ، والثانية حكم البلاد بنفسها سياسيا وحربيا و إداريا وقضائيا ، والعمل على اصلاحها اقتصاديا واجتماعيا . فما قامت به أول وزارة " للحكم الجمهورى " انشاء وزير زراعتها لمصرف سمى " مصرف الأراضى الأهلى " (*) لفك العقدة الاقتصادية الزراعية التى نحن بصددها .

رأت هذه الحكومة الأهلية ان خير الطرق لذلك هو استمرار تقسيم الأراضى بين الفلاحين ، ذلك التقسيم الذى أوقفته الحرب الأوروبية العظمى ، والعمل على تحقيقه من طريق نظام المصارف الألمانية المعروفة باسم "لاند شافتن" والتى أتينا على تفصيلها .

هذه المصارف فى ألمانيا هى عبارة عن جمعيات تشكل فى جهات مختلفة من أصحاب أراضى هذه الجهات الذين يبغون عقد سلف بنظام مخصوص يتضمنه رهن أراضيهم . على أنه لما اقتبس نظامها فى إرلندا غير و بدل فيه تبعا لمقتضيات الظروف الإرلندية . وكان أهمّ الاختلافات اثنان :

أولا — لا يوجد فى كل إرلندا الا مصرف واحد ، أعضاؤه الحكومة و جمعيات فلاحة تعاونية لا تملك أرضا . أما فى ألمانيا فقد تعددت هذه المصارف فى أنحاء البلاد وليس للحكومة فيها يد ، وأعضاؤها أفراد يملكون أراضى زراعية .

ثانيا — إن غاية المصرف الإرلندى أعظم شأنا من غاية المصارف الألمانية ، ومهمته أكبر صعوبة من مهمتها . فبينما تقرض المصارف الألمانية أعضاءها

(*) مركزه فى "دبلن" العاصمة وله فروع فى الأقاليم ويسمى : " National Land Bank " .



سلفا برهن أراضيهم لغرض إصلاحها أو توسيع نطاقها ، يقرض المصرف الإرلندى قروضا لجمعيات تعاونية ذات نظام مخصوص : تمكنها من شراء أراض زراعية واسعة تقسمها على أعضائها .

وقبل أن نتكلم على هذا المصرف الارلندى ، الذى هو مصرف للرهن العقارى التعاونى ، يحسن أن نقول شيئا عن " جمعيات الفلاحة التعاونية " التى تعمل يدا بيد مع هذا المصرف . وكل من المصرف والجمعيات مكمل للآخر ، فكأنهما الروح والجسد لكيان النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى سيفضى الى إرجاع ملكية الأراضى الزراعية فى إرلندا الى أهلها :

الغرض من التعاون فى الفلاحة[1] هو حصول الفلاحين على أراض زراعية ، إما لتكون ملكا لهم و إما ليستأجروها فقط ، بواسطة جمعيات تعاونية يشكلونها و يكونون فيها أعضاء يتبعون نظاما معينا . و بعد ذلك يسلكون فى فلاحتها أحد طريقين :

الأول — أن يشترك أعضاء كل جمعية فى فلاحة الأرض التى فى حيازتهم ، وذلك تحت إدارة هيئة ينتخبونها من بينهم ، تنظم أعمالهم وتتخذ الوسائل اللازمة لشراء حاجاتهم و بيع حاصلاتهم جملة . وما يأتون به من الأرباح يوزع عليهم تبعا لنظام يتفقون عليه .

الثانى — أن توزع الأراضى على الأعضاء ، و يعمل كل منهم هو وعائلته فى فلاحة حصته ، و يجنى ربح ما يعمل . أما المراعى فتبقى حقا لكل الأعضاء يرعون فيها ماشيتهم . وقد يعمل الأعضاء تحت هذا النظام لشراء حاجاتهم و بيع حاصلاتهم معا بواسطة جمعية تعاونية مستقلة ينشئونها خاصة لذلك . ومع أن

(1) Cooperative Farming

فى هذه الطريقة شيئا من التعاون، إلاأنها تعد "فلاحة تعاونية" بالمعنى الكامل. إذ أن الأعضاء لايتعاونون فى نفس فلاحة الأراضى كما يفعلون فى الحالة الأولى. ومع ذلك فان أكثر "جمعيات الفلاحة التعاونية" فى أوربا عموما من هـذا القبيل. وربما كان سبب ذلك حب الفلاح الغريزى لانفراده بعمله.

وتسمى الطريقة الأولى "الجماعية" (١) والثانية "الفردية" (٢) وسواء أكان المتبع هذه الطريقة أم تلك، فان هـذه الجمعيات ليست منتشرة فى أوروبا الا فى ايطاليا ورومانيا حيث يرجع هذا الانتشار الى سببين: الاول هو وجود عدد عظيم من الفلاحين الذين لا أرض لهم ممن يشتغلون باليومية، وكثيرا ما يبقون عاطلين لعدم وجود شغل. السبب الثانى هو وجود فريق كبير من الوسطاء يستأجرون أراضى واسعة من كبار الملاك، ليؤجروها الى صغار الفلاحين بقيمة عالية يجنون من ورائها مكاسب طائلة.

وقد دخلت ارلندا فى هذا الميدان، ميدان الفلاحة التعاونية، منذ بضع سنوات لنفس هذه الأسباب، ويؤمل أن يعود هـذا النظام عليها وعلى أبنائها بالخير والبركة.

نرجع الآن الى المصرف الارلندى فنقول: إن هـذا المصرف لا يقرض الا الجمعيات التعاونية التى تنشأ لغرض شراء أراض زراعية لاعضائها على شرط أن ترهن له هذه الأراضى ضمانا لوفاء قروضه، ويشرف هو على الطرق التى تتبعها الجمعيات فى تقسيم هذه الأراضى على الأعضاء. وأعضاء هـذه الجمعيات هم من الزراع الذين ليس لديهم شىء من المـال، ولا يقدمون على هذا العمل قبل أن يجمعوا فيما بينهم من المـال ما يكفى لدفع مقدار أقله ربع ثمن الأرض المزمع شراؤها وتوزيعها على أنفسهم.

(١) Collective System (٢) Individual System



أما مسألة رأس المـال اللازم لهذا المصرف فقد حلتها "الحكومة الجمهورية" بشرائها نحو ٤٠٠,٠٠٠ سهم، دفعت نصف ثمنها فورا وهو مبلغ أكثر بقليل من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

وقـد فتح المصرف أبوابه فى أول سـنة ١٩٢٠، يوم كانت إرلندا فى حالة اضطراب سياسى يعرقل كل عمل فى البلاد، سواء أكان ذلك العمل اقتصاديا أم اجتماعيا. لا شك أن وقتا كهذا لا يتيسر فيه للمصرف أن يصدر سندات مالية تتداولها الناس، كما هى الحال مع المصارف الألمـانية التى من هـذا القبيل، لأن ذلك يحتاج إلى كبير ثقة به، وكانت هذه الثقة مفقودة فى إرلندا للأسباب المذكورة.

نظرا الى هـذه الظروف رأى المصرف طريقا آخر يساعد على الحصول على المـال، وذلك بأن اشـترط على كل "جمعية" تؤلف لغرض شراء أراض على النظـام المذكور أن تعمل وتنجح قبل أن تتعامل معـه، فى حث أهالى جهتها على أن يجعلوا ما لديهم من المـال ودائع فى خزائنه بدل أن يودعوها مصارف أخرى أو صناديق توفير البريد، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات، ولمبالغ لا تقل عن خمسين جنيها. ولتسهيل وتشجيع ذلك يعطى المصرف إيصالات كسندات قابلة ملكيتهـا للنقل الى الغير (١) بمبـالغ خمسين جنيها أو مضاعفات الخمسين بفائدة ٣½٪ أى بأعلى من الفائدة السائدة فى الأسواق المـالية.

وقد أنفق المصرف فى شراء أراض لجمعيات التعاونية التى التحقت بعضويته الى الآن نحو ٣٧٠,٠٠٠ جنيه، من ذلك ما دفعته "الحكومة الجمهورية" وقدره ٢٠٣,٠٠٠ جنيه، ومنه ٩٠,٠٠٠ جنيه دفعتها الجمعيات، والباقى وقدره ٧٧,٠٠٠ جنيه دفعه المصرف من خزانته (٢)، لأنه يقوم بالأعمال المصرفية العادية زيادة على

(١) Transferable.

(٢) راجع التقرير السنوى لجماعة التنظم الزراعى الإرلندية الصادر سنة ١٩٢٢ صفحة ٢٤

المعاملة مع الجمعيات التعاونية المذكورة ، فيأخذ ودائع و يقرض سلفا . ولكن أسهمه ليست الا فى أيدى الجمعيات والحكومة . وعلى هذه الأسهم يعطى ٥ ٪ فى حين أن المصارف العادية تعطى فائدة على أسهمها تتراوح بين ١٢ ٪ و٢٠ ٪ ولذلك أمكنه أن يخفض سعره مع من يعـامله أكثر من المصارف الأخرى ، لأن غرضه ليس الربح بل إنجاز مهمة أوجد لأجلها .

أما عدد الأفدنة التى اشتراها للآن فيبلغ ١٦,٥٠٠ أعنى أنه دفع ثمنا لكل فدان متوسطه نحو $\frac{2}{5}$ ٢٢ جنيه ، دفع المصرف ثلاثة أرباعه ودفعت الجمعيات الربع الباقى . وهذا الربع يأخذه المصرف و يدفع عليه ٣ ٪ فائدة تحفظ كأموال لاستهلاك الديون[1] لحساب الجمعيات يضاف اليها الأقساط السنوية المتفق على دفعها من أصل الدين . وهذه الأموال تربح ربحا مركبا لايقل عن ٣ ٪ وبذلك يسد الدين فى نحو ٤٧ سنة ، ويجوز تقصير المدة .

والغالب أن متوسط ما يدفعه العضو سنو يا عن كل فدان من أصل الثمن زائدا الفائدة هو $\frac{3}{4}$ ١ جنيه . أى ان الدين يسدد فى مدى ٣١ سنة .

وقد أنشئ لغاية سنة ١٩٢٠، ٤٥ "جمعية فلاحة تعاونية" عدد أعضائها ٨٥٠ ، فكان متوسط كل جمعية نحو تسعـة عشر عضوا[2] الا أنه فى السنين التاليـة تم تقسيم الأراضى بين صغار الزراع فانتهت مهمة هذه الجمعيات وانحلت جميعها .

أما طريقة إنشاء هذه الجمعيات وعلاقتها بالمصرف فهى كما يأتى :

يتفق جماعة من الفلاحين لا يقل عددهم عن ثمانية على شراء قطعة أرض لتقسيمها فيما بينهم ثم يخابرون المصرف ، فاذا وافق على تكوين هذه الجمعية ،

(١) Sinking Fund

(٢) راجع صفحة ٢١٢ من عدد مايو سنة ١٩٢٢ من مجلة " The Irish Economist "



وعلى قبول أعضائها حملة أسهم فيه (اذ كل عضو يجب أن يأخذ سهما على الأقل فى المصرف يدفع نصف ثمنـه عند الالتحاق — والثمن جنيه — والنصف الآخر يقسط عليـه ) ، كما أنه اذا وافق هؤلاء الأعضاء على شروط المصرف ، يعاين المصرف الأرض و يثمنها ، فاذا اتفق على شرائها ، يدفع الأعضاء ربع الثمن على الأقل ، والباقى يدفعه المصرف من خزانته ، بعد أن ترهن الأرض له رهنا من الدرجة الأولى .

بعد ذلك تصير الأرض فى حيازة الجمعية لمدة سنة أو سنتين ، تحيطها فى هـذه الأثناء بسياج ، وتنظفها وتعمل لها المصارف اللازمة وتعدها للزراعة . و بعـد ذلك تبدأ فى تقسيمها بين الأعضاء حسب نظام بسيط يتفق عليه تحت اشراف المصرف . فاذا تم ذلك يتسلم كل عضو نصيبه ليفلحه . وتظل الجمعية قائمة حتى يسد كل الدين ، فتخرج الأرض من تحت الرهن ، ولكن قبل ذلك لا يسمح لعضو أن يؤجر أرضه بغير اذن الجمعيـة ، واذا أراد التخلص منها تأخذها الجمعية منه بالثمن الذى اشتراها به ، وتحل عضوا آخر محله .

وقد نجح هذا المصرف فى عمله نجاحا يبشر بتحقيق مهمته القومية تحقيقا تاما . وهذا طبعا فوز عظيم للنظام التعاونى . فقد بلغت قيمة الموجودات للمصرف بعد سنتين من ممارسة العمل ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الودائع والحساب الجارى . وفى هذا برهان على نجاحه وثقة الناس به[1] .

والمصرف والواضعون لفكرته[2] والعاملون على انجاز هذه الفكرة ، كلهم آمال فى تحقيق مهمتين قوميتين : أولاهما معاونة الشعب الارلنـدى لوضع يده على

(١) راجع التقرير السنوى لجمعية التنظيم الزراعى الارلندية الصادر سنة ١٩٢٢ (صفحة ٢٤)

(٢) أنشأ هذا المصرف كما قلنا "الحكم الجمهورى" فى إرلندا الذى لم يعش طويلا ، اذ قضى نحبه بعد أربع سنوات فقط ، بعدها انقلبت حكومة البلاد ، وأعطيت ارلندا الحكم الذاتى التام المعروف باسم " Dominion Home Rule " فحلت حكومة هذا العهد محل حكومة الجمهورية فى " مصرف الأراضى الأهلى " .

أراضيه الزراعيـة التى فيها ثروة البلاد . ثانيتهما تحويل تيار أموال الشعب الى خزائنه وتثميرها فى سبيل ترقية الزراعة والصناعة الارلندية . وهذه الأموال ، ومنها ما يبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مكدسة كودائع فى المصارف الرأسمالية وكذا فى صناديق توفير البريد . وهـذه الودائع الارلندية الهائلة تربح فائدة قليلة لا تتجاوز ٣ ٪ فى حين أن أصحاب الأسهم فى هذه المصارف يجنون أرباحا تتراوح بين ١٢ ٪ و ٢٠ ٪ وزيادة على ذلك أن هذه المبالغ الطائلة التى تجمعها هـذه المصارف من ثروة إرلندا تستعملها فى إنعاش الصناعة والتجارة فى انجلترا .

من ذلك يستنتج أن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروتين عظيمتين داخل البلاد ، بعد أن كانتـا تتسربان منها سنويا تاركين إياها قاعا صفصفا : الأولى ثروة الشباب الناهض ، والثانية ثروة المـال .

سبق لنا أن بينا فى الفصل الثانى الأسباب التاريخية التى دعت الى تحويل معظم مزارع إرلندا الخصبة الى مراع واسعة ترعاها المـاشية ، و إفضاء ذلك الى كثرة عدد من لا عمل لهم فى الأراضى ، والتجاءهم الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها ، تاركين وراءهم من رضوا بمعيشة متوسطة الحال على الأكثر على ما بقى من المزارع الارلندية . فكأن خير شباب البلاد أخذ فى الرحيل عنها ، وقد زاد ذلك أن العادة السائدة فى البلاد هى أن الولد الأكبر وحده هو الذى يرث الأرض وما عليهـا ، أما سائر الأولاد فلا أرض لهم ولا متاع ، فكان تيار الهجرة لغاية الآن مستمرا ، ولو أنه قل كثيرا فى الأعوام الأخيرة لتغير الحكم وانتقـاله الى أيد إرلنـدية . وقـد رأينا أن أول عمل يقوم به " مصرف الأراضى الأهلى " هو مساعدة من لا أرض لهم على اقتنائها ، فكأن هذا المصرف لا يدع سبيلا لشباب إرلندا الى مهاجرة بلادهم . وهـذا ممـا يحفظ كيان عنصر البلاد ، ويقوى العصبية فيها . لأنه فى الغالب لا يقدم على المهاجرة الا من قويت بنيته وعلت آماله وكثر



نشاطه . وهذا ما قصدنا من قولنا إن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروة الشباب الناهض داخل البلاد . أما حفظ ثروة المـال داخل البـلاد وتثميرها فيها ، فقد سبق بيان ذلك .

من ذلك يرى أن الخـدمة التى وقف هذا المصرف الارلندى نفسه عليها هى من أجلّ الخدم وتدل على بعـد نظر من فكّر فى انشائه ، و إن فى اتباعه النظـام الذى يعمل بمقتضاه هو وجمعيات الفـلاحة ونجاحه فيـه لفوزا عظيما للتعاليم التعاونية ، و برهانا واضحا لمـا يمكن أن تأتى به هذه التعاليم من الخير العـام للشعوب .

# الفصل الثالث عشر

## الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة

ما من بلد دخل فيه النظام التعاونى، وانتشرت فى أنحائه جمعياته، زراعية كانت أم صناعية، الا وشعرت الجمعيات فيه بضرورة ايجاد جمعية عامة لها، تشترى وتبيع لها بالجملة . والسبب فى ذلك هو أن كلا من هذه الجمعيات المتعددة يعمل فى دائرة صغيرة ، وبداهة تكون تجارتها فى بضائع معينة ، وبمقادير محدودة . ولا يخفى ان من أربح الأشياء فى التجارة تعدد الأصناف ، والتعامل فيها بمقادير وافرة وهذا يؤدى الى التوسع فى التجارة وما يعقبه من الرخص فى الأسعار ، والاقتصاد فى النقل ، والتوفير فى المصاريف ، والربح فى النهاية .

هذه نظرية تجارية معلومة لا يجهلها المتعاونون ، ولذلك كانوا يرتقبون الوقت الذى يكون فيه لجمعياتهم هيئة عامة يتجرون معها بالجملة . على أن هذه الرغبة حرّكها فى إرلندا عامل خارجى حملهم على الإسراع فى إنشاء هذه الهيئة . وهـذا العامل سوء نية تجار الجملة العاديين نحوهم ، والتآمر فيما بينهم على القضاء على الجمعيات التعاونية حتى يخلو الجو للرأسماليين من تجار الجملة والقطاعى على السواء ، ويومئذ يستبدّون بالفـلاحين ، ويملون عليهم أسعـارهم ، وليس أمـام الفلاحين الا الإذعان .

فمن ألاعيب هؤلاء التجار لتحقيق هذه الغاية امتناعهم فى كثير من الأحوال عن إمداد جمعيات التعـاون بالبضائع اللازمة لهـا من حاجات زراعية ولوازم منزلية ، واذا أمدوهم فكثيرا ما يضايقونهم بتأخير توريد هذه البضائع اليهم . مثل



هذه الأمور المعوجة وغيرها قصدوا بها معاكسة الجمعيات وعرقلة سيرها ليسقطوها ويرجع الفلاح الى التـاجر كما كان أولا ، وفى ذلك ما لا يخفى من الربح الوفير للأول والخسارة للثانى .

استمر التعاونيون فى مقاومة التجار ، وبفضل قادتهم وتشبعهم بالمبادئ التعاونية قاوموهم أشد مقاومة ، حتى جمعوا قواهم واتفقوا على خطة بها يسلمون من شر هؤلاء التجار . وذلك بتصميمهم على إنشاء هيئة خاصة بهم، تشترك كل الجمعيات التعاونية فى ايجادها وفى تمويلها وفى إدارتها وفى المعاملة معها بالجملة فتصبح هى الواسطة الوحيدة بين الجمعيات والأسواق التجارية فى البيع وفى الشراء .

إن الفكرة الأساسية لإنشـاء الجمعيات التعـاونية لهذه الهيئة العـامة هى نفس الفكرة التى دارت بخلد الأفراد التعاونيين قبل انشائهم جمعياتهم . فكما أن الأفراد اجتمعوا لتحقيق مزايا اقتصادية اجتماعية وكوّنوا جمعيات لهم ، كذلك اجتمعت هذه الجمعيات الصغيرة وكوّنت جمعية كبيرة لنفس تلك المزايا . وبذا انتفع الفرد انتفاعا لم يكن فى وسعـه أن ينتفعه بصـفة كونه فردا ، ولا فى وسع جمعيتـه كذلك .

من نوع هـذه الجمعية التعاونية العامة اثنتان فى إرلندا ، إحداهما أنشئت فى سنة ١٨٩٣ وهى "الجمعية الوكيلة التعاونية الارلندية"[1] والأخرى فى سنة ١٨٩٧ واسمها "الجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" [2] .

قد ذكرنا عن الجمعية الأولى شيئا فى الفصل الخامس ( فصل جمعيات الزبدة ) وقلنا إنها أوجدت خصيصا لمصلحة جمعيات الزبدة ، فتصدّر الى الأسواق زبدة المعامل التعاونية ، وكذا تورد اليها كل ما تحتاج اليه من لوازم وحاجات . ولكن

(١) Irish Co-operatvie Agency Society

(٢) Irish Agricultral Wholesale Society

هذه الجمعية لم تحقق الآمال التى علقت عليها . وربما كان من أوائل الأسباب لذلك أنها بدأت عملها قبل أن ينتشر التعاون فى ريف إرلندا انتشارا يستوجب وجود جمعية مثل هذه ، وقبل أن يتمكن التعاون من نفوس الارلنديين تمكنا يجعلهم تعاونيين بالمعنى الكامل ، فيحرصوا على مصلحة إخوانهم حرصهم على مصلحة أنفسهم وقد بينا فى الفصل المذكور ما ترتب على ذلك من ضعف مركز هذه الجمعية أمام التجار حينما اتبعوا فى محاربتهم للتعاون سياسة : " فرق تسد" .

وقد تمادت معامل الزبدة التعاونية فى سوء معاملتها مع هذه الجمعية فكانت لاترسل زبدتها اليها الا اذا عجزت هى عن بيعها مباشرة فى الأسواق، أما فى حالة رواج السوق فتستغنى عنها وتعامل التجار مباشرة ، مما سبب ارتباك الأعمال وهدد الجمعية بالخراب العاجل، ولذلك وجدت أنه من الضرورى لحفظ مركزها فى السوق ولعدم انفضاض معاملیها ، أن تملك معمل زبدة خاصا بها ، حتى تضمن تصدير مقدار ، وان كان محدودا ، من كميات الزبدة التى اتفقت مع التجار عليها ، وذلك لعلمها أنه قد تخونها معامل الزبدة التعاونية فى أى وقت ، فتقع فى حيرة .

قامت الجمعية بذلك وبذلت جهدها فى مقاومة كل هذه الصعاب، ولكن الحال لم تتحسن ، بل ازداد المستقبل ظلاما عندما رأت أنه قد أتاها منافس كبير من داخل الحركة التعاونية نفسها ربما يقضى على حياتها كما سيأتى بعد .

والآن نأتى للجمعية العامة الثانية وهى "الجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" فنقول إن هذه الجمعية أنشئت فى دبلن تحت اسم "الجمعية التعاونية الزراعية الوكيلة الارلندية"[1] وكان محلها حجرة صغيرة متواضعة فيها تقوم بأعمال الوسيط فتشترى للجمعيات التعاونية الزراعية بالنقد ما يطلبونه من سماد وبزور وغيرها من الحاجات

(١) Irish Co-operative Agricultural Agency Society



الزراعية وترسل مباشرة لها . وهذه عملية بسيطة لا تحتاج الى مخازن ولا الى دفاتر حسابية عديدة، وبداهة لا ينتظر لجمعية كهذه أن تكبر إلا اذا دخلت فى دور أوسع مجالا من ذلك . ولكن هذا لم يكن متيسرا وقتئذ لقلة عدد أعضائها (وأعضاؤها جمعيات تعاونية ) وكذا ماليتها . فاكتفت بأن تستمر فى عملها وتحوز ثقة الجمعيات الزراعية وتكسب تجارتها الى أن يأتى الوقت الذى تتمكن فيه من توسيع نطاق أعمالها . هذا ما كانت ترمى اليه فى أول الأمر ، وحققته بعض التحقيق ، اذ أنه فى أول سنة من حياتها بلغت قيمة معاملتها التجارية مع ما التحق بعضويتها من الجمعيات التعاونية الزراعية ١٤,٥٠٠ جنيه ، أى أنها حازت خمس تجارة الجمعيات الارلندية تقريبا ، لأن تجارة هذه الجمعيات بلغت فى تلك السنة ٧٦,١٣٤ جنيها[1] وهذا نجاح يبشر بمستقبل زاهر .

لم تمر السنة الأولى من حياة هذه الجمعية حتى تعلم التعاونيون دروسا جعلتهم يفكرون فى إدخال تغيير على أغراض جمعيتهم ونظامها ، وقدتم ذلك . وتغير ضمنا اسم الجمعية فصار "الجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وهذا هو اسمها الى الآن . هذا التغيير جاء من جراء انتصار الرأى القائل بوجوب إيجاد اتحاد تجارى[2] له محل كبير تعرض فيه بضائعه ومخازن تحتوى على كل ما تحتاج اليه الجمعيات التعاونية الزراعية من حاجات زراعية ومنزلية ، بدل أن كانت الجمعية تقوم بمهمة "وسيط" يجمع طلبات الجمعيات ويشتريها لها جملة ، وترسل مباشرة اليها .

هذه الخطة أحدثت حركة فى الدوائر التعاونية الزراعية فى البلاد ، وجعلت الجمعيات تفكر فى الدخول فى عضوية هذه الجمعية المقدامة التى لم تدخر وسعا

(١) راجع ص ٢٥ من كتاب :
"Twenty-one years of The I. A.W.S. 1890—1918" by L. P. Byrne

(٢) Trading Federation

فى التسهيل عليها فى التجارة . فأقبلت عليها وعضدتها بمالها وبالاتجار معها . فاتسعت دائرة عملها وانتعشت حركتها ، واليك حالها فى سنة ١٨٩٨[1] :

| عدد الجمعيات التعاونية الزراعية | عدد الجمعيات التى اشتركت فى عضوية هذه الجمعية العامة | عدد أسهم هذه الجمعية | رأس مالها المدفوع | مبلغ حركة معاملة الجمعيات التعاونية الزراعية | مبلغ حركة معاملة الجمعيات المشتركة مع هذه الجمعية العامة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٢٤٣ | ٢٥ | ٢٫٩٨٦ | ٢٠٠[2] | ٢٧٠٫٣٤٦ | ٣٠٫٠٠٠ |

وقبل أن ندخل فى بيان أعمالها يحسن أن نفسر نظام إدارتها فنقول :

إن ذلك لا يختلف كثيرا عن نظام الجمعيات التعاونية المحلية من حيث المساواة فى روحه والدقة فى وضعه والعمل على تنفيذه . الا أنها تصدر نوعا من الأسهم لا تعرفه الجمعيات المحلية، وهذه الأسهم تسمى "الأسهم الممتازة"[3] وتمن الواحد منها خمسة جنيهات ، ويشتريها أفراد فقط ، لايقل مايأخذه الواحد منهم عن عشرة أسهم ، ولا بد من دفعهم الثمن كاملا عند أخذها . والسبب فى إصدار هذه الأسهم هو افتقار الجمعية الى المال من جهة ، ووجود عدد من أصدقاء التعاون فى البلاد بودهم لو أعطوا فرصة للأخذ بيده من جهة أخرى .

أما الأسهم العادية فتأخذها الجمعيات التعاونية دون سواها . ولا يقل عدد الأسهم التى تشتريها كل جمعية عن عدد أعضائها . وثمن السهم جنيه واحد يدفع

(١) عن كتاب "Twenty-one year of I. A. W. S." (ص ٩٠)

(٢) سبب قلة رأس المال هو أنه عند انشاء الجمعية كان ثمن السهم خمسة شلنات يدفع منها عند الالتحاق شلن واحد والباقى بقسط .

(٣) Preference Shares



من ثمنه الربع عند الالتحاق بالعضوية ، والباقى يؤخذ تدريجا من "العائد"[1] وكذا من الفائدة التى تخص الحصص[2] فى آخر السنة . أما مسئولية الأعضاء فهى محدودة، والحصص يجوز نقل ملكيتها للغير والفائدة التى يأخذها حملة الأسهم لا تزيد على ٥٪ ويحفظ ٢٠٪ من صافى الأرباح للمال الاحتياطى .

وإدارة الجمعية موكولة "لمجلس مديرين"[3] ، وعدد أعضائه عشرة ينتخبهم الأعضاء سواء أكانوا جمعيات أم أفرادا بيدهم أسهم ممتازة ، وذلك على أساس صوت واحد لكل ١٠٠ عضو من أعضاء الجمعيات ، وصوت واحد لكل صاحب أسهم ممتازة . وينتخب حملة الأسهم العادية ستة أعضاء من هذا المجلس ، والأربعة الباقون ينتخبهم حملة الأسهم اجمالا ، عادية وممتازة . أما "رئيس المجلس" فينتخبه المديرون ، ويجب أن يكون من ممثلى أصحاب الأسهم العادية.

بهذه الطريقة لا يخشى تسلط أفراد على إدارة الجمعية ، وتسييرها الى اتجاه لاينفع المتعاونين . بل إن من يرضى أن يدخل كصاحب أسهم ممتازة بهذه الشروط لابد أن يكون صديقا حميما للتعاونين يود مساعدتهم والعمل معهم ، فان طريقة دفع ثمن الأسهم ، وتحديد التصويت بشكل يضمن حقوق أصحاب الأسهم العادية كاملة ، بحيث انهم هم أنفسهم الذين يمسكون زمام العمل، مما يثبت أنه لا يرضى بها إلا من أراد حقيقة أن يمد يده للنهوض بهذه الحركة مع عدم الإضرار بمصالحه المالية .

والآن نأتى على أعمال هذه الجمعية فنقول :

إنها ابتدأت عملها بتلقى درس قاس صدمها فى أول الأمر وأوقع بها خسارة ، وربما كان ذلك موعظة عملية جاءتها فى بدء العمل لتوفر عليها مبالغ هائلة كانت

(١) Dividend

(٢) Interest on Capital

(٣) Board of Directors

قد تخسرها فيما بعد . هـذه الخسارة جاءت من جراء دخولها فى ميـدان البيع التعاونى وهو ميدان صعب محفوف بالمخاطر، والطريق اليه من أوعر الطرق التى يطرقها التعاونيون . وقد كلف ذلك الجمعية التى نحن بصددها خسارة كبيرة عند ماعملت على بيع مواشى أعضائها لهم . ذلك كان كافيا لهـا وأحسن درس تتلقاه يعلمها أن البيع التعـاونى ليس من الحكمة الدخول فيه قبـل أن تثبت قدمها فى التعاون ، وتتدرب على أساليب التجارة ، وتتأكد من أن الروح التعاونيـة قد دبت فى نفوس أعضائها . بعد ذلك اتجه فكرها الى الشراء التعاونى، وهو توريد حاجات الأعضاء لهم .

أول ما اهتمت به الجمعية فى هذا الباب هو توريد البزور للأعضاء بعد فحصها وتيقنها من أن هـذه البزور نظيفة النوع قوية النمو . كذلك السماد قد اهتمت بأن ماتورده لأعضائها مضمون الجودة ، محتو على العناصر المطـلوبة بكياتها القانونية ، وذلك ممـا شجع الأعضاء على ألا يضنوا على أرضهم باستعمال الأسمدة التى أتت بمزايا لم يكونوا يعهدونها من قبل ، وذلك لجودة نوعها وخلوها من الغش .

بعد سنتين من عمرها ، رأت الجمعية أن تقوم بتوريد العدد والآلات الزراعية اللازمة لأعضائها فكان ذلك من الأسـباب التى أنعشت تجارتها وزادت حركتها وأخذت بها الى الأمام ، ولم يمض طويل من الزمن حتى تقدمت الجمعية تقدما عظيما ، ماليـا وتجاريا ، وصارت قادرة على معرفة طلبات أعضائهـا ، وعلى تقدير الكميات اللازمة لتجارتهـا من كل الأنواع ، سواء أكانت هـذه الأنواع من اللوازم الزراعية أم الحاجات المنزلية . وهذا ممـا ينير لهـا الطريق فى سيرها ، ويطمئنها على أن ما تعرض فى محالهـا سيحوز القبول ، وما تخزن فى مخازنها سيصرف قبل أن يلحقه أدنى ضرر .



استمرت الجمعية فى تقدمها وهى تكبر وتجارتهـا تتسع ، وتضيف الى بضائعها أنواعا حديثة تتطلبها سنة التدرج فى الرقى ، حتى وصلت تدريجا ، وبدون كلفة، الى أن دخلت ميدان البيع التعاونى . فمنذ سنة ١٩٠٩ صارت تشترى من أعضائها ما يحضرونه اليهـا من بيض ودجاج وعسل وغيره . ثم بعـد ذلك أخذت تورد لجمعيات الزبدة كل مايلزمها من عدد وآلات لمعاملها ، بل لقد أخذت على نفسها أن تشيد معامل للزبدة ، وتركب فيهـا كل ما يلزم من العدد ، وتقدم لهـا كل ما تحتاج اليه من الأدوات ، وأخذت أيضا فى تصدير زبدتها الى الأسواق . وهنا ابتدأ التزاحم والتنافس بين هذه الجمعية و بين " الجمعية التعاونية الوكيلة الارلندية" التى تكلمنا عليها . والظاهر أن مركز الجمعية " العامة " آخذ فى التقوى يوما بعد يوم على الجمعية " الوكيلة " ، وهـذه سنة التجارة ، فان الجمعية العامة بجمعية كبيرة تشـتغل بتجارات متعددة ، و بكميات وافرة ، وعضويتها واسعة . ولمـا رأت الجمعية أن تجارتها فى الحاجات الزراعية والمنزليـة اتسعت لدرجة كبيرة جعلت أقساما مخصوصة للأنواع المتعددة من تجارتهـا ، حتى وصل عدد هذه الأقسام الى اثنى عشر :

( ١ ) أعمـال المصارف .

( ٢ ) التقاوى والحبوب .

( ٣ ) عرض المحاصيل فى الأسواق .

( ٤ ) عدد وآلات زراعية .

( ٥ ) لوازم تربية النحل .

( ٦ ) البقالة والمواد الغذائية .

( ٧ ) لوازم معامل الزبدة .

(٨) الاسمدة والعلف والفحم .

(٩) الملابس والأحذية .

(١٠) الطبع ولوازم الكتابة وبيع الكتب .

(١١) لوازم الطحين ، والعدد الميكانيكية ولوازمها .

(١٢) بضائع معدنية .

ولهذه الجمعية الآن محل كبير فى "دبلن" وفروع ومخازن فى بلاد عديدة ومكاتب للتعامل فى انجلترا واسكتلندا .

وقد عمل قادة هـذه الجمعية أخيرا على الدخول فى حركة مباركة تفيـد الجمعية والحركة التعاونية إجمالا ، ذلك أنهم حثوا جمعيات التعاون المنزلى ولاسيما فى شمال إرلندا ، حيث هذه الجمعيات منتشرة أكثر من الجمعيات الزراعية ، على الانضمام الى عضوية هـذه الجمعية ، وذلك ممـا يدل على بعـد نظر القائمين بهذا الأمر ، لأنهم سيتوصلون بذلك الى التقريب بين وجهتى نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونيـة ، وجعلهم أعضاء هيئة واحدة . وستكون هـذه الجمعية حلقة اتصال هاتين الفئتين ، يتقابل فيها جماعة المنتجين مع جماعة المستهلكين ، فيقدم المنتج ما أنتج ويأخذ المسـتهلك ما يحتاجه . واذا استمـر حسن العلاقة والتفاهم بينهما ، وبطريقة رائدها السداد فى الرأى والروية فى العمل ، فلا يبعد أن نرى الوفاق سائدا بين هاتين الطائفتين من المتعاونين بفضل هذه الجمعية ، لأن الصلة بين المنتجين الذين يهمهم بيع ما ينتجون بأعلى ثمن ، وبين المستهلكين الذين يهمهم شراء ما يحتاجون بأقل ثمن ، لايتوصل اليهـا إلا بمثل هذه الجمعيـة التى يملكها ويديرها معا أعضـاء هاتين الطائفتين ، فترى من مصلحة الجميع تحديد الأثمـان



فى البيع وفى الشراء حتى لايغبن فيه أحد الطرفين ، فتراعى مصلحتهما ، اذ كلاهما ممثل فى سياستها وفى إدارتها .

ويمكننا أن نتصور مقدار تقدم هذه الجمعية من الاحصائيات الآتية [1] :

| السنة | عدد الجمعيات الداخلة فى العضوية | رأس المال | الاحتياطى | القروض | الأعمال | ماخص الجمعية الواحدة من الأعمال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | جنيـه | جنيـه | جنيـه | جنيـه | جنيـه |
| ١٩٠٢ | ٨٢ | ٣٫٤٠٩ | — | ٥٢٨١ | ٥٣٫٠٨٦ | ٦٤٧ |
| ١٩١٣ | ٢٨١ | ٩٫٤٥٥ | ٤٫٦٩٦ | ٩٫٤٥٧ | ٢٢٣٫٧٨٥ | ٨٠٠ |
| ١٩٢٠ | ٦٢٥ | ٣٠٫٤٤٨ | ١٠٫٣٦٣ | ٩٣٫٤٨٥ | ١٫٦٧١٫١١٦ | ٢٫٦٧٣ |
| ١٩٢٩ [2] | ٣٠٣ | ٤٤٫٥٧٩ | — | ١٥٥٫٧٧٥ | ٥٩٢٫١٧٨ | ١٫٩٥٤ |

(١) البحث العام فى الحركة التعاونية الزراعية فى ارلندا سنة ١٩٣٠ (ص ٣٦١)

(٢) أنحرت الأزمة العالمية الحركة التعاونية كما سبق أن بيّنا .

# الفصل الرابع عشر

## دور المرأة الارلندية الريفية فى الحركة التعاونية

إن للمرأة مقاما فى هذه الحركة لا يستهان به . وقد أقدمت على قيامها بهمتها بجانب الفلاح الارلندى إقداما يعجب به ، وشاركته فى عمله التعاونى الذى وضع فيه جل آماله ليقيم على أساسه مدنية ريفية فى ارلندا . يتذكر القارئ المبدأ المثلث الأركان الذى اتخذه زعيم التعاون الزراعى فى ارلندا فى أول الأمر وهو : "تحسين الزراعة ، تيسير التعامل ، ترغيد المعيشة " كما يتذكر شدة اهتمامه بالركن الثانى من هـذا المبدأ وأعنى به تحسين التعامل ، تاركا تحقيق الركن الأول لمصلحة الزراعة الحكومية التى هى أقدر على القيام به من كل هيئة أخرى كما بينا . بقى الركن الثالث من هذا المبدأ السامى مغفولا عنه لأن الرجل الارلندى وجد أن هذا العمل ليس من اختصاصه، فبقى متروكا حتى بدأت المرأة تحس أن ذلك من شأنها . لأن جعل المعيشة الاجتماعية هنيئة هو مما يقع فى دائرة اختصاص المرأة ، اذ البيت وحياته وتدبير شؤونه وسعادته كل ذلك متوقف توقفا تاما على اهتمام المرأة به .

من أجل ذلك اجتمع عدد من ذوات النفوس العالية من نساء ارلندا وتشاورن فى الأمر ، وكان الفيلسوف الارلندى "A. E." أقوى عضد لهن بفكره وقلمه، واتفقن على أن تقوم جمعية منظمة لنساء ارلنـدا القرويات بالعمل الخاص بهن فى الحركة التعاونية ، وتحقق الركن الثالث من المبدأ الذى وضعه الزعيم "هوريس بلانكت" ذلك المبدأ الذى اشتهر وذاع فى كل صقع من أصقاع البلاد المتمدينة .



كان ذلك فى سـنة ١٩١١ ، ومنذ ذلك الوقت تعمل هذه الجمعية بهمة وصبر على تحقيق المهمة التى وكلت اليها ؛ تلك المهمة التى هى فى الحقيقة أسمى غرض ترمى اليه الحركة التعاونية بأسرها وهى الحياة القروية السعيدة . فكأن النساء جئن ليكملن بالنجاح العمل الذى بدأه الرجال . وهذا ولاشك أكبر دليل على نجاح الحركة التعاونية فى ارلندا الزراعية التى اجتازت المراحل الأولى فى حياتها بفضل رجالها . والآن تجتاز المراحل الأخيرة بفضل نسائها . حقا ان مدنية الأمم تقاس بمقدار علو مقام المرأة فيهـا ، والعمل الذى تقوم به فى حياتها المنزليـة والقومية .

هـذه الجمعية سميت "جمعية نساء ارلندا المتحدات" (١) وهى جمعيـة نسوية محضة مستقلة تمـام الاستقلال فى أعمالها . بيد أنها تعمل جنبا لجنب مع "جمعية التنظيم الزراعية الارلندية" ، وهى الموكول اليها أمر تحقيق مبدأ المعيشة الرغدة فى ريف ارلندا . فهى اذن العامل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية فى الأرياف ، كما أن جمعية التنظيم المذكورة هى العامل على تقدم الحياة الاقتصادية فيها ، ومقصدها هو أن توقظ فى نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسئوليـة ، وتجعل كل امرأة تدرك أن مساعدتها ضرورية ولازمة فى تكوين الأمة سواء قضت هذه المساعدة باشتغالها فى لجان الجمعيات العامة أو باشتغالها فى مطالب البيت . وعلى "جمعية نساء إرلندا المتحدات" بعد إيقاظ هذا الشعور أن تعمل على ألا يذهب شىء من المجهودات المبذولة سـدى ، وألا يضيع مجهود الفرد بسبب قلة المعونة . ولذلك كان عنوانها هو "التعاون" فهن يعملن على إيجـاد رابطة بين نساء إرلنـدا غير ناظرات الى ما بينهن من الفروق فى المراتب والسياسـة والعقائد مادمن يلتمسن لمصلحة العامة المشتركة .

---

(١) The United Irishwomen

والمركز العام لهذه الجمعية فى دبلن عاصمة إرلندا . ولها فروع عديدة فى الأرياف وأمرها موكول إلى " لجنة تنفيذية " تنتخبها ممثلات هـذه الفروع فى الجمعيـة العمومية التى تجتمع مرة فى السنة . أما اللجنة فتجتمع مرة فى الشهر . وتحت هذه اللجنة التنفيذية لجان صغيرة تعمل لجمع المعلومات المختلفة وهى بمثابة حلقة اتصال بين المركز الرئيسى وكل فرع ، تمهد له السبيل للوقوف على حقيقة ، هذه الفروع فيحمل إليها النصائح والارشادات التى تنيرلها الطريق فى أعمالها تحمل له النصائح والارشادات التى تنيرله الطريق فى أعماله . أما هذه الفروع فهى جمعيات نسوية محلية منتشرة فى الأرياف تعمل لتحقيق الغرض الذى ذكرناه تحت اشراف لجان منتخبة من أعضائها . وكل فرع حر فى العمل فى أى موضوع يرى أعضاؤه أنه موصل للقصد الذى أجمعن على تحقيقه .

وللجمعية " منظمات " يجعلن معلوماتهن وتجاربهن وقفا على الفروع ، فهن لها بمثابة " المستشار " ومن آن لآخر يزرن الفروع ليجتمعن بأعضائها ، ويبثثن فيهن من الروح العالية ما يرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ويمددنهن بالنصائح الغاليـة والارشادات الحكيمة ، ويشجعنهن على الاستمـرار فى عملهن ، وتحقيق غرضهن الأسمى . وإذا ما آنسن فى جهة ما أملا فى إنشاء فرع لها توجهن اليها ، واجتمعن بنسائها ، وتفاهمن معهن ، وفسرن لهـن مهمتهن ، وشرحن لهن المبدأ الذى يعملن لتحقيقه ، والمزايا التى تعود عليهن وعلى قريتهن من وجـود فرع لهن بها حتى إذا جاء الوقت ، وأردن إنشاء فرع لهن كنّ لهؤلاء القرويات خير عضد لذلك حتى يخرجن إلى حيز الوجود ما كنّ يبثثن من الأفكار .

وهناك أيضا للجمعية " معلمات " مدربات يذهبن فى أى وقت إلى الفروع ليعشن بين أعضائها مدة تتراوح بين أسابيع وأشهر ، يقمن فى غضونها بتدريس علوم خاصة بهن مثل الصحة والاسعاف ، والطهى والتطريز ، ويقمن كذلك بإلقاء



محاضرات فى ضرورة النظافة والاعتناء بتربية الأطفال وترتيب نظام البيت كما أنهن يدربن الأعضـاء على كيفية تعهد الحدائق حتى يخرجن منها ما يلزم لمنازلهن من الخضر والأزهار ، ويبصرنهن بتربيـة الدجاج وانتاج البيض ، وكذا اقتنـاء النحل على الطريقة العلمية الحديثـة حتى يحصلن على عسل نظيف وافر ، كما أنهن يعلمن الأعضاء بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل الأسفاط أى الأسبتة ، وصناعة المربى ، وحفظ الفواكه فى زجاجات فى محلول من السكر بطريقـة تحلى طعمها وتقيها العطب .

كما أن الجمعيـة تعمل لمعرفة المـاهرات من الممـرضات والمولدات وترشحهن للفروع التى تكون فى حاجة اليهن . ومن هذه الفروع ما يستخدم هؤلاء السيدات بصفة ثابتة فى جهاتها ، ومنها ما يحتاج اليهن من آن لآخر .

وهذه الوظائف الثلاث ، وظيفة " المنظمة " ووظيفة " المعلمة " ووظيفة " الممرضة " هى التى يتعاطى صاحباتها أجرا عليهـا من الجمعية ومن الفروع تبعا للخدمات التى يقمن بهـا . أما الوظائف الأخرى مثل رئيسة الجمعية والسكرتيرة وأمينة الصندوق وغيرها فهى وظائف شرف لا أجر عليهـا غير الشعور بالقيام بواجب اجتماعى ، وانه لنعم الأجر .

وقد يلتحق بعضوية الجمعية أفراد رجالا و إناثا توافق اللجنة التنفيذية على قبولهم وذلك لأن هناك عددا من الرجال والنساء يودون مساعدة الجمعية أدبيـا وماديا حبا لتقدمها ونشر مقاصدها وتعميم مزاياها ، لأنهم رأوا فى الحقيقة أنهـا من عوامل رقى المرأة القروية ، ومن الأسباب التى ترفع مستوى الحياة فى الريف .

وقد بلغ عدد هؤلاء الأعضاء من الأفراد فى سنة ١٩٢٠ ، ٥٦٣ عضوا . أما عدد الفروع فكان ٤٩ ، أعضاؤها ١,٢٧٨ (أى أن متوسط عدد أعضاء الفرع ٢٦ تقريبا) ، فكأن مجموع الأعضاء كلهم ١٨٧١

أما قيمة اشتراك الجمعية للسنة فالعضو فيها يدفع شلنين ونصفا على الأقل ، ويدفع الفرع ضعف هذا المبلغ ، ويدفع العضو لفرعه نصف شلن فى السنة .

وبلغ دخل الجمعية فى سنة ١٩٢٠ ما يزيد عن ٤٠٠٠ جنيه يتضمن مساعدة مالية من الحكومة تقرب من ١٠٠٠ جنيه ؛ وكذا هبة مالية من وقف المثرى الاسكتلندى الأمريكى الشهير المرحوم "اندروكارنيجى" تقرب من ٣٠٠ جنيه ، والباقى من اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم .

أما ما أنفقته أثناء السنة فبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه ، وذلك فى مرتبات موظفين وأجور وبدل سفر ، وأجرة المكتب الرئيسى ومصاريف افتتاحه الى غير ذلك من الوجوه الضرورية للعمل [١]

الآن وقد عرفنا غرض هذه الحركة النسوية ونظامها بما فيها من جمعية مركزية وفروع محلية ، بقى علينا أن نبين أعمالها ، وما يقوم به هؤلاء النساء بالفعل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية فى الريف . ولتفصيل ذلك نقسم الموضوع الى ثلاثة أقسام : [٢]

## ١ — عملهن لتقدم الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية :

ان إتقان هؤلاء النساء للأعمال الثانوية للفلاحة كتربية الدجاج والأرانب ، وكاقتناء النحل ، وكزراعة الخضروات والفواكه ، وكالاعتناء بتربية وتغذية الأبقار الحلوب وعجولها ، والخنازير وصغارها ، كل ذلك من شأنه أن يساعد رجالهن فى عملهم من الوجهة الفنية ويجلب لهم ثروة هى وإن وجدناها قليلة نسبيا إلا أنها ذات أثر عظيم فى حياتهم الاقتصادية .

(١) التقرير السنوى لجمعية الارلنديات المتحدات عن سنة ١٩٢٠

(٢) راجع صفحة ٢٧ من كتاب "The United Irish" women, their place, work and ideals, by Horace Plunkett, Ellice Pilkington & A. E.



كما أنهن يتعلمن غزل الصوف وعمل بعض الملبوسات منه ، وصناعة المربى وحفظ الفواكه مسكرة ، وانتاج العسل على الطريقة الحديثة ، وغير ذلك من الصناعات التى لها ارتباط بالحياة الريفية ، وبذلك يساعدن على تمتع بيتهن بخيرات الريف أما ما يزيد عن الحاجة فيقدم الى السوق .

واذا كان فى الجهة التى هن فيها جمعية تعاونية ، فالمرأة هى خير عون لها ، اذ أنها تشترى منها حاجاتها المنزلية من سكر وشاى وملابس وأحذية ، واليها تبيع ما تنتجه من عسل وبيض ودجاج وغير ذلك ، ولا يخفى أنها بعملها هذا تعاون الرجال عموما على تقويم جمعياتهم التعاونية ، كما أنها تعاون زوجها مباشرة بالانتفاع من معاملتها مع الجمعية التعاونية فى البيع والشراء .

## ٢ — عملهن فى المعيشة المنزلية :

إن وجود "فرع" فى قرية يجعل للقرويات محورا يلتففن حوله ، وهناك يتقابلن ويتعارفن وهن متساويات كأعضاء جمعية واحدة ، فتقوى رابطتهن القروية . وعندها يتمكن ربات البيت الوضيع من الاطلاع على الحياة فى البيت الرفيع والاكتساب منه اكتسابا أدبيا ، فتتعلم الفقيرات بالأسوة شيئا عن النظافة والتنظيم وتربية الأطفال وتعليمهم وترتيب البيت وتجميله وغير ذلك ، اذ أن بيت كل عضو من الأعضاء مهما صغر مركزه الاجتماعى مفتوح لزيارة كل عضو آخر مهما علا مركزه ، وكذا لزيارة ممثلى الجمعية الرئيسية . ولا يخفى ما يدور فى نفس صاحبة الدار اذا لم يكن بيتها على ما يجب أن يكون من النظافة والترتيب ، أو لم يكن أطفالها على ما يرجى من التربية والتعليم ، وهى باعتبارها عضوا عاملا فى جمعية ذات غرض سام تعلم كل العلم واجبها نحو بيتها فتحس بتأنيب نفسها ، وهذا ولا شك يؤثر فى أدائها مهمتها خير تأثير . يومئذ تجهد نفسها على أن تظهر أمام

باقى الأعضاء بمظهر يشرفها ويرفع رأسها . وهنا يأتى التنافس المبنى عليه التقدم الشخصى والذى هو أساس العمران . إن عدم اليسر المالى ليس بمانع من النظافة وتنظيم الهندام وترتيب المتاع وتربية الأطفال وغير ذلك مما هو فى الحقيقة أساس سعادة الحياة المنزلية . فكم من بيوت وضيعة فى قرى أوروبا تجدها صالحة لزيارة ملوكها . وكم من بيوت رفيعة فى ريف مصر يعاف الانسان أن يدخلها ، اذ لا نظافة فيها ولا نظام ولا تعليم ولا تربية .

## ٣ — عملهن فى الحياة الفكرية والاجتماعية :

ذكرنا فى الفصل الثانى شيئا مما يسمى بالهجرة القروية وأعنى به مهاجرة أهل القرى من فتيان وفتيات الى المدن فرارا من المعيشة البسيطة الراكدة التى لا روح فيها . هذه المعيشة المنفردة التى يعيشها الفلاح بين زرعه وبيته ، والتى ليست بمنبهة للفكر ، ولا هى بمنعشة للنفس ، كانت سببا فى فتح باب الهجرة من الأرياف الى المدن حيث الحياة الاجتماعية ممثلة بأكبر معانيها . فهناك حركة واجتماعات ومقابلات واحتكاك أفكار وسرور باللقاء .

من ذلك رأت " جمعية الارلنديات المتحدات " أن تعمل جهدها على إيجاد رابطة قروية فى ريف البلاد تعطى فرصة لأهل الريف لينموا أفكارهم ويوسعوا معارفهم ويتمتعوا ولو ببعض ما يتمتع به أهل المدن حتى لا تكون حياتهم مقصورة على العمل كل على انفراد . وفى هذا السآمة والضجر فالهجرة .

وقد كان أول ما عمان أن أنشأن فى القرية بهوا كبيرا يستعمله الأهالى فى اجتماعاتهم لأغراض مختلفة ، كالقاء محاضرات متنوعة ، وتمثيل روايات وعرض صور " السنما " وإقامة حفلات ساهرة وغير ساهرة ، كما أنهن عملن لإنشاء مكتبة صغيرة تجمع فيها من أصناف الكتب ما يميل اليه ذوق الفلاح وأهل



بيته ، كالفلاحة وفنونها ، والتاريخ الطبيعى وفروعه . وكذا قصص تمثل الحياة الريفية فى العصور المختلفة ، وهذه وتلك محلاة جميعها بالصور والرسوم الملونة .

وعملن كذلك على قيام معرض سنوى للجهة التى فيها الفرع يعرض ما ينتجن من زراعتهم وصناعتهم . ويقدم الفرع جوائز تشجع الأهالى على التقدم والترقى ، وفى هذا إنعاش وحركة للجهة تخللها اللذة والفائدة .

وهن يتهزن صفاء الجو ، واعتدال الهواء ، فيرتبن حفلات للألعاب الخلوية يشترك فيها فتيان القرية وفتياتها ، وفى هذا إصلاح لصحتهن ومزيد لسرورهن .

وقد عملن كذلك على تعليم الموسيقى لفئة من أبناء القرية ، وألفن منهن فرقة تفرح القرية بألحانها فى أيام الآحاد والأعياد ، وغير ذلك مما يجمع شمل القرويين والقرويات ، وينعش روح الحياة فى القرية فلا يدخل نفوس الأهالى الضيق والملل ، بل يجعلهم بحيث يحبون قريتهم وحياتها ، فلا يفارقونها ، واذا فارقوها حنوا اليها فعادوا .

هذا هو موجز عن أعمال هذه الجمعية وفروعها . على أنه وإن كان القائم بالعمل فيها القرويات أنفسهن ، فان على رأسهن سيدات من ذوات الجاه والثروة والتربية العالية ، ولا غرابة فى ذلك اذ أن هؤلاء أقدر من غيرهن على تمدين الأرياف ، وعلى إيقاظ الغرائز للنهضة الاجتماعية فيها ، وذلك لما امتزن به من العلم والتربية ، ولما يملكن من السعة فى وقتهن .

وقد كان هؤلاء النسوة المهذبات المثقفات ذوات الثروة والجاه قبل نشوء هذه الحركة إما غانيات فى قصورهن ، أو خاطرات فى مراسح اللهو واللعب ، أو فى المروج والغابات للصيد والقنص ، لا يعملن لبلادهن عملا ، وربما كن يرغبن من صميم فؤادهن أن يعملن شيئا يرفع مستوى الحياة الاجتماعية لدى أهل القرى ، ولكن لا يجدن السبيل اليه .

أما الآن وقد وجد السبيل وأنشئت جمعيات فى الريف تضم بين أحضانها النساء من كل الطبقات على أساس المساواة، فقد اجتمعت المستنيرات والبسيطات والأميرات والقرويات رغبات العيش والفقيرات ، وأصبح من الممكن وضع خطة قومية للعمل تسير عليها السيدات ، تجعل لحياتهن معنى وفيها لذة ، وتبصرهن بالطرق المؤدية الى الانتفاع بمواهبهن ، والهادية الى ترقية أهل القرى فى الحياة الاجتماعية ، فيكن خير عون على رفع مستواهن ، وأقرب سبيل الى تمدينهن .

---

( تم الجزء الأول )

تم طبع هذا الكتاب بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى ١٧ من ربيع الأول سنة ١٣٥٤
( ١٨ من يونيه سنة ١٩٣٥ ) م
مدير المطبعة الأميرية
محمد أمين بهجت

٦٣٦ - ٣٦
٧

الطبعة الأميرية ٣٨٣١-١٩٣٤-٣٠٠٠